



Copyright © King Saud Univer

٢١٧٣
م ٠ ن

منهاج الطالبين ، تأليف يحيى بن شرف بن مري بن حسن
الحزامي الحوراني ، النووي ، الشافعي ، ابوزكريا ،
محي الدين (٦٣١ - ٦٧٦ هـ) . بخط زين العابدين
ابن لقضب ، ١٢٩١ هـ .

٩٣٩ ٣٠٧ ق ١٥ س ٥ ر ١٤ × ١٧ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ ، مطبوع .

الاعلام ٩ : ١٨٤ ، معجم المطبوعات ٢ : ١٨٧٦

١ - المذهب الشافعي أ - النووي ، يحيى بن
شرف - ٦٧٦ هـ ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ .

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب منهاج لطالب الدين الرقم ٩٢٩

اسم المؤلف عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف

تاريخ النسخ ١٢٩١

عدد الاوراق ٧٠٧ القياس ١٧X٢٤

ملاحظات (فقهاء شافعية) ٢٠١١

٢٠١١ / ١٨١١
٢٠١١ / ١٨١١

لطيقة وجد رجل امرأة مع عشرة رجال فانكر عليها فقالت احد
هم راجي وخمسة عبيدي واربعة اخوتي وكلهم من بطن واحد
وصورة ذكر انها اشتت جارية لها ستة اولاد فاعتقت واحدا
منهم وتزوجت به ثم وهبت الجارية لابنها فاولدها اربعة
اولاد امة نزهة المجالي

فانك
بشخص يظا
الناس في المسجد او في
مجلسه او في البيت او في
قبل العن او في بيت وبعينه
العصر في شهرين ونصف الاخير من ليالي
بعضه في او في النصف الاخير من ليالي
غير محوط او في النصف الاخير من ليالي
يتسخر ويصلي وكذا الصلاة وجب قضاؤها
وجب ايضا في الصلاة وكذا الصلاة وجب قضاؤها
على الفور اذ من هذه الجبال

غايها
في يوم القيوم العصر اتقن اوتي
نحوه في قدر الرشاش

٤ كتاب الصلوة	١ باب صفة الصلوة	٧٢ باب صلوة الجمعة
٧ باب اسباب الجدل	١٣ باب شروط الصلوة	٧٧ فصل يسن الفصل لحاضرها
٨ فصل يقدم داخل الخلا	٤٦ فصل تبطل بالنطق	٧٨ فصل من ادرك ركوع الثانية
١ باب الوضوء	٤٨ باب سجود السهو	٨٠ باب صلوة الخوف
١٣ باب مسح الخف	٨١ باب تسن سجدة التلاوة	٨٣ فصل يحرم على الرجل استعمال الحرير
١٤ باب الغسل	٨٣ باب صلوة النفل	٨٣ باب صلوة العيدين
١٦ باب النجاسة	٨٦ كتاب صلوة الجماعة	٨٦ فصل يندب التكبير
١٧ باب التيمم	٨٨ فصل لا يصح اقتداؤه	٨٦ باب صلوة الكسوفين
٢٠ فصل يتيمم بكل تراب	٩٠ فصل لا يتقدم على امام	٨٧ باب صلوة الاستسقاء
٢٣ باب الحيض	٩٣ فصل شرط القدوة	٨٩ باب ان ترك الصلوة
٢٤ فصل رات لسن الحيض	٩٤ فصل متابعة الامام	٩٠ كتاب الجنائز
٢٥ كتاب الصلوة المكتوبات	٩٦ فصل اذا خرج الامام من صلاته	٩٣ فصل يتفق بماله لبسه حيا
٢٧ فصل انما تجب الصلوة	٩٧ باب صلوة المسافر	٩٤ فصل لصلاته اركان
٢٨ فصل الاذان والاقامة	٩٨ فصل طويل السفر	٩٣ كتاب الركعة
٣٠ فصل استقبال القبلة	٩٧ فصل يجوز الجمع بين الظهر والعصر	٩٨ فصل ان اتحد نوع الماشية



فان قوي الخلاف قل الاصح والافالصحيح

وحيث أقول المذهب فمن طريقين والطرق

وحيث أقول النص فهو نص الشافعي رحمه

الله تعالى ويكوت هناك وجه ضعیف وای
المقابل له ان النعمی

قول مخرج **وحين** اقول الجدي فالتقديم

خلافه والقدير اوفي قول قديم فالجديد

خلافه و چیت اقود و قیل کن افهو وجه ضعیف

والصحيح أو الأصح خلافه **وحيث** أقول وفي قول

كذا قال راجع خلافه ومنها مسائل نفيسة اضربها

ليه ينبغي ان لا يخل الكتاب منها فاقول في

اولها قل وفي اخرها والله اعلم وما وجدته

من زيادة لفظة ونحوها على ما في المحرر

فاعتمدوا فلا بد منها وكن اما وجدته من

الاذكار مخالفا لما في المحرر وغيره من كتب الفقه

فَاعْتَرَفَ أَنِّي حَقَّقْتُهُ مِنْ كِتَابِ الْحَدِيثِ (مُعْتَمَدٍ)

وقف

وقد اقدم بعض مسائل الفصل مناسبة اى

اختصار ویر بما قدمت فصلا للمناسبات وارجو

ان ترم هذا المختصر ان يكون في معنى الشرح

للمسرفاني لا اخذ في منه شيئا من الاحكام اصلا

ولامنى الخلاق ولوكات واهيامع ماشرت اليه

من النفائس وقد شرعت في جميع جوانب الطيف

علي صورة الشرح لدقائق هذا المختصر ومقصود

به التنبية على الحكمة في العدو عن عبارة

المحرر وفي الحاق قيد او حرف او شرط للمسألة

وَأَخُذْ لَكَ وَاتَّخِذْ لَكَ مِنَ الصُّرُورِ مَا تَلِبُ

منها وعلى الله الكريم اعتماد واليه تفويض

واستنادي واسأله النفع به لي وللسائر المسلمين

ورضوانه عني وعن احيائي وجميع المؤمنين

كتاب الطهارة قال الله

تعالی و انزل نامی السماء اظہور ایشترط

وقد اقدم بعض مسائل الفصل لمناسبة اى
اختصار و بما قدمت فصلا للمناسبة و ارجو
ان توهذه المختصرات يكون في معنى الشرح
للمعرفاني لا اخذ في منه شيئا من الاحكام اصلا طال من فاعل اصلا
اي اسقط

تقديم فصل التخيير في جرد الميديد على فصل القواعد
والاحكام

شرعت في جميع جهات لطيف

سورة امراءه اليه سبحانه وتعالى وتصدق بها

بالمعروف المعروف ان الرصيد الابتدائي او

ولو طهر
ما لم يتغير
عنه ما لم يتغير
على ما لم يتغير
الطهور لا يتغير
عن طهره ما لم يتغير
الولد لما لم يتغير
بهما نفر لا جنبها عاها نهائ

ولو طهر
ما لم يتغير
عنه ما لم يتغير
على ما لم يتغير
الطهور لا يتغير
عن طهره ما لم يتغير
الولد لما لم يتغير
بهما نفر لا جنبها عاها نهائ

لرفع الحدث والنجس ماء مطلق وهو ما يقع

عليه اسم ماء بلا قيد فالمتغير بمستغني عنه

كرفع ان تغير لا يمنع اطلاق اسم الماء غير

ظهور ولا يضرب تغير لا يمنع الاسم ولا متغير

بمكث وطين وطحلب وما في مقرة ومرة وكلان

متغير بمجاور كعود ودهن او يتراب طرح فيه

في الاظهر ويكره المشمس والمستعمل في فرض الطهارة

قيل ونفلاها غير ظهور في العبد فان جمع قلتن

فطهور في الاصح ولا تنجس قلنا الماء بملاقات

انجس فان غيره فانجس فان ران تغيره بنفسه

او بما طهر او بمسك او رعفران فلا وكلان

تراب وجص في الاظهر ودونهما بنجس

بالملاقات فان بلغهما بما لا ولا تغير به فطهر

فلو كثر باير اظهر فلم يبلغهما لم يطهر

وقيل طاهر لا طهور ويستثنى ميتة لا دم لها

بفتح النون وكسر هاء بعد مظهره

من الحدث كالقسطلة الاولى فقهه

في ان المتغير ناله او استقر به

سائل

سائل فلا تنجس ما ثعا على المشهور وكان في

قول نجس لا يدركه طرف **قلنا** القول اظهر

والله اعلم والجاري كراكد وفي القديم لا نجس

بلا تغير والقلتان نجس ما ثة رطل بعد دي

تقريب في الاصح والمتغير اموثر بطاهر ونجس

طعم اولوت اوريح ولو اشتبه ماء طاهر بنجس

اجتهد وتطهر بما ظن طهارته وقيل ان

قدر على طاهر بيقين فلا ولا اعمى كبصير في

الاظهر او ما يبول لم يجتهد على الصحيح بل

يخلطان ثم يتيمم او ماء وماء وردتوضا بكل

مرة وقيل له الاجتهاد واذا استعمل ما ظنه طاهرا

اراق الاخر فان تركه وتغير ظنه لم يعمل بالشاي

علي النص بل يتيمم ويصلي بلا اعادة في الاصح ولو

اخر بتنجسه مقبول الرواية وبين السبب او

كان فقيها موافقا اعتله وبحل استعمال كل انا

كانت دونه على في احد الما بين والاشبهه

بفتح النون وكسر هاء بعد مظهره

بفتح النون وكسر هاء بعد مظهره

بفتح النون وكسر هاء بعد مظهره

بفتح النون وكسر هاء بعد مظهره

بفتح النون وكسر هاء بعد مظهره

بفتح النون وكسر هاء بعد مظهره

بفتح النون وكسر هاء بعد مظهره

بفتح النون وكسر هاء بعد مظهره

واما الخبيثة فهي
حرام مطلقا وهي
غير آمنة ولا
تقطع على من
اللعنة ومن لم
بالفضيلة ومن
بأنه صلب او
على الرجل الم
ابراهمة ونحو
صغار ذوات
الاسلام واذا
كسوة تلبسها
انها باصة

ظاهر الاذهب وفضة في حرم وكل اتخاذ في
الاصح وحل الموه في الاصح والنفيس كيا قوت في
الاطهر وما ضيب بذهب او فضة ضبة كبيرة
لرينة حرم او صغيرة بقدر الحاجة فلا راي
صغيرة لرينة او كبيرة لحاجة جاري في الاصح
وضبة موضع الاستعمال كغيره في الاصح قلت

المذهب تحريم ضبة الذهب مطلقا والله اعلم
باب العدة هي اربعة احدها
خروج شيخ من قبله او دبرة الامني ولو انيسيد
مخرجه وانفتح تحت معدته فخرج المعتاد
تقضى وكل اذا نادر كدودي الاظهر او فوقها في
او هو منسد او تحتها وهو منفتح فلا في الاظهر

الثاني رطل العقل الا نوم ممكن مقعده **الثالث**
التقاء بشرقي الرجل والمرأة الا محرما في الاظهر
والامرؤس كلامه في الاظهر ولا تنقض
في الاظهر ولا تنقض

والعدو مستقر الظاهر من
المكان الظاهر تحت العدة
ومن ادعى بها العدة
تحت السر ونحوها
ومما يبيحها ما
ولولا ان احدى البيتين
او معة او سكر في اربعة
او في اربعة او اربعة
بها روي الا اربعة
فلا روي الا اربعة
ولو نزلت اربعة
الشبهة لا تنقض
على صورة الادبي
انها باصة

والاظهار اشد من الفضة
منها الرطل ومقابل المذهب
الذهب كالفضة والتفصيل
اه نهابة
اي اربعة او فيها مجازيا لها تحفة
ينبغي خارجة الفتاة والنادر تحفة

فلا تنقض ولا تنقض
فلا تنقض ولا تنقض
فلا تنقض ولا تنقض
فلا تنقض ولا تنقض

صغيرة

صغيرة وشعر وسن وظفر في الاصح **الرابع**
من قبل الادمي ببطن الكف وكل في الجديد
حلقة دبرة لا فرج بهيمة وينقض فرج الميت
والصغير ومحل الجب والذكر الا شل وباليه الشلاء
في الاصح ولا ينقض راسي الاصابع وما بينها
ويحرم بالحدث الصلاة والطوف وحمل المصحف
ومس ورقه وكل اجدده على المصباح وخريطة
وصندوق وفيهما مصحف وما كتب لدرسي
قرآن كلوح في الاصح حمله في امتعة
وتفسير ودنانير لا قلب ورقه يعود وان
الصبي المحدث لا يمنع **قلت** الاصح حل قلب
ورقه يعود وبه قطع العراقيون والله
اعلم ومن يتقن طهر او حد ثا وشك في ضده
عمل بيقينه فلو يتقنهما وجهل السابق فنصد
ما قبلهما في الاصح **فصل** يقدم داخل الخلا

بافتقاره صورة المظلة ان يتقن انه اوقع طهر او حد ثا
عليه قلبها فان كان محدثا فهو الاثام مطلقا
لأنه يتقن رطل الحد ثا قلبها بالظن الواقع بعد حاشا
رافعه والا من عدمه وان كان محدثا او غير محدث
اضد بالصند فيكون الاثام محدثا وان كان من لا يثبت
فيكون فتظهر الاثام يتقن رطل الحد ثا بغير الظن
فان اوضحه ان هذا الحد ثا بغير الظن بغير الظن
والصور كما اتي به المولد رطل الحد ثا بغير الظن
الوجود كل حال احتياط قال في الروضة وهو كصحيح عند جماعة من متفتي
اصحابنا اه نهابة

وتأثنتها
مسوقا وهي
او صغر قبل ان
من قبل المرأة
لا ما ورادها
الوضوء من مس
والا لثياب وشعر
اصل الحد ثا
ويهودي ولو لم
بشهوة ولو لم
وغضب وحمل ميت
فوق البهيمة اذ لا
جاء النظر اليه
وتأثنتها
مسوقا وهي
او صغر قبل ان
من قبل المرأة
لا ما ورادها
الوضوء من مس
والا لثياب وشعر
اصل الحد ثا
ويهودي ولو لم
بشهوة ولو لم
وغضب وحمل ميت
فوق البهيمة اذ لا
جاء النظر اليه

ابو علي بن ابي طالب ذكر في كتابه
في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الثاني في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الثالث في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الرابع في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الخامس في مناقب آل أبي طالب
الكتاب السادس في مناقب آل أبي طالب
الكتاب السابع في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الثامن في مناقب آل أبي طالب
الكتاب التاسع في مناقب آل أبي طالب
الكتاب العاشر في مناقب آل أبي طالب

يساره والظاهر يمينه ولا يحمل ذكر الله
تعالى ويعتمد جالساً يساره ولا يستقبل القبلة
ولا يستدبرها ويحرم ان يصعد ويهبط
يستتر ولا يبذل في ماء راكد وجرح ومهبل
ومحدث وطريق وتحت مشرة ولا يتكلم
ولا يستنجي بما في مجلسه ويستبرئ من البول
ويقول عند دخوله باسم الله اللهم انا اعوذ
بك من الغث والخبث وخروجه غفرا لكره الله
الذي اذهب عني الادي وعافاني ويجب الاستنجاء
بماء او مجرى ماء افضل وفي معنى الحجر كل
جامد طاهر قلع غير محترم وجليد دبع دون
غيره في الاظهر وشرط الحجر ان لا يحق النجس
ولا يتنقل ولا يطير احلى ولو ندر او انتشر
فوق العادة ولم يحاور صفته وحششته
جار الحجر في الاظهر ويجب ثلاث مسحات في البول

في كتابه في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الثاني في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الثالث في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الرابع في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الخامس في مناقب آل أبي طالب
الكتاب السادس في مناقب آل أبي طالب
الكتاب السابع في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الثامن في مناقب آل أبي طالب
الكتاب التاسع في مناقب آل أبي طالب
الكتاب العاشر في مناقب آل أبي طالب

في كتابه في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الثاني في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الثالث في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الرابع في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الخامس في مناقب آل أبي طالب
الكتاب السادس في مناقب آل أبي طالب
الكتاب السابع في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الثامن في مناقب آل أبي طالب
الكتاب التاسع في مناقب آل أبي طالب
الكتاب العاشر في مناقب آل أبي طالب

في كتابه في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الثاني في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الثالث في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الرابع في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الخامس في مناقب آل أبي طالب
الكتاب السادس في مناقب آل أبي طالب
الكتاب السابع في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الثامن في مناقب آل أبي طالب
الكتاب التاسع في مناقب آل أبي طالب
الكتاب العاشر في مناقب آل أبي طالب

لو بأطراف حجر فان لم ينق وجب الانتقاء
يسن الايتار وكل حجر لكل محله وقيل يور عن
لجانبه والوسط ويسن يساره ولا استنجاء
لدودي بعرب لاوث في الاظهر
باب الوضوء فرضه ستة احدها
نية رفع حدث او استباحة مفترق الي طهر
او اداء فرض الوضوء ومن دام حدثه
كاستحاضة كفاه نية الاستباحة دون الرفع
وعلى الصحيح فيهما ومن نوى تير دمع نية
معتبرة جارية على الصحيح او ما يندب له وضوء
كقراءة فلا في الاصح ويجب قربها باول الوجه
وقيل يكفي بسنة قبله وله تفريقها على
اعضائه في الاصح **الثاني** غسل وجهه وهو طولا
ما بين منابت شعر راسه غالباً وميتهي

في كتابه في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الثاني في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الثالث في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الرابع في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الخامس في مناقب آل أبي طالب
الكتاب السادس في مناقب آل أبي طالب
الكتاب السابع في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الثامن في مناقب آل أبي طالب
الكتاب التاسع في مناقب آل أبي طالب
الكتاب العاشر في مناقب آل أبي طالب

في كتابه في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الثاني في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الثالث في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الرابع في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الخامس في مناقب آل أبي طالب
الكتاب السادس في مناقب آل أبي طالب
الكتاب السابع في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الثامن في مناقب آل أبي طالب
الكتاب التاسع في مناقب آل أبي طالب
الكتاب العاشر في مناقب آل أبي طالب



في كتابه في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الثاني في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الثالث في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الرابع في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الخامس في مناقب آل أبي طالب
الكتاب السادس في مناقب آل أبي طالب
الكتاب السابع في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الثامن في مناقب آل أبي طالب
الكتاب التاسع في مناقب آل أبي طالب
الكتاب العاشر في مناقب آل أبي طالب

في كتابه في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الثاني في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الثالث في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الرابع في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الخامس في مناقب آل أبي طالب
الكتاب السادس في مناقب آل أبي طالب
الكتاب السابع في مناقب آل أبي طالب
الكتاب الثامن في مناقب آل أبي طالب
الكتاب التاسع في مناقب آل أبي طالب
الكتاب العاشر في مناقب آل أبي طالب

مسرح الطاء ونشد مد البراء وهو
فما يلذذ اليأس بحرقته أشيب
وريشق وجرحه ويصفق ولو يحين
علاق على دم من الغصن الفرخية
اه

بحري فوالشمس وشراب ولا يجب الماء في

اشتاته في الاصح والمديوخ كتوب الجس وما

نجس بملاقات شئ من كلب غسل سبعا

احدا من يترايب والاظهر تعين التراب وأن الخنزير

كالطب والديكفي تراب نجس ولا من وجع بما تلعن

في الاصح ومانحس بغيرهما ان لم تكن عين

كفى حري الماء وان كانت وجبت ازاله

الطعم ولا يضيقا لو تروا / يحسب زواله

وفى الذي يحق له **قلت** فان بقيا معاضا على

الصبي والله اعلم وبتة ط ١٩/١٢/١٩١١

للإصفر في الأصفر والظاهر طيارة غسالة

تنفصلا لا تغفروا قدر ظر الاموال وشمس الله

تعدى قله و قد اطماعه الى حياضها

وَالْقَوْمُ كَانُوا يَكْفُرُونَ

[illegible]

ولا يجب الخروج قبل الوضع بل يكفي رمي
التراب أو وضع رطل في الحمل لانه لا يفسد
الوارث بقوله لا وفيه دم فهو عنه
فالوضع باق أو لا وفيه دم فهو عنه
وصح الإمام عليه السلام في الجملة فلا
دم نحو البرص في اليد من صب ما ظهر
فلا بعد ذلك من صب ما ظهر
هذا ما يغفل عنه كثير من الناس اه
متناه القويم

Handwritten text in Devanagari script, likely a manuscript page. The text is written in a cursive style and appears to be a list or a series of entries, possibly related to a calendar or a record. The text is written on aged, slightly discolored paper.

Handwritten text in Arabic script, likely a marginal note or a small inscription, located in the bottom right corner of the page. The text is written in a cursive style and appears to be a personal or administrative note.

المسافر فقد هتيم بلا طلب وان توهمه

طلبه من رحمه ورقيقته ونظر حوالبه ان كان
بتشليله الرء

بمستوفات احتاج الي تردد تردد قدر نظره

فان لم يجد تيمم فلو مكث موضعه فلا يصح

وجوب الطلب لما يطرئ فلو علم ما يصله

المسافر حاجته وجب قصده ان لم يخوضر

نفسی اوماں فان کان فوق ذلک تمام ولو

تبيينه اخر الوقت فانتظاره افضل اى

ظنه فتعبد التهم افضل في الاظهر والو

وحد ما لا يفتيه فالأظهر وجوب استعماله

وَيَكُونُ قُلُوبُ النَّاسِ رَاجِعَةً فِيمَا كَانُوا شَرًّا وَمِثْلُهُ

الان يحتاج اليه دين مستغرق ومؤنة

سفره او نفقه حیوان محترم و لای و هب له

ما أعيد له أو حب القول في الاصل

و هو ثمته فلا ولوسيه في رحله اى

10/10/1911

اضله فيه فلم يجد بعد الطلب فتيهم قضي

في الاظهر ولو اضل رحله في حال فلا **الثاني** انه

يحتاج اليه لعطش محترم ولو مالا **الثالث** من

يخاف معه من استعماله على منفعة عضو

وكذا يطو البرء او الشئ في الفاحش في عضو

ظاهر في الاظهر وبشدة البرء كمرض واذا منع

استعماله في عضو ان لم يكن عليه سائر

وجب التيمم وكذا غسل الصحيح على المذهب

ولا ترتيب بينهما للجنب فان كان محدثا

فلا يصح اشتراط التيمم وقت غسل الغليل فان

جرح عضوه فتيهم ما وان كان كجيرة لا يمكن

من عليها غسل الصحيح وتيمم كما سبق ويجب

مع ذلك مسح كل جبيرته بما دونه وقيل بعضها

فاد تيمم لفرض ثان ولم يجد ثل لم يجد للجنب

غسلا ويعيد المحدث ما بعد عليه وقيل

Handwritten marginal notes in Arabic script, including phrases like 'قوله فيهما' and 'ويطلب'.

يستأنفان وقيل المحدث كجنب **قلت** هذا

الثالث اصح والله اعلم **فصل** يتيمم بكل

تراب طاهر حتى ما يدوي به ويرمل فيه

غبار لا يجمع بين وسخاقة خرو ومختلط

بدقيق ونحوه وقيل ان قل الخيط جار ولا

بمستعمل على الصحيح وهو ما بقي بعضوه

وكذا ما تنثر في الاصح يشترط قصد فلو

سفته ربح عليه فردده ونوي لم يجز ولو

يمم بأذنه جار وقيل يشترط عذر **واركانه**

نقل التراب فلو نقل من وجه الى يد او عكس

كفي في الاصح ونية استحابة للصلاة لا رفع

لمحدث ولو توي فرض التيمم لم يكتفي في الاصح

ويجب قرنهما بالنقل وكذا استدلتها الج

مسح شئ من الوجه على الصحيح فان نوي

فرضا ونفلا اي حال وفرضا فله النقل على المذهب

Handwritten marginal notes in Arabic script, including phrases like 'قوله فيهما' and 'ويطلب'.

والفصل من ذكره ان اذ انوي فرضا عينا جاز له فعله وما عدا ذلك من
التواخي وفروا كفاية وهو المقصود وسجد التلاوة والشكر الاظطحة
لجهة لان القول الضعيف يقول انها ثلثة عن ركعتين من الظهر
والصبح لا يقطع النظر عن الضعيف واذا انوي المنقضية او الصلاة بيمين
لما عدا الفرع العيني وما عدا خطبة الجمعة واذا انوي غير فرض
ونقل كان نوي من المصحف فله فعل ما عدا الصلاة فرما وثقلا وما عدا
خطبة الجمعة انتهى من عبارات الشوبري في الحاصل رتبة الفروع تليح
للجواب ونية النقل او الصلاة او صلاة للشارع تليح ما عدا الفرع العيني
ونية شئ مما عدا الصلاة لا تليحها وتليح ما عدا الصلاة فيشمل تليح ما
لغير الشئ بغيره وقوله ما عدا الفرع العيني لعل المراد به ما هو كذا بالاداء

او نفلا او الصلوة تنفل لا الفرض علي المذهب

ومسح وجهه ثم يديه مع مرفقيه ولا يجب

ايصاله منبت الشعر الخفيق ولا ترتيب فيقله

في الاصح فلو ضرب بيديه ومسح بيمينه وجهه

ويسار يمينه جاز وتندب التسمية ومسح

وجهه ويديه يضربتين قل الاصح المنصوي

وجوب ضربتين وان امكن بضربة خرقعة في

نحوها والله اعلم ويقدر من يمينه واعلا وجهه

ويخفق القبار وموالة التيمم كالوضوء قلت

وكذا الغسل ويندب تفريقا صابغة او لاو

يجب نزع خاتمه في الثانية والله اعلم في

من تيمم لفقد ماء فوجد ان لم يكن في صلوة

بطل ان لم يقترب يمانع كعطش او في صلوة

لا تسقط به بطلت على المشهور وان اسقطها

فلا وقيل يبطل النفل والاصح ان قطعها يتوضا

افضل

قوله لانها احد المني لان الغنايط ان يقيم
بقدر المني ويصلي بعد ذلك بقية صلاة المني
في المني في رواية بعد ذلك على كل حال
ضرب المني في نفسه واسقاطه لتمام من ذلك من
جملة ما تقدم في مثلنا وهي شيان صلاتين
التيين في خمسة عشر تزيه على ذلك اثنين ثم
تغزها فيهما يحمل اربعة وتقطع هذه الحاصل
من تلك التي هي الشاغر تفي ثمانية وهو حده ما
يصلح لومعرفة ضابطا يعلمه بكل تيمم ان
تقول تعلي بكل تيمم واحد كان المجموع اربعة ح في
الواحد للماء في صلاته المني ليرى في ذلك ان تقسم الثمانية على الاثنين يخرج
عدد اقيمه ولا يصلي بيمينه غير فرض ويتنفل

ما شاء والندرك فرض في الاظهر والاصح صحة

جناثر مع فرض وان من نسي احدي الخس كفا

تيمم لمن وان نسي مختلفتين صلى كل صلوة

تيمم واحد وان شاء تيمم مرتين وصلي

بالاول اربع اوله وبالثاني اربع ليس منها التي

يد ايها او متفقتين صلى المني مرتين بيمينه

ولا تيمم لفرض قبل وقت فعله وكذا النفل الموقت

في الاصح ومن لم يجد ماء ولا ترابا لم يمه في

لجديد ان يصلي الفرض ويعيده ويقضي المقيم

المقيم لفقد الماء لا المسافر الا العاصي بسفرة في

الاصح ومن تيمم لبرد قضى في الاظهر او لم يرض

يمنع الماء مطلقا او في عضو ولا ساتر فلا الا ان

يكوت بجرحه دم كثير وان كان ساترا لم يقضى

وتنفي بيمينه لانها

افضل

في الاظهرات وضع علي طهر فات وضع علي حدث
 وجب نزعه فات تعدد قضي علي المشهور
بكل الحيض اقل سنة تسع سنين
 واقله يوم و ليلة واكثره خمسة عشر يوما
 بلياليها واقل طهر بين الحيضتين خمسة عشر
 يوما ولاحد لاكثره ومحرم به ما حرم بالجنابة
 وجور المسجد ان خافت تلويثه والصوم و
 يجب قضاؤه بخلاف الصلوة وما بين سرتها وركبتها
 وقيل لا يحرم غير الوطئ فاذا انقطع لم يحل قبل
 الفصل غير الصوم والطلاق والاستحاضة حدث
 اثم كسلس البول فلا تمنع الصوم والصلوة
 فتفلس المستحاضة فرجها وتعصيه وتتوضأ
 وقت الصلوة وتبادر بها فلو اخرجت لمصلحة
 الصلوة كستر وانتظار جماعة لم ينز ولا فيض علي
 الصحيح ويجب الوضوء لكل فرض وكذا التحديد
 بحسب كل فرض

في الاظهرات وضع علي طهر فات وضع علي حدث
 وجب نزعه فات تعدد قضي علي المشهور
 بكل الحيض اقل سنة تسع سنين
 واقله يوم و ليلة واكثره خمسة عشر يوما
 بلياليها واقل طهر بين الحيضتين خمسة عشر
 يوما ولاحد لاكثره ومحرم به ما حرم بالجنابة
 وجور المسجد ان خافت تلويثه والصوم و
 يجب قضاؤه بخلاف الصلوة وما بين سرتها وركبتها
 وقيل لا يحرم غير الوطئ فاذا انقطع لم يحل قبل
 الفصل غير الصوم والطلاق والاستحاضة حدث
 اثم كسلس البول فلا تمنع الصوم والصلوة
 فتفلس المستحاضة فرجها وتعصيه وتتوضأ
 وقت الصلوة وتبادر بها فلو اخرجت لمصلحة
 الصلوة كستر وانتظار جماعة لم ينز ولا فيض علي
 الصحيح ويجب الوضوء لكل فرض وكذا التحديد
 بحسب كل فرض

العصاية في الاصح ولو انقطع دمها بعد الوضوء
 ولم تعد انقطاعه وعوده او اعتادت ووسع بغيره
 من الانقطاع وضوءه والصلوة وجب الوضوء
فصل في آت لسن الحيض اقله ولم يعبر اكثره فكله
 حيض والصفرة والكدره حين في الاصح فات
 عبره فات كانت متتددة مبررة بان تربي قويا
 وضعيفا فالضعيف استحاضة والقوي حين ان
 لم ينقص عن اقله ولا عبر اكثره ولا ينقص الضيق
 عن اقل الطهر او متتددة لامبررة بان راسه
 بصفة واحدة او فقدت شرط تمييز فالأظهر
 ان حيضها يوم و ليلة وطهرها تسع وعشرون
 او معتادة بان سبق لها حيض وطهر فترد اليهما
 قدر ووقتا وثبتت القادة مرة في الاصح وحكم
 للمعتادة المبررة بالامرين لا المعتادة في الاصح او
 متعبرة بان نسبت عادتها قدر ووقتا في قول

العصاية في الاصح ولو انقطع دمها بعد الوضوء
 ولم تعد انقطاعه وعوده او اعتادت ووسع بغيره
 من الانقطاع وضوءه والصلوة وجب الوضوء
 فصل في آت لسن الحيض اقله ولم يعبر اكثره فكله
 حيض والصفرة والكدره حين في الاصح فات
 عبره فات كانت متتددة مبررة بان تربي قويا
 وضعيفا فالضعيف استحاضة والقوي حين ان
 لم ينقص عن اقله ولا عبر اكثره ولا ينقص الضيق
 عن اقل الطهر او متتددة لامبررة بان راسه
 بصفة واحدة او فقدت شرط تمييز فالأظهر
 ان حيضها يوم و ليلة وطهرها تسع وعشرون
 او معتادة بان سبق لها حيض وطهر فترد اليهما
 قدر ووقتا وثبتت القادة مرة في الاصح وحكم
 للمعتادة المبررة بالامرين لا المعتادة في الاصح او
 متعبرة بان نسبت عادتها قدر ووقتا في قول

قول
 اذا رأت ري
 على فانت
 حان لقا عدة
 انه اداة الشرب
 والمصنف
 فليانته ولا يجوز
 فعل الشرب
 دليل قلت
 لبيان القادة
 وقد رافا دون
 لانها الجور
 المتكورة
 ولولا رات
 ومعناها
 لمعقول
 الجور
 الاصح

سورة الملوك
وتسمى ايضا الواقعة والمجنية وتسمى في التوراة الامانة لانها تأتي وتنجي من عذاب القبر
ومن ابن شهاب انما كان يسميها المجادلة لانها تجادل عن صاحبها في القبر وروى ابو هريرة ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال ان سورة من كتاب الله ما هي الا ثلاثون آية شفت لرجل يوم القيمة
فاخرجته من النار وادخلته الجنة وهي سورة التبارك
اخبرنا ابو المغيرة قال حدثنا عبدة عن خالد بن معدان قال قرأت العجينة وهي ام تنزيل فانه يلفني كما ان
يقربها ما يقرب شيا غيرها وكان كثير الخطايا فنظرت جناحتها وقالت رب اغفر له فانه يكثر قرأتي فتشفعها
الرب فيه وقاد استبواه بكل خطيئة حسنة وارفعوا له درجة اه قرطبي

اعلم ان لهم مقارنة حقيقة واستحضار حقيقيا تفصيلي ومقارنة عرفية واستحضار عرفيا اجمالي
والمقارنة الحقيقة بعد الاستحضار الحقيقي والعرفية بعد العرفي فالاستحضار الحقيقي ان يستحضر في
ذهنه ذات الصلاة اي الركعات الثلاثة عشر التي هي اجزاء النية وما يجب التفرغ له فيها تفصيلا بآيات
يقصد كل ركن بذاته على الخصوص وتكون امامة كالعروس والمقارنة الحقيقة ان يقرن عدد المستحضر
باول جزء من اجزاء التكبير ويستديم ذلك الى اخرها والاستحضار العرفي ان يستحضر حقيقة الصلاة
اجمالا بان يقصد فعلها وتعيينها من ظهر او عصر ويلوي الفرضية والمقارنة العرفية ان يقرن عدد
المستحضر اجماليا بجزء من اجزاء التكبير اه

ويلا ربا لفايت ويسئ مرتيبه وتقدمه على الحاضرة التي لا يخاف قوتها
ويجب تقديم ما فات بغير عذر فان فقد الترتيب لانه سنة وابدان واجب
ومن ثم وجب تقديمه على الحاضرة ان اتسع وقتها بل لا يجوز كما هو ظاهر
لمن عليه فائضة بغير ان يصرف رتبها لغير قضائها كما لنطوع الا ما يضطر
اليه الحق يوم او مؤنة من تلتزمه مؤنة او لفعل واجب اخر مضيق بمحشي
قوته ولو تذكر فائضة وهو في حاضرة لم يقطعها مطلقا او شرع في فائضة طائفا
مسعة وقت الحاضرة فياه ضيقه لزمه قطعها تحفة

قلت الاصح تحريم صدقة لما يحتاج اليه لتفقه من تلتزمه تفقته اولين لا بدحوله وقاء
والله اعلم كما تحرم صلاة النفل على من عليه فرض فوري اه تحفة

بسم الله بابتنا

تجن محم بلول الال رسليلو ايمتو اسنفو بمللو اسر روت فوا اسنوال
فركة تملير بركة لاله الا الله محمد رسول الله بابيا اي فالفه خير حفظا وهو
الرحم الواسع

قال شيخ الاسلام ابن حجر في التحفة بشرح المنهاج لا يجوز لمن فاتته بغير عذر ان
يصرف من غير قضاءيها كالتطوع الا ما يضطر اليه لنحو نوم او مؤنة حتى تلتزمه
مؤنة او فعل واجب آخر مضيق يخشى فوت انتهي وحينئذ انقضى الله بحرم
عليه فائتته بغير عذر التنفل ويأثم قال صلى الله عليه وسلم لا طاعة في معصية
الله وانما الطاعة في المعروف والى

ويجوز صلاة العشاء قبل الزاوية فاذا سلم الامام الركعتين قام المأموم الى باقي صلاته
وأكملها منفردا وهو اولي ولوا قعد المأموم بالامام في الركعتين اخرجت منها فقيه
خولان فيمن احرم منفردا ثم اقتدا في اثباتها والاضطر جوازها ويصح الاقتداء بمن
يصلي العيد او الاستسقاء على الصحيح واذا كبر الامام التكبيرات الزائدة لم يتابعه
المأموم فان تابعه لم يضر اه الرضوي

والله اعلم بالصواب الحمد لله رب العالمين والعاقبة

ويبين صلاة
في وقتها
منها انما خير من
الاولى ولا خير
منها الا في وقت
منها انما خير من
الاولى ولا خير
منها الا في وقت
منها انما خير من
الاولى ولا خير
منها الا في وقت

في قول تاخير العشاء افضل ويسن الا برا ح
بالظهر في سنة الحرو والاصح اختصاصه ببيلد حار
وجماعة مسجد يقصدونه من بعد ومن
وقع بعض صلاته في الوقت فالاصح انه ان
وقع ركعة فالجميع اداء والا ففضله ومن جهل الوقت
اجتهد بورد ونحوه فان يتقن صلواته قبل
الوقت قضى في الاظهر والا فلا ويبا در بالفات
ويسن ترتيبه وتقدمه على العاصرة التي لا
يخافونها وتكره الصلوة عند الاستواء اليوم
بالجمعة وبعد الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح والعصر
حتى تغرب الا لسبب كفايته وكسوف وتحتة و
سجدة شكر وتلاوة والدي حرم مكة على الصحيح
فصل انما تجب الصلوة على كل مسلم بالغ عاقل

ظاهر ولا قضاء على الكافر الا المرتد ولا الصبي ولا المجنون
يوم ربها لسبع ويضرب عليها العشر ولا في حيض
ايضا

او جنون او اغماء بخلاف السكر ولو كانت هذه
الاسباب وبقي من الوقت تكبيرة وجت الصلوة
وفي قول يشترط ركعة والظاهر وجوب الظهر والعصر
بأدراك تكبيرة آخر العصر والمغرب آخر العشاء
ولو بلغ فيها اتمها واجزائه على الصحيح او
بعد ها فلا اعادة على الصحيح ولو حاضرت او جن
اول الوقت وجبت تلك اذ ادرك قدر الفرض و
الا فلا **فصل** الاذان والاقامة سنة وقيل فرض
كفاية وانما يشترعان للمكتوبة ويقال في
العيد ونحوه الصلوة جامعة والجديد ندبه
للمنفرد ويرفع صوته الا بمسجد وقعت فيه
جماعة ويقيم للفاتحة ولا يؤذن في الجديد
قلت القديم اظهر والله اعلم فان كانت
فوائت لم يؤذن لغير الاولى ويتندب لجماعة
الشاء الاقامة لا الاذان على المشهور والاذان

او جنون او اغماء بخلاف السكر ولو كانت هذه
الاسباب وبقي من الوقت تكبيرة وجت الصلوة
وفي قول يشترط ركعة والظاهر وجوب الظهر والعصر
بأدراك تكبيرة آخر العصر والمغرب آخر العشاء
ولو بلغ فيها اتمها واجزائه على الصحيح او
بعد ها فلا اعادة على الصحيح ولو حاضرت او جن
اول الوقت وجبت تلك اذ ادرك قدر الفرض و
الا فلا **فصل** الاذان والاقامة سنة وقيل فرض
كفاية وانما يشترعان للمكتوبة ويقال في
العيد ونحوه الصلوة جامعة والجديد ندبه
للمنفرد ويرفع صوته الا بمسجد وقعت فيه
جماعة ويقيم للفاتحة ولا يؤذن في الجديد
قلت القديم اظهر والله اعلم فان كانت
فوائت لم يؤذن لغير الاولى ويتندب لجماعة
الشاء الاقامة لا الاذان على المشهور والاذان

او جنون او اغماء بخلاف السكر ولو كانت هذه
الاسباب وبقي من الوقت تكبيرة وجت الصلوة
وفي قول يشترط ركعة والظاهر وجوب الظهر والعصر
بأدراك تكبيرة آخر العصر والمغرب آخر العشاء
ولو بلغ فيها اتمها واجزائه على الصحيح او
بعد ها فلا اعادة على الصحيح ولو حاضرت او جن
اول الوقت وجبت تلك اذ ادرك قدر الفرض و
الا فلا **فصل** الاذان والاقامة سنة وقيل فرض
كفاية وانما يشترعان للمكتوبة ويقال في
العيد ونحوه الصلوة جامعة والجديد ندبه
للمنفرد ويرفع صوته الا بمسجد وقعت فيه
جماعة ويقيم للفاتحة ولا يؤذن في الجديد
قلت القديم اظهر والله اعلم فان كانت
فوائت لم يؤذن لغير الاولى ويتندب لجماعة
الشاء الاقامة لا الاذان على المشهور والاذان



مثنى والاقامة فرادي الالفاظ الاقامة ويسن

ادراجها وترتيبه والترجيع فيه والتثويب في اذان
الصبح وان يؤذن قائما للقبلة ويشترط ترتيبه

وموالاته وفي قول لا يضر كلام وسكوت طويل
وشروط المؤذن الاسلام والتميز والذكورة وكبره

للحدث ولجنب اشد والاقامة اغلظ ويسن
صيت حسن الصوت عدد والامامة افضل منه

في الاصح **قلت** الاصح انه افضل والله اعلم وشرطه
الوقت الا الصبح فمن نطق الليل ويسن المؤذن

للمسجد يؤذن واحد قبل الفجر واخر بعده و
يسن لسا معه مثل قوله الذي جعلني فيقول

لاحول ولا قوة الا بالله **قلت** والاي التثويب
فيقول صدقت وبررت والله اعلم ولكل ان

يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه
ثم اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة

يقول عقب ذكره

القائمة ات سيدنا محمد الوسيطة والفضيلة و

ابنته مقام محمود الذي وعدته يا ارحم
الراحمين **فصل** استقبال القبلة شرط لصلو

القادر الا في شدة الخوف ونفل السفر والمسافر
التنفل راكبا وماشيا ولا يشترط طول سفره

علي المشهور فان امكن استقبال الراكب في
مركبه وانما ركوعه وسجوده لربه و

الا فالاصح انه ان سهل الاستقبال وجب و
الا فلا يختص بالتحريم وقيل يشترط في السلام

ايضا ويحرم انحرافه عن طريقه الا الى القبلة
ويومي بركوعه وسجوده احفض والاظهر

ان لما شي يتم ركوعه وسجوده ويستقبل
فيهما وفي احرامه ولا يمشي الا في قيامه و

تشهده ولو صلى فرضا على دابة واستقبل
واثم ركوعه وسجوده وهي واقفة جان

القائمة ات سيدنا محمد الوسيطة والفضيلة و
ابنته مقام محمود الذي وعدته يا ارحم
الراحمين **فصل** استقبال القبلة شرط لصلو
القادر الا في شدة الخوف ونفل السفر والمسافر
التنفل راكبا وماشيا ولا يشترط طول سفره
علي المشهور فان امكن استقبال الراكب في
مركبه وانما ركوعه وسجوده لربه و
الا فالاصح انه ان سهل الاستقبال وجب و
الا فلا يختص بالتحريم وقيل يشترط في السلام
ايضا ويحرم انحرافه عن طريقه الا الى القبلة
ويومي بركوعه وسجوده احفض والاظهر
ان لما شي يتم ركوعه وسجوده ويستقبل
فيهما وفي احرامه ولا يمشي الا في قيامه و
تشهده ولو صلى فرضا على دابة واستقبل
واثم ركوعه وسجوده وهي واقفة جان

القائمة ات سيدنا محمد الوسيطة والفضيلة و
ابنته مقام محمود الذي وعدته يا ارحم
الراحمين **فصل** استقبال القبلة شرط لصلو
القادر الا في شدة الخوف ونفل السفر والمسافر
التنفل راكبا وماشيا ولا يشترط طول سفره
علي المشهور فان امكن استقبال الراكب في
مركبه وانما ركوعه وسجوده لربه و
الا فالاصح انه ان سهل الاستقبال وجب و
الا فلا يختص بالتحريم وقيل يشترط في السلام
ايضا ويحرم انحرافه عن طريقه الا الى القبلة
ويومي بركوعه وسجوده احفض والاظهر
ان لما شي يتم ركوعه وسجوده ويستقبل
فيهما وفي احرامه ولا يمشي الا في قيامه و
تشهده ولو صلى فرضا على دابة واستقبل
واثم ركوعه وسجوده وهي واقفة جان

للمؤمن بل يستمع فان بعد او كانت سرية
قرا في الاصح ويسن للمصباح والظهر طول الفصل
والعصر والعشاء او ساطه والمغرب قصاره و
لصبح الجمعة الم تنزل وفي الثانية هل اتى
الخامس الركوع واقله ان ينحني قدر بلوغ
راحته ركبته بظما نينة بحيث ينفصل رقبته
عن هوية ولا يقصد به غيره فلو هو للثلاثة
فجعله ركوعا لم يكف واكمله تسوية ظهره و
عنقه ونصب ساقيه واخذ ركبته بيديه و
تفرقة اصابعه للقبلة ويكبر في ابتداء هوية
ويرفع يديه كاحرامه ويقول سبحان ربي
العظيم ثلاثا ولا يزيد الامام ويريد المنفرد
الله كما ركعت وبك امنت ولك اسأمت خشع
لك سمعي وبصري ومخي وعظمي وعصبي وما
استقلت به قدمي السادس الاعتدال قائما

في الركوع ان ينحني فاعلم ان
الاعتدال لا يجزئ ولا يصح
ان ينحني على الخواصر
او على الارض

مطمئنا ولا يقصد به غيره فلو رفع فزعا من شئ
لم يكف ويسن رفع يديه مع ابتداء رفع راسه
قائلا سمع الله من حمده فاذا انتصب قال ربنا
في رفعه الى الاعتدال
لك الحمد ملا السموات وملا الارض وملا ما نشئت
من شئ بعد ويريد المنفرد اهل الثناء و
المجد الحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما
اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند
منك الجند ويسن القنوت في اعتدال ثانية المصباح
وهو **اللهي اهدي** فيمن هديت الى اخره
وامام بلفظ الجمع والصحيح سن الصلوة علي
رسول الله صلى الله عليه وسلم في اخره ورفع
يديه ولا يسمع وجهه وان الامام يجهر به و
انه يومن ما مومل له عاد ويقول الثناء فان
لم يسمعه قنت ويشترع القنوت في سائر
الكتوب ان للشاردة لا مطلقا على المشهور

في الركوع ان ينحني فاعلم ان
الاعتدال لا يجزئ ولا يصح
ان ينحني على الخواصر
او على الارض

في الركوع ان ينحني فاعلم ان
الاعتدال لا يجزئ ولا يصح
ان ينحني على الخواصر
او على الارض

في الركوع ان ينحني فاعلم ان
الاعتدال لا يجزئ ولا يصح
ان ينحني على الخواصر
او على الارض

السابع السجود واقبله مباشرة بعض جهته

مصلاته فان سجد علي متصل به جاز ان لم يتحرك

بحركته ولا يجب وضع يديه وركبتيه وقدميه

في الاظهر **قلت** الاظهر وجوبه والله اعلم في

يجب ان يطمان وينال مسجده ثقلا راسه و

ان لا يهوي لغيره فلو سقط لوجهه وجب

العود الي الاعتدال وان ترتفع اساقفه علي

اعاليه في الاصح واكمله ان يكبر لهويه بلا

رفع ويضع ركبتيه ثم يديه ثم جهته وانفه

ويقول سبحان رب الاعلي **ثلاثا** ولا يريد

الامام ويريد المنفرد اللهم لك سجدتك وبك

امنت ولك اسأمت سجد وجهي لذي خلقه

وصوره وخلق سمعه وبصره تبارك الله احسن

الخالقين ويضع يديه حذو منكبيه وينتشر

اصابعه مضومة للقبله ويفرق ركبتيه في

قدميه قد رشرو ويرفع بطنه عن فخذيه في

مرفقيه عن جنبيه في ركوعه وسجوده وتضم

الامراة والخني **الثامن** الجلوس بين سجدتيه

مطمئنا ويجب ان لا يقصد برفعه غير اوان

لا يطويه ولا الاعتدال واكمله يكبر ويجلس

مفترشا واضعا يديه قريبا من ركبتيه في

يستثنى اصابعه قائلا رب اغفر لي وارحمي في

اجبرني وارفعني وارزقني واحدي وعافني ثم

يسجد الثانية كالاولي والمشهور بين جلوس

خفيفة بعد سجدة الثانية في كل ركعة يقول

عنها **التاسع** والعشرون والعاشر عشر التشهد وقعود

والصلوة علي النبي صلي الله عليه وسلم والتشهد

وقعوده ان عقبهما سلام فركنان والافستنان

وكيوقعد جاز ويسن في الاول الافتراش فيجلس

علي كعب يسراه وينصب يميناه ويضع اطراف اصابعه

في الاظهر قلت الاظهر وجوبه والله اعلم في
يجب ان يطمان وينال مسجده ثقلا راسه و
ان لا يهوي لغيره فلو سقط لوجهه وجب
العود الي الاعتدال وان ترتفع اساقفه علي
اعاليه في الاصح واكمله ان يكبر لهويه بلا
رفع ويضع ركبتيه ثم يديه ثم جهته وانفه
ويقول سبحان رب الاعلي ثلاثا ولا يريد
الامام ويريد المنفرد اللهم لك سجدتك وبك
امنت ولك اسأمت سجد وجهي لذي خلقه
وصوره وخلق سمعه وبصره تبارك الله احسن
الخالقين ويضع يديه حذو منكبيه وينتشر
اصابعه مضومة للقبله ويفرق ركبتيه في

للقبلة وفي الاخرة التوركة وهو كالفتراش
 لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ويلصق وركه
 بالارض والاصح يفترش المسبوق والساهي ويضع
 فيهما يسراه على طرف ركبتيه منشورة الاصابع
 بلا ضم **قلت** الاصح الضم والله اعلم ويقبض من
 يمينه الخصر والبصر وكذا الوسطي في الاظهر
 ويرسل المسبحة ويرفعها عند قوله لا اله
 ولا يحرهما ولا يظهر ضم الابهام اليها كفاقد ثلاثة
 وخسين والصلوة على النبي صلى الله عليه و
 سلم فرض في التشهد الاخير ولا يظهر سننها في
 الاول ولا تسن على الال والاول على الصحيح وتسن
 في الاخير وقيل تجب واكمل التشهد مشهور واقله
 التحيات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله
 وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول

هذا هو التشهد الاخير في الصلاة
 وهو الذي يقرأه المصلي بعد
 قراءة الفاتحة والقرآن
 والصلوة على النبي صلى الله عليه و
 سلم وهو قوله لا اله الا الله
 واشهد ان محمدا رسول الله

هذا هو التشهد الاخير في الصلاة
 وهو الذي يقرأه المصلي بعد
 قراءة الفاتحة والقرآن
 والصلوة على النبي صلى الله عليه و
 سلم وهو قوله لا اله الا الله
 واشهد ان محمدا رسول الله

الله وقيل يحذف ووبركاته والصالحين ويقول و
 ان محمدا رسوله **قلت** الاصح وان محمدا رسول
 الله وثبت في صحيح مسلم والله اعلم واقل
 الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والله اللهم
 صل على محمد واله والزيادة الى حميد مجيد سنة
 في الاخير وكذا الدعاء بعدة وما ثور افضل
 ومنه اللهم اغفر لي ما قد مت وما اخوت الي اخوة
 ويسن ان لا يزيد الدعاء على قدر التشهد في
 الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن عجز
 عنهما ترجمه ويترجم للدعاء والذكر المندوب
 العاجز الا القادر في الاصح **الثاني عشر** السلام و
 اقله السلام عليكم والاصح جو ان سلام عليكم
قلت الاصح المنصوص لا يحرته والله اعلم و
 انه لا تجب نية الخروج واكملة السلام عليكم
 ورحمة الله مرتين يميناً وشمالاً ملتفتاً في الاولى

ويسن تسبحة من ثلثة وثلاثين مرة
 ان يقرأها المصلي في كل ركعة
 جهره ويختمها بسم الله الرحمن الرحيم
 كلام من الشاهد في الصلاة
 وبركاته صلى الله عليه وسلم
 والكلام من عزاء طوافه

وَمِنْ أَهْلِ
الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَمِنْ أَهْلِ
الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَمِنْ أَهْلِ
الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

حتى يرى خذه اليمين وفي الثانية الايسر ناويا
السلام علي من عن يمينه وساره من ملائكة و
نفس وجن وبنوي الامام السلام علي المقتدين
وهم الرد عليه **الثالث عشر** ترتيب الاركان كما
ذكرنا فان تركه عمدا بات سجد قبل ركوعه
بطلت صلواته وان سهي فما بعد المترك ولو
فان تذكر قبل بلوغ مثله فعله ^{من ركعة اخرى} والائتمت به
ركعته وتدارك الباقي فلو تيقن في اخر صلاته
ترك سجدة من الاخيرة سجدها واعاد تسجدها
او من غير حال من ركعة وكذا ان شك فيهما
وان علم في قيام ^{من الركعة} ثلثية ترك سجدة فان كان
جلس بعد سجدة سجدته سجد وقيل ان جلس بنية
الاستراحة لم يكفه والا فليجلس مطمئنا ثم
يسجد وقيل يسجد فقط وان علم في اخر
رباعية ترك سجدة تسجدتين او ثلاث جهرا موضعها

۱۹۱۱

وجب ركعتان او اربع فسجدة ثم ركعتان
او خمس او ست فثلاث او سبع فسجدة ثم ثلاث
قلت يسن ادا مة نظره الي موضع سجود لا
يقبل يكره تفميض عينه وعندي لا يكره ان لم
يخوض او يغشوع وتدريب القراءة والذكر في
دخول الصلاة بنشاط وفراغ قلب وجعل يديه
تحت صدره اخذ ايمينه يساره ولدعا في
سجوده وان يعتمد في قيامه من السجود و
العود علي يديه وتطويل قراءة الاولى علي
الثانية في الاصح والذكر بعدها وان ينقل
للتفعل من موضع فرضه وافضل الي بيته واذا
صلي وارادهم نساء مكثوا حتى ينصرفن وان
ينصرفن في جهة حاجته ولا في ميسنه وتنقضي
المدوة بسلام الامام فلما موم ان يشتغل
بدعاء ونحوه ثم يسلم ولو اقتصر امامه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.

او بعد سلامه و در مطهر
خرقه و در میان حاشیه
ای بهل نزل السجده مطهره
او بگوید مخلص خیرها
بالفصول و در سر کف در

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلها تحت صدره و
من
على

وهذه هي الرجال بيد كورد الله تعالى
وهذه هي

منه من الرجال يدنو من الله تعالى
وهو نهاية

علي تسليمة سلم ثنتين والله اعلم
كتاب شروط الصلوة خمسة معرفة
 الوقت والاستقبال وستر العورة وعورة الرجل
 ما بين سرته وركبته وكذا الامة في الاصح والحرة
 ما سوي الوجه والكفين وشروطه ما منع ادراك
 ثوب البشارة ولو طين وما ذكره الاصح وجوب
 التطين علي فاقد الثوب ويجب ستر اعلاه و
 جوانبه لا اسفله فلور فريت عورته من جيبه
 في ركوع او غيره لم يتوافلين به او يشتد وسمله
 وله ستر بعضهما بيده في الاصح فاوجد كافي
 سواء ليه تعين لهما او احدهما فقلبه وقيل
 حبرة وقيل يتخير وطهارة الحدث فان سبقه بطلت
 وفي القديم يبني ويجريان في كل مناقض عرضي
 بلا تقصير وتعد ردفعه في الحال فان امكن بان
 كشفته رجع فستر في الحال لم تبطل وان قصرت بان

في ركوع او غيره لم يتوافلين به او يشتد وسمله
 وله ستر بعضهما بيده في الاصح فاوجد كافي
 سواء ليه تعين لهما او احدهما فقلبه وقيل
 حبرة وقيل يتخير وطهارة الحدث فان سبقه بطلت
 وفي القديم يبني ويجريان في كل مناقض عرضي
 بلا تقصير وتعد ردفعه في الحال فان امكن بان
 كشفته رجع فستر في الحال لم تبطل وان قصرت بان

في ركوع او غيره لم يتوافلين به او يشتد وسمله
 وله ستر بعضهما بيده في الاصح فاوجد كافي
 سواء ليه تعين لهما او احدهما فقلبه وقيل
 حبرة وقيل يتخير وطهارة الحدث فان سبقه بطلت
 وفي القديم يبني ويجريان في كل مناقض عرضي
 بلا تقصير وتعد ردفعه في الحال فان امكن بان
 كشفته رجع فستر في الحال لم تبطل وان قصرت بان

في ركوع او غيره لم يتوافلين به او يشتد وسمله
 وله ستر بعضهما بيده في الاصح فاوجد كافي
 سواء ليه تعين لهما او احدهما فقلبه وقيل
 حبرة وقيل يتخير وطهارة الحدث فان سبقه بطلت
 وفي القديم يبني ويجريان في كل مناقض عرضي
 بلا تقصير وتعد ردفعه في الحال فان امكن بان
 كشفته رجع فستر في الحال لم تبطل وان قصرت بان

فرغت مدة مسح خوفها بطلت وطهارة النجس
 في الثوب والبدن والمكن ولو اشبه طاهر و
 نجس اجتهد ولو نجس بعض ثوب يد وجعل
 وجب غسل كله فلو طن طرفه لم يغسله على الصحيح
 ولو غسل نصف نجس ثم باقيه فالاصح انه ان
 غسل مع باقيه مجاور ظهر كله والا فغير المنتصف
 ولا تصح صلوة ملاق بعض لباسه نجاسة فان
 لم يتحرك بحركته ولا قابض طرف شيء علي نجس
 ان تحرك وكذا ان لم يتحرك في الاصح فلو جعله
 تحت رجله صحت مطلقا ولا يضر نجس بما ذي
 صدره في الركوع والسجود علي الصحيح ولو وصل
 عظمه بنجس لفقد الطاهر فمعدور والاوجب
 نزعه ان لم يخوضر طاهرا قيل وان خا فان
 مات لم ينزع علي الصحيح ويعني عن محل استجماره
 ولو حمل مستجمرا بطلت في الاصح وطين الشارح

في ركوع او غيره لم يتوافلين به او يشتد وسمله
 وله ستر بعضهما بيده في الاصح فاوجد كافي
 سواء ليه تعين لهما او احدهما فقلبه وقيل
 حبرة وقيل يتخير وطهارة الحدث فان سبقه بطلت
 وفي القديم يبني ويجريان في كل مناقض عرضي
 بلا تقصير وتعد ردفعه في الحال فان امكن بان
 كشفته رجع فستر في الحال لم تبطل وان قصرت بان

في ركوع او غيره لم يتوافلين به او يشتد وسمله
 وله ستر بعضهما بيده في الاصح فاوجد كافي
 سواء ليه تعين لهما او احدهما فقلبه وقيل
 حبرة وقيل يتخير وطهارة الحدث فان سبقه بطلت
 وفي القديم يبني ويجريان في كل مناقض عرضي
 بلا تقصير وتعد ردفعه في الحال فان امكن بان
 كشفته رجع فستر في الحال لم تبطل وان قصرت بان

في ركوع او غيره لم يتوافلين به او يشتد وسمله
 وله ستر بعضهما بيده في الاصح فاوجد كافي
 سواء ليه تعين لهما او احدهما فقلبه وقيل
 حبرة وقيل يتخير وطهارة الحدث فان سبقه بطلت
 وفي القديم يبني ويجريان في كل مناقض عرضي
 بلا تقصير وتعد ردفعه في الحال فان امكن بان
 كشفته رجع فستر في الحال لم تبطل وان قصرت بان

الثاني ان تبطل عمده كاللغات والخطوتين لم

يسجد لسهوه والاسجد ان لم تبطل بسهوه

ككلام كثير في الاصح وتطويل الركن القصير

يبطل عمله في الاصح فيسجد سهوا لا اعتدال

قصير وكن الجلوس بين السجدين في الاصح

ولو نقل ركننا قوليا كافا في ركوع او تشهد

لم تبطل بعمله في الاصح ويسجد سهوه في الاصح

وعلي هذا تستثنى هذه الصورة عن قولنا ما

لا تبطل عمده لا يسجد سهوا ولو نسي التشهد

الاول فذكره بعد انتصابه لم يعد له فان

عاد عما باتحريمه بطلت او ناسيا فلا ويسجد

لسهوه او جاهلا فكذا في الاصح والموموم العود

متابعة امامه في الاصح **قلت** الاصح وجوبه

والله اعلم ولو تذكر قبل انتصابه عاد للتشهد

ويسجد ان كان صار الي القيام اقرب ولو نهض عدا

فعاد بطلت ان كان الي القيام اقرب ولو نسي قنوتا

فذكره في سجوده لم يعد له او قبله عاد ويسجد

للسهوات بلغ حد الركع ولو شك في ترك بعض

سجد او ارتكاب منهي فلا ولو سمي وشك هل

سجد فليسجد ولو شك ا صلى ثلاثا ام اربعاتي

بركعة ويسجد والاصح انه يسجد وان زال

شكه قبل سلامه وكذا حكم ما يصليه مترددا

واحتمل كونه زائدا ولا يسجد لما يجب بكل حال

اذا زال شكه مثاله شك في الثالثة االثثة هي

ام رابعة فتذكر فيها لم يسجد او في الرابعة

سجد ولو شك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر

علي المشهور وسهوه حال قدوته يحمله امامه

فلوطن سلامه فسلم فبان خلافه سلم معه و

لا يسجد ولو ذكر في تشهد ترك ركن غير النية

والكبرية قام بعد سلام امامه الي ركعته ولا يسجد

بعبادة وجري على القاعدة المشهورة
ان المقلوك فيها معد وراهم

واعلم ان نية الجماعة والاعتقاد او نحوها واجبة على الامام والمأموم مع الاحرام في كل صلاة لا تنقض فراق الجماعة والجمعة والمطاعة والمجهرية بالظهور والمنع والجماعة فان لم ينوي بعد لم تنته صلاة الجماعة بغير اكله
 لانه لا يحمل الا بها ولا تنقطع على ما قبلها وواجبة على المأموم ان يتركها في كل حال فضل الجماعة من حين وجوده
 في الجماعة كما مر فان لم ينوها وتابع قصد في فعل او سلام بعد انتظام ركعتي المتابعة بطلت صلاته لانه لا يترك
 على صلاة غيره بل لا يتركها اما لو تابعه انتقاما او بعد انتظام ركعتي المتابعة بطلت صلاته لانه لا يترك
 في صلاة صلاته مكرهه مقبولة ففصل الجماعة متى قاما اذ ركعه مع الامام على المعتمد فالاول والاقتدار على
 ركعتين ويسلم ثم يفتدي بخلق ذلك الامام وكما ان ادخل نفسه مع الامام في اثناء صلاته مكرهه كذا في كل صلاة
 بغير عذر بخلاف ما اذا كان به كسوطي الامام فلا يكره ولا يقوت ثوابه ويجوز الانتقال بجماعة اضري الا في الجماعة
 لما ينظر عليه من اثناء جمعة بعد اخرها من
 ولو علم الاخير ان المستأجر يمنع من الجماعة
 وكان الشارح يتوقف على معنوه من غير
 ايجار فله بعد دخول الوقت وكذا ان
 عليه ان يمنع من الجمعة فيحرم عليه
 ايجار نفسه بعد الفجر هذا ان لم يقتر
 له ذلك ولا جازاه بشرط او يتركه

المردود والشباك في الاصح قلت يكره ارتقا على

المأموم علي امامه وعكسه الحاجة فيستحب
 ولا يقوم حتى يفرغ المؤذن من الإقامة ولا
 يستد ثقل بعد شروعه فيها فان كان فيه

أثمه ان لم ينجس فوت الجماعة والله اعلم **فصل**

شرط القدوة ان ينوي المأموم مع التكبير الاقدا

او الجماعة والجمعة كغيرها على الصحيح فلو ترك

هذه النية وتابع في الافعال بطلت صلواته

على الصحيح ولا يجب تعيين الامام فان عينه و

اخطأ بطلت صلواته ولا يشترط للامام بنية الامامة

وتستحب فلو اخطأ في تعيين تابعه لم يضر وتصح

قدوة المؤدي بالقاضي والمقترض بالمتنفل وفي

الظهر بالعصرو بالعكس وكذا الظهر بالصبح و

المغرب وهو كالمسبوق ولا يضر متابعة الامام

في الاقنوت والجلوس الاخير في المغرب وله

وشرط القدوة نية اقله الجماعة
 مع التكبير ان يجب ان يكون هذه
 النية مقترنة مع التكبير والجمعة
 لا تقترن نية خلو الاقنوت بالجمعة
 لم تنته الجماعة الا بغير اكله
 فيها وتنته غير صلاته او يستد
 فلو ترك صلاته في كل صلاة
 فيها وتابع صلاته في كل صلاة
 لا يكره متابعتها او في صلاة
 بان قصد تركه من غير قصد
 به وطال عرفا انتظاره لم يطل
 صلاته اه قبح المعين

فراقه اذا اشتغل بهما ويجوز الصبح خلق الظهر

في الاظهر فاذا قام للثالثة ان شاء فراقه و

سلم وان شاء انتظر يسلم معه **قلت** انتظاره

افضل والله اعلم وان امكنه القنوت في الثانية

قنت والا تركه وله فراقه ليقت فان اختلف

فعلهما ككتوبة وكسوف او جنازة لم تصح

على الصحيح **فصل** يجب متابعة الامام في افعال

الصلوة بان يتأخر ابتداء فعله عن ابتداء

ويتقدم على فراغه منه فان قارنه لم يضر الا

تكبير الاحرام وان تخلو بركن بان فرغ الامام منه

وهو فيما قبله لم تبطل في الاصح او بركنين بان

فرغ منهما وهو فيما قبلهما فان لم يكن عذر

بطلت وان كان بان أسرع قرائته وركع قيل

انما المأموم الفاتحة فقل يتبعه وتسقط

البقية والصحيح يتبعها ويسعي خلفه ما لم يبسوق

بأكثر من ثلاثة أركان مقصودة وهي الطويلة
فإن سبق بأكثر فقل يقارقه ولا يصح يتبعه فيما
هو فيه ثم يتدارك بعد سلام الإمام ولو لم
يتم الفاتحة لشغله بدعاء الافتتاح فمعدوم
هذا كله في المواقف ما مسبوقة ركعة الإمام في
فاتحته فالاصح أنه لم يشتغل بالافتتاح و
التعذر ترك قرأته وركعه وهو مدرك للركعة
والأحرمة قراءة بقدره ولا يشتغل المسبوق بسنة
بعد التحريم بالفاتحة إلا أن يعلم أداركها ولو
علم المأموم في ركوعه أنه ترك الفاتحة أو أشد
لم يعد إليها بل يصلي ركعة بعد سلام الإمام فلو
علم أو شك وقد ركع الإمام ولم يركع هو
قرأها وهو متخلف بعد روقيل يركع ويتدارك
بعد سلام الإمام ولو سبق أمه بالتحريم لم تنعقد
أو بالفاتحة أو بالشهادة لم يضرب ويحرقه وقيل

تحب إعادته ولو تقدم بفعل ركوع وسجود
أن كان بركنين بطلت والأفلا وقيل تبطل بركن
فصل إذا خرج الإمام من صلاته انقطعت
القدوة فأن لم يخرج وقطعها المأموم جاز
وفي وقول لا يجوز إلا بعد أن يركع في ترك
للمجاعة ومن العذر تطويل الإمام أو تركه سنة
مقصودة كشهادة ولو أحرمت مفرداً ثم نوى القعدة
في حال صلاته جاز في لا ظهر وإن كان في ركعة
أخرى ثم يتبعه قائماً أو قاعداً فان فرغ
الإمام أولاً فهو مسبوق أو هو فات شاء فارقه
وسلم وإن شاء انتظر يسلم معه وما أدركه
المسبوق فأول صلاته فيعيد في الباقي القنوت
ولو أدرك ركعة من المغرب تشهد في ثانيته
وإن أدركه ركعة أدرك الركعة **قلت** بشرط أن
يطمئن قبل ارتفاع الإمام عن الركوع والله

اعلم ولو شك في ادراك حد الجمر ان لم تحسب
ركعتيه في الاظهر ويكبر للاحرار ثم للمركوع فان
نويهما بتكبيره لم تنعقد وقيل تنعقد نفلا
وان لم ينويها شيئا لم تنعقد على الصحيح ولو
ادركه في اعتداله فما بعده انتقل معه مكبرا
والاصح انه يوافق في التشهد والتسبيحات و
ان من ادركه في سجدة لم يكبر للانتقال اليها
واذا سلم الامام قام المنيق ومكبرا ان كان
موضع جلوسه والا فلا في الاصح **كتاب**
صلوة المسافر انما تقصر رباعية
مؤداة في السفر الطويل المباح لا فائتة الحضر
ولو قضى فائتة السفر فالأظهر قصر في السفر
دون الحضر ومن سافر من بلدة فاود سفره
مجاورة سورها فان كان وراءه عمارة اشترط
مجاورة نها في الاصح قل الاصح لا يشترط والله

اعلم فان لم يكن سورفا وله مجاورة العمران
الغراب ولا البساتين والقريبة كبدة واود
سفر ساكن الغيام مجاورة الحلة واذا رجع انتهى
سفره ببلوغه ما شرط مجاورته ابتداء ولو نوي
اقامة اربعة ايام بموضع انقطع سفره بوضوئه
ولا يحسب منها يوما دخوله وخروجه علي
الصحيح ولو اقام ببلد بنية ان يرحل اذا حصلت
حاجة يتوقفها كل وقت قصر ثمانية عشر يوما
وقيل اربعة وفي قول ابد وقيل الخلا وفي خاشق
القتال لالتا جرو ونحوه ولو علم بقاها مدة
طويلة فلا قصر علي المذهب **فصل** طويل
السفر ثمانية واربعون ميلا هاشمية قلت
وهو مرحلتان يسير الاثقال والبحر فلو قطع
الاميال فيه في ساعه قصر والله اعلم ويشترط
قصد موضع معين او لا فلا قصر لها ثم وان طال

تردده ولا طالب غريم ولا يؤير جمعتي وجهه
ويعلم موضعها ولو كان مقصده طريقا
طويل وقصير فسلك الطويل لغرض كسهوله او
امن قصر والا فلا في الاظهر ولو تبع العبد او
الزوجة او الجند مالكر امره في السفر ولا يعرف
مقصده فلا قصر فلو نوى امسافة القصر قصر
الجند دونهما ومن قصد سفر طويل لا يفسر
ثم نوى رجوعا انقطع فان سار فسفر جديد
ولا يترخص العاصي بسفره كما يؤوئشه فلو
استأما با حاتم جعله معصية فلا ترخص في الاصح
ولو استأه عاصيا ثم تاب فمُنشئ السفر من
حين التوبة ولو اقتدي بمتم لحظة لزمه الاتمام
ولو رخص الامام المسافر واستخلف متهما اتم المقتد
وكذا الوعاذ الامام وقتدي به ولو لم يات الا تمام
مقتد يافسدت صلاته او صلوة امامه او بان

امامه محدثا اتم ولو اقتدي بمن ظنه مسافرا
فبان مقيما او بمن جهل سفره اتم ولو علمه مسافرا
وشك فيها فقال ان قصر قصرته والا اتممت قصر في
الاصح ويشترط للقصر بيته في الاحرام والتحريم
عن منافيهما دواما ولو احرم قاصرا ثم ترد في ايه
يقصر ام يتم او في انه نوى القصر ام لا او قام امامه
لثلاثة فشكل هل هو متم او ساه اتم ولو قام القاص
لثلاثة عمدا بلا موجب للاتمام بطلت صلواته
وان كانت سهوا عاد وسجد له وسلم فان اراد
ان يتم عاد ثم نهض متما ويشترط كونه مسافرا
في جميع صلاته فلو نوى الاقامة فيها او بلغت
سفينته دار اقامته اتم والقصر افضل من الاتمام
عليه المشهور اذا بلغ ثلاث مراحل والصوم افضل
من الفطرات لم يتضرر به **فصل** في جوار الجمع
بين الظهر والعصر فقد يما وتاخيرا والمغرب و

العشاء كذلك في السفر الطويل وكذا القصير في قول فان كانت سائر اوقات الايام فتاخيرها افضل ولا فعكسه وشروط التقديم ثلاثة البدارة بالاولى فلو صلاهما فبان فسادها فسدت الثانية ونية الجمع ومحلها اول الاولى ويجوز في اثباتها في الاظهر والطوالاة بان لا يطول بينهما فصل فان طال ولو بعد روجب تاخير الثانية في وقتها ولا يضر فصل يسير ويعرف طوله بالعرف المحتيم للجمع على الصحيح ولا يضر تخلل طلب خفيف ولو جمع ثم علم ترك ركن من الاولى بطلتا ويعيد هما جامعا ومن الثانية فان لم يطل تدارك والافاطلة ولا جمع ولو جهل احادهما ولو قسهما واذا احر الاول لم يجب الترتيب والطوالاة ونية الجمع على الصحيح ويجب كون التاخير بنية الجمع والاداء فيعني وتكون قضاء ووجع تقديمها فصار بين

الصلاتين مقيما بطل الجمع وفي الثانية وبعد هالاي بطل في الاصح او تاخير اقام بعد فراغهما لم يؤثر وقبله تجعل الاولى قضاء ويجوز الجمع بالمطر تقديمها والحد يدمنعه تاخيرا وشرط التقديم وجوده او لهما والاصح اشتراط عند سلام الاولى والتلج والبرد كمطرات اذا با والاظهر تخفيف الرخصة بالمصلي جماعة بمسجد بعد يتاذي بالمطر في طريقة

باب صلاة الجمعة انما تتعين

على كل مكلف حر ذكر مقيم بلا مرض ونحوه والجمعة على معدن ومرضه في ترك الجماعة والمكاتب وكذا من بعضه رقيق على الصحيح ومن مظهره صحت جمعة وله ان ينصرف من الجامع الا لم يكن ونحوه فيحرم انصرافه ان دخل الوقت الا ان يريد ضرره بانتظاره وتكره الشيخ الهرم و

وعلم من هذا ان الناس في الجهد على ستة اقسام من هذا ما يجب عليه ويتقدم في الصلاة من غير ان يتقدم في غيره من الاعمال ولو كان في وقت الصلاة في غير الصلاة لا يجب له ان يصلي في وقت الصلاة في غير الصلاة ولو كان في وقت الصلاة في غير الصلاة لا يجب له ان يصلي في وقت الصلاة في غير الصلاة ولو كان في وقت الصلاة في غير الصلاة لا يجب له ان يصلي في وقت الصلاة في غير الصلاة

الرمي ان وجدوا مركبا ولم يشق الركوب والاعي
 يجده قاندا واهل القرية ان كان فيهم جمع تصح
 به الجمعة او بلغهم صوت عال في هد ومن طرفي
 يليهم لبد الجمعة لزم منهم والا فلا ويحرم على من
 لزم منه الجمعة السقري بعد الزوال الا ان يمكنه الجمعة
 في طريقه او يتضرر يتخلفه عن الرفقة وقيل
 الزوال كبعد في الجدي ان كان سفر امبا حا
 وان كان طاعة جارا **قلت** الاصح ان الطاعة كالمباح
 والله اعلم ومن لا الجمعة عليهم تسن الجماعة في
 ظهرهم في الاصح وحفونها ان حفي عذرهم و
 يندب لمن امكن زوال عذرهما تاخير ظهره
 الى الباس من الجمعة وغيره كالمراة والرمي تعيلاها
 ولصحتها مع شرط غيرها شروط احدها وقت
 الظهر فلا تقضي الجمعة فلو ضاق الوقت عنها
 صلوا ظهر او لو خرج الوقت وهم فيها وجب

فمن لا يجمع ظهره من العذر له قبل اسلام الامام
 فان اسلامه جازا ان يجمع ظهره في وقتها
 اهل بلد فلو ضاق الوقت له في وقتها ما لم يفت
 الوقت في اقل واجب للظن في الصلاة
 ان عذر من عذرهم انهم لا يقعون الجمعة
 في الامين

الظهر بناء وفي قول استثنافا وامسوق كغيره
 وقيل يتمها الجمعة الثاني ان تقام في خطة ابنية
 او طاب المجعين ولولا رما اهل ليام المحراء ابدل
 فلا الجمعة في الاظهر الثالث ان لا تسبقها ولا تقارنها
 الجمعة في بلدتها الا اذا كبرت وعسر اجتماعهم
 في مكان وقيل لا تستثنى هذه الصورة وقيل ان
 حال نهر عظيم بين شقيها كانا كبلدين وقيل
 ان كانت قري فالتصلت تعددت الجمعة بعدد
 هافلو سبقها الجمعة فالصحيحة السابقة وفي
 قول ان كان السلطان مع الثانية فهي الصحيحة
 والمعتبر سبق التحرم وقيل التحل وقيل باوله الخطة
 فلو وقعتا معا وشك استؤنفت الجمعة وان
 سبقت احدهما ولم تتعين او تعينت ونسيت
 صلوا ظهر او في قول الجمعة الرابع الجماعة و
 شرطها كغيرها وان تقام باربعين مكلنا حرا

الظهر

قيل العباد يتفق
 في العدد واحد
 بد الوجه على خمسة عشر قول
 الاول تنقيد بالواحد وهو قول
 ابن حزم وعليه فلا يشترط الجماعة
 كما هو ظاهر الثاني بالثلاثين مع
 وهو قول النخعي والثالث بالثلاثين
 الامام عند ابي يوسف وعند ابي حنيفة
 الرابع بخلافه مع الامام عند ابي حنيفة
 الرابح الثوري بخلافه مع ابي حنيفة
 وسبقنا في السابق الثاني عشر
 عند عكرمة السامع الثالث
 عند ابي حنيفة والامام مالك التاسع
 وهو من هذا الامام عند ابي حنيفة
 مثله غير رواية ابن حنيفة
 بعشر بن قيس بخلافه في ذلك الحادي
 مالكا العاشر بخلافه في الثاني
 عشر رابعين عند الامام مالك
 اصح القولين عند الامام مالك
 الثاني عشر رابعين غير الامام مالك
 هو القول الاخر عند الامام مالك
 وبه قال عمر بن عبد العزيز
 طائفة الثالث عشر فخصم ثمانون
 عن الامام احمد الرابع عشر مع
 حكاية الامام احمد في غير هذا الاخير
 كثير من غيرهم وعمل هذا الاخير
 ارجحها من حيث الدليل قاله
 في فتح الباري اه باجور

[illegible]

جوارح الحقيقة ولو استخلفه قبل الصلاة
 على وجه ما كان في ذلك من الاستحباب
 أو غير ذلك من الاستحباب لا يندرج في
 ما ذكره من الاستحباب ولا في ما ذكره من
 الاستحباب بل هو من الاستحباب
 الذي لا يندرج في ما ذكره من الاستحباب
 بل هو من الاستحباب الذي لا يندرج في ما ذكره من الاستحباب

الدرج التي تحت المزاوي والسند الى ما يستلزمه

قصيرة ولا يلتفت يمينا وشمالا في شئ منها ولا خلفا ولا قداما
ويعتمد على سيف او عصي ونحوه ويكون حلو

جمع الشروط
 لخطيب ثمان عشر شرط الاسماء
 والاسماء والافعال لا يستعمل
 العوزة والعلامة في الخطبة
 وتكون فيها القاد ر عليا والعلامة
 والقيام فيها القاد ر عليا والعلامة
 بينهم ما وقد ظهر في الخطبة
 قوعها في وقت الظهور في الخطبة
 وقوله هذه الشروط والاسماء
 والشرع ولا يشترط في الخطبة
 والاسماء والاسماء والاسماء
 لا تكون في الخطبة العربية والقوم
 اشترط العرب في الخطبة العربية
 كرمي والافعال فلا بد فيها من القوم
 الالافلية فلا بد فيها من القوم
 ويجب ان يتعلموا احد من القوم
 العربية فوات لم يتعلموا احد منهم
 عصفوا عنهم ولا تنصح جمعهم
 لاقدرة على تعلمها باجور

[illegible]

بينهما نحو سورة الاخلاص واذا فرغ شرع الموض
في الدائمة وبادر الامام ليبلغ المحراب مع فراغة
ويقرا في الاولى الجمعة والثانية المنافقين جهرا
فصل بين الغسل لحاضها وقيل لكل احو
وقته من الفجر وتقريبه من ذهابه افضل فان
عجز يثم في الاصح ومن المسنون غسل العبد
والكشوف والاستسقاء والغسل الميت والمجنون
والمغمى عليه اذا فاقد الكفراذ السلام وغسل
عج واكلها غسل غاسل الميت ثم الجمعة وعكسه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

151

[illegible]

يلزمهم استئناؤنية القدوة في الاصح ومن
 رحم عن السجود فامكنه علي انسان فعل والا
 فالصحيح انه ينتظر ولا يومي به ثم ان تمكن
 قبل ركوع امامه سجد فان رفعه والامام قائم قرا
 او ركع فالصحيح انه يركع وهو مسبوق فان كان
 امامه فرغ من الركوع ولم يسلم وافقه فيها هو
 فيه ثم صلى ركعة بقله وان كان يسلم فانت
 للركعة وان لم يتمكن السجود حتي ركع الامام
 في قول يراعي نظم نفسه والظاهر انه يركع معه

وحسب ركوعه الاول في الاصح فركعته ملفقة
 من ركوع الاول وسجود الثانية وتذكر بها
 للركعة في الاصح فلو سجد علي ترتيب نفسه عالما
 بان واجبه المتابعة بطلت صلواته وان نسي او
 جهل لم يحسب سجود الاول فاذا سجد ثانيا
 حسب والاصح اذ ركع للركعة بهذه الركعة اذ كملت

اي الامام يسجد معه في الركعة الاولى
 اي الامام يسجد معه في الركعة الثانية
 اي الامام يسجد معه في الركعة الثالثة
 اي الامام يسجد معه في الركعة الرابعة
 اي الامام يسجد معه في الركعة الخامسة
 اي الامام يسجد معه في الركعة السادسة
 اي الامام يسجد معه في الركعة السابعة
 اي الامام يسجد معه في الركعة الثامنة
 اي الامام يسجد معه في الركعة التاسعة
 اي الامام يسجد معه في الركعة العاشرة
 اي الامام يسجد معه في الركعة الحادية عشرة
 اي الامام يسجد معه في الركعة الثانية عشرة
 اي الامام يسجد معه في الركعة الثالثة عشرة
 اي الامام يسجد معه في الركعة الرابعة عشرة
 اي الامام يسجد معه في الركعة الخامسة عشرة
 اي الامام يسجد معه في الركعة السادسة عشرة
 اي الامام يسجد معه في الركعة السابعة عشرة
 اي الامام يسجد معه في الركعة الثامنة عشرة
 اي الامام يسجد معه في الركعة التاسعة عشرة
 اي الامام يسجد معه في الركعة العشرون

السجدتان قبل سلام الامام ولو تخلوا بالسجود

ناسيا حتي ركع الامام للثانية ركع معه علي هذا هب

بلا صلوة الخوف هي انوا على

الاول ان يكون العدو في القبلة فيرتب الامام

القوم صفين ويصلي بهم فاذا سجد سجد معه

صو سجد تيه وحرس صو فاذا قاموا سجد

حرس وحقوه وسجد معه في الثانية من حرس

اولا وحرس الاخرون فاذا جلس سجد من حرس

وتشهد بالصفين وسلم وهذه صلوة رسول

الله صلى الله عليه وسلم بعسفان ولو حرس فلهما

فرقتا صو جاز وكذا فرقة في الاصح الثاني ان يكون

في غيرهما فيصلي مرتين كل مرة بفرقة وهذه

صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم بطن نخل

او تقو فرقة في وجهه ويصلي بفرقة ركعة فاذا

قام للثانية فارقتا وامتت وذهبت الي وجهه

ومصل من الركعتين ركعة ملفقة
 صلاة ناسيا في الركعة الاولى
 صلاة ناسيا في الركعة الثانية
 صلاة ناسيا في الركعة الثالثة
 صلاة ناسيا في الركعة الرابعة
 صلاة ناسيا في الركعة الخامسة
 صلاة ناسيا في الركعة السادسة
 صلاة ناسيا في الركعة السابعة
 صلاة ناسيا في الركعة الثامنة
 صلاة ناسيا في الركعة التاسعة
 صلاة ناسيا في الركعة العاشرة
 صلاة ناسيا في الركعة الثانية عشرة
 صلاة ناسيا في الركعة الثالثة عشرة
 صلاة ناسيا في الركعة الرابعة عشرة
 صلاة ناسيا في الركعة الخامسة عشرة
 صلاة ناسيا في الركعة السادسة عشرة
 صلاة ناسيا في الركعة السابعة عشرة
 صلاة ناسيا في الركعة الثامنة عشرة
 صلاة ناسيا في الركعة التاسعة عشرة
 صلاة ناسيا في الركعة العشرون

Copyright © King Fahd University

ويحل عكسه وكان استويا في الاصح وحل ما يثوب

طرس او طرف بحر قدر العادة وليس الثوب

النجس في غير الصلوة ونحوها لاجل كلب وخنزير

الافرون كفاية فتان وكان اجد اميتة في الاصح

وحل الاستنجاء بالدهن الجثن على المشهور

بالمصلى العيدين هي سنة

وقيل فرض كفاية وتشترع جماعة والمنفرو العبد

والمرأة والمساووفتها ما بين طلوع الشمس و

روالها ويسن تأخيرها لترتفع كرمح وهي

ركعتان يحرم بهما ثم ياتي بدعاء الافتتاح ثم

سبع تكبيرات يقو بين ثنتين كل اية مهتدة

ويهلل ويكبر ويحمد ويحسن سبحان الله و

الحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يتعوذ و

يقرا ويكبر في الثانية خمس اقل القراءة ويرفع

يديه في الجمع وليس فرضا ولا بعضا ولو نسيها

في غير الصلاة ونحوها لاجل كلب وخنزير
الافرون كفاية فتان وكان اجد اميتة في الاصح
وحل الاستنجاء بالدهن الجثن على المشهور
بالمصلى العيدين هي سنة
وقيل فرض كفاية وتشترع جماعة والمنفرو العبد
والمرأة والمساووفتها ما بين طلوع الشمس و
روالها ويسن تأخيرها لترتفع كرمح وهي
ركعتان يحرم بهما ثم ياتي بدعاء الافتتاح ثم
سبع تكبيرات يقو بين ثنتين كل اية مهتدة
ويهلل ويكبر ويحمد ويحسن سبحان الله و
الحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يتعوذ و
يقرا ويكبر في الثانية خمس اقل القراءة ويرفع
يديه في الجمع وليس فرضا ولا بعضا ولو نسيها

وشرح في القراءة فانت وفي القديم يكبر ما لم

يركع ويقرا بعد الفاتحة في الاولي وفي الثانية

اقتربت بكما لهما جهرا ويسن بعدهما حطتان

اركانهما كهي في الجمعة ويعلمهم في الفطر الفطرة

والاضحى الاضحية يفتح الاولي بتسعة تكبيرات

والثانية بسبع ولا ويندب الغسل ويدخل

وقته بنصف الليل وفي قول بالخير والطيب في

الترين كالجمعة وفعلها بالمسجد افضل وقيل

بالصحراء الا لعدرو يستخلف من يصلي بالضعفة

ويذهب في طريقه ويرجع في اخره ويكبر الناس

ويحضر الامام وقت صلواته ويعجل في الاضحية

قلت وياكل في عيد الفطر قبل الصلاة ويمسك

في الاضحية ويذهب ماشيا بسكينة ولا يكره النقل

قلها لغير الامام والله اعلم **فصل** يندب

التكبير بغروب الشمس ليلتي العيد في المنار

والطريق والمساجد والأسواق برفع الصوت
والأظهر أدمته حتى يحرم الإمام بصلاة العيد
ولا يكبر الحاج ليلة الأضحي بل يلي ولا يسن
ليلة الفطر عقب الصلوات في الصبح ويكبر
الحاج من ظهر النحر ويختتم بصبح آخر التشريق
وغيره كهوفي الأظهر وفي قول من مغرب ليلة
النحر وفي قول من صبح يوم عرفة ويختتم
بغير آخر أيام التشريق والعمل على هذا والأظهر
أنه يكبر في هذه الأيام للفاثنة والرائبة و
النافلة صيغته المحبوبة الله أكبر الله أكبر الله
أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد
ويستحب أن يردد كبير أو الحمد لله كثيرا في
سجدة الله بكرة وأصيلا ولو شهدوا يوم الثلاثاء
قبل الروال بروية الهلال الليلة الماضية أفمرنا
وصلينا العيد وأن شهدوا بعد الغروب لم تقبل

الشهادة أو بين الروال والغروب أفمرنا في
فانت الصلاة ويشترع قضاء هامتي شاء في
الأظهر وقيل في قول يصلي من الغدا ١٠
بالصلوة الكسوفية هي سنة
فيحرم بنية صلاة الكسوف ويقرأ الفاتحة ويركع
ثم يقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يعتدل ثم يسجد
فهذه ركعة ثم يصلي ثانية كذلك ولا يجوز
زيادة ركوع ثالث لما دعي الكسوف ولا نقصه
لأنه لا بد في الصبح والاکم أن يقرأ في القيام الأول
بعد الفاتحة البقرة وفي الثاني كما في آية منها
وفي الثالث مائة وخمسين وفي الرابع مائة
تقريبا وصبح في الركوع الأول قدر مائة من
البقرة وفي الثاني ثمانين وفي الثالث سبعين
والرابع خمسين تقريبا ولا يطول السجدة في
الصبح قلت الصحيح تطويلها ثبت في الصحيحين

واعلم ايضا ان صلاة الظهر اما واجبة كما في مصر على ما مر او مستحبة فيما اذا كان التقدير بقدر
الحاجة او زائدا عليها في بعض الصور كما مر ايضا او حرام فيما اذا كان في البلد جمعة واحدة فقط
بعض قري في الارياق هو شرقاوي

ما قولكم دام فضلكم علي فان الحديث الصحيح ان لا
وهل يجوز اعتناؤه ام لا يجوز وهو قوله قال النبي صلى الله
عليه وسلم من قضي خمس صلوات من القرية جنة في آخر
جمعة من رمضان كانت جبر الكل صلاة فاته في عمره
ولكل ما فخل من صلاة في يومه سنة وغير طهور
وغير ذلك اقبل وفي الجواب ولكم الثواب شرح الحاشية
الحمد لله وحده

عبارة ملا علي قاري من قضي صلاة من القرية في آخر
جمعة من شهر رمضان كان ذلك جبر الكل صلاة فاته في عمره
الي سيعين سنة باطل قطعا لانه منافق للاجماع علي ان ثبوت
من العبادة ان لا يقوم مقام ما فات من سنوات ثم لا عبرة بنقل الثبوت
والثبوت شرع الحديث فان لم يسو للمحدثين ولا اسند الحديث
الي احد من المحدثين والله اعلم كتب الفقير الي الله تعالى احمد
احمد بن محمد الدمي اهل منقذ الشافعية بمكة المحمدية سنة المحمدية
حفظ الله عنه

ونصف في البويطي انه بطولها نحو الركوع الذي
 قبلها والله اعلم وتسن جماعة ويحجر بقراة
 كسوف القمر لا الشمس ثم يخطب الامام خطبتين
 باركانها في الجمعة ويحث على التوبة والخير ومن
 ادركه الامام في ركوع اول ادرك الركعة او في
 ثلث اوقيام ثلث فلا في الاظهر وتفوت صلاة
 الشمس بالانجلاء وبغروبها كاسفة والقمر
 بالانجلاء وطلوع الشمس لا الفجر في الجدي و
 لا بغروبها خاسفا ولو اجتمع كسوف وجمعة
 او فرض اخر قدم الفرض ان خيوفوته والا فالأظهر
 تقديم الكسوف ثم يخطب الجمعة معترضا للكسوف ثم
 يصلي الجمعة ولو اجتمع عيد وكسوف وجنزة قدمت
 الجنزة **بالصلوة الاستسقاء في سنة**

عند الحاجة وتعاد ثانيا وثالثا لم يستقوا
 فان تأهبوا للصلاة فسقوا قبلها اجتمعوا للشكر

صلوة الاستسقاء في المخرقة سقوا
 للتعالي ايضا ويخطب بهم انفسا
 لها من بعد ايجاز الحق في ركوع
 من انفسهم يتصور صلاة الاستسقاء
 ولا ينال فيه قوتهم شكر الله تعالى

والدعاء ويصلون على الصحيح ويأمرهم الامام
 بصيام ثلاثة ايام اولها والتوبة والتقرب الى الله
 تعالى بوجوه البر والخروج من الظالم ويخرجون
 الى الصحراء في الرابع صياما في ثياب بدلة وفي
 تخشع ويخرجون الصبيان والشيوخ وكل البهائم
 في الاصح ولا يمنع اهل الذمة العضور ولا يختلطون
 بنا وهي ركعتان كالعيد لكن قيل يقرأ في الثانية

من اعتق صدقة وغيرهما لان ذلك ارجح الامامية قال تعالى ويأقوه استسقاء
 اي الصحراء في الرابع صياما في ثياب بدلة وفي
 من اعتق صدقة وغيرهما لان ذلك ارجح الامامية قال تعالى ويأقوه استسقاء
 اي الصحراء في الرابع صياما في ثياب بدلة وفي

انا ارسلنا نوحا ولا تحتص بوقت العيد في الاصح
 ويخطب كالعيد لكن يستغفر الله تعالى بدل
 التكبير ويدعوي الخطبة الاولى اللهم اسقنا
 غيثا مغيثا هنيئا مريئا من نعا غدا قاصلا
 سحاط طبقا دائما اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا
 من القانطين اللهم انا نستغفر انك كنت غفارا

بخطبة الجمعة من اسقنا وبوسلها
 من نسيها

فارسل السماء علينا مدامرا ويستقبل القبلة بعد
 صدر الخطبة الثانية ويأمر في الدعاء سرا وجهرا

وهو نحو ثلثها كما في الدالوق
 وانما استسقاء في الاول
 في الثاني في الثالث في الرابع
 في الخامس في السادس في السابع
 في الثامن في التاسع في العاشر
 في الحادي عشر في الثاني عشر
 في الثالث عشر في الرابع عشر
 في الخامس عشر في السادس عشر
 في السابع عشر في الثامن عشر
 في التاسع عشر في العشرون



وتكفينه والصلاة عليه ودفعه فروض كفايه و
 اقل الغسل تعمير بدنه بعد ازالة النجس ولا
 تجب نية الغسل في الاصح فيكفي غرقه او غسل
 كافر **قلت** الصحيح المنصوص وجوب غسل الغريرة
 والله اعلم والاكمل وضعه بموضع خال مستور
 على لوح ويغسل في قميص بماء بارد ويجلسه
 الفاسل على المغتسل ما تلاه ورائته ويضع
 يمينه على كتفيه وابهامه في نقرة قفاه ويسند
 ظهره الي ركبته اليمنى ويمر يساره على بطنه
 امرار بليغا يخرج ما فيه ثم يضعه لقفاه و
 يغسل يساره وعليها خرقة سؤتيه ثم يلقا خري
 ويدخل اصبعه فمه ويمر بها على اسنانه ويرده
 ما في منخريه من اذي ويوضئه كالحى ثم يغسل
 راسه ثم يحيته بسدر ونحوه ويسرحهما بمشط
 واسع الاسنان برفق ويرد المنتنق اليه ويغسل

شقه الايمن ثم الايسر ثم يحرفه الي شقه الايسر
 فيغسل شقه الايمن مما يلي القفا والظهر الي
 القدم ثم يحرفه الي شقه الايمن فيغسل الايسر
 كذلك فهداه غسكه ويستحب ثانية وثالثة
 وان يستعان في الاولى بسدر او خطمي ثم يصب
 ماء قراح من فرقته الي قدمه بعد زوال السدر
 وان يجعل في كل غسلة قليل كافور فلو خرج بعد
 نجس وجب ان الته فقط وقل مع الغسل ان خرج
 من الفرج وقل الوضوء ويغسل الرجل الرجل والمرأة
 المرأة ويغسل امته وروجته وهي روجها و
 يلفان خرقة ولا من فان لم يحضر الا اجنبي
 اجنبية يمم في الاصح وأولي الرجال به اولام
 بالصلاة عليه وبها قراياتها ويقدر من على الروح
 في الاصح واولاهن ذات محرمية ثم الاجنبية ثم
 رجال القرابة كترتيب صلاتهم **قلت** الابن

في الغريرة والرد وكراهه

في الاصح بل يسلم او ينتظره ليسمع معه الثالث
 السلام كغيرها الرابع قراءة الفاتحة بعد الاولى قلت
 تجوز الفاتحة بعد غير الاولى والله اعلم الخامس
 الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد
 الثانية والصحيح ان الصلاة على الاله لا تجب السادس
 الدعاء للميت بعد الثالثة السابع القيام على المذبح
 ان قدر ويسن رفع يديه في التكبيرات وسرار القراءة
 وقيل بجهر ليلا والاصح ندب التعوذ ودون الافتتاح
 ويقول في الثالثة اللهم هذا عبدك وابن عبدك
 الي اخره ويقدم عليه اللهم اغفر لنا وميتنا و
 شاهدا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذاكرنا و
 انثانا اللهم من اجيبته منافاه عليه في الاسلام
 ومن توفيته منافاه عليه في الايمان ويقول في
 الطفل مع هذا الثاني اللهم اجعله فرطاً لا بويه و
 سلفاً وذكراً وعظماً واعتباراً وشفيعاً وثقل به

موارينهما وافرغ الصبر على قلوبهما وفي الرابعة
 اللهم لا تخر منا اجرة ولا تفتنا بعده ولو تحلق
 المقتدي بلا عذر فلم يكبر حتى كبر امامه اخري بطلت
 صلاته ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وان كان
 الامام في غيرهما فلو كبر اخري قبل شروعه في الفاتحة
 كبر معه وبسقطت القراءة وان كبرها وهو في الفاتحة
 تركها وتابعه في الاصح وان سلم الامام تدارك
 المسبوق باقي التكبيرات باذكارها وفي قول لا يشترط
 الاذكار ويشترط شروط الصلوة لا الجماعة ويسقط
 فرضها بواحد وقيل يجب اثناث وقيل ثلاث وقيل
 اربعة ولا يسقط بالنساء وهناك رجال في الاصح
 ويصلي على الغائب عن البلد ويجب تقديمها على
 الدفن وتصح بعده ولاصح تخصيص الصحة بمن
 كان من اهل فرضها وقت الموت ولا يصلي على قبر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فرج الجديد ان

فواحدنا ويا الصلوة عليه ان كان مسلما ويقول
 اللهم اغفر له ان كان مسلما ويشترط لصحة الصلوة
 تقدم غسسه وتكره قبل تكفينه فلو مات بهدم و
 نحوه وتعدن راخرجه وغسله لم يصل عليه ويشترط
 ان لا يتقدم علي جنازة الحاضرة ولا القبر علي المذهب
 فيهما وتجوز الصلوة عليه في المسجد ويسن جعل
 صفوفهم ثلاثة فاكثر واذا صلى عليه فحضر من
 لم يصل صلى ومن صلى لا يعيد علي الصحيح ولا تؤخر
 لزيادة مهلين وقاتل نفسه كغيره في النفس و
 الصلاة ولو نوي الامام صلاة غائب واما موم صلاة
 حاضر او عكس جاز والدفن بالمقبرة افضل ويكره
 اميت بها ويندب ستر القبر بثوب وان كان رجلا
 وان يقول بسم الله وعلي ملة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ولا يفرش تحتة شيئا ولا مخدعة و
 يكره دفنه في تابوت الا في ارض ندية او رخوة

ويجوز الدفن ليلا ووقت كراهة الصلاة اذا لم
 يتحره وغيرهما افضل ويكره تحميم القبر والبناء و
 الكتابة عليه ولو بني في مقبرة مسيلة هدم ويندب
 ان يرش القبر بما دويوضع عليه حصي وعند
 راسه حجر او خشبة وجمع الاقارب في موضع و
 زيادة القبور للرجال وتكره للنساء وقيل تحرم و
 قيل تنجس ويسلم الزائر ويقرأ ويدعو ويحرم نقل
 الميت الي بلد اخر وقيل يكره الا ان يكون بقرب
 مكة او المدينة او بيت المقدس نهي عليه ونهيه
 بعد دفنه للنقل وغيره حرام الا لضرورة بان دفن
 بلا غسل او في ارض او في ثوب مفسوبين او وقع
 فيه مال او دفن لغير القبلة لا للتكفين في الاصح
 ويسن ان يقو جماعة بعد دفنه عند قبره ساعة
 يسألون له التثيت ويسن لغير اهل تهينة
 طعام يشبعهم يومهم وليلتهم ويلج عليهم

في الاكل وحرم تهيتة للناسحات والله اعلم

كتاب الزكاة باب زكاة

للعيوان انما تجب منه في النعم وهي الابل والبقر
والغنم لا الخيل والرقية والمتولد من غنم وطياد
ولا شئ في الابل حتى تبلغ خمسا ففيها شاة وفي
عشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وعشرين
اربع وخمسين وعشرين بنت مخاض وست وثلاثين
بنت لبون وست واربعين حقة واهدي و
ستين جذعة وست وسبعين بنت لبون و
اهدي وتسعين حقتان ومائة واهدي وعشرين
ثلاث بنات لبون ثم في كل اربعين بنت لبون وكل
خمين حقة وبنت المخاض لها سنة واللبون سنتان
والحقة ثلاث والجذعة اربع والشاة الواجة جذعة
ضات لها سنة وقيل ستة اشهر او ثنية معر لها
سنتان وقيل سنة والاصح انه مخير بينهما ولا يتعين

غالب غنم البلد وانما يجزئ الذكر وكذا البقر الركاة

عن دوت خمس وعشرين فان عدم بنت المخاض فان

لبون والمعيبة كمعدومة ولا يكون كريمة لكن تمنع

ابن لبون في الاصح ويؤخذ الحق عن بنت مخاض لا

لبون في الاصح ولو اتفق فرضات كما تنى بعير

فالمذاهب انه لا يتعين اربع حقات بل هن او خمس

بنات لبون فان وجد بماله احد هما اخذ والا

فله تحصيل ما شاء وقيل يجب الا غبط الفقراء فان

وجد هما فالصحيح تعيين الا غبط ولا يجزئ غيره

ان دلت او قصر الساعي والافير ثوال الاصح وجوب

قدر التفاوت ويجوز اخراجه دراهم وقيل يتعين

تحصيل شقص به ومن لم يمه بنت مخاض فعدمها

وعنده بنت لبون دفعها واخذ شاتين او عشرين

درهما او بنت لبون فعدمها دفع بنت مخاض

مع شاتين او عشرين درهما او حقة واخذ شاتين

او عشرين درهما والخيار في الشاتين والدرهم
لدا فحها وفي الصعود والنزول للمالك في الاصح الا ان
تكون ابله مهيبة وله صعود درجتين واخذ جبرائيل
ونزول درجتين مع جبرائيل بشرط تعدد درجة في
الاصح ولا يجوز اخذ جبرائيل مع ثنية بدل جذعة
علي احسن الوجهين **قلت** الاصح عند الجمهور الجواز
والله اعلم ولا تجزئ شاة وعشرة دراهم وتجزئ
شاتان وعشرون جبرائيل ولا البقر حتى تبلغ ثلاثين
فقيها تباع ابن سنة ثم في كل ثلاثين تباع وكل
اربعين مسنة لها سنتان ولا الفهم حتى تبلغ
اربعين فشاة جذعة صان او ثنية معروفي
مائة واحد وعشرين شاتان وما لثين وواحدة
ثلاث واربع مائة اربع ثم في كل مائة شاة **فصل**
ان اتحد نوع اما ثنية اخذ الفرض منه فلو اخذ
عن صان معروفي او عكسه جاز في الاصح بشرط رعاية

القيمة وان اختلفت كضات ومعروفي قول يؤخذ
من الاكثر فان استويا فلا غبط ولا يظهر انه يخرج
ما شاء مقيسطا عليهما بالقيمة فاذا كانت ثلاثون
عن او عشر نجات اخذ عن او نجة بقيمة ثلاثة
ارباع عن وربع نجة ولا تؤخذ مريضة ولا مهيبة
الا من مثلها ولا ذكر الا اذا وجب وكذا الوتة حضرت
ذكر في الاصح وفي الصغار صغيرة في الجديد ولا
رب واكلولة وحامل وخيار الابري المالك ولو
اشترك اهل الزكاة في ماشية زكيا كرجل وكذا لو

خلط ما جاوره بشرط ان لا يتيمن في المشرع والمسرحة وهو الموضع الذي
والامرام وموضع الحلب وكذا الراعي والفحل في الاصح وهو الموضع الذي
لا نية للخلطة في الاصح ولا ظهرت اخير خلطة الثمر
والزرع والنقد وعرض التجارة بشرط ان لا يتيمن
الناطور في الجربين والدكات والحارين ومكان
للعطف ونحوها ولو جوب زكاة اما ثنية بشرط ان
بالهملزة المشهورة المعينة وهو حافظ النمل والشجر اه

او عشرين درهم او الخيار في
 لها فحقها في الصعود والنزول
 تكون ابله مهيبة وله صعود
 ونزول درجتي مع جبراني
 الاصح ولا يجوز اخذ جبراني
 علي احسن الوجهين **قلت** لا
 والله اعلم ولا تجزئ شاة و
 شاتان وعشرون جبراني
 ففيها تباع ابن سنة ثم في
 اربعين مسنة لها سنتا
 اربعين فشاة جندعة ضا
 مائة واحدى وعشرين شاة
 ثلاث واربع مائة اربع شاة
 ان اتحد نوع الماشية اخ
 عن ضا من مع او عكسه

ما قولكم دام فضلكم في رجل عليه الزكاة ولم يخرجها ملكها الا بتقصو
 ما وجبت عليه مثلا هل تجزئ وان كان عليه قدر الميزني وتقتد وبقي
 في ذمته لنصفها الباقي ام لا اريد وفي الجواب ولكم الاجر والثواب
 الحمد لله وحده

يجزي ما اخرج من الزكاة ينيتها وان قل وبقي في ذمته باقية
 يطالب به في الدنيا والاخرة والله اعلم كتبه الفقير اليه الفقير اليه احمد
 ابن محمد الدصياطي مقيي الشافعية بمكة المحروسة الشجيرة عفا الله

ما قولكم دام فضلكم لدار من اشترى ثوبا بالدينار لاجل التجارة
 ثم باعه قبل تمام الحول ثم اشتراه بها قبل تمام الحول وهكذا
 ابد هل يجب عليه الزكاة ام لا كما صير في اريد وفي الجواب ولكم
 الاجر والثواب

الحمد لله وحده
 لا يخفى انه لو رد ما من التجارة كله الي الله الذي يقوم به في اثناء الحول
 وهو دون التصايد ولم يكن بملكه فقد من جشده يملكه واشترى
 به سلعة فالاصح انه ينقطع الحول ويبدأ حوله من وقت شرائها
 بخلاف ما لو رد بعضه فقط او باعه بعرض او بملك لا يقوم به اخر الحول
 او بتقد يقوم به وهو تصايد او دون تصايد وعنده ما يملك به تصايد
 فحوله باق كما في النهاية وحواشي فتح الوهاب والله اعلم كتبه الفقير
 اليه الفقير اليه احمد ابن محمد الدصياطي مقيي الشافعية بمكة المحروسة الشجيرة عفا الله

مضي لعود في ملكه لكن ما نتج من نصاب يركي بحوله
ولا يضم المملوك بشرائه وغيره في العول فلو اعي
النتاج بعد العول صدق فان اتهم حلف ولورال
ملكه في العول فعاد او بادل بمثله استأنف وكونتها
سائمة فان علفت معظم العول فلا ركاة والد
فلاصح ان علفت قدرات تعيش بدونه بلا ضرر
بين وجبت والا فلا ولو سامت بنفسها او اعتلفت
السائمة او كانت عوامل في حرث وتفتح ونحوه
فلا ركاة في الاصح واذا وردت ما احدثت ركاتها
عنده ولا فعند بيوت اهلها او يصدق اما لك
في عددها ان كانت ثقة والا فتعد عند مضيق
باب ركاة النيات تختص بالقوت
وهو من الثمار الرطب والعنب ومن الحب الحنطة
والشعير والارز والعدس وسائر الحنطات اختيارا
وفي القديم تجب في الر يتون والرفراف والورس

لا يشترط ان يكون
مضمون في الر عذراء
وهو ينفذ في الر
به النيات وهو الذي
والقرطم

والقرطم والعسل ونصابه خمسة او سقوي الو
وستمائة رطل بفدا دية وبالدمشقي ثلثمائة وستة
واربعون رطلا وثلثان **قلت** الاصح ثلثمائة
واثنان واربعون وستة اسباع رطل لاث الاصح
ان رطل بفدا دمانه وثمانية وعشرون درهماي
اربعة اسباع درهم وقيل بلا اسباع وقيل وثلثون
والله اعلم ويعتبر تمر اوزن ببيات تمر او تربب
والا فرطبيا وعنبيا والحب مصفي من تبته وما ادر
في قشرة كالارز والعلي ف عشرة او سقوي لا يكمل
جنس بجنس ويضم النوع الي نوع ويخرج من كل
بقسطه فان عسر اخرج الوسط ويضم العلي الي
الحنطة لانه نوع منها والسلت جنس مستقل وقيل
شعير وقيل حنطة ولا يضم تمر عام وزرعه الي
اخر ويضم تمر العام بعضه الي بعض وان اختلفت
ادراكه وقيل ان طلع الثاني بعد هذا الاول لحم

النصاب المباع اربعة امداف يكون
رطل وثلث بالعمدة وما في معد والاد
بالبعد اذ لا يلا الرطل الشريعت
قاله الحب الطيرك اة نهاية

يضم من زرع العام يضمن والظاهر اعتبار وقوع
حصا ديهما في سنة واجب ما شرب بالمطر وعروقه

لقربه من الماء من ثمر او زرع العشر وما سقي بنفخ
او دولا او بماء اشتراه نصفه والقنوات كما لمطر

علي الصحيح وما سقي بهما سواء ثلثة ارباعه فان
غلب احدهما في قول يعتبر هو والظاهر يقسط

باعتبار عيش الزرع ونماته وقيل بعدد السقيات
وتجب بدو صلاح الثمر واشتداد الحب ويسن خرم

الثمر اذا بد صلاحه علي مالكه والمشهور اذا حال
جميعه في الخرص وانه يكفي خارص وشرطه العدالة

وكن الحرية والدكورة في الاصح فاذا خرم فالظاهر
ان حق الفقراء ينقطع من عين الثمرة ويمير في

ذمة المالك الثمر والن بيب يخرجهما بعد جفافه
ويشترط التصريح بتضمينه وقبول المالك علي المذهب

وقيل ينقطع بنفس الخرص فاذا ضمن جاز تصرفه

فائدة
مذهب الامام
احمد بن حنبل
النصر وقيل
ولا يجوز
العامة ولا
يهدية من
لشافي في
نفي على
المشقة فاللوم
يعجز التصرف
بحسب علم
عامة في
مسئلة القرية
يعلم ان دون
بقلة الظن فانه
ويبعد وهيته
فلا كما في
صفة ومذهب
الركاة لا تتعلق
يجوز القمع
يعجز لا يخرج
لان كاة عليه
الذي جرت
التصرف فيه
ونحوه فتم
وهو قريب من
مسائل الركاة
ان من يلام
يجوز في
والنهاية اه

في جميع المخروص ببيع وغيره ولو ادعي هلاك
المخروص بسبب خفي كسرقة او ظاهر كحريق عرف

صدق يمينه فان لم يعرف الظاهر طول لب
بيينة علي الصحيح ثم يصدق في يمينه في الهلاك

به ولو ادعي خيوطا غارص او غلظه بما يبعد
لم يقبل او بمجهل قيل في الاصح **بلا**

من كاة النقد نصاب الفضة مائة
درهم والذهب عشرون مثقالا بوزن مكة

وزن كاهما ربع عشر ولا يشتر في المعشوش حتى
يبلغ خلاصه نصا باولو اختلط اثناء منهما او

جهل اكثرهما ركي الاكثر ذهباً وفضة او ميرور يركي
المحرم من حلي وغيره لا المباح في الاظهر فمن المحرم

الاناء والسوار والخلخال للبيس الرجل فلو اتحد
سوارا بلا قصد او بقصد تجارته لمن له استعماله

فلان كاة في الاصح وكذا الوان كسر الحلي او قصد صلاحه

من كاة النقد نصاب الفضة مائة درهم والذهب عشرون مثقالا بوزن مكة وزن كاهما ربع عشر ولا يشتر في المعشوش حتى يبلغ خلاصه نصا باولو اختلط اثناء منهما او جهل اكثرهما ركي الاكثر ذهباً وفضة او ميرور يركي المحرم من حلي وغيره لا المباح في الاظهر فمن المحرم الاناء والسوار والخلخال للبيس الرجل فلو اتحد سوارا بلا قصد او بقصد تجارته لمن له استعماله فلان كاة في الاصح وكذا الوان كسر الحلي او قصد صلاحه

من كاة النقد نصاب الفضة مائة درهم والذهب عشرون مثقالا بوزن مكة وزن كاهما ربع عشر ولا يشتر في المعشوش حتى يبلغ خلاصه نصا باولو اختلط اثناء منهما او جهل اكثرهما ركي الاكثر ذهباً وفضة او ميرور يركي المحرم من حلي وغيره لا المباح في الاظهر فمن المحرم الاناء والسوار والخلخال للبيس الرجل فلو اتحد سوارا بلا قصد او بقصد تجارته لمن له استعماله فلان كاة في الاصح وكذا الوان كسر الحلي او قصد صلاحه

من كاة النقد نصاب الفضة مائة درهم والذهب عشرون مثقالا بوزن مكة وزن كاهما ربع عشر ولا يشتر في المعشوش حتى يبلغ خلاصه نصا باولو اختلط اثناء منهما او جهل اكثرهما ركي الاكثر ذهباً وفضة او ميرور يركي المحرم من حلي وغيره لا المباح في الاظهر فمن المحرم الاناء والسوار والخلخال للبيس الرجل فلو اتحد سوارا بلا قصد او بقصد تجارته لمن له استعماله فلان كاة في الاصح وكذا الوان كسر الحلي او قصد صلاحه

من كاة النقد نصاب الفضة مائة درهم والذهب عشرون مثقالا بوزن مكة وزن كاهما ربع عشر ولا يشتر في المعشوش حتى يبلغ خلاصه نصا باولو اختلط اثناء منهما او جهل اكثرهما ركي الاكثر ذهباً وفضة او ميرور يركي المحرم من حلي وغيره لا المباح في الاظهر فمن المحرم الاناء والسوار والخلخال للبيس الرجل فلو اتحد سوارا بلا قصد او بقصد تجارته لمن له استعماله فلان كاة في الاصح وكذا الوان كسر الحلي او قصد صلاحه

من كاة النقد نصاب الفضة مائة درهم والذهب عشرون مثقالا بوزن مكة وزن كاهما ربع عشر ولا يشتر في المعشوش حتى يبلغ خلاصه نصا باولو اختلط اثناء منهما او جهل اكثرهما ركي الاكثر ذهباً وفضة او ميرور يركي المحرم من حلي وغيره لا المباح في الاظهر فمن المحرم الاناء والسوار والخلخال للبيس الرجل فلو اتحد سوارا بلا قصد او بقصد تجارته لمن له استعماله فلان كاة في الاصح وكذا الوان كسر الحلي او قصد صلاحه

قول بجميعه فعلي الاظهر لو رد الى النقد في خلال
 لحوول وهو دون النصاب واشترط به سلعة
 فالاصح انه ينقطع الحول ويبتدأ حوله من
 شرائها ولو تم الحول بقيمة العرض دون النصاب
 فالاصح انه يبتدئ حوله ويبطل الاول ويصير عرض
 التجارة للقنية بنيتها وانما يصير العرض للتجارة
 اذا اقرنت بنيتها بكسبه بمعاوضة كشرائه
 كذا المهر وعوض الخلع في الاصح لا بالهبة والاختطاب
 والاسترداد بهيب واذا ملكه بنقد نصاب فحوله
 من حين ملك النقد او دونه او بعرض قنية فمن
 الشراء وقيل ان ملكه بنصاب سائمة بني علي حوله
 ويضم الربح اليه الاصل في الحول ان لم ينض لان نض
 في الاظهر والاصح ان ولد العرض وثمرته مال تجارة
 وان حوله حول الاصل ولا جبهه ربع عشرين فان
 ملك بنقد قوم به ان ملك بنصاب وكذا ادونه في
 الفرج

الاصح او يعرض فيقال بنقد البلد فان غلب نقدان
 وبلغ باحدهما نصابا قوم به فان بلغ بهما
 قوم بالانفع للفقراء وقيل يتخير المالك وان ملك
 بنقد وعرض قوم ما قابل النقد به والباقي بالغالب
 وتجب فطرة عبيد التجارة مع زكاتها ولو كانت
 العرض سائمة فان كمل نصاب احدي الزكاتين فقط
 وجبت او نصابهما فزكاة العين في الجدي فعلي
 هذا الموسوق حول التجارة بان اشترى بماله بعد
 ستة اشهر نصاب سائمة فالاصح وجوب زكاة التجارة
 تمام حوله ثم يفتح حول الزكاة العين ابدأ واذا
 قلنا عامل القراض لا يملك الربح بالظهور فعلي المالك
 زكاة الجميع فان اخرجها من مال القراض حسبت
 من الربح في الاصح وان قلنا يملك بالظهور
 لزم المالك زكاة راس المال وحصته من الربح
 والمذهب انه يلزم العامل عن زكاة حصته

اي احضر المالك زكاة التجارة من مال الظهور او من مال القراض حسبت من الربح

بالزكاة الفطر تجب بأول ليلة

العید فی الاظهر فتخرج عن من مات بعد الغروب
دون من ولد ویسن ان لا تؤخر عن صلاته و
یحرم تاخیرها عن یومه ولا فطرة علی کافر الا فی
عبده وقربه المسلم فی الاصح ولا رقیق وغب
المکاتب وجه ومن بعضه حر یلزمه قسطه و
لا معسر فمن لم یفضل عن قوته وقوته من فیه
نفقته ليلة العید ویومه شیء فمعسر ویشتراط
کونه فاضلا عن مسکن وخادم یحتاج الیه فی الاصح
ومن لزمه فطرته لزمه فطرة من لزمه نفقته
لکن لا یلزم المسلم فطرة العبد والقريب و
الزوجة الکفار ولا العید فطرة زوجة ولا الابن
فطرة زوجة ابيه وفي الابن وجه ولو عسر
الزوج او کانت عبدا فالأظهر أنه یلزم من زوجته
الحرة فطرتها وکذا اسید الامة **قل** الاصح المنصوص

لا تلزم الحرة والله اعلم ولو انقطع خبر العبد
فالمکاتب وجوب اخراج فطرته فی الحال وقيل اذا
حادث فی قول لا شیء والاصح ان من ایسر ببعض
صاع یلزمه وانه لو وجد بعض الصیغان قدم
نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغیر ثم الاب ثم
الام ثم الکبیر وهي صاع وهو ستمائة درهم و
ثلاثة وتسعون وثلث **قل** الاصح ستمائة و
خمسة وثمانون درهما وخمسة اسباع درهم
كما سبق فی زكاة النبل والله اعلم وجنسه
الفوت المعشرون کذا الاقطر فی الاظهر وتجب من
فوت بلده وقيل فوته وقيل یتخیر بین الافوات
ویجوز الدعی عن الدین ولا عکس والاعتبار
بالقیة فی وجه وبریادة الاقتیات فی الاصح
فالبر خیر من الثمر والمال والاصح ان الشعیر خیر
من الثمر وان الثمر خیر من الرییس وله ان یخرج

عن نفسه من قوت وعن قريبه اعلى منه ولا يبعث
 لصاع ولو كان في بلد اقوات لا غالب فيها تخير
 بينها والا فضل اشرفها ولو كانت حبله ببلد اخر
 فالاصح ان لا اعتبار بقوت بلد العبد **قلت**
 الواجب للعبد السليم ولو اخرج من ماله فطرة
 ولله الصغير الغني جان كما جني اذن بخلاف الكبير
 ولو اشترى مؤسراً ومعه في عبد لم يؤسر نصو
 صاع ولو اسرا واختلوا واجبهما اخرج كل واحد
 نصف صاع من واجبه في الاصح والله اعلم
بكتاب تلزمه الزكاة وما تجب فيه
 شرط وجوب زكاة المال الاسلام والعربية وتلزم
 المرتد ان ابقينا ملكه دون المكاتب وتجب في
 مال الصبي والمجنون وكذا من ملك ببعضه الحر
 نصاب في الاصح وفي المغصوب والمضال والمجود
 في الاظهر ولا يجب دفعها حتى يعود والمشتري قبل

قبضه وقيل فيه القولان وتجب في الحال عن الغائب
 ان قدر عليه والا فكمغصوب والدين ان كانت
 ماشية او غير لازم كمال كتابة فلا زكاة او عرضا
 او نقدا فكذا في القديم وفي الجديد ان كان حالاً
 وتعد اخذه لا عسار وغيره فكمغصوب وان تيسر
 وجب تركيته في الحال او مؤجلاً فالمنه ان
 كمغصوب وقيل يجب دفعها قبل قبضه ولا يمنع الدين
 وجوبها في اظهر الاقوال والثالث يمنع في المال
 الباطن وهو النقد والعرض فعلي الاول ولو جرح عليه
 بالدين فحال الحول في العبد فكمغصوب ولو اجتمع
 زكاة ودين ادعى في تركته قدمت وفي قول الدين
 وفي قول يستويان والقيمة قبل القسمة ان اختلف
 الغانمون تملكها ومضى بعدة حول والجميع منو
 زكوي وبلغ نصيب كل شخص نصاباً وبلغه
 المجموع في موضع ثبوت الخلطة وجبت زكاتها

والأفلا ولو اصدقها نصاب سائمة معيناً لزمها
 زكاته اذا تم حول من لا صدق ولو اكثريه دسراً
 اربع سنين بثمانين ديناراً وقبضها فالأظهر انه
 لا يلزمه ان يخرج الزكاة ما استقر فيخرج عند
 تمام السنة الأولى زكاة عشرين وتمام الثانية
 زكاة عشرين سنة وعشرين سنتين وتمام
 الثانية زكاة أربعين سنة وعشرين سنتين
 سنين وتمام الرابعة زكاة ستين سنة و
 عشرين لاربع والثاني يخرج لتمام الأولى زكاة
 الثمانين **فصل** يجب الزكاة على الفور اذا تمكن
 وذلك بحضور المال ولا منافاة له ان يؤدى
 بنفسه زكاة المال الباطن وكذا الظاهر على
 الجديد وله التوكيل والصرف الى الامام والأظهر
 ان الصرف الى الامام افضل الا ان يكون جائزاً
 وتجب النية فينوي هذا افرض زكاة مالي اى

فرض صدقة مالي ونحوهما ولا يكفي فرض مالي
 وكذا الصدقة في الأصح ولا يجب تعيين المال
 ولو عين لم يقع عن غيره وتلزم الولي النية اذا
 اخرج زكاة الصبي والمجنون وتكفي نية الموكل
 عند الصرف الى الوكيل في الأصح والأفضل ان ينوي
 الوكيل عند التفريق ايضاً ولو دفع الى السلطان
 كفت النية عنده فان لم ينو لم يجز على الصحيح
 وان نوى السلطان والأصح انه يلزم السلطان
 النية اذا اخرج زكاة الممتنع وان نيته تكفي
فصل لا يصح تعجيل الزكاة على ملك النصاب
 ويجوز قبل الحول ولا يعجل لعاميين في الأصح و
 له تعجيل القطرة من اول رمضان والصحيح
 منعه قبله وانه لا يجوز اخراج زكاة الثمر
 قبل بدو صلاحه ولا لعب قبل اشتداده ويجوز بعد
 هما بشرط اجراء المعجل بقضاء المالك اهلاً وجوباً

الرؤية عيدهم وقضي يوم ما ومن اصبغ معيدا
فما فرت سفينه الي بلل بعيدة اهلها صيام

فالأصح أنه يمسك بقية اليوم **فصل** النية

مفترط للصوم ويشترط لفرطه التيمت والصحيح

انه لا يشترط النصف الاخير من الليل وانه لا يضر مبني

لاكل والجماع بعدها وان لا يجب التجدد اذا نام

ثم تنبه ويصح النقل بنية قبل الرد والوكلاء

عليه في قول والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم

ن اول النهار و يجب التعيين في الفرض و كماله

م رمضان ان بنو، صوم غدا، اداء في ص

ضمان هذه السنة لله تعالى المروءة والحرارة

في قوله انما افقة الامم والناس في

من سبيته وادعاه الي الله بخلا وامد بورحي

علاوة والصحيح انه لا ينتظر تعيين الستة ولو

بِإِيلَةِ الثَّلَاثِينَ مِنْ شُعَبَاتِ صُومِ خَدَعْنِ

اعتقد

اعتقد كونه منه بقول من يشوبه من عبد اى

امراة اوصيات ريشة ولونوي ليلة الثلاثين

من رمضان صوم غدا ان كانت من رمضان اجزا ۴

ان كانت منه و هو اشتبه صام شهر ابا الاجتهاد

فات وافق ما بعد رمضان اجزا وهو قضاء

علي الاصح فلو نقص وكان رمضان تاما لم يمه

يوم آخر ولو غلط بالتقيد يوم وادرك رمضان

لزمه صومه والافالحدود حوت القضاء له

فوت الحائط صوم عند قبانة طاء دمها انارة طه

ملاصحات تنعف، اللبا كثر الى ضو كواقر، العوارق

الاصرف

الاستيلاء على مصر

...البحر مفرور الماء خال والظلمة خال

یہی ای جو کہ بھل و غلطی سے قیام پائی

هذا هو الصنيع الحامه ولقطها في الاصح فلوريت

والله اعلم بالصواب

[illegible][illegible]

صلاوة
مصر بين ثم
التي لا تخرج
هنا هو مدد
فقط و كان
هو الظاهر
انما يجعل
استان لم
التي يجمعهم
كل ذلك

فليقطعها من مجراها ويهجمها فان تركها مع
 القدرة فوصلت الجوف افطر في الاصح وعن وصول
 عين الي ما يسمى جوفاً وقيل يشترط مع هذا ان
 تكون فيه قوة تحيل الغذاء والدواء فعلى
 الوجين باطن الدماغ والبطن والامعاء والثانة
 مفطر بالاستعاط والاكل والحفنة والوصول
 من جاذبة ومأمومة ونحوهما والتقير في
 باطن الاذن والاحليل مفطر في الاصح وشرط
 الوصل كونه في متفرد مفتوح فلا يضر وصور
 الدهن ينشرب المسام ولا الاكتحال وان وجد
 طعمه بحلقه وكونه بقصد فلو وصل جوفه ذباب
 او بعوضة او غبار الطريق او غريزة الدقيل لم
 يفطر ولا يفطر ببلع ريقه من معدنه فلو خرج
 عن الغم ثم رده وابتلعه او بل خيطا بريقه
 ورده الي فمه وعليه رطوبة تنفصل وابتلع

راجع للبحث في الاختصاصات لراجع للامعاء والامعاء والامعاء والامعاء

راجع للبحث في الاختصاصات لراجع للامعاء والامعاء والامعاء والامعاء

قوله او عبا الطريق ولو عبا على
 المقطع من خلافه او عبا على
 فقه بالظاهر ولا يلزم من عدم
 من عليم ولا يلزم من عدم
 يعني عنه ان لم يتعد في
 والادوية الفصل في ما ينحو
 ثمار او امثلة الامثلة في
 اكلها في غير مثلها ولو وضع في
 في مثلها بلا غرض ثم ابتلعه فاقطع
 لم يضر او سقط في او وضعه
 لغرض كغيره او غطش فقل
 جوفه او صعد الي ما قد يغير
 فقل كان عطش او ابتلعه ناسيا
 لم يفطر كما قاله شيخنا الرمي
 في شرحه فلو فقه في الماء
 فدخل جوفه افطر قاله جبري

ريقه مخلوطا بغيره او متنجسا افطر ولو جمع
 ريقه فابتلعه لم يفطر في الاصح ولو سبق ما
 المضمضة او الاستنشاق الي جوفه فالمدح
 انه ان بالغ افطر والا فلا ولو بقي طعام بين
 اسنانه فخر به ريقه لم يفطر ان عجز عن تمييز
 وجهه ولو اوجر مكرها لم يقطر فان اكره حتى
 اكل افطر في الاظهر **قلت** الاظهر لا يفطر والله
 اعلم وان اكل ناسيا لم يفطر الا ان يكثر في الاصح
قلت الاصح لا يفطر والله اعلم والجماع كالاكل على
 المذهب وعن الاستسنان في فطره وكذا خروج المني
 بالمس وقبلة او مضاجعة لا الفكر والنظر بشهوة
 وتكره القبلة لمن حركت شهوته والاولى بغيره
 تركها **قلت** هي كراهة تحريم في الاصح والله اعلم
 ولا يفطر بالقصد والحجامة والاحتياط ان لا ياكل
 اخر النهار لا يقيين وحل باجتها في الاصح ويجوز

قوله وقول استسناؤه اي طليعه
 المني من الذكر والاصل ان نزول
 المني بقله الاستسناؤه يفطر
 جائل ولا يبدى او يبدى بلبس
 شهوة امر لا ينزل ولا يبدى
 طعنا كما مر وعرضه من لا يبدى
 مطلقا لانها ليس بحرام فطر ان كان
 من دون لبس جازيا فطر ان كان
 بشهوة ولا جائل والا فلا ونزوله
 بلبس اجنبية يفطر امر لا يبدى
 سفاهة كانت بشهوة امر لا يبدى
 من دون الفرج في غير الاذن
 ابرؤ من المني فيما بعد الاذن
 تقيد المفسر بعد جائل فقط
 ظاهر السنة لا يغير الفرج
 من وعوضه ما لا يبدى
 المني في الاذن لا يبدى
 وانزل افطر من غير استسناؤه
 اكبر فليجوز في المني بلبس
 من يبدى لا جائل يفطر
 الامور المبدى من دون لبس
 ام لا تقلبها عليه من غير
 المني الاجنبية ويمنع من كل
 مستحاض في المتقدرة على الامور
 غير كبرى ولا مخالفة تنزل
 قاله قول ولا يفطر

حرم الفطر على الصحيح وإذا أفطر المسافر والمريض
 قضيا وكذا العائض والمفطر بلا عذر وترك النية وقضى
 يجب قضاء ما فات بالأغماء والردة دون الكفر
 الأصلي والصبي والمجنون ولو بلغ بالنهار صائما
 وجب إتمامه بقضاء ولو بلغ فيه مفطر أو
 أفاق أو أسلم فلا قضاء في الأصح ولا يلزم مهم
 أمساك بقية النهار في الأصح ويلزم الأمساك و
 الاقضاء من تعدي بالفطر أو نسي النية لا مسافر
 ومريض زال عذرهما بعد الفطر ولو زال قبل
 أن يكلا ولم ينويا ليلا فكل في المذهب ولا يظهر
 أنه يلزم من كل يوم الشك تم ثبت كونه من
 رمضان وأمساك بقية اليوم من خواص رمضان
 بخلاف النذر والقضاء **فصل** من فاتته شيء
 من رمضان فمات قبل إكمال القضاء فلا تدارك
 له ولا شيء عليه وإن مات بعد التمكن لم يعفى

ممكنه

عنه وليه في الجديدين يخرج من تركته لكل يوم مائة
طعام وكذا النذر والنفارة **قلت** المقديم هنا

اظهر والولي كل قريب علي المختار ولو صام اجني
بأذن الولي صح للمستقلا في الاصح ولومات وعليه
صلاة او اعتكاف لم يفعل عنه ولا فدية له وفي

الاعتكاف قول والله اعلم والظاهر وجوب المدا
علي من افطر الكبير واما العامل والمرضع فان افطرا
خوفا علي نفسهما وجب القضاء بلا فدية او علي
اولادهم منهمما القضاء الفدية في الاظهر والاصح

انه يلحق بالمرضع من افطر لانقاذ مشرف على الهلاك
لا المتعدي بفطر رمضان يغير جماعه ومن اخر
قضاء رمضان مع مكانه حتى دخل رمضان
اخر له مع القضاء لكل يوم مد والاصح تكرره
بتكرير السنين وان لو اخر القضاء مع مكانه
فما اخرج من تركته لكل يوم مائة مائة الف

والأضلاع اقل من الصور و في فاته
يكون له صورة اخرى بينه والامام
ولا صور له بينه واذكر انما خسر في
اه... حيدر علي فثنا له هـ

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, starting with "و اما در این باب" (And in this chapter).

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, showing the end of a section or a new entry.

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with some words underlined. The text is written on aged, yellowed paper.

انہ
لا ا
قض
آخر
۱۹

King

ومد للتأخير ومصرف الفدية للفقراء والمساكين
 وله صرف ما زاد اب شخص واحد وجنسه لها جنس
 الفطرة **فصل** تجب الكفارة بافساد صوم يوم
 من رمضان بجماع اثم به بسبب الصوم فلا كفارة
 علي ناس ولا مفسد غير رمضان او بغير الجماع ولا
 مسافر جامع بنية الترخص وكذا بغير هائي الاصح
 ولا علي من ظن الليل فبات نهارا ولا علي من جامع
 بعد الاكل ناسيا وظن انه افطر به وان كان
 الاصح بطلان صومه ولا من رنا ناسيا ولا مسافرا
 افطر بالرنا مترخصا والكفارة علي الروح عنه و
 في قول عنه وعنهما في قول عليها كفارة اخري
 وتلزم من انفراد برؤية الهلال وجامع في يومه
 ومن جامع في يومين لزمه كفارتان وحدوث
 السفر بعد الجماع لا يسقط الكفارة وكذا المريض
 علي المذهب ويجب معهما قضاء يوم الافساد علي

فمن افطر في رمضان
 بغير عذر وجب عليه
 كفارة او فدية او
 صوم او ما زاد
 من ذلك

الصحيح وهي عتقر قبة مؤمنة فان لم يجد فصيام
 شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين
 مسكينا قلو وعبر عن الجميع استقرت في ذمته في
 الاظهر فاذا قدر علي خصلة فعلها والاصح ان له
 العدول عن الصوم الي الاطعام لشدة القلعة و
 انه لا يجوز للفقير صرف الكفارة الي عياله
باب الصوم التطوع يسن صوم
 الاثنين والخميس وعرفة وعاشوراء وتاسوعاء
 وايام البيض وستة من شوال وتتابعها افضل
 ويكره افراد الجمعة وافراد السبت وصوم الدهر
 غير العيد والتشريق مكروه لمن خاف به ضررا
 او فوت حق ومستحب لغيره ومن تلبس بصوم
 تطوع او صلاته فله قطعها ولا قضاء ومن
 تلبس بقضاء حرم عليه قطعه ان كان قضاؤه
 علي الفور وهو صوم من تعدي بالفطر وكذا ان

وقال الحسن البصري
 من صام يومه
 من غير عذر
 وجب عليه
 كفارة او فدية
 او صوم او ما زاد
 من ذلك

لم يكن علي الفور في الاصح بان لم يكن تعدي بالفطر
كتاب الاعتكاف هو مستحب
 كل وقت وفي العشر الاواخر من رمضان افضل
 يطلب ليلة القدر وميل الشافعي رحمه الله الي
 انها ليلة العا ديو والعشرين او الثالث والعشرين
 منه وانما يصح الاعتكاف في المسجد والجامع
 او في الجديدا انه لا يصح اعتكاف المرأة في
 مسجد بينها وهو المعتزل اهلها للصلاة ولو
 عين المسجد الحرام في نذر الاعتكاف تعين وكذا
 مسجد المدينة والاقضي في الاظهر ويقوم المسجد
 الحرام مقامهما ولا عكس ويقوم مسجد المدينة
 مقام الاقضي ولا عكس والاصح انه يشترط في
 الاعتكاف بشت قدر يسمى عكفا وقيل يكفي المروء
 بلا بشت وقيل يشترط مكث نحو يوم ويبطل بالجماع
 واظهر الاقوال ان المباشرة بشهوة كالحس وقبله

تبطله ان اشرى والافلا ولو جامع ناسيا فجميع
 الصائم ولا يضر التطيب والترين والفطر بل يصح
 اعتكاف الليل وحده ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه
 صائم لم يمه وان نذر ان يعتكف صائما او يوم
 معتكفا لم يمه والاصح وجوب جمعها ويشترط
 نية الاعتكاف وينوي في النذر الفرضية واذا
 اطلق كفته نية وان طال مكثه لكن لو خرج و
 عاد احتاج الي الاستئناف ولو نوي مدة فخرج
 فيها وعاد فان خرج لغير قضاء الحاجة لم يمه
 الاستئناف او يها فلا وقيل ان طال مدة خروج
 استأنف وقيل لا يستأنف مطلقا ولو نذر مرة
 متتابعة فخرج بعد ان لا يقطع التتابع لم يجب
 استئناف نية وقيل ان خرج لغير قضاء الحاجة
 وغسل بجنابة وجب وشروطه عتق الاسلام
 والعقل والنقاء عن الحيض والجنابة ولو ارتد

فان كان نذر الاعتكاف ثم نفاه كان
 اجرا على وعلى نذر يادة اجر الفرض
 على النفل بسبعين ضعفا ابن غلات

المعتكف أو سكر بطلان ما مضى
من اعتكافهما المتتابع ولو طرد جنونا أو غما
لم تبطل ما مضى ان لم يخرج ويحسب من الغما
من الاعتكاف دون الجنون والعجز وجب الخروج
وكن الجنابة ان تعد الفصل في المسجد فلو امكن
جاء الخروج ولا يلزم ولا يحسب من العجز
للجنابة **فصل** اذا نذر مدة متتابعة لزمه
والصحيح انه لا يجب التتابع بلا شرط وانه لو
نذر يوما لم يخرج تفريق ساعاته وانه لو
عين مدة كاسبوع وتعرض للتتابع وفاته
لزمه التتابع في القضاء وان لم تعرض له
لم يلزمه في القضاء واذا ذكر التتابع بشرط
الخروج لعارضه صح الشرط في الاظهر والبرهان المهرود
اليه لا يجب تداركه ان عين المدة كهد الشهر
والا فيجب تداركه وينقطع التتابع بالخروج بلا

عذر ولا يضرا خراج بعض الاعضاء والخروج لقضاء
الحاجة ولا يجب فعلها في غير در وولا يضربها
الاذن يفحش فيض في الاصح ولو عاد من يضافي
طريقه لم يضرمالم يطل وقوفه او لم يعدل
عن طريقه ولا ينقطع التتابع بمرض يحوم الي الخروج
ولا يحضن ان طال مدة الاعتكاف فان كانت
بحيث تخلو عنه انقطع في الاظهر ولا يخرج
ناسيا على المذهب ولا يخرج المؤذن الراتب الي
منارة منفصلة عن المسجد للاذن في الاصح ويجب
قضاء اوقات الخروج بالاعداد الا اوقات قضاء الحاجة
كتاب الحج هو فرض وكذا
العمرة في الاظهر بشرط صحته الاسلام قللوا ان
يحرم عن الصبي الذي لا يميز والمجنون وانما تم
مباشرة من المسلم المميز وانما يقع عن حجة
الاسلام بالمباشرة اذا باشرة المكلف والحرف في

حج الفقير دون الصبي والعبد وشرط وجوبه
 الاسلام والتكليف والحرية والاستطاعة وهي نوعان
 احدهما استطاعة مباشرة ولها شروط احدها
 وجود الراد والوعيته ومؤنة ذهابه وايابه
 وقيل ان لم يكن له ببلدة اهل وعشيرته لم نفقة
 الا ياب فلو كان يكسب ما يكفي برأده وسفر طويل
 لم يخلو للحج وان قمر وهو يكسب في يوم كفاية
 ايام كل الثاين وجود الراحة لمن بينه وبين مكة
 مرحلتان فالحق بالراحلة مشقة شديدة
 اشترط وجود محمل واشترط شريك يجلس في الشوق
 الاخر ومن بينه وبينها دون مرحلتين وهو
 قوي على المشي يلزم الحج فان ضعفه كالبعيد
 ويشترط كون الراد والراحلة فاضلين عن دينه
 ومؤنة من عليه نفقتهم مدة ذهابه وايابه
 والاصح اشتراط كونه فاضلا عن مسكنه وعبد

يحتاج اليه لخدمته وان يلزمه صرف مال تجارته
 اليهما الثالث امن الطريق وقلو خا وعلى نفسه وماله
 سبعا أو عدا أو صيدا ولا طريق سوا له لم يجب
 الحج ولا ظهر وجوب ركوب البحر ان غلبت السلامة
 وان تلزمه اجرة البدن رقه ويشترط وجود الماء
 والراد في الموضع المعتاد حمله منها بئس المثل
 وهو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان و
 علق الدابة في كل مرحلة وفي المرأة ان يخرج معها
 روم او محرم او نسوة شقات والاصح انه لا يشترط
 وجود محرم لاحد هن وان يلزمها اجرة المحرم
 اذ لم يخرج الا بها الرابع ان يثبت على الرحلة بلا
 مشقة شديدة وعلى الاعمي الحج ان وجد قاترا
 وهو كالمحرم في حق المرأة والمجور عليه لسفه
 كغيره لكن لا يدفع امان اليه بل يخرج معه الولي
 او ينصب شخصاله النوع الثاني استطاعة تحصيله

ويحرم من الحج من كان في سفر
 من غير ان يملك ما يملكه
 من غير ان يملك ما يملكه
 من غير ان يملك ما يملكه

وهو يخرج من مكة
 وهو يخرج من مكة
 وهو يخرج من مكة
 وهو يخرج من مكة

A circular diagram titled "مكة" (Mecca) at the center, divided into eight segments representing different directions or regions. The segments are labeled clockwise from the top:

- شرق** (East)
- شمال شرق** (Northeast)
- شمال** (North)
- غرب** (West)
- جنوب غرب** (Southwest)
- جنوب** (South)
- جنوب شرق** (Southeast)
- شرق** (East)

Each segment contains Arabic text describing geographical features or distances.

تهامة اليمن يهللهم ومن نجد اليمن ونجد الحجاز
قرن ومن المشرق ذات عرق والافضل ان يحرم من
اول الميقات ويجوز من اخره ومن سلك طريقا لا
ينتهي الي ميقات فان حاذب ميقاتا احرم من
محاذاته او ميقاتين فالاصح انه يحرم من محاذات
ابعد هما فان لم يحاذ احرم علي مرحلتين من
مكة ومن مسكنه بين مكة والميقات فيمقاته
مسكنه ومن بلغ ميقاتا غير مريد تسكاته اراده
فميقاته موضع وان بلغه مريدا لم يجز
مجاورته بغير احرام فان فصل لزمه العود ليحرم
منه الا اذا ضاق الوقت او كانت الطريق مخوفا فان
لم يعد لزمه دم وان احرم ثم عاد فالاصح انه
ان عاد قبل تلبسه بنسك سقط الدم والا فلا ولا افضل
ان يحرم من دويرة اهله وفي قول من الميقات
قلت الميقات اظهر وهو المواقف للاحاديث

الخليفة ومن الشام ومصر والمغرب الجعفة ومن

قوله نفس ملكه صفة في الاصول والنسب
غير انما هما فيهما مضافات المحقق
فان ضاعوا وصرنا من قوله والدم علىهما
لا اله الا الله في قوله فاعلم انكم
صليات في الاصل وفيها فاعلم انكم
العاين من افاضة وفيها فاعلم انكم
الذي يملكه ولا يملكه الدم ولا الخطان
كلان اجزاء ابن النحال

تقامه

السنن فان يطوف ما تشاء ويستلم الحجر اول
طوافه ويقبله ويضع جبهته عليه فان عجز
استلم فان عجز اشار بيده ويراعي ذلك في كل
طوافه ولا يقبل الركبتين الشاميتين ولا يستلمهما
ويستلم اليماني ولا يقبله وان يقول اول طوافه
بسم الله الله اكبر اللهم ايماناً بك وتصديقاً
بكتابتك ووفاء بمهدك واتباعاً لسنة نبيك
محمد صلى الله عليه وسلم وليقل قبالة الباب اللهم
ان البيت بينك والحرم حرمك والامن امك و
هذا مقام العائذ بك من النار وبين اليمانيين
اللهم ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة
حسنة وقنا عذاب النار وليدع بما شاء من
ما تولى الدعاء افضل من القراءة وهي افضل من غير
ما تولى وان يرمل في الاستسواط الثلاثة الاول بأن
يسرع مشيه مقاربا خطاه ويمشي في الباقي ويختص

فوق جبل
لوحدها
مواضع
او غيرها
الطواف
لم يقبل
نفسه
عن الناصر
الحج
عنه
الذي
طاف
تعالى

يستحب
وهو
رسول
يقول
للعلم
لا اله
الا
الارض
رواية
وسلم
ذلك
رضي
رسول
اللهم
في الآخرة
النار
ابن
الدين
وسلم
بالله
المعبر
في صحيح
حيث
على
سبحان
الله

الرمل بطوافه يعقبه سعي وفي قول بطوافه القدم
وليقبل فيه اللهم اجعله حيا مبرورا وذنباً مقفولاً
وسعيها مشكوراً وان يضطبع في جميع كل طواف
يرمل فيه وكذا في السعي على الصحيح وهو جعل
سطر دأته تحت منكبه الايمن وطرفه على اليسر
ولا ترمل المرأة ولا تضطبع وان يقرب من البيت
قلوبات الرمل بالقرب لرحمة فالرمل مع البعد
اولي الا ان يخاف صدم النساء فالقرب بلا رمل
اولي وان يوالي طوافه ويصلي بعده ركعتين
خلو اطاقم يقرب في الاولى قلى ايها الكافرون
والثانية الاخلاص ويجهر بلاء وفي قول يجب
اطوالاة الصلاة ولو حصل الحال محرماً وطوافه
حسب المحمول وكذا الوصله محرم قد طاف
عن نفسه والا فالاصح انه ان قصد المحمول
فله وان قصد نفسه او لهما فالجامل فقط

فما طواف القدم
التي

وقد
انه
يستحب
وعند
ومن
وعند
الثلاثة

فصل يستلم الحجر بعد الطواف وصلاته ثم يخرج من باب الصفا للسعي بشرطه ان يبدا بالصفا وان يسعي سبعا ذهابا منه من الصفا الى الطرفة مرة وعوده منها اليه اذ ضرب وان يسعي بعد طواف ركن او قدوم بحيث لا يتخلل بينهما الوقوف برفقة ومن سعي بعد قدوم لم يعد ويستحب ان يركب علي الصفا والطرفة قدر قامة فاذا رقي قال الله اكبر الله اكبر الله اكبر والله الحمد لله اكبر علي ما هدانا والحمد لله علي ما اولانا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو علي كل شئ قدير ثم يدعو بما شاء دينا و **قالت** ويعيد الذكر والدعاء ثانيا وثالثا والله اعلم وان يمشي اول المسعى واخره ويعدوفي الوسطي وموضع النوعين معروف **فصل** يستحب للامام

او منصوبه ان يخطب بمكة في سابع ذي الحجة بعد صلاة الظهر خطبة فردة يأمر فيها بالغدو الي مني ويعلمهم فيها ما امامهم من المناسك ويخرج بهم من غد الي مني ويبيتوا بها فاذا اطلعت الشمس قصدوا عرفات **قالت** ولا يدخلونها بل يقيمون بنمرة بقرب عرفات حتي تروا الشمس والله اعلم ثم يخطب الامام بعد الزوال خطبتين ثم يصلي بالناس الظهر والعصر جمعا ويقفوا بعرفة الي الغروب ويذكروا الله تعالى ويدعوه ويكثروا التهليل فاذا غربت الشمس قصدوا مزدلفة واخروا المغرب ليصلوها مع العشاء بمزدلفة جمعا وواجب الوقوف خضوعه بحرثا من ارض عرفات وان كان مارا في طلبه ابقوا نحوه بشرط كونه اهلا للعبادة فلا مقي عليه ولا لباس بالنوم ووقت الوقوف من الزوال

والحلق والطواف والسعي لا آخر لوقتها واذا قلنا
 الحلق فسك ففعل اثنين من الرمي والحلق والطواف
 حصل التحلل الاول وحل به اللبس والحلق والعلم
 كذا الصيد وعقد النكاح في الاظهر **قلت** الاظهر
 لا يحل عقد النكاح والله اعلم واذا فعل الثالث
 حصل التحلل الثاني وحل به باقي المحرمات **فصل**
 اذا عاد ابني بات بها ليلتي التشريق ورمي كل
 يوم الى الجمرات الثلاث كل جمرة سبع حصيات فاذا
 رمي اليوم الثاني فآراد النفر قبل غروب الشمس
 جان وسقط ميت الليلة الثالثة ورمي يومها
 فان لم ينفر حتى غربت الشمس وجب ميتها
 ورمي القد ويدخل رمي التشريق والشمس
 ويخرج بغروبها وقيل يبقى الى الفجر ويشترط
 رمي السبع واحدة واحدة وترتيب الجمرات وتكون
 الرمي حجرا وان يسمى رميا فلا يكفي الوضع والسنة

فحصل التحلل الاول ففعل اثنين من الرمي والحلق والطواف
 كان رميا ومثلها او بها او طوافا او طوافا
 ومثلها ومثلها او بها او طوافا او طوافا
 من الثلاثة اه الا يصح

واما الواصيات فان كانت متفرقة عليها
 اربعة ففعل اثنين منها ففعل اثنين من الرمي والحلق والطواف
 والبقية والرمي وحل به باقي المحرمات
 وما لا ربه فاحلها فاحلها فاحلها فاحلها
 والبقية والرمي وحل به باقي المحرمات
 والبقية والرمي وحل به باقي المحرمات
 والبقية والرمي وحل به باقي المحرمات

اذا رمى من اعلاه الى اسفله فانه
 كذا رمى من اعلاه الى اسفله فانه
 كذا رمى من اعلاه الى اسفله فانه
 كذا رمى من اعلاه الى اسفله فانه
 كذا رمى من اعلاه الى اسفله فانه
 كذا رمى من اعلاه الى اسفله فانه

بالخارج وكذا هو
 الذي جاز به هادى ابي بكر
 وهو قد راى اقلنا ف اه جري

ان يرمي بقدر حصي الحذف ولا يشترط بقا
 الحجري الرمي ولا يكون الرامي خارجا عن الجمرة
 ومن حجز عن الرمي استناب واذا ترك رمي يوم
 تداركه في باقي الايام علي الاظهر ولادم والافعليه
 دم واملد هب تكمل الدم في ثلاث حصيات و
 اذا اراد الخروج من مكة طاف للوداع ولا يمكن
 بعده وهو واجب ويجزئ تركه بدم وفي قول
 نسنة لا يجزئ فان اوجبتاه فخرج بلا واداع فعاد
 قبل مسافة القصر سقط الدم وبعدها فلا علي
 الصحيح والحائض النفر بلا واداع ويسن شرب ماء
 رم رموز يارة قبر رسول الله صلى الله عليه و
 سلم بعد فرائض الحج **فصل** اركان الحج خمسة الاحرام
 والوقوف والطواف والسعي والحلق اذا جعلناه سكا
 ولا تجزئ وما سوى الوقوف اركان في العمرة ايضا
 ويؤدي السكات علي ثلاثة اوجه احدها الافراد

والواحد في كل جانب الا حرمه العقبة فان
 الواحد في كل جانب الا حرمه العقبة فان
 الواحد في كل جانب الا حرمه العقبة فان
 الواحد في كل جانب الا حرمه العقبة فان
 الواحد في كل جانب الا حرمه العقبة فان
 الواحد في كل جانب الا حرمه العقبة فان

والواحد في كل جانب الا حرمه العقبة فان
 الواحد في كل جانب الا حرمه العقبة فان
 الواحد في كل جانب الا حرمه العقبة فان
 الواحد في كل جانب الا حرمه العقبة فان
 الواحد في كل جانب الا حرمه العقبة فان
 الواحد في كل جانب الا حرمه العقبة فان

قال ابن ابي نوال تغيبه انه لا يستحب
 في رمي ايام التشريق الا بعد ذلك يوم
 فيوم الى ام الايام وان كان ما اخر من
 ال وقت وفعل فيها كان احراما الكثر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال النبي صلى الله عليه وسلم
 فلا تنهوا رفق في حياضه وقال صلى الله عليه وسلم
 وجد سعة ولم يفداه

بات يحج ثم يحرم بالعمرة كاحرام المكي وياتي بعملها
 الثاني القرات بات يحرم بهما من الميقات ويعمل
 عمل الحج فيحصلان ولو احرم بعمرة في شهر الحج
 ثم ادخل عليها الحج قبل الطواف كانت قارنا ولا يجوز
 عكسه في الجديد الثالث التمتع بات يحرم بالعمرة من
 ميقات بلله ويفرغ منها ثم ينشئ حجا من مكة في
 افضلها الا فرادى وبعد التمتع ثم القرات وفي قول
 التمتع افضل من الافراد وعليه التمتع دم بشرط ان لا
 يكون من حاضري المسجد الحرام وحاضرة من دون
 مرحلتين من مكة **قلت** الاصح من الحرم والله اعلم
 وان تقع عمرته في شهر الحج من سنته وان لا
 يعود لاحرام الحج اب الميقات ووقت وجوب الدم
 احرامه بالحج والا فضل ذبحه يوم النحر فان عجز عنه
 في موضعه صام عشرة ايام ثلاثة في الحج يستحب
 قبل يوم عرفة وسبعة اذ رجع الي اهله في الاظهر

ويندب تتابع الثلاثة وكذا سبعة ولو فاتته
 الثلاثة في الحج فالأظهر انه يلزمه ان يفرق في
 قضائها بينها وبين السبعة وعلي القرات دم كدم
 التمتع **قلت** يشترط ان لا يكون من حاضري المسجد
 الحرام والله اعلم **باب المحرمات الاحرام احدها**
 ستر بعض راس الرجل بما بعد سائر الاحاجية
 ولبس المخيط والمنسوج والمعقود في سائر بدنه
 الا اذا لم يجد غيره ووجه المرأة كراسه ولها
 لبس المخيط الا الققار في الاظهر الثاني استعمال
 الطيب في ثوبه او بدنه ودهن شعر الراس او
 الحية ولا يكره غسل بدنه ورأسه بخطمي الثالث
 ازالة الشعر والظفر وتام الفدية في ثلاثة
 شعرات او ثلاثة اظفار والا ظهر ان في الشعرة
 مد طعام وفي الشعرين مدين ولله عند ورث
 يخلو ويفدي الرابع الجماع وتفسد به العمرة وكذا

واما غير الراس من الوجه واليد
 ولا يحرم ستر بالانوار واليد
 قد روي في الميقات والميقات
 وذل كما في القميص والسراويل
 والخبث والبقا والمنسوجات
 القطنية والمنسوجات غير
 البردي وبعض سائر ما كان من
 بعضه في بعض سائر ما كان من
 او القطن او غيره مما لا يبيح
 يد يد من كبر القبا ام لا اه الا يطاح
 علم من قوله السابق وسئل عن
 يد يد من كبر القبا ام لا اه الا يطاح
 وضع طوق على رقبة ولو كان
 يد يد من كبر القبا ام لا اه الا يطاح
 بعد لا يسأل لا بعد لا يسأل
 عكس فليس لا يسأل لا بعد لا يسأل
 ما يلي رجليه لا يسأل لا بعد لا يسأل
 استسقاء من يديه في حلقه
 لحاله هذه وان لا يضر لعدم
 صدره ان لا يضر لعدم
 سائر هذا عند لا رسال فتأمل
 ابن الجلال

فائدة قال النبي صلى الله عليه وسلم من قتل حية فله سبع
عاشتها فليس منها ومن قتل وراثة حية فله حبة رواه
أحمد والبرار الا انه قال من قتل حية او عقربا وعد في الروضة فله سبع حبة
الفأرة والكلب العقور والقراي والحدهاء والدواب والاسد والذئب والهر والسر والعقاب والبرص
والرنبور والسق واما القملة فان قتلها حرم تصدق بقلعة على النعماء استجابا وقيل وجوبا وفي شرح المهمل
ان العقاب مما لا دفع فيه ولا ضرر فلا يستحب قتله انه نزهة المجاني

الحج قبل التحلل الاول ويجب به بدنة والمضي في
فاسده والقضاء وان كانت تسكت تطوعا والاصح انه
على الفور الخامس استياد كل ما كلون بري **قلت**
وكذا الطوند منه ومن غيره والله اعلم وحرم ذلك
في الحرم على العلاء فان تلف صيدا ضمنه ففي النعامة
بدنة وفي بقر الوحش وصمارة بقرة والغزال
عز والارنب عناق واليربوع جفرة وما لا نقل
فيه يحكم بمثله عدلات وفيما لا مثل له القيمة و
يحرم قطع نبات الحرم الذي لا يستنبت ولا ظهر
تعلق الضمان به وبقطع اشجاره وفي الشجرة
الكبيرة بقرة والصغيرة شاة **قلت** والمستنبت
كفيرة على المذهب ويحل الذر وكذا الشوك والعوسج
وغیره عند الجمهور والاصح حل اخذ نباته لعلق
اليها ثم والدواء والله اعلم وصيد المدينة حرام
ولا يضمن على الجدي ويختير في الصيد امثلي بين

ولو كان على صيد فاصح ان لا يضمن
على الذئب والاسد والبرص والكلب العقور
تقديم الذئب على البقرة والارنب
انه لا يضمن

ذبح مثله والصدقة به على مساكين الحرم وبين
ان يقوم امثلي درهم ويشترى بها طعاما او
او يصوم عن كل مديوم ما غير امثلي يتصدق بقيمة
طعاما او يصوم عن كل مديوم ما ويخير في فدية
الحلق بين ذبح شاة والتصدق بثلاثة اصع لسته
مساكين وصوم ثلاثة ايام والاصح ان الدم في
ترك الامور كالاحرام من اميقات دم ترتيب
فاذا عجز اشترى بقيمة الشاة طعاما وتصدق
به فان عجز يدبحه في حجة القضاء في الاصح
والدم الواجب بفعل حرام او ترك واجب لا
يختص برمان ويختص ذبحه بالحرم في الاظهر
ويجب صرف لحمه الي مساكين وافضل بقعة
لذبح اطعمهم المروقة والحاج مني وكذا حكم ما
شاقا من هدي مكانا ووقته الاضحية على الصحيح
باب الاضحية والقوات من احصر

وقد ادين
نظمها ابن
المقري في قوله
الاربعة دماء
اولها المروقة
ثانيها فدية
ثالثها رمي
وترك اميقات
وترك اميقات
اولهم يودح او كسي
يا ذرة يصوم ان دما قد
يا ثلاثة فيها وسبعة في البلد
يا والثاني ترتيب
يا في حصن وطبخ
يا ان لم يجد قومه لم يشترى
يا بد طعاما طعمه الفقراء
يا ثم العجز عدل ذال صوما
يا اعني بد من كل مديوم
يا والثالث التخيير والتعدي
يا صيد واشجارا ربا سكا
يا ان شئت فاذا ذبح او فعد
يا عدلت في قيمته ما تقدم
يا وخير وقد رافى الرابع
يا فاذا ذبح او فعد بثلاثة
يا للشخص نصف او فعد
يا تحت ما اجشنت اجشنتا
يا في الحق والقول بين
يا طيب وتقبيل ووطئ
يا اوين تحلل الاحرام
يا هدي دماء الحج بالتمام



تحلل وقيل لا تحلل الشرذمة ولا يتحلل بالمرض فان
شرطه تحلل به علي المشهور ومن تحلل ذبح شاة
حيث احمر **قلت** انما يحصل التحلل بالذبح ونية
التحلل وكذا الحلقا جعلناه نسكافا فقدم الدم
فالاظهر ان له بدلا وان كان طعام بقيمة للشاة فان
عجز صام عن كل مد يوما وله التحلل في الحال في
الاظهر والله اعلم واذا احرم العبد بل اذنت
فلسيدة تحليله وللزوج تحليلهما من حج تطوع
لم ياذن فيه وكان من الفرض في الاظهر ولا
قضاء علي المحصر المتطوع فان كان فرضا مستقرا
بقي في ذمته او غير مستقرا اعتبرت الاستطاعة
بعد ومن فاته الوقوف لتحلل بطواني وسعي
وحلق وفيهما قور وعليه دم والقضاء
كتاب البيع شرطه الايجاب كبعثك
وملكتك والقبول كاشتريته وتملكته وقبلت

ويجوز تقديم لفظ المشتري ولو قال بعني فقال
بعثك انعقد في الاظهر وينعقد بالكناية كجعله
كذلك في الاصح ويشترط ان لا يطول الفصل بين
لفظهما وان يقبل علي وفق الايجاب فلو قال بعثك
بالفومسرة فقال قبلت بالفومسرة او بالعكس
لم يصح والاشارة الاخرى بالعقد كالنطوق وشروط
العقد الرشيد **قلت** وعدم الاكراه بغير حق
ولا يصح شرائ الكافر المصحف ولا العبد المسلم
في الاظهر الا ان يعتق عليه فيصح في الاصح ولا
لغيري سلاحا والله اعلم ولا يبيع شروط احد
ها طهارة عينه فلا يبيع بيع الكلب والخمور
المتنجس الذي لا يمكن تطهيره كالحمل واللبث
وكذا الدهن في الاصح **الثاني** النفع به فلا يبيع

بيع الخشرات وكل سبع لا ينفع ولا حيتي للخطاة والاهل
للهو وقيل يصح في الدالة ان عد رضا ضما مال او
بيع الزمان مكرها
المكره بطبيعته وشأنه وهو ما
الاهل بالغاية ومنه وصورة خيرات
وصليب فيما يظهر من اريد به ما
هو شاعرا به المصروف به نظيمهم
ولو من نقد وكتب على حرام اذ لا
نفع بها شرعا ومنه يصح بيع نرد
صالح لبيان شرطه من غير كراهة
كلغة فيما يظهر ويبيع ما رقة غدا
مكره وكذا نطاح وان لا يبيع
منهما لانه لا لا المنصود امانة
لحيوات انما يبيع

يصح بيع الماء على الشط والتزاد بالصحر ^{في الاصح}
الثالث امكان تسليمه فلا يصح بيع الضال في
 الآبق والمقصوب فان باعه لقادر على انتزاعه
 صح على المبيع ولا يصح بيع نصف معين من الاناء
 والسيق ونحوها ويصح في الثوب الذي لا ينقص
 بقطعه في الاصح ولا يصح بيع المرهوت بغير اذن
 مرتبته ولا الجاني المتعلق برقبته ما في الاظهر
 ولا يفر تعلقه بدمته وكذا تعلق القصاص في
 الاظهر **الرابع** املك من له العقد فيبيع المفضولي
 باطل وفي القديم موقوفات ايجار ماله نفذ والا
 فلا ولو باع ما لمورثه طائفا حياته فبان ميتا
 صح في الاظهر **الخامس** العلم به فيبيع احد الثوبين
 باطل ويصح بيع صاع من صبرة تعلم صيغاتها
 وكذا ان جهلت في الاصح ولو باع بملاذ البيت
 حنطة او برنة هذه الحصة ذهب او بما باع به

فلان فرسه او بالف درهم ودناير لم يصر ولو
 باع بنقد وفي البلد نقد غالب تعيين الغالب او
 نقدا ولم يغلب احد هما اشترط التعيين وبه
 بيع الصبرة المجهولة الصيغات كل صاع بدرهم
 ولو باعها بمائة درهم كل صاع بدرهم صح ان
 خرجت مائة والافلا على المبيع ومتى كانت
 العوض معينة كفت معاينته والاضهر انه لا يصح
 بيع الغائب والثاني يصح وثبت الخيار عند
 الروية وتكفي الروية قبل العقد فيما لا يتغير
 غالبا في وقت العقد دون ما يتغير غالبا وتكفي
 روية بعض المبيع ان دل على باقيه كظاهر
 الصبرة ^{في المبيع} ونموذج المتماثل او كانت صوتا للباقي
 خلقة كقشر الرمان والبيض والعشرة السفلي
 للجوز واللوز وتعتبر رؤية كل شئ علم ما يليق
 به والاصح ان وصله بصفة السلم لا يكفي في

في البيع والشراء
 ما كان من جنس واحد
 واشترط الحول والمماثلة
 والتقابض قبل التفريق
 او جنسين كحبة او شعير
 جار التفاضل واشترط الحول
 والتقابض قبل التفريق
 والطعام ما قصد للطعم
 اقتياتا او تغلها
 او تدويا وادقة الاصول
 المختلفة الجنس و
 خلوها ودهانها اجناس
 واللحوم والالبان
 كذلك في الاظهر والمماثلة
 تعتبر في المكيل كيلا
 والموزون وزنا والمعتبر
 غالب عادة التجار
 في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وما جهل يراعي فيه عادة بلد البيع
 وقيل الكيل وقيل الوزن
 وقيل يتخير وقيل ان كان له اصل اعتبر
 والنقد بالنقد كطعام بطعام ولو باع جزارا
 تخمين المبيع وان خرجا سويا
 او تعتبر المماثلة

يصح سلم الاعمي وقيل ان عمي قبل تمييزه فلا
باب البيع اذا بيع الطعام بالطعام

ان كانا جنسا واحدا اشترط الحول والمماثلة و
 التقابض قبل التفريق او جنسين كحبة او شعير
 جار التفاضل واشترط الحول والتقابض قبل
 التفريق والطعام ما قصد للطعم اقتياتا او تغلها
 او تدويا وادقة الاصول المختلفة الجنس و
 خلوها ودهانها اجناس واللحوم والالبان
 كذلك في الاظهر والمماثلة تعتبر في المكيل كيلا
 والموزون وزنا والمعتبر غالب عادة التجار
 في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وما
 جهل يراعي فيه عادة بلد البيع وقيل الكيل و
 قيل الوزن وقيل يتخير وقيل ان كان له اصل اعتبر
 والنقد بالنقد كطعام بطعام ولو باع جزارا
 تخمين المبيع وان خرجا سويا او تعتبر المماثلة

وقت الجفاف وقد يعتبر الكمال اولا فلا يباع رطب
 برطب ولا بتمر ولا عنب بعنب ولا بر بيب وما لا
 جفاف له كالقشاد والعنب الذي لا يتر بيب
 لا يباع اصلا وفي قول تكفي مما خلته رطبا ولا
 تكفي مما شلة الدقيق والسويق والخبر بل تعتبر
 المماثلة في حبوب حب او في حبوب الدهن كالسم
 حب او دهن او في العنب ربيبا او خل عنب وكذا
 العصير في الاصح وفي اللبن لبن او سمن او مخيض
 صافيا ولا تكفي المماثلة في سائر احواله كالجبين
 والاقط ولا تكفي مما شلة ما اشرت فيه النار بالطبخ
 او القلي او الشوي ولا يضر تأثير تمييز كالعسل والسمن
 واذا جمعت الصفقة ربويامن الجانبين واختلف
 الجنس منهما كمد عجوة ودرهم بمد ودرهم ومد
 ودرهم بمدين او درهمين او النوع لصاح و
 مكسرة بهما او باحد هما فاطلة وحرم بيع اللحم

بالحيوان من جنسه وكذا من غير جنسه من مأكول و
 غيره في الأظهر **باب بيع رسول الله صلى**
 الله عليه وسلم عن عصب الفحل وهو ضرابه و
 يقال ماق و يقال اجرة ضرابه فيحرم ثمن مائه
 وكذا الجرته في الاصح وعن جبل الجبله وهو نتاج
 النتاج بأن يبيع نتاج النتاج أو بثمن النتاج
 النتاج وعن الملاقيح وهي ما في البطون وعن المضامين
 وهي ما في اصلاب الفحول والملاسة بأن يبيع ثوبا
 مطويا ثم يشتريه على ان لا خيار له اذارة او يقول
 اذا مسته فقد بعته واما بركة بأن يجعل النبد
 يباع وبيع الحصة بأن يقول بعته من هذه
 الاثواب ما تقع هذه الحصة عليه ويجعل الرمي
 يباع وبعته وكذلك الخيار الى رميها وعن بيعتين
 في بيعة بأن يقول بعته بالوفى نقدا او بالفين
 الى ستة او بعته بالعبد بالوفى على ان تبيعني دارك

باب بيع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن عصب الفحل وهو ضرابه و
 يقال ماق و يقال اجرة ضرابه فيحرم ثمن مائه

بكذا او عن بيع وشرط كبيع بشرط بيع او قرين ولو
 اشتري من عاشر طائفة يحصله البايع او ثوبا و
 يحيطه فالاصح بطلانه وستثنى صور كالبيع
 بشرط الخيار او البراءة من العيب او بشرط قطع
 الثمر والاجل والرهن والكفيل المعينات لثمن في
 الذمة والاشهاد ولا يشترط تعيين الشهود في
 الاصح فان لم يرهن أو لم يتكفل المعين فللبايع
 الخيار فلو باع عبدا بشرط اعتاقه فالمشهور
 صحة البيع والشرط والاصح ان للبايع مطالبة المشتري
 بالاعتاق وانه لو شرط مع العتق الولاء له او شرط
 تدبيره او كتابته او عتاقه بعد شهر لم يصح
 البيع ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرد بعيب
 او مالا فخرض فيه كشرط ان لا ياكل الاكلا اصح و
 لو شرط وصفا يقصد ككون العبد كاتباً او
 الدابة حامل او لبونا اصح وله الخيار ان اختلفوا

في قول يبطل العقد في الدابة ولو قال بعثتها و
 حملها بطل في الاصح ولا يصح بيع الحمل وحده و
 لا الحامل دونه ولا الحامل بحره ولو باع حاملا مطلقا
 دخل الحمل في البيع **فصل** ومن المنهي عنه ما لا
 يبطل الرجوع اليه معني يقترب به كبيع حاضر لباد
 بان يقدم غريب بمتاع تعدم الحاجة اليه لبيعه
 بسعر يومه فيقول له بلدي اتركه عندي لا
 يبعه علي التدرج باعلي وتلقي الركبان بان يتلقي
 طائفة يحملون متاعا الي البلد فيشتريه قبل
 قدومهم ومعرفة ثمنهم بالسعر ولهم الخيار اذا
 عرفوا الفين والسوم علي السوم غيره وانما يحرم
 ذلك بعد استقرار الثمن والبيع علي بيع غيره قبل
 ان رومه بان يامر المشتري بالفسخ لبيعه مثله
 والشرائط علي الشرائط بان يامر البائع بالفسخ لبيعه
 والنكاح بان يبريد في الثمن لا الرغبة بل يندع غير

والاصح انه لا خيار وبيع الرطب والعنب لعاصر
 النحر وحرم التفريق بين الام والولد حتي يميز وفي
 قول حتي يبلغ واذا فرق ببيع اوهية بطلا في الاظهر
 ولا يصح بيع العربون بان يشتري بسلعة ويعطيه
 درهم لتكوث من الثمن ان رضي السلعة والافهية
فصل باع خلا وخمر او عبده وحر او عبده و
 عبد غيره او مشتركا بغير اذن الاخر صرح في ملكه في
 الاظهر في تخير المشتري ان جهل فان اجار فبهمته
 من المسمي باعتبار قيمتهما وفي قول بجميعة ولا
 خيار للبائع ولو باع عبده فقتلوا احدهما قبل
 قبضه لم ينفسخ في الاخر علي المذهب بل يتخير
 المشتري فان اجار فبالحمية قطعوا ولو جمع في
 صفقة مختلفة لمختلفي الحكم كأجارة وبيع او سلم صحبا
 في الاظهر ويوزع المسمي علي قيمتهما او بيع ونكاح
 صح النكاح وفي البيع والصدوق القولان وتعدد

بالنفس خارجا عن ملكه
 الذي يملكه في البيع ويجوز الرجوع اليه
 ولا في هبة

الصفحة بتفصيل الثمن ليعتد ذاك كذا أو يتعد
 البايع وكذا ابتعد المشتري في الاظهر ولو وكلا
 او وكلهما فالاصح اعتبار الوكيل
باب الخيار يثبت خيار المجلس
 في انواع البيع كالصرف والطعام والسلام
 التولية والتشريك وصلاح المعاوضة ولو اشترى من
 يعتق عليه فان قلنا املك في زمن الخيار للبايع او
 موقوف فلهما الخيار وان قلنا للمشتري تخير البايع
 دونه ولا خيار في الابراء والكاح والهبة بلا ثواب
 وكذا اذ ات الثواب والشفعة والاجارة والمساقاة
 والصداق في الاصح وينقطع بالتخاير بان يختار
 لرومه فلو اختار احدهما سقط حقه وبقي للآخر
 وبالتفرق ببدنهما فلو طال مكثهما او قاما في
 تماشيا منازلا دام خيارهما ويعتبر في التفرق
 العرف ولو مات احد هما في المجلس او من فالاصح

انتقاله الي الوارث والولي ولو تنازع في التفرق
 والفسخ قبله صدق النافي **فصل** لهما ولا حدما
 شرط الخيار في انواع البيع الا ان يشترط القبض في
 المجلس كرويوسلم وانما يجوز في مدة معلومة
 لا تزيد على ثلاثة ايام وتحسب من العقد وقيل
 من التفرق واللاظهر انه ان كان الخيار للبايع فملك
 المبيع له وان كان للمشتري فله وان كان لهما
 فموقوف فان تم البيع بان انه للمشتري من حين
 العقد والافلل لبايع ويحصل الفسخ والاجارة بلفظ
 يدل عليهما كفسخت البيع ورفعته واسترجعت
 المبيع وفي الاجارة اجرتة وامضيته ووطئ البايع
 واعتاقه فسخ وكذا ابيعه واجارته وتزوجته في
 الاصح والاصح ان هذه التصرفات من المشتري اجارة
 وان العرض على البيع والتوكيل فيه ليس فسخا من
 البايع ولا اجارة من المشتري **فصل** للمشتري

الخيار بظهور عيب قد يم كخصاء رقيق وزناً
وسرقته وأباقه وبوله في الفراش وسحرة و
صنانه وجماع الدابة وعرضها وكل ما ينقص العين
أو القيمة نقصاً يفوت به غرض صحيح إذا غلب
في جنس المبيع عدمه سواء قاربت العقد أم حدث
قبل القبض ولو حدث بعده فلا خيار إلا أن يستند إلى
سبب متقدم كقطعه بجناية سابقة فيثبت الرد
في الأصح بخلاف موته بمرض سابق في الأصح ولو
قتل بردة سابقة ضمنه البائع في الأصح ولو باع
بشرط براءته من العيوب فالأظهر أنه يبرأ عن كل
عيب باطن بالحيوان لم يعلمه دون غيره وله مع
هذا الشرط الرد بعيب حدث قبل القبض ولو شرط
البراءة عما يحدث لم يصح الشرط في الأصح ولو هلك
المبيع عند المشتري أو اعتقه ثم علم العيب رجع
بالرث وهو جبر ومن ثمنه نسبه إليه نسبة ما

بالنقص كخروج رقة بشدة يظهر
وهو متقدم فيهماه عند

نقص العيب من القيمة لو كان سليماً والأصح اعتبار
أقل قيمة من يوم البيع إلى يوم القبض ولو تلف الثمن
دون المبيع رده وأخذ مثل الثمن أو قيمته ولو
علم العيب بعد روال ملكه إلى غيره فلا رث في
الأصح فان عاد المالك فله الرد وقيل إن عاد بغير
الرد بعيب فلا رد والرد على الفور فليبادر على العادة
فلو علمه وهو يصلي أو يأكل فله تأخير حتى يفرغ
أو يلا فحتى يصبح فان كان البائع بالبلد رده عليه
بنفسه أو وكيله أو علي وكيله ولو تركه ورفع
الأمر إلى الحاكم فهو المكذوب وإن كان غائباً رفع الأمر
إلى الحاكم والأصح أنه يلزمه الاشتهاد على الفسخ
إن أمكنه حتى ينهيه إلى البائع أو الحاكم فان عجز عن
الاشهاد لم يلزمه التلفظ بالفسخ في الأصح ويشترط
ترك الاستعمال فلو استخدم العبد وتركه على
الدابة سرحها أو أكلها بطل حقه ويعذر في ركوب

جروح يعسر سوقها وقودها واذا سقطت ردة بتقصير
 فلا ارش له ولو حدث عنده عيب سقط الرشق
 ثم ان رضي به البائع ردة المشتري او وقع به والا فليمن
 المشتري ارش لعارض الي المبيع ويرد او يفرم البائع
 ارش القديم ولا يرد فان اتفقا على احد هما فذاك
 والا فالاصح اجابة من طلب الامساك ويجب ان
 يعلم المشتري البائع على الفور بالحادث يختار فان
 اضر علامه بلا عذر فلا رد له ولا ارش ولو حدث
 عيب لا يعرف القديم الابه ككسر بيض ورائج
 وتقوير بطيخ مدود ودولار رش عليه في الاظهر
 فان امكن معرفة القديم باقل مما احده فكسائر
 العيوب الحادثة **فرع** اشترى عبدين معينين
 صفقة ردهما ولو ظهر عيب احد هماردهما لا
 للمعيب وحده في الاظهر ولو اشترى عبدين جليين فان
 معيبا فله رد نصيب احد هما ولو اشترى اياه فلا

حدهما الرد في الاظهر ولو اختلفا في قدم العيب
 صدق البائع بيمينه على حسب حوايه والزيادة
 المتصلة كالسمن تتبع الاصل والمنفصلة كالولد
 والاجرة لا تمنع الرد وهي للمشتري ان رد بعد
 القبض وكذا اقبله في الاصح ولو باعها حاملا
 فان فصل رده معها في الاظهر ولا يمنع الرد الاستخدام
 ووطئ الثيب واقتضا من البكر بعد القبض نقص
 حدث وقبله جناية على المبيع قبل القبض **فصل**
 التصرية حرام تثبت الخيار على الفور وقيل يمتد
 ثلاثة ايام فان رد بعد تلف الدين ردها
 صاع ثم وقيل يكفي صاع قوت والاصح ان
 الصاع لا يختلف بكثره الدين وان خيارها لا
 يختص بالنعم بل يعم كل مأكول وجارية و
 الاتان ولا يرد معهما شيئا في الجارية وجهه
 جس ما القنائة والرحي المرسل عند البيع و

بالنصب مقطوع على قولهما
 وهو بين ويقار اطمناؤا اليه مقام
 اه تقرير بين العائدين

تحمير الوجه وتسويد الشعر وتجهيزه يشترط
الخيار لا يلحق ثوبه تخييلاً للكتابة في الأصح
باب المبيع قبل قبضه من ضمانات
البائع فان تلفت نفس المبيع وسقط الثمن و
لو ابراه المشتري عن الضمان لم يبرأ في الاظهر و
لم يتغير الحكم واشلا والمشتري قبضات علم والد
فقولان كاكل الماك طعامه المغموس بضيفا و
المنهات ان اتلاو البائع كلفه والاظهر ان اتلاو
الاجنبي لا يفسخ بل يتخير المشتري بين ان يحرق
ويغرم الاجنبي او يفسخ فيغرم البائع الاجنبي
ولو تعيب قبل المبيع قبل القبض فرضيه اخذ بكم
الثمن ولو عيبه المشتري فلا خيار له او الاجنبي
فالخيار فان اجار غرم الاجنبي الارش فلو عيبه
البائع فالمدعي ثبوت الخيار لا التفريم ولا يصح
بيع المبيع قبل قبضه والا صح ان يبيعه للبائع كغيره

وان الاجارة والرهن والهبة كالمبيع وان الاعتاق
بمخلافه والتمن المعين كالمبيع فلا يبيعه البائع قبل
قبضه وله بيع ماله في يد غيره امانة كود بعة و
مشارك وقراض ومرهون بعد انفكاكه وموروث
وباقي يد وليه بعد رشده وكذا اعارية وماخوذ
بسوم ولا يصح بيع المسلم فيه ولا الاعتبا من عنده
ولابد بد جوار الاستبدال عن الثمن فان استبدل
مواقفا في علة الربا كذا راهم عن دناير اشترط
قبض البدل في المجلس والاصح انه لا يشترط التعيين
في العقد وكذا القبض في المجلس ان استبدل مالا بواقد
في العلة كثوب عن دراهم **فرع** ولو استبدل عن
القرض وقيمة المتلف جاز وفي اشترط قبضه في المجلس
ماسبق وبيع الدين لغير من عليه باطل في الاظهر
بان يشتري عبد زيد بمائة له علي عمرو ولو كان
لزيد وعمرو دينان علي شخص فباع زيد عمرا

دينه بدينه بطل قطعا وقبض العقار تخليته للمشتري
 وتمكينه من التصرف بشرط فراغه من اتمتع الباي فان
 لم يحضر العاقدان المبيع اعتبر مضي من يمكن فيه
 المضي اليه في الاصح وقبض المنقول تحويله فان جري
 البيع في موضع لا يختص بالبايع كفي نقله اليه وان جري
 في دار البايع لم يكون ذلك الا باذن البايع فيكون معيرا
 للبقعة **فرع** للمشتري قبض المبيع ان كان الثمن مؤجلا
 او سلمه والا فلا يستقل به ولو بيع الشيء تقديرا
 كشوب وارض ذرعا او حنطة كيلا او وزن نا اشتراط مع
 النقل ذرعه او كيله او وزنه مثاله بعتكها كل صاع
 بدرهم او علي انها عشرة اصع ولو كانت له طعام مقدرة
 علي زينة وعمر وعليه مثله فيلكتل لنفسه ثم يكتل
 لعمر وفلوقا لي قبض من زيد ما لي عليه لنفسك
 ففعل فالقبض فاسد **فرع** قال البايع لا اسلم المبيع
 حتي قبض ثمنه وقال المشتري في الثمن مثله اجبر

كعشرة اصع او
 من زيد ما يطل منه
 بغير لعنوا ولا عمرو من زيد
 ان يكتل له حتي زيد

المبايع وفي قول المشتري وفي قول الاجبار فمن سلم
 اجبر صاحبه وفي قول يجبر ان **قلت** فان كان
 الثمن معين اسقط القولان الاولان واجبر في
 الاظهر والله اعلم واذا اسلم البايع اجبر المشتري
 ان يحضر الثمن واللافات كان المشتري معسرا فللبايع
 الفسخ بالفسخ او مورا او ماله بالبلد او مسافة
 قريبة جري عليه في امواله حتي يسلم فان كان
 بمسافة القصر لم يكلو البايع الصبر الي حضوره و
 الاصح ان له الفسخ فان صبر فالجبر كما ذكرنا وللبايع
 حبس مبيعته حتي يقبض ثمنه ان خاف فوته بلا
 خلاف وانما الاقوال اذا لم يخوف فوته وتنازعنا في
 مجرد الابتداء **باب التولية والاشراك والمراحة**
 اشترى شيئا ثم قال لعالم بالثمن وليتد هذا
 العقد فقبل له منه مثل الثمن وهو بيع في شرطه و
 ترتيب احكامه لكن لا يحتاج الي ذكر الثمن ولو حط عن

المولى يعصى الثمن انخط عن المولى والاشراك في
بعضه كالنولية في كله ان بين البعض فلو اطلق
صح وكان مناصفة وقيل لا ويصح بيع المراجعة
بان يشتريه ثم يقود بعته بما اشترى ورجح
درهم لكل عشرة او رجح ^{بفتح} درهم ^{بفتح} ياردة ^{بفتح} والمحاطة كبعته
بما اشترى وحطاه ياردة ^{بفتح} ويحط من كل احد
عشر واحد وقيل من كل عشرة واذ قال بعته بما
اشترى لم يدخل فيه سوى الثمن ولو قال بما
قام علي دخل مع بئنه اجرة الكيال والدلال والحارس
والقصار والرعاة والصباغ وقيمة الصبغ وسائر
الموث المرادة للاسترباح ولو قصر بنفسه او كان
او حمل او تطوع به شخص لم ندخل اجرة ويعلم
ثمنه او ما قام به فلو جهله احد هما بطل علي
الصحيح وليصدق البايع في قدر الثمن والاجل و
الشراء بالعرض وبيان العيب الحادث عنده فلو

قال بمائة فبان بتسعين قال اظهر انه يحط
الريادة ورخصها وان لا خيار للمشتري ولو ربح
انه مائة وعشرة وصدقه المشتري لم يصح البيع
في الاصح **قلت** الاصح صحته والله اعلم وان كان
به ولم يبين لغلط وجهها محتملا لم يقبل قوله
ولا بينته وله تحليف المشتري انه لا يعرف ذلك
في الاصح وان بين فله التحليف والاصح سماع بينته
باب الاصول والثمار اذا قال بعثك
صدرة الارض او الساحة او البقعة وفيها بناء وشجر
فالمنزلة انه يدخل في البيع دون الرهن واصول
النقل التي تبقى في الارض سنتين كالقوت والهدايا
كالشجر ولا يدخل ما يؤخذ دفعة كالحنطة والشعير
وسائر الربووع ويصح بيع الارض المربووعة علي
المنزلة والمشتري الخياران جهله ولا يمنع الربووع
دخول الارض في يد المشتري وضمانه اذا حصلت

شجر
 قول
 المجد والقصر والمقصود الفارسي اللفظ
 والعمود منه نحو لا جبر الاصول
 والحقن وانما هو في القصر والتمناه
 مشاءة في العلم والحقن والحقن
 النفسج اه نهايه
 وهو ما ينقطع الدواب ويسمى القزول
 الرطبة والنصفية بكر القادس و
 ومهملة والنصفية ايضا بمهملة
 وقيل مهملة اه نهايه

في الامح وبعد التناثر للبائع ولو باع نخلات
بستان مطلة وبعضها مؤبر فللبائع فان افرد
ماله يؤبر فللمشتري في الامح ولو كانت في
بستانين فالامح افر اكل بستان بحكمه واذ بقيت
الثمرة للبائع فان شرط القطع لزمه والاقله تركها
لي الجدادو لكل منهما السقي ان انتفع به الشجر و
الثمر ولا منع للاخر وان ضرهما لم يجز الا برضاها
وان ضر احد هما وتنازل عا فسخ العقد الا ان
يسامح المتضرر وقيل لطالب السقي ان يسقي ولو
كان الثمر يمتص رطوبة الشجرة لزم البائع ان يقطع
او يسقي **فصل** يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه
مطلقا بشرط قطعه وبشرط بقاءه وقيل بدو
الصلاح ان يبيع منفردا عن الشجر لا يجوز الا بشرط
القطع وان يكون المقطوع منتفعا به لا كالمثري
وقيل ان كان الشجر للمشتري جاز بلا شرط قلت

فان كان الشجر للمشتري وبشرطنا القطع لم يجب الوفاء
به والله اعلم وان بيع مع الشجر جاز بلا شرط ولا
يجوز بشرط قطعه ويحرم بيع الدرع الاحفر في
الارض الا بشرط قطعه فان بيع معها او بعد
اشتداد الحب جاز بلا شرط ويشترط لمبيعه وبيع
الثمر بعد بدو الصلاح ظهور المقصود كتيين وعنب

بعد اشتداد الحب

وشعير وما لا يربى حبه كالحنطة والعدس في
السنبيل لا يصح بيعه دون سنبله ولا معه في
الجديد ولا بائنا بكمام لا يربى الا عند الاكل
ماله كما مات كالجوز واللوز والباقي يباع في
قشر الاسفل ولا يصح في الا علي وفي قول يصح ان
كان رطبا وبدو صلاح الثمر ظهور مبادي النضج
والخلاوة فيما لا يتلون وفي غيره بائنا خذ في
الحجر والسواد ويكفي بدو صلاح بعضه وان قل
فلو باع ثمر بستان او بستانين بدو صلاح بعضه

بشرط بدو صلاح الثمر ويكتب بالادوية والتخفيف
مع المد ويكتب بالادوية والتخفيف

فعلني ما سبق في تاير ومن باع ما بدا صلاحه لرمه
سقية قبل التخلية وبعد ما يتصرف في مشرية بعدها
ولو عزم مهلك بعد هاكبر فالحديد انه من
ضمان المشتري ولو تعيب بترك البائع السقية فله
الخيار ولو بيع قبل بدو صلاحه بشرط قطعه
لم يقطع حتى هلك فاولي بكونه من ضمان المشتري
ولو بيع ثم يغلب تلاحقه واختلاط حادثه
بالموجودتين وقتئذ لم يصح الا ان يشترط
المشتري بقطع ثمره ولو حصل الاختلاط فيما يندر
فيه فالظاهر انه لا يفسخ البيع بل يتخير المشتري
فان سمح له البائع بما حدث سقط خياره في
الاصح ولا يصح بيع الحنطة في سنبها بصافية
وهي الحاقلة ولا الرطب على النخل بثمر وهي المربنة
وبرخه في العرايا وهو بيع الرطب على النخل بثمر
في الارض او العنب في الشجر بر بيب فيما دون خمسة

اوسق ولوراد في صفتين جاز ويشترط التقابض
بسليم التمر كيلا والتخلية في النخل واللاظهر انه
لا يجوز في سائر الثمار وانه لا يختص بالفقرا
الاختلاف المتبايعين اذا اتفقا
على صحة البيع ثم اختلفا في كفيته كقدر الثمن
او صفته او لاجل او قدره او قدر المبيع ولا بينة
تحالفا فيحلون على نفي قول صاحبه واثبتات
قوله ويبدأ بالبائع وفي قول بالمشتري وفي
قول يتساويان فيتخير الحاكم وقيل يقرع
الصحيح انه يكفي كل واحد يمين تجمع نفي او
اثبات او تقدم النفي فيقول ما بعثتك بكلا او لقد
بعثتك بكلا او اذا اختلفا للصحيح ان العقد لا
ينفسخ بل ان تراضيا ولا فيفسخاته او احدهما
او الحاكم وقيل انما يفسخه الحاكم ثم على المشتري
رد المبيع فان كان وقفه او اعتقه او باعه او

ما تلو منه قيمته وهي قيمة يوم التلوف في الاظهر
 الاقوال وان تعيب رده مع ارشده واختلاف
 ورثتهم اكلهم ولو قال بعثك بكذا اقل بل
 وهبتيه فلا تحالو بل مخلوكل علي نفى دعوي
 الاخر فاذا طفا رده مدعي الهبة برونه ولو
 ادعي صحة البيع والاخر فسادة فالاصح تصديق
 مدعي الصحة بيمينه ولو اشترى عبدا فباعه بعبد
 معيب يرد رده فقال البايع ليس هذا المبيع صدق
 البايع بيمينه وفي مثله في السلم يصدق المسلم في الاصح
بأن العبد ان لم يؤخذ له في التجارة
 لا يصح شرائه بغير اذن سيده في الاصح ويسترده
 البايع سواء كان في يد العبد او في سيده فان
 تلو في يده تعلق الضمان بدمنه او في سيده
 فلبايع تضمينه وله مطالبة العبد بعد العتق
 واقتراضه كشرائه وان اذن له في التجارة تصرف

بحسب الاذن فان اذن له في نوع لم يتجاوز
 وليس له الكاح ولا يؤجر نفسه ولا يأذن لعبد
 في التجارة ولا يتصدق ولا يعامل سيده ولا يتعرفه
 بآبائه ولا يصير ما ذون له بسكوت سيده علي
 تصرفه ويقتل اقراره بديون المعاملة ومن
 عرق رقبته لم يعامله حتي يعلم الاذن بسماع
 سيده او بينه او شيوع بين الناس وفي الشيوع
 وجه ولا يكفي قول العبد فان باع ما ذون له و
 قبض الثمن فتلو في يده فخرجت السلعة مستحقة
 رجع المشتري ببدلها علي العبد وله مطالبة
 للسيدة ايضا وقيل لا وقيل ان كان في يد العبد
 وفاء فلا ولو اشترى سلعة ففي مطالبة السيد
 بثمنها هذا الخلاف ولا يتعلق دين التجارة برقبته
 ولا ذمة سيده بل يؤدي من مال التجارة وكذا
 من كسبه بالاصطيا دون حوة في الاصح ولا

يملك العبد بتملك سيده في الاظهر
كتاب السلم هو بيع موصوف
 في الدمة يشترط له مع شروط البيع امور اربعة
 تسليم رأس المال في المجلس فلو اطلق ثم عين وسلم
 في المجلس جاز ولو اصابه وقبضه الحال في المجلس
 فلا ولو قبضه واودعه المسلم جاز ويجوز كونه
 منفعة وتقبض بقبض العين واذا فسخ السلم ورأس
 المال باق يسترده بعينه وقيل للمسلم اليه رد بدله
 إن عين في المجلس دون العقد وقيمة رأس المال
 تكفي عن معرفة قدره في الاظهر الثاني كون المسلم
 فيه ديناً فلو قال اسلمت اليك هذا الثوب في هذا
 العبد فليس بسلم ولا ينقصد بيعاً في الاظهر ولو
 قال اشتريت منك ثوباً بصفته كذا بكذا درهم
 فقال بعثك ان عقد بيعاً وقيل سلماً الثالث المذهب
 أنه إذا أسلم بموضع لا يصح التسليم أو يصح

لحمه مؤنة اشترط بيان محل التسليم والا فلا
 ولا يصح حالاً وموكلات اطلق انعقد حالاً
 وقيل لا ينقصد ويشترط العلم بالاجل فان عين
 شهراً للعرب او الفرس او الروم جاز وان اطلق
 محل على الهلال فان انكسر شهر حسب الباقي بالأ
 هلة وتتم الاول ثلثين والاصح صحة تأجيله
 بالعيد وجمادى وحمل الاول **فصل** يشترط
 كون المسلم فيه مقدور على تسليمه عند وجوب
 التسليم فان كان يوجد ببلد اخر صح ان اعتيد
 نقله للبيع والا فلا ولو اسلم فيما يعم فانقطع
 في محله لم يفسخ في الاظهر في تخير المسلم بين
 فسخه والصبر حتى يوجد ولو علم قبل المحل انقطاعه
 عنده فلا خيار قبله في الاصح وكونه معلوم القدر
 كيلاً ووزناً او عدداً او ذراعاً ويصح في المكيل
 ووزناً وعكسه ولو اسلم في مائة صاع حنطة

والعبد بتملك سيده في الاظهر
 التسليم رأس المال في المجلس فلو اطلق ثم عين وسلم
 في المجلس جاز ولو اصابه وقبضه الحال في المجلس
 فلا ولو قبضه واودعه المسلم جاز ويجوز كونه
 منفعة وتقبض بقبض العين واذا فسخ السلم ورأس
 المال باق يسترده بعينه وقيل للمسلم اليه رد بدله
 إن عين في المجلس دون العقد وقيمة رأس المال
 تكفي عن معرفة قدره في الاظهر الثاني كون المسلم
 فيه ديناً فلو قال اسلمت اليك هذا الثوب في هذا
 العبد فليس بسلم ولا ينقصد بيعاً في الاظهر ولو
 قال اشتريت منك ثوباً بصفته كذا بكذا درهم
 فقال بعثك ان عقد بيعاً وقيل سلماً الثالث المذهب
 أنه إذا أسلم بموضع لا يصح التسليم أو يصح

عليان وزنها لا لم يصح ويشترط الوزن في السطح
والبادجيات والقناد والسفرجل والرمات ويصح في
الوزن والجوز بالوزن في نوع يقل اختلافه وكذا كيدا
في الاصح ويجمع في اللبن بين العد والوزن ولو عين كيدا
او وزن نافسد ان لم يكن معتادا او الاقل في الاصح ولو
اسلم في شرقية صغيرة لم يصح او عظيمة صح في
الاصح ومعرفة الاوصاف التي تختلف فيها الغرض اختلاف
ظاهرا وذكرها في العقد على وجه لا يؤدي اليه عرة
الوجود فلا يصح فيما لا ينضب مقصودا كما المختلط
المقصود الراكات كهرسة ومعجون وغالية و
خو وزياق مخلوط والاصح صحته في المنضبط
كعتاب وخن وجين واقط وشهد وخن وريز
والخبر في الاصح عند الاكثرين ولا يصح فيما ندر ^{بفتح الشين وضمها مركب من}
وجوده كالحم المسيد بموضع العرة ولا فيما لو ^{وتصور كرمو قطن ورميراه}
استقصي وصفه عن وجوده كالقوي وكبار واليوافق ^{بالفتح وضمها مركب من}

وجارية واختها او ولدها **فرع** يصح في الحيوان
فيشترط في الرقيق ذكر نوعه كتركه ولونه كابيض
ويصوبياضه بسمرة او شقرة وذكرته و
انوثته وسنه وقيد ^{يقامته} طيلولا وقمر وكلمة على التثنية
ولا يشترط ذكر الكحل والسمن ونحوهما في الاصح و
في الابل والحيل ولبغال والخمير الذكر والانوثه و
السن واللون والنوع وفي الطير النوع والصغير
وكبر والجشنة وفي اللحم لحم بقر او ضأن او معن
ذكر حمي رخيخ معلوف او ضد هامن فخذ او
كتو او جنب ويقبل عظمه على العادة وفي الثياب
للجنس والعلول والعرض والغلظ والدقة والصفاء
والرقة والنعمومة والخشونة ومطلقه يحمل على
الخام ويجوز في المقصور وما صيغ عنه قبل النسخ
كالبرود والاقيس صحته في المصبوغ بعدة **قل** الاصح
منعه وبه قطع الجمهور والله اعلم وفي القملونه

ونوعه وبلده وصغير العباد وكبرها وعتقه و

حداته والعتق وسائر العيوب كالقرو في العسل

جبلي او بلدي صيفي او خريفي ابيض او اصفر ولا

يشترط العتق والعدالة ولا يصح في المطبوع والمشوي

ولا يضر تاثير الشمس والاظهر منه في راوس الحيوان

ولا يصح في مخلو كبرمة معمولة وجلد وكوز و

طس وقمقم ومنازة وطنجور وخوها ويصح في

الاستطال المربعة وفيها صب منها في قالب ولا

يشترط ذكر الجودة والرداءة في الاصح وسهل مطلقه

على العبد ويشترط معرفة العاقد بين الصفات وكذا

غيرهما في الاصح **فصل** لا يصح ان يستبدل عن

المسلم فيه غير جنسه ونوعه وقيل يجوز في نوعه

ولا يجب قبوله ويجوز اردت من المشروط ولا

يجب ويجوز اجوده ويجب قبوله في الاصح ولو اضر

قبل حله فامتنع المسلم من قبوله لعرض صحيح بان

كان حيوانا او وقت غارة لم يجبر والا فان كان

للموذي عرض صحيح كفكره من اجبر وكذا المجرد

عرض البراة في الاظهر ولو وجد المسلم المسلم اليه

بعد المحل في غير محل التسليم لم يلزمه الاداء اذا

كان لنقله مؤنة ولا يطالبه بقيمته للحيلولة

على الصحيح وان امتنع من قبوله هناك لم يجبر

ان كان لنقله مؤنة او كان الموضع مخوفا والا فالاصح

اجباره **فصل** الاقراض مندوب اليه وصيغته

اقرضتك او اسلفتك او اخذت بمثله او ملكتك

عليك ترد بده ويشترط قبوله في الاصح وفي

المقرض اهلية التبرع ويجوز اقراض ما يسلم فيه

الاجبارية التي تحل للمقرض في الاظهر وما لا يسلم

فيه لا يجوز اقراضه في الاصح ويرد المثل في المثلي

وفي المتقو المثل صورة وقيل القيمة ولو اضر به

في غير محل الاقراض والنقل مؤنة طال به بقيمة

بلد الاقراض ولا يجوز بشرط رد صحيح عن مكسرة
 او زيادة فلوردها هكذا بلا شرط فحسن ولو شرط
 مكسر عن صحيح او ان يقرضه غيره لغا الشرط و
 الاصح انه لا يفسد العقد ولو شرط اجلا فهو كشرط
 مكسر عن صحيح ان لم يكن المقرض غرض صحيح وان
 كان كرم من نهب وكشرط صحيح عن مكسر في الاصح وله
 شرط رهن وكفيل ويملك القرض بالقبض وفي قول
 بالتصرف وله الرجوع في عينه مادام باقيا بحاله في الاصح
كتاب الرهن لا يصح الا بالاجاب
 وقبول فان شرط فيه مقتضاة كتقدم المرتهن
 به او مصلحة للعقد كالاشهاد او مالا غرض فيه
 صح العقد وان شرط ما يضر المرتهن بطل الرهن
 وان نفع المرتهن وضر الرهن كشرط منفعته للمرتهن
 بطل شرط وكذا الرهن في الاظهر ولو شرط ان
 يتحدث من روايته مرهونة فالظاهر فساد الشرط

وانه متى فسد العقد وشرط العاقد
 كونه مطلقا التصرف فلا يرهن الولي ماله الصبي
 والمجنون ولا يرهن لهما الا لضرورة او عبثا
 ظاهرة وشرط الرهن كونه عينيا في الاصح ويصح
 رهن المشاع واللام دون ولدها وعكسه وعند
 الحاجة يباعان ويوزع الثمن والاصح انه يقوم
 الام وحدها ثم مع الولد فالمراد بقيمته ورهن
 الجاني والمرتكب كبيعهما ورهن المدبر ومعلق العتق
 بصفة يمكن سبقتها حلول الدين باطل على المذهب
 ولورهن ما يسرع فسادا فان امكن تخفيفه كرتب
 فعل والافات رهنه بدین حال او مؤجل حل قبل
 فسادا وشرط بيعه وجعل الثمن رهنا صح وبيع
 عند خوف فسادا ويكون ثمنه رهنا وان شرط
 منع بيعه لم يصح وان اطلق فسد في الاظهر وان لم
 يعلم هل يفسد قبل الاجل صح في الاظهر فان رهن

ما لا يسرع فساد فطره ما عرض له للفساد كحظرة
 ابتلت لم ينفسخ الرهن بحال ويجوز ان يستعير
 شيئاً لرهنه وهو في قول غارية والاظهر انه
 ضمان دين في رقة ذلك الشيء في شرط ذكر جنس
 ذلك الدين وقدره وصفته وكل المرهون عنه
 في الاصح فلو تلفه في يد المرتهن فلا ضمان ولا
 رجوع للمالك بعد قبض المرتهن فاذا اهل الدين
 او كانت حال الرجوع المالك للبيع وبيع ان لم يقبض
 الدين ثم يرجع المالك بما يبيع به **فصل**
 شرط المرهون به كونه ديناً له ثابتاً لا زماً
 فلا يصح بالعين المغصوبة والمستعاراة في الاصح
 ولا بما سيقرضه ولو قال اقرضتك هذه الدراهم
 وارتهنت بها عبدي فقال اقرضته ورهنت
 او قال بعثتك بكلاً وارتهنت الثوب به فقال
 اشتريت ورهنت صح في الاصح ولا يصح بانجوم

الكتابة ولا يجعل الجعالة قبل الفراغ وقيل يجوز بعد
 الشروع ويجوز بالثمن في مدة الخيار وبالدين رهن
 بعد رهن ولا يجوز ان يرهنه المرهون عنده
 بدين اخر في الجديد ولا يلزم الا يقبضه من
 يبيع عقده ويجزى فيه النياية لكن لا يستيب
 رهناً ولا عبداً وفي الماذون له وجه ويستيب
 مكاتبه ولو رهن وديعة عند مودع او مقصوداً
 عند خاصب لم يلزمه ما لم يمض رهنه امكن
 قبضه والاظهر ان شرط اذنه في قبضه ولا يبرئه
 ارتهانه عن الغصب ويبرئه الا بداع في الاصح
 وحصل الرجوع عن الرهن قبل القبض بتصرف يزيل
 الملك كهبه مقبوضة وبرهن مقبوضه وكتابة
 وكذا تدبيره في الاظهر وباحيالها لا الوطئ و
 التزويج ولو مات العاقد قبل القبض وجب
 او تضرع العصور او ابق العبد لم يبطل الرهن في

الاصح وليس للراهن المقبض تصرف يزيل الملك
 لكن في اعتاقه اقوال اظهرها ينفذ من الموصى
 ويغرم قيمته يوم عتقه ويجعل رهنا فان لم ينفذ
 فانفك لم ينفذ في الاصح ولو علقه بصفة فوجدت
 وهو رهن فكالا عتاه او بعده نفذ على الصحيح
 ولا يجوز رهنه لغيره ولا التزويج ولا الاجارة
 ان كان الدين حالا او يحل قبلها والوصى فان وطئ
 فالولد حر وفي نفوذ الاستيلاء اقوال الاعتكاف
 فان لم تنفذ وانفك نفذ في الاصح فلو ماتت
 بالولادة غرم قيمتها رهنا في الاصح وله كل انتفاع
 لا ينقصه كالركوب والسكنى لا البناء والقراس
 فان فعل لم يقلع قبل الاجل وبعدد يقلع ان لم
 تنق الارض بالدين ورادت به ثم ان امس
 الانتفاع بغير استرداد لم يسترد ولا في استرد
 ويشهد ان ثمنه وله باذن المرتهن ما منعاه

وله الرجوع قبل تصرف الراهن فان تصرف جاهلا
 برجوعه فكأن تصرف وكيله جهل عنه ولو اذنه
 في بيعه ليعلن المؤجل من ثمنه لم يصح البيع و
 كذا لو شرط رهن الثمن في الاظهر **فصل** اذ الرم
 الرهن فاليد فيه للمرتهن ولا تزال الا للانتفاع
 كما سبق ولو شرط وضعه عند عدل جار او عند
 اثنين ونصا على اجتماعهما على حفظه او الانفراد
 به فذاك وان اطلقا فليس لاحدهما الا انفراد
 في الاصح ولو مات العدل او فسق جعله حيث
 يتفقان فان تشاجرا وضعه الحاكم عند عدل
 ويستحق بيع المرهون عند الحاجة ويقدم المرتهن
 بثمنه وبيعه الراهن او وكيله باذن المرتهن
 فان لم يأذن قال له الحاكم تأذن او تبرئ ولو
 طلب المرتهن بيعه فاي الراهن الرمه القاضي
 قضاء الدين او بيعه فان امر باعه الحاكم ولو باع

المرتتهن باذن الراهن فالاصح ان يباع بحضرة
 صاحبه والا فلا ولو شرط ان يبيعه العدل جاز ولا
 تشتراط مراجعة الراهن في الاصح فاذا باع فالثمن
 عنده من ضمانات الراهن حتى يقبضه المرتتهن ولو
 تلو ثمنه في يد العدل ثم استحق المرتهون فان
 شاء المشتري رجع على العدل وان شاء على الراهن
 والقرار عليه ولا يبيع العدل الا بثمن مثله حاله
 نقد بله فان رادرا غلب قبل انقضاء الخيار
 فليفسخ وليبعه ومؤنة المرتهون على الراهن
 ويجبر عليها الحق المرتتهن على الصحيح ولا يمنع
 الراهن من مصلحة المرتهون كفصد وحجامة و
 هو امانة في يد المرتتهن ولا يسقط بتلفه شيء
 من دينه وحكم فاسد العقود حكم صحيحها
 في الضمان ولو شرط كون المرتهون مبيعه له عند
 الحل فسد وهو قبل الحل امانة ويمد المرتتهن

في دعوى التلوي بيمينه ولا يصدق في الرد عند الاكثرين
 ولو وطئ المرتتهن المرتهون بلا شبهة فرائه ولا
 يقبل قوله جهلت تحريمه الا ان يقرب اسلامه
 او ينشأ ببادية بعيدة عن العلماء فان وطئ
 باذن الراهن قبل دعواه جهل التحريم في الاصح
 فلا حد ويجب المهر ان اكرهما والولد حرنسب
 وعليه قيمته للراهن ولو ائتلف المرتهون وقبض
 بدله صار رهنه وان خصم في البدل الراهن فان لم
 يخاصم لم يخاصم المرتتهن في الاصح فلو وجب قصاص
 اقتصر الراهن وفات الرهن فان وجب المال بعفو
 او بجناية خطأ لم يصح عفو عنه ولا يصح ابراء
 المرتتهن الجاني ولا يسري الرهن الي زيادة المنفصلة
 كثر وولد فلورهن حامل او حل الاجل وهي حامل
 بيعت وان ولدته بيع معها في الاظهر فان كانت
 حاملا عند البيع دون الرهن فالولد ليس برهن

في الاظهر **فصل** جني المرهون قدّم المجني عليه
 فان اقتضى او بيع له بطل الرهن وان جني على سيد
 فاقضى بطل فان عفي على مال لم تثبت على المبيع
 فيبقى رهنا وان قتل مرهونا السيد عند اخر
 فاقضى بطل الرهن وان وجب مال تعلوبه حق
 المرتهن القليل فيباع وثمنه رهن وقيل يميز رهنا
 فان كان مرهونين عند شخص بدين واحد نقتض
 الوثيقة او بد يمين وفي نقل الوثيقة غرض
 نقلت ولو تلف المرهون بأفة بطل وينفك بفسخ
 المرتهن وبالبرائة من الدين فان بقي شيء منه
 لم ينفك من الرهن ولو رهن نصوص عبد بدين
 ونصفه بأخر فبرئ **فصل** انفك قسطه ولو
 رهنا فبرئ احدهما انفك نصيبه **فصل**
 اختلاف في الرهن او قدمه صدق الراهن بيمينه ان
 كان رهن تبرع فان شرط في بيع تحالفوا ولو ادعي
 المرتهن

انهما رهنا عبيد هما بمائة وصدقه احدهما
 فنهيب المصدق رهن بخمسين والقول في نصيب
 الثاني قوله بيمينه وتقبل شهادة المصدق عليه ^{اي المكذب}
 ولو اختلفا في قبضه فان كان في يد الراهن او
 في يد المرتهن وقال الراهن غصبته صدق الراهن
 بيمينه وكذا ان قال اقبضته عن جهة اخرى في
 الاصح ولو اقر بقبضه ^{اي المرتهن} ثم قال لم يكن اقرارا ^{اي المرتهن المرهون}
 عن حقيقة فله تحليفه وقيل لا يحلفه الا ان يذكر
 لاقراره تأويلا لقوله اشهدت علي رسم القبالة
 ولو قال احدهما جني المرهون وانكر الآخر صدق
 المنكر بيمينه ولو قال الراهن جني قبل القبض
 فلا ظهر تصديق المرتهن بيمينه في انكاره و
 الاصح انه اذا حلف غرم الراهن للمجني عليه وانه
 يغرم الاقل من قيمته العبد وارث الجناية وانه
 لو نكل المرتهن ردت اليمين على المجني عليه لا على

الراهن فاذا اخلو بيع في الجناية ولو اخذ في بيع
مرهون فبيع ورجع عن الاذن وقال رجعت
قبل البيع وقاله الراهن بعده فالاصح تصديق
المرتهن ومن عليه الفات باحد همارهن فادي
الفاو قال ادبته عن الوالهن صدق بيمينه وان
لم ينو شيئا جعله عما شاء وقيل يقسط **فصل**
من مات وعليه دين تعلق بتركته تعلقه بالمرهون
وفي قول كتعلق الارث الجناية فعلى الاظهر يستوي
الدين المستغرق وغيره في الاصح ولو تصرف الوارث
ولا دين ظاهر فظهر دين بر دمبيع بعيب فالاصح
انه لا يتبين فساد تصرفه لكن ان لم يقض الدين
فسخ ولا خلا فان للوارث امساك عين التركة وقضاء
الدين من ماله والصحيح ان تعلق الدين بالتركة لا يمنع
الارث فلا يتعلق بر واثد التركة كالسبب والناج
كتاب التفليس من عليه ديون

حالة راثدة على ماله يحجر عليه بسؤال الغرماء
ولا يحجر بالمؤجل فاذا حجر حال لم يحل المؤجل في
الاظهر ولو كانت الديون بقدر المال فان كان
كسوبا ينفق من كسبه فلا حرج وان لم يكن كسوبا
وكانت نفقته من ماله فكذلك في الاصح ولا يحجر
بغير طلب فلو طلب بعضهم ودينه قدر يحجر به
حجروا الا فلا ويحجر بطلب المفلس في الاصح فاذا حجر
تعلق حق الغرماء بماله واشتهد على حجرة يحذر
ولو باع او وهب واعتق ففي قول يوقر تصرفه
فان فضل ذلك عن الدين نفذ والادعاء الاظهر
بطلانه فلو باع ماله لغرمائه بد ينهم بطل
في الاصح فلو باع سلما او اشترى شيئا في الدامة
فالصحيح صحته ويثبت في ذمته ويصح تكامه
وطلاقه وخلعه واقتصاصه واسقاطه فلو
اقر بعين او دين وجب قبل الحجر فالظاهر قوله

في حق الغرماء وان اسند وجوبه الي ما بعد
 الجبر بمعاملة او مطلقا لم يقبل في حقهم وان قال
 عن جناية قبل في المصح وله ان يرد بالعيب ما
 كان اشتراها ان كانت الغبطة في الرد والمصح
 تعدى الجبر الي ما حدث بعينه بالاصطيا والوصية
 والشراء ان صححناه وان لم يكن لبايعه ان يفسخ
 ويتعلق بعين مناعه ان علم الحال وان جهل فله
 ذلك وان اذالم يمكن له التعلق بها ليراحم
 الغرماء بالثمن **فصل** يبادر القاضي بعد الجبر
 ببيع ماله وقسمه بين الغرماء ويقدم ما يخاف
 فسادا ثم الحيوان ثم المنقول ثم العقار و
 ليس بحضرة المفلس وغرمائه كل شيء في سوقه
 بالبناء للفقير او الفاعل على ثلثه ^{١٩٥}
 بثلث مثله حاله من نقد البلد ثم ان كان الدين
 غير جنس النقد ولم يرض الغريم الا بجنس حقه
 اشترى وان رضي جاز صرف النقد اليه الا في السلم

ولا يسلم مبيعا قبل قبض ثمنه وما قبض قسمه بين
 الغرماء الا ان يعسر قسمه لفته فيؤخر ليجمع
 ولا يكفون بينة بان لا غريم غيرهم فلو قسم
 فظهر غريم شارك بالخصصة وقيل تنقض القسمة
 فلو خرج شيء باعه قبل الجبر مستحقا والثلث تالف
 فكل دين ظهر وان استحق شيء باعه الحاكم قدم
 المشتري بالثلث وفي قول يحاص الغرماء وينفق
 عليه وعلي من عليه نفقته حتى يقسم ماله الا
 ان يستغني بكسب ويباع مسكنه وخادمه في
 الاصح وان احتاج الي خادم لم يمانته ومتصيه
 ويترك له دست ثوب يليق به وهو قميص
 واسراويل وعمامة ومكعب ويراد في الشتاء
 جبة ويترك له قوت يوم القسمة ومن عليه
 نفقته وليس عليه بعد القسمة ان يكسب او
 يؤجر نفسه لبقية الدين والاصح وجوب اجالة

٣٠٧
ام ولله والارضا الموقوف عليه واذا ادعي انه
معسر او قسم ماله بين غرمائه وزعم انه لا
يملك غيره وانكروا فان لم يدره الدين في معاملة
مال كثره او قرض فعليه البينة والا فيصدق
بيمينه في الاصح وتقبل بنية الاعسار في الحال
وشرط شاهده خبرة باطنه وليقل هو معسر
ولا يهجن النفي كقوله لا يملك شيئا واذا ثبت
اعساره لم يجر حبسه ولا ملار متته بل يمهل
حتى يؤسر والغريب العاجر عن بينه الاعسار
يوكل القاضي به من يبحث عن حاله فاذا غلب
علي ظنه اعساره تشهد به **فصل** من باع
شيئا ولم يقبض الثمن حتى حجر على المشتري بالفلس
قله فسخ البيع واسترداد المبيع والاصح ان خياره
على الفور وانه لا يحصل الفسخ بالوطئ والاعتاق
والبيع وله الرجوع في سائر المعاوضات كالبيع

٣٠٨
وله شروط منها كون الثمن حالا وان يتعذر
حصوله بالاقلس فلو امتنع من دفع الثمن مع
يساره او هرب فلا فسخ في الاصح ولو قال الغرماء
لا تفسخ وتقدمك بالثمن فله الفسخ وكون
المبيع باقيا في ملك المشتري فلو فات او كانت
العبد فلا رجوع ولا يمنع الترويح ولو تعيب
بأفة اخذه ناقصا او ضارب بالثمن او بجناية
اجنبي او البائع فله اخذه ويضارب من ثمنه
بنسبة نقص القيمة وجناية المشتري كافة
في الاصح ولو تلوا احد العبدين ثم افلس اخذ
الباقى وضارب بحصة التالو فلو كان قبض بعض
الثمن رجع في البعد يد فان تساوت قيمتهما
وقيض نصف الثمن احد الباقي في باقي الثمن و
في قول ياخذ نصفه بنصف باقي الثمن ويضارب
بنصفه ولو زاد المبيع زيادة متصلة كمن



وتعلم صنعة فان البائع بها والمنفصلة كالثمره
والولد للمشتري ويرجع البائع في الاصل فان كان
الولد صغيرا وبذل البائع قيمته اخذ له مع امه
والا فباعت وتصرف اليه حصه الام وقيل لا
رجوع ولو كانت حاملا عند الرجوع دون البيع
او عكسه فالاصح تعدي الرجوع الي الولد واستتار
الثمر بكماله وظهوره بالتأخير قريب من استتار
الخبيث وانفصاله واولي بتعدي الرجوع ولو غرس
الارض او بني فان اتفق الغرماء والمفلس علي
تفريقها ففعلوا واخذها وان امتنعوا لم يجزوا
بل له ان يرجع ويملك الفراس والبناء بقيمتها
له ان يقلعه ويفرم الرثب نقصه والاظهر انه
ليس له ان يرجع فيها ويبقى الفراس والبناء
للمفلس ولو كانت المبيع حنطة فخلطها بمثلها
او دونها فله اخذ قدر المبيع من المخلوط او

هذا هو الوجه في الرجوع
في المبيع من المخلوط
فان كان المبيع من
المخلوط فله الرجوع
في الاصل فان كان
الولد صغيرا وبذل
البائع قيمته اخذ له
مع امه والا فباعت
وتصرف اليه حصه
الام وقيل لا رجوع
ولو كانت حاملا عند
الرجوع دون البيع
او عكسه فالاصح
تعدي الرجوع الي
الولد واستتار
الثمر بكماله
وظهوره بالتأخير
قريب من استتار
الخبيث وانفصاله
واولي بتعدي
الرجوع ولو غرس
الارض او بني
فان اتفق الغرماء
والمفلس علي
تفريقها ففعلوا
واخذها وان امتنعوا
لم يجزوا بل له
ان يرجع ويملك
الفراس والبناء
بقيمتها له ان
يقلعه ويفرم
الرثب نقصه
والاظهر انه
ليس له ان يرجع
فيها ويبقى
الفراس والبناء
للمفلس ولو كانت
المبيع حنطة
فخلطها بمثلها
او دونها فله
اخذ قدر المبيع
من المخلوط او

باجود فلا رجوع في المخلوط في الاظهر ولو طعنها
او قصر ثوبا فالتم تزد القيمة رجوع ولا شيء للمفلس
وان رادت فالأظهر انه يباع وللمفلس من ثمنه
بنسبة ما راح ولو صبغة بصبغة فان رادت
القيمة قدر قيمة الصبغ رجوع والمفلس شريك
بالصبغ او اقل فالنقص علي الصبغ واكثر فالاصح
ان الريا دة للمفلس ولو اشترى منه الصبغ والثوب
رجع فيهما الا ان لا يريد قيمتهما علي قيمة
الثوب فيكون فاقد للصبغ ولو اشترى همامي
اثنين فان لم تزد قيمته مصبوغا علي قيمة
الثوب فصاحب الصبغ فاقد وان رادت بقدر
قيمة الصبغ اشتركا وان رادت علي قيمتهما فالاصح
ان المفلس شريك لهما بالريادة

باب العجمنه حبر المفلس لحق

الغرماء والراهن الحق امرتهن والمريض للوارثة

والعبد لسيدة والمرتد للمسلمين ولها ابواب
ومقصود الباب حجر الصبي والمجنون والمبذر
فالمجنون تنسب الولايات واعتبار الاقوال و
ترتفع بالافاقة وحجر الصبي ترتفع ببلوغه
رشيد والبلوغ باستكمال خمسة عشر سنة او خروج
المني ووقت امكانه استكمال تسع سنين ونبات
العانة يقتضي الحكم ببلوغ ولد الكافر لا المسلم
في الاصح وتزويد المرأة حيضا وحبلها والرشيد
صلاح الدين والمال فلا يفعل محرما يبطل العدالة
ولا يبذر بان يضيع المال باحتمال غيب فاحتش
بالمعاملة او رمية في بحر او انفاقه في محرم والاصح
ان صرفه في الصدقة ووجوه الخير وامطاعه و
الملابس التي لا تليق بحاله ليس بتبذير ويختبر
رشد الصبي ويختلف بالمراتب في محترم ولد التاجر
بالبيع والشراء والمأكسة فيهما وولد الزنا

بالزراعة والنفقة على القوام بها والمحرر وبما
يتعلق بحرفته والمرأة بما يتعلق بالغزل والقطن
وصوت الاطعمة عن الهرة ونحوها وبشروط
تكرير الاختبار مرتين او اكثر ووقته قبل البلوغ
وقيل بعده فهي الاول الاصح انه لا يصح عقده
بل يمتحن في المأكسة فاذا اراد العقد عقد
الولي فلو بلغ غير رشيد دام الجروان بلغ رشيدا
انفك بنفس البلوغ واعطي ماله وقيل يشترط
فك القاضي فلو بد بعد ذلك حجر عليه وقيل يعود
لجروا لاداءة ولو فسق لم يحجر عليه في الاصح و
من حجر عليه لسفه طر فولييه القاضي وقيل وليه
في الصفرو ولو طر جنون فولييه وليه في الصفرو
قيل القاضي ولا يبيع من المحجور لسفه بيع ولا
شراء واعتاق وهبة ونكاح بغير اذن وليه فلو
اشترى او اقترض وقبض وثقوا ما خوذ في يده

او اتلفه فلا ضمان في الحال ولا بعد فكر الحجر سواء علم
 حاله من عامله او جهل ويصح باذن الولي نكاحه
 لا التصرف المالي في الاصح ولا يصح اقراره بدين قبل
 الحجر او بعده وكذا باتلاف المال في الاظهر ويصح
 بالحد والقصاص وطلاقه وخلعه وظهاره ونفيه
 النسب بلعان وحكمه في العيادة كالرشيدي لا يفرق
 الزكوة بنفسه واذا احرم بحجر فرض اعطي المولى
 كفايته لشقه ينفق عليه في طريقه وان احرم التطوع
 وان ادت مؤنة سفره على نفقته المعهودة للولي
 منعه والمذهب انه كمصرف في **قتل** ويتحلل
 بالصوم ان قتل الدم الاحصاء بدل لانه ممنوع
 من الماولو كان له كسب قدر زيادة المؤنة لم
 يحجر منعه والله اعلم **فصل** ولي الصبي ابو
 ثم جده ثم وصيتهما ثم القاضي ولا تلي الام في
 الاصح وينصرف الولي بالمصلحة ويبني دور

بالعين والا للدين ولا الجص ولا يبيع عقاره الا
 لحاجة او غبطة ظاهرة وله بيع ماله بعرض و
 نسيئة للمصلحة واذا باع نسيئة اشهد عليه
 وارتهن به وياخذ له بالشفعة او يترك بحسب
 المصلحة ويركي ماله وينفق عليه بالمعروف فان
 ادعي بعد بلوعه على الاب والجد يباع بلا مصلحة
 صدقا باليمين وان ادعا على الوطى والامين
 صدق وهو بيمينه **بكال الصالح هو قسمان**
 احدهما يجري بين المتداعيين وهو نوعات
 احدهما صالح على اقرار فان جرى على عين غير
 المدعاة فهو بيع بلفظ الصالح يثبت فيه احكام
 كالشفعة والرد بالعيب ومنع تصرفه قبل قبضه
 واشترط التقابض ان اتفقا في حلة الرب او على
 منفعة فاجارة تثبت احكامها او على بعض العين
 المدعاة فهبة لبعضها لصاحب اليد فتثبت

جري الصالح من العين المدعاة

احكامها ولا يصح بلفظ البيع والاصح صحته
 بلفظ الصالح ولو قال من غير سبق خصوصية صالحني
 عن دارك بكذا فالاصح بطلانه ولو صالح من
 دين علي عين صح فان توافقا في حلة الربا اشترط
 قبض العوض في المجلس والافان كان العوض عينا
 لم يشترط قبضه في المجلس في الاصح او ديننا اشترط
 تعيينه في المجلس وفي قبضه الوجهان وان صالح
 من دين علي بعضه فهو ابراء علي باقيه ويصح
 بلفظ الابراء والخط ونحوهما ويصح بلفظ الصالح
 في الاصح ولو صالح من حال علي مؤجل مثله او
 عكس لغافات عجل المؤجل صح الاحاد ولو صالح
 من عشرة حالة علي خمسة مؤجلة بريئة من
 خمسة وبقيت خمسة حالة ولو عكس لعان النوع
 الثاني الصالح علي الانكار فيبطل ان جري علي نفس
 المدعي وكان ان جري علي بعضه في الاصح في

قوله صالحني عن الدار التي تدعيها ليس اقرارا في
 الاصح القسم الثاني يجري بين المدعي واجنبي فان
 قال وكنتي المدعي عليه في الصالح وهو مقرر كد صح
 ولو صالح لنفسه والحالة هذه صح فكانه اشتراه
 وان كان منكرا او قال الاجنبي هو مبطل في انكاره
 فهو شراء مفسوب فيفرق بين قدرته علي التراجع
 وعدمه وان لم يقل هو مبطل لغا الصالح **فصل**
 الطريق النافذ لا يتصرف فيه بما يضر امانة ولا يشرع
 فيه جناح ولا سابط يضرهم بل يشترط ارتفاع
 بحيث يمر تحته منتصبا وان كان ممر الفرسان
 والتقوافل فيرفعه بحيث يمر تحته المحمل علي
 البعير مع اخشاب المظلة ويحرم الصالح علي اشراعي
 لبناء حوائط يبنى في الطريق دكة او يغرس شجرة
 قيل ان لم يضر امانة جان وغير النافذ يحرم الاشراع
 اليه بغير اهله وكذا البعض اهله في الاصح الابراء

الباقين واهله من نفذ باب دار اليه لامن لاصقه
 جداره وهل الاستحقاق في كلهما لكهم ام تختص
 شركة كل واحد بما بين راس الدرب وباب داره
 وجهات اصحهما الثاني وليس لغيرهم فتح باب
 اليه للاستطراد قوله فتحه اذا سمر في الاصح و
 من له فيه باب ففتح اخر ابعده من راس الدرب
 فلشركائه منعه وان كان اقرب الي راسه ولم يسد
 الباب القديم فكذلك الكفات سده فلا منع ومن
 له داران تفتحان الي دربين مسدودين او
 مسدود وشارع ففتح بابا بينهما لم يمنع في
 الاصح وحيث منع فتح الباب فصالحه اهل الدرب
 بماله صح ويجوز فتح الكوات والجدار بين المالكين
 قد يختص به احدهما وقد يشتركان فيه فالمختص
 به ليس للآخر وضع الحد وعلية في الجديد و
 لا يجبر المالك فلورضي بلا عوض فهو عارة وله

بشئيد اليه وتخفيفا
 املا كما في المصباح

الرجوع قبل البناء عليه وكذا بعلو في الاصح و
 فائدة الرجوع تخيير بين ان يبقية باجرة او
 يقلع ذلك ويغرم ارش نقصه وقيل فائدته طلب
 الاجرة فقط ولورضي بوضع الحد ووج البناء عليها
 بعوض فان اجر راس الجدار للبناء فهو اجارة و
 ان قال بعته للبناء عليه او بعث حق البناء عليه
 فالاصح ان هذا العقد فيه شوب بيع و اجارة
 فاذا بني فليس لما لك الجدار نقضه بحال ولو انه دم
 الجدار فاعادة مالكة فللمشترى اعادة البناء و
 سواء كان الاذن بعوض او غيره فيشترط بيا ب
 قدر الموضع المبني عليه طولا وعرضا وسمك
 الجدران وكيفيتها وكيفية السقف المحمول عليها
 ولو اذن في البناء على ارضه كفي بيان قدر محل
 البناء واما الجدار المشترك فليس لاحدهما وضع
 حدوده عليه بغير اذن في الجديد وليس له ان يتد

فيه وتداوي يفتح فيه كوة بلا اذن وله ان يستند
اليه ويسند متاعا لا يضره ذلك في جدار الاجني
وليس له اجبار شريكه على العماره في الجدي فافان
اراد اعاده منه دم باله لنفسه لم يمنع ويكون
المعاد ملكه يرفع عليه ما شاء وينقضه اذا شاء
ولو قال الاخر لا تنقضه واغرم لك حصتي لم يلزمه
احايته وان اراد اعادته بنقضه المشترك فلاخر
منعه ولو تعاونا على اعادته بنقضه عاد مشتركا
كما كانت ولو انفرد احدهما بشرط له الاخر زيادة
جار وكانت في مقابلة عمله في نصب الاخر يجوز
ان يصالح على احرار المال واللقاء الخارج في ملكه على
مال ولو تنازعا جدار بين ملكيهما فان اتصل
ببناء احدهما بحيث يعلم انهما بنيا معا
فله اليد والا فلهما فان اقام احدهما ببينة
قضي له والا فلهما فان حلفا او نكلا جعل بينهما

وان حلفا احدهما قضي له ولو كان لاحدهما
عليه جنود ولم يرجع والسقوف بين علو وسفل
غيره كجدار بين ملكين فينظر امكن احداثه
بعد العلو فيكون في يدهما ولا فلصاحب السفلى
بالحوالة يشترط لهما رضي المحيل
والمحتال لا المحال عليه في الاصح ولا يصح على من
لا دين عليه وقيل يصح برضاه وتصح بالدين
اللازم وعليه المثلي وكذا المتقوم في الاصح
بالثمن في مدة الخيار وعليه في الاصح والاصح صحة
حوالة المكاتب سيده بالنجوم دون حوالة
السيد عليه ويشترط العلم بما يحال به وعليه
قدرا وصفة وفي قول تصح بأبل الدية وعليها
ويشترط تساويهما جنسا وقد راو كلا حلولا
وأجلا وصحة وكسرافي الاصح ويرى المحيل بالحوالة
عن دين المحتال والمحال عليه عن دين المحيل

يتحول حق المحتال الي ذمته المحال عليه فان تعذر
 بفلس او جحد وحلف ونحوهما لم يرجع علي المحيل
 فلو كان مفلسا عند الحوالة وجهله المحتال فلا
 رجوع له وقيل له الرجوع ان شرط ايساره ولو
 احال المشتري بالثمن فرد المبيع بعيب بطلت في
 الاظهر او البائع بالثمن فوجد الرذل لم تبطل علي
 المذهب ولو باع عبدا واحال بثمنه ثم اتفق
 المتبايعان والمحتال علي حرية او ثبتت ببينة
 بطلت الحوالة وان كان بهما المحتال ولا ببينة
 حلفاه علي نفي العلم ثم ياخذ المال من المشتري ولو
 قال المستحق عليه وكلتك لتقبض لي وقال المستحق
 احلتي او قال اردت بقولي احلته الوكالة وقال
 المستحق بل اردت الحوالة صدق المستحق عليه
 بيمينه وفي الصورة الثانية وجه وان قال
 احلته فقال وكلتني صدق الثاني بيمينه

باب الضمان بشرط الضمان الرشد

وضمان محجور عليه بفلس كشرائه وضمان عبد
 بغير اذن سيده باطل في الاصح ويصح باذنه وان
 عين للاحد اكسبه او غيره قضي منه والا فالاصح
 انه ان كان مأذونا له في التجارة تعلق بما في يده
 وما يكسبه بعد الاذن والا فيما يكسبه والا صح
 اشتراط معرفة المضمون له وانه لا يشترط قبوله
 ورضاه ولا يشترط رضي المضمون عنه قطعاً ولا
 معرفته في الاصح ويشترط في المضمون به كونه
 ثابتاً وصح القديم ضمان ما سيجب والمذهب
 صحة ضمان الدرك بعد قبض الثمن وهو ان
 يضمن للمشتري الثمن ان خرج المبيع مستحقاً او
 الثمن معيباً او ناقصاً لنقص الصنعة وكونه لا رما
 لاكنجوم كتابة ويصح ضمان الثمن في مدة الخيار
 في الاصح وضمان جعل كالرهن به وكونه معلوماً

في الجديدين والابرار من المجهول باطل في الجديدين الا
 من ابن الدية ويصح ضمانها في الاصح ولو قال ضمنت
 من مالك علي يزيد من درهم الي عشرة فالاصح صحة
 وانه يكون ضامنا العشرة **قلت** الاصح تسعة و
 الله اعلم **فصل** المذهب صحة كفالة اليتيم
 فان كفل يبدن من عليه مال لم يشترط العلم
 بقدره ويشترط لونه مما يصح ضمانه والمذهب
 صحتها ببدن من عليه عقوبة لادمي كقصامي
 وحد قد فومنعها في حدود الله تعالى وتصح
 ببدن صبي ومجنون وغائب ومجوس وميت
 بحضره فيشهد علي صورته ثم ان عين مكان التسليم
 تعين والا فمكانها ويبرء الكفيل بتسليمه في مكان
 التسليم بلا حائل كمتغلب ويات بحضر المكفول به و
 يقول سلمت نفسي علي جهة الكفيل ولا يكفي مجرد
 حضوره فان غاب لم يلزم الكفيل حضاره ان

جهن مكانه والا فيلزمه ويمهل مدة ذهاب واياب
 فان مضت ولم يحضره جسي وقيل ان غاب الي مسافة
 القصر لم يلزمه احضاره والاصح انه اذا مات
 ودفن لا يطالب الكفيل بالمال وانه لو نشر ما في
 الكفالة انه يغرم المال ان فات التسليم بطلت وانها
 لا تصح بغير رضي المكفول به **فصل** يشترط في
 الضمان والكفالة لفظ يشترط بالالتزام كضمنت
 دينك عليه او تحملت او تقلدته او تكفلت به
 ببدنه او انا بالمال او باحضار الشخص ضامن او
 كفيل او رعيم او حميل ولو قال اودي اطلاقا او احضر
 الشخص فهو وعد والاصح انه لا يجوز تعليقهما
 بشرط ولا توقيت الكفالة ولو نجرها وشرطتاخير
 الا حضار شهر ارجا ر وانه يصح ضمان الحال
 مؤجلا اجملا معلوما وانه يصح ضمان الموجل حالا
 وانه لا يلزمه التعجيل والمستحق مطالبة الضامن

والاصيل والاصح انه لا يصح بشرط برائة الاصيل
ولو ابرء الاصيل برء الضامن ولا عكس ولو مات
احدهما حل عليه دون الآخر و اذا طالب المستحق
الضامن فله مطالبة الاصيل بتخليصه بالاداء
ان ضمن باذنه والاصح انه لا يطالبه قبل ان يطالب
والضامن الرجوع على الاصيل ان وجد اذنه في
الضمان والاداء وان انتفى فيهما فلا و ان اذنت
في الضمان فقط رجع في الاصح ولا عكس في الاصح و
لو ادي مكررا عن صحاح او صالح عن مائة بثوب
قيمتة خمسون فالاصح انه لا يرجع الا بما غرم
ومن ادي دين غيره بلا ضمان ولا اذن فلا رجوع
وان اذن بشرط الرجوع رجع وكذا ان اذن مطلقا
في الاصح والاصح ان مصالحته على غير جنس الدين
لا يمنع الرجوع ثم انما يرجع الضامن والمؤدي
اذا شهدا بالاداء رجلين او رجلا وامرأتين وكذا

رجل ليحلف معه في الاصح فان لم يشهد فلا رجوع له
ان ادي في خيبة الاصيل وكذا ابرء صدقة في الاصح
فان صدقة المظنون له او ادي بحضرة الاصيل رجوع على المذموم

كتاب الشركة هي انواع شركة

الابدان كشركة الحمالين وسائر المحترفة ليكون
بينهما كسبهما متساويا ومتفاوتا مع اتفاق
الصناعة او اختلافهما وشركة المفاوضة يكون
بينهما كسبهما وعليهما ما يعرض من غرم وشركة
الوجوه بان يشترك الوجهان لبتاع كل واحد
منهما بموئل لهما فاذا باع احدهما الفاضل عن
الاثمان بينهما وهذه الانواع باطلة وشركة
العنان صحيحة ويشترط فيها لفظ يدل على الاداء
في التصرف فلو اقتصر على الشراكة لم يكون في الاصح
وفيها اهلية التوكيل والتوكيل وتصح في كل شئ دون
المتقوم وقيل يحتمل بالنقد المضروب ويشترط خلط

المالكين بحيث لا يميزان ولا يكتفي بالخط مع اختلاف
 جنس او مينة كصالح ومكره اذا اخرجنا
 مالين وعقد افان ملكا مشتركا بارت وشراء او
 غيرهما واذن كل الاخر في التجارة فيه تمت الشركة
 والخلقة في الشركة في العروضا ان يبيع كل واحد بعض
 عرضه ببعض عرض الاخر وياذن له في التصرف ولا
 يشترط تساوي قدر المالكين والاصح انه لا يشترط
 العلم بقدره هما عند العقد ويسلط كل منهما على
 التصرف بلا ضرر فلا يبيع نسيته ولا يغير نقد البلد
 ولا يغير فاص ولا يسافر به ولا يضعه بغير
 اذن وكل فسخه متى شاء وينعزل عن التصرف
 بفسخهما ولو قال احدهما عن لشركا ولا تتصرف
 في نصيب لم ينعزل العازل وتفسخ بموت
 احدهما او جنونه او اغماؤه والرجح والخسران
 على قدر المالكين تساوي في العمل وتفاوتات

شرط

شرطا خلافة فسد العقد ويرجع كل واحد على الاخر
 باجرة عمله في ماله وتنفذ التصرفات والرجح على
 قدر المالكين ويد الشريك يد امانة فيقبل قوله في
 الرد والخسران والتلوفات ادعاء بسبب ظاهر طول
 بيينة بالسبب ثم يصدق بالتلوه ولو قال
 من في يده المال هوي وقال الاخر مشترك او بالعكس
 صدق صاحب اليد ولو قال اقتسمنا وصار لي
 صدق المنكر ولو اشترى شيئا وقال اشتريته
 للشركة او لنفسي وكلا به الاخر صدق المشتري
كتاب الوكالة بشرط الموكل
 صحة مباشرته ما وكل فيه بملك او ولاية فلا يصح
 توكيل صبي ولا مجنون ولا امرأة ولا المحرم في النكاح
 ويصح توكيل الولي في حق الطفل ويستثنى توكيل
 الاعمي في البيع والشراء فيصح بشرط الوكيل صحة
 مباشرته التصرف لنفسه لا صبي ولا مجنون وكذا



المرأة والمحرمة في النكاح لكن الصحيح اعتماد قول
صبي في الاذن في دخول دار وايصال هدية في
الاصح صحة توكيل عبد في قبول النكاح ومنعه في
الايجاب وشرط الموكل فيه ان يملكه الموكل فلو
وكل بيع عبد سيملكه وطلاق من سينكحها بطل في الاصح
وان يكون قابلا للنياحة فلا يصح في عبادة الا في الحج
وتفرقة الركالة وخبم اضحية ولا في شها و ايلاء
ولعان وسائر الايمان ولا في طهار في الاصح ويصح
في طرفي بيع وهبة وسلم ورهن ونكاح وطلاق
وسائر العقود والفسوخ وقبض الديون واقباضها
والدعوى والحواب وكذا في تملك المباحات كالاجار
والاصطياح والاختطاب في الاظهر لا في اقرار في الاصح
ويصح في يصح في استيفاء عقوبة ادمي كقصاص
ومدقذ وقيل لا يجوز الا بحضرة الموكل وليكن الموكل
فيه معلوما من بعض الوجه ولا يشترط علمه من

كل وجه فلو قال وكلتك في كل قليل وكثير او في كل امور
او فوضت اليك كل شيء لم يصح وان قال في بيع
اموالي وعقود ارقائي صح وان وكله في شراء عبد
وجب بيان نوعه او دار وجب بيان المحلة و
السكة لا قدر الثمن في الاصح ويشترط من الموكل
لفظ يقتضي رضا كوكلتك في كذا او فوضته اليك
وانت وكيل في فلو قال بع او اعتق حصل الاذن
ولا يشترط القبول لفظا وقيل يشترط وقيل يشترط
في صيغ العقود كوكلتك دون صيغ الامر كبيع او اعتق
ولا يصح تعليقها بشرط في الاصح فان نحو ها
شرط للتصرف بشرط اجاز ولو قال وكلتك ومتي عرفت
فانت وكيل صحت في الحال في الاصح وفي عوده
وكيلا بعد العزل الوجهان في تعليقها ويجوز بان
في تعليق العزل **فصل** الوكيل بالبيع مطلقا ليس
له البيع بغير نقد البلد ولا بشيئة ولا بغير

فاحتش وهو ما لا يحتمل غالباً فلو باع علي أحد هذه
 الأنواع وسلم المبيع ضمن فان وكله ليسع مؤطلا
 وقدر الاجل فذاك وان طلق صرح في الاصح وحمل على
 المتعار وفي مثله ولا يبيع لابييه وابنه البالغ و
 ان الوكيل بالبيع له قبض الثمن وتسليم المبيع ولا يبيع
 يسلمه حتى يقبض الثمن فان خالف ضمن وان كله
 في شراء لا يشتري معيباً فان اشترا في الذمة و
 هو يساوي مع العيب ما اشتراه به وقع عن الموكل
 ان جهل العيب وان علمه فلا في الاصح وان لم يساوه
 لم يقع عنه ان علمه وان جهله وقع في الاصح واذا
 وقع للموكل فكل من الموكل والموكل الرد وليس لوكيل
 ان يوكل بلا اذن ان تأتي منه ما وكل فيه وان لم
 يتأت لكونه لا يحسنه او لا يليق به فله التوكيل
 ولو كثرفيه وعجز عن الاتيان بكلمه فالمدن هب
 انه يوكل فيما اراد علي الممكن ولو اذن في التوكيل و

ولو دفع موكله اليه بالاشارة وامره
 بتسليمه اليه فسلم من عنده فمهرج
 حتى لو دفعه حال الموكل نحو عيبه
 مفتاح او سكين او شاة او غيره فان
 عنه لم يقع له قبض الا بالاذن او بالبيع
 لم يدفع له شيئا او لم يامر به بالتسليم
 فيه رجع للقرينة الا ان علي اذنه
 له في تسليمه عنه اه فتح المصنف

قال وكل عن نفسك ففعل فالثاني وكيل الوكيل والاصح
 انه ينعزل بغيره وانعزاله وان قال وكل عني
 فالثاني وكيل الموكل وكذا لو اطلق في الاصح **قلت**
 وفي هاتين الصورتين لا ينعزل احد هما الاخر
 ولا ينعزل بانعزاله وحيث جاز التوكيل التوكيل
 يشترط ان يوكل امينا الا ان يعين الموكل غيره ولو
 وكل الوكيل امينا ففسق لم يملك الوكيل عزله في
 الاصح والله اعلم **فصل** قال بع لشخص معين
 او في زمان او مكان معين تعين وفي المكان وجه
 اذ لم يتعلق به غرض وان قال بع بمائة لم يبع
 باقل وله ان يريد الا ان يصرح بالنهي ولو قال اشتر
 بهذا الدينار شاة ووصفها فاشترابه شاتين
 بالصفة فان لم تساو واحدة دينارا لم يصح الشراء
 للموكل وان ساوته كل واحدة فالأظهر الصحة و
 حصول الملك فلهما الموكل ولو أمره بالشراء بمعين

فاشترى في الدمة لم يقع للموكل وكذا عكسه في
الاصح ومتى خالف الموكل في بيع ماله او الشراء بعينه
فتصرف باطل ولو اشترى في الدمة ولم يسم الموكل
وقع للوكيل وان سماه فقال البائع بعثك فقال
اشترى لفلان فكذا في الاصح وان قال بعث
موكلا زيدا فقال اشترى له فالمداهب بطلانه
ويد الوكيل يد امانة وان كان يجعل فان تعدي
ضمن ولا ينعرل في الاصح واحكام العقد تتعلق
بالوكيل دون الموكل فيعتبر في الروية ولزوم العقد
بمفارقة المجلس والتقابض في المجلس حيث يشترط
الوكيل دون الموكل واذا اشترى الوكيل طالبه البائع
بالثمن ان كان دفعه اليه الموكل والافلا ان كان
الثمن معين وان كان في الدمة طالبه ان اكبر
وكالته او قال لا اعلمها وان اعترف بها طالبه ايضا
في الاصح كما يطالب الموكل ويكون الوكيل كضامن و

الموكل كاصيل واذا قبض الوكيل بالبيع الثمن وتلف
في يده وخرج المبيع مستحقا رجع عليه المشتري وان
اعترف بوكالته في الاصح ثم يرجع الوكيل على الموكل
قلت والمشتري الرجوع على الموكل ابتداء في الاصح
والله اعلم **فصل** الوكالة جائرة من العائنين
فاذا عرله الموكل في حضوره او قال رفعت الوكالة
او بطلتها واخرجتك منها انعرل فان عرله و
هو غائب انعرل في الحال وفي قوله لا حتى يبلغه
الخبر ولو قال عرلت نفسي او ردت الوكالة انعرل
وينعرل بخروج احدهما عن اهلية التصرف
بموت او جنون وكذا الغما في الاصح وخروج محل
التصرف عن ملك الموكل وانكار الوكيل الوكالة لسيان
او لغرض في الاخفاء ليس بعزل فان تعمد ولا غرض
انعرل وان اختلفا في اصلها وصفتها بان قال
وكلني في البيع بنسيئة او الشراء بعشرين فقال بل نقدا

فان لو قال الوكيل بعهته ثم اشتت فله
بيعه بغيره فان اشترى لا ينسئ ولا يقبل نقد
البلد او ما اشترى او ما كان لا يقبل بعهته
نقد نقد البلد لا يقبل ولا ينسئ او
كلواششت فله بعهته بنسيئة لا يقبل
ولا يقبل نقد البلد او ما كان لا يقبل
فله بعهته بغيره

او بعشرة صدق الموكل بيمينه ولو اشترى جارية
بعشرين وزعم ان الموكل امره فقال بل بعشرة وحلف
فان اشترى بعين مال الموكل وسماه في العقد او
قال بعدة اشتريته لفلات والمال له وصدق البائع
فالبائع باطل وان كان به حلف على نفي العلم بالوكالة
ووقع الشراء للوكيل وكذا ان اشترى في الذمة ولم يسم
الموكل وكذا ان سماه وكذا به البائع في الاصح وان
صدقة بطل الشراء وحيث حكم بالشراء للوكيل يستحب
للقاضي ان يرفق بالموكل ليقول للوكيل ان كنت امرتك
بعشرين فقد بعثكها بها ويقول هو اشترى ثمنه
ولو قال اتيت بالتصرف اما دون فيه وانكر الموكل صدق
الموكل وفي قول الوكيل وقول الوكيل في تلوا مال مقبول
بيمينه وكذا في الرد على الموكل وقيل ان كان يجعل فلا
ولو ادعى الرد على رسول الموكل وانكر الرسول صدق
الرسول ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل على الصحيح

ولو قال قبضت الثمن وتلفوا انكر الموكل صدق الموكل
ان كان قبل تسليم المبيع والا فالوكيل على المذهب و
لو وكله بقضاء دين فقال قضيت وانكر المستحق
صدق المستحق بيمينه والاظهر انه لا يصدق الوكيل
على الموكل الا ببينة وقيم اليهم اذا ادعى دفع
المال اليه بعد البلوغ يحتاج الي بينة على الصحيح
وليس لوكيل ولا مودع ان يقول بعد طلب المالك لا
ارد المال الا بالشهاد في الاصح وللغاصب ومن لم
يقبل قوله في الرد ذلك ولو قال رجل وكنتي المستحق
يقبض ماله عندك من دين او عين وصدقه فله
دفعه اليه والمذهب انه لا يلزمه الا ببينة على
وكالته ولو قال احالني عليك وصدقه وجب
الرد في الاصح **قلت** وان قال انا وارثه
وصدقه وجب الدفع على المذهب والله اعلم
كتاب الدقائم يصح من مطلق

التعريف وقرار المصبي والمجنون لا غفان اذ عي
البلوغ باحتلام مع الامكات صدق ولا يحلو عليه
وان دعاه بالنس طولب ببينة والسفيه والمفلس
سبق حكم اقرارهما ويقبل اقرار الرقيق بموجب
حقوية ولو اقربدين جناية لا توجب عقوبة فكذلك
السيد تعلق بذمته دون رقبته ولو اقربدين
معاملة لم يقبل على السيد ان لم يكن ما ذوناله
في التجار فيقبل ان كان ما ذوناله في التجار فيؤدي
من كسبه وما في يده ويصح اقرار المريض مرض الموت
لا جنبي وكذا الوارث على المذهب ولو اقر في صحته
بدين وفي مرضه لا خراج يقدم الاول في الاصح و
لو اقر في صحته او مرضه واقر وارثه بعد موته
لا خراج يقدم الاول في الاصح ولا يصح اقرار المكره
يشترط في المقر له اهلية اسحقا والمقرب له فلو قال
لهذا الذبابة علي كذا فله فلو قال علي بسببها

عالمها واجب ولو قال لعمى هند كذا بارث ووصية
لزمه وان اسند الي جهة لا تمكن في حقه فله واثبات
اطلق صح في الاظهر واذا كذب المقر له المقر ترك المال
في يده في الاصح فان رجع المقر في حال كذا يسهو
قال غلظت قبل قوله في الاصح **فصل** قوله يريد
كذا علي او عندي صيغة اقرار وقوله علي وفي ذمتي
للدين ومعني وعندي للعين ولو قال لي عليك الو
فقال رت او خذ او رت او خذ او اختم عليه
او اجعله في كيسك فليس باقرار ولو قال بلي او نعم
او صدقت او ابرأني منه او قضيت او انا مقربه
فهو اقرار ولو قال انا مقرا او انا اقربه فليس باقرار
ولو قال اليس لي عليك كذا فقال بلي او نعم فاقرا
وفي نعم وجه ولو قال اقضي الاولاني لي عليك
فقال نعم واقضي خذا او امهلني يوما او حتى
اقعد او افتح الكيس او اجد المفتاح فاقرا في الاصح

فصل يشترط في المقر به ان لا يكون ملكا
 للمقر فلو قال داريا او ثوبا او ديني الذي لي علي زيد
 لعمر فهو لغو ولو قال هذ الفلانة وكانت ملكي الي
 ان اقررت به فاول كلامه اقرار واخره لغو وليكن
 المقر به في يد المقر ليسلم بالاقرار الي المقر له فلو
 اقر ولم يكن في يده ثم صار في يده عمل بمقتضى
 الاقرار فلو اقر بحرية عبد في يده غيره ثم اشتريه
 حكم بحريته ثم ان كان قال هو حر الا صل
 فستأقره افتداه وان قال اعتقه فافتداه من جهته
 وبيع من جهة البايع علي اقدمه فيثبت فيه
 للبايع ان للبائع فقط ويصح الاقرار بالجهول
 فاذا قال له علي شيئا قبل تفسيره بكل ما يتمول وان
 قل وان فسر بما لا يتمول لكنه من جنسه كحبة
 حنطة او بما يحل افتناؤه ككلب معلوم او سرجين
 قبل في الاصح ولا يقبل بما لا يقيني كخزير وكلب

ولا نفع فيه ولا بيعا دة ورد سلام ولو اقر بمال او
 مال عظيم او كبير او كثير قبل تفسيره بما قل منه
 وكذا بالمتولد في الاصح لا بكتب وجلد ميتة
 وقوله كذا اقبوله له شيئا وقوله شيئا شيئا او
 كذا كذا كذا لم يكرر ولو قال شيئا وشيئا او كذا
 وكذا او جب شيئا ولو قال له كذا ادركهما او رفع
 الدرهم او جرة لرمه درهم والمذهب انه لو
 قال كذا او كذا ادركهما بالنصب وجب درهمان
 وانه لو رفع اجر فدرهم ولو خذ في الواو فدرهم
 في الاحوال ولو قال الوو درهم قبل تفسير الوو فيغير
 الدرهم ولو قال خمسة وعشرون درهما فالجميع
 درهم علي الصحيح ولو قال الدرهم التي اقررت
 بها ناقصة الورث فان كانت درهم البلد تامة
 الورث فالصحيح قبوله ان ذكره متصلا ومنعه ان
 فصله عن الاقرار وان كانت ناقصة قبل ان وصله

كذا ان فصله في النهو والتفسير بالمغشوشة كهو
 بالناقصة ولو قال له علي من درهم الى عشرة لزمه
 تسعة على الاصح ولو قال درهم في عشرة فان اراد
 المعية لزمه احد عشر درهما او الحساب فعشرة
 والا فدرهم **فصل** قال له عندي سيف في غمد
 او ثوب في صندوق لا يلزمه الطرف وحده او غمده
 او صندوق وفيه الثوب لزمه الطرف وحده او عبد علي
 راسه عمامة لم يلزمه العمامة علي الصحيح او دبة
 بسرجة او ثوب مطر لزمه الجميع ولو قال له في
 ميراث ابي الوفاء اقر ابراهيم بدين او قال
 في ميراثي من ابي فهو واحد هبة ولو قال علي درهم
 درهم لزمه درهم فان قال له علي درهم ودرهم
 لزمه درهما ولو قال درهم ودرهم ودرهم
 لزمه بالاولين درهما واما الثالث فان اراد به
 تأكيد الثاني لم يجب به شيئا وان نوي الاستيناف

لزمه ثالث وكذا ان نوي تأكيد الاول او اطلق في الاصح
 ومثلي اقر بمبهم كشيء وثوب وطول بالبيان فامتنع
 فالصحيح انه يحسن ولو بين وكذا ابيه المقر له فليبين
 واليدع به والقول قول المقر في فيه ولو اقر له بالو
 ثم اقر له بالوفي يوم اخر لزمه الوفاق ولو اختلف
 القدر دخل الاقل في الاكثر فلو وصفها بصفتين مختلفتين
 او اسندهما الي جهتين او قال قبضت يوم السبت
 عشرة ثم قال قبضت يوم الاحد عشرة لزمه ما ولو
 قال له علي الومن ثمن حماري او الو قضيت لزمه
 الا لو في الاظهر ولو قال من ثمن عبد لم يقبضه اذا
 سلمه سلمت قبل علي المذهب وجعل ثمنه ولو قال
 الو ان شاء الله لم يلزمه شيئا علي المذهب ولو قال
 الو لا يلزم لزمه ولو قال له علي الو ثم جاء بالوو
 قال اردت به هذا وهو وديعه فقال المقر له لي
 عليك الو اخر صدق المقر ولا يظهر بيمنه فان كان

قال في دمتي او ديني اصدق المقر له علي المذ هب
قلت فاذا قبلنا التفسير بالوديعة فالاصح انها امانة
 فيقبل دعواه التلوي بعد الاقرار ودعوى الرد وان
 قال له عندي او معي الوعد وفيه عوي الوديعة
 والرد والتلوي قطعاً والله اعلم ولو اقرب بيع او هبة
 واقباض ثم قال كان فاسداً واقررت لظني الصحة
 لم يقبل وله تحليف المقر له فان نكل حلواً المقروا براه
 ولو قال هذا الدار لرزيد بل لعمر او غصبتهم امن
 رزيد بل من عمر وسلمت لرزيد الاظهر ان المقر
 يغرم قيمتها لعمر ويصح الاستثناء ان اتصل ولم
 يستغرق فلو قال له علي عشرة الا تسعة الاثمانية
 وجب تسعة ويصح من غير بحس كالف الاثوابا
 يبين بثوب قيمته دون الف ومن المعين كهذه الدار
 له الا هذا البيت وهذه الدراهم له الا هذه الدراهم
 وفي المعين وجه شاذ **قل** ولو قال هو لا العبد

له الا واحد قبل ورجع في البيات اليه فان ماتوا الا
 واحداً ومن عم انه المستثنى صدق بيمينه علي الصحيح
 والله اعلم **فصل** اذا اقر بنسب ان الحق به نفسه
 اشترط لصحته ان لا يكلاه الحسن ولا الشرع بان
 يكون معروفاً بالنسب من غيره وان يصدق به
 المستحق وان كان اهلاً للتصديق فان كان بالفا
 فكلاه لم يثبت الا بينة وان استحق صغيراً
 ثبت فلو بلغ وكلاه لم يبطل في الاصح ويصح
 ان يستحق ميتاً صغيراً وكلاه كبيراً في الاصح و
 يرثه ولو استحق اثنان بالفا ثبت له صدقه
 وحكم الصغير باقي في القبط ان شاء الله تعالى
 ولو قال لولد أمتي هذا ولدي ثبت نسبه ولا
 يثبت الاستيلاء في الاظهر وكلا الوقال ولدي
 ولدته في ملكي فان قال خلقت به في ملكي ثبت
 الاستيلاء فان كانت فراشاه لحقه بالفراش من

غير استحقاق وان كانت من وجدة فالولد للزوج و
استحقاق السيد باطل واما الحق النسب بغيره كهدا
اخي او عمي فيثبت نسبه من المأخوذه بالشروط
السابقة ويشترط كون المأخوذه ميتا ولا يشترط
ان لا يكون قد نفاه في الاصح ويشترط كون المقر
وارثا حائرا والاصح ان المستحق لا يرث ولا يشارك
المقر في حصته وأن البالغ من الورثة لا ينفرد بالقر
وانه لو اقر احد الورثين وانكر الاخر ومات و
لم يرثه الا المقر ثبت النسب وانه لو اقر ابن جاز
بأخوة مجهول فانكر المجهول نسب المقر لم يؤثر
فيه وثبت ايضا نسب المجهول وانه اذا كانت
الموارث الظاهر بحجه المستحق كأخ اقربا بين
للميت ثبت النسب والارث له
كتاب العارية بشرط المعير
صحة تبرعه ومثله المنفعة في غير مستأجر لا

مستعير علي الصحيح وله ان يستنيب من يستوفي
المنفعة له وشروط المستعار كونه متفعلا به مع
بقاء عينه وتحويل اعاره جارية لخدمة امرأة او
محرم ويكره اعاره عبد مسلم لكافر والاصح اشتراط
لفظ كاعرتك او اعزني ويكفي لفظا احدهما مع فعل
الاخر ولو قال اعرتك لتعلمه او لتعير لي فريست
فهو اعاره فاسدة توجب اجرة المشلي ومؤنة الرد
علي المستعير فان تلفت لا بالاستعمال ضمنها و
ان لم يفرط والاصح انه لا يضمن ما يمتدح او يفسد
باستعمال والثالث يضمن الممتدح والمستعير من
متاجر لا يضمن في الاصح ولو تلفت دابته في بيد
وكيل بعته في شغله او في يد من سلمها اليه ليروضها
فلا ضمان وله الانتفاع بحسب الاذن فانه عاره
لن رعة حنطة ررعها ومثلها ان لم ينهه او لشعر
لم يبرج ما فوقه كمنطه ولو اطلق الرراحه صح في

لا يضمن الممتدح
ما يمتدح او يفسد
باعتبار ما يمتدح
او يفسد

واما يضمن
المتدح من فناء
حرقه او جرحه
فلا ضمان له
ولا يضمن له
ما يمتدح او يفسد
باعتبار ما يمتدح
او يفسد

الاصح ويسرع ما شاء واذا استعار لبناء او غراس
 فله الرجوع ولا عكس والمصحح انه لا يفرس مستعير
 لبناء وكذا العكس وانه لا يصح اعادة الارض مطلقا
 بل يشترط تعيين نوع المنفعة **فصل** لكل منهما
 رد العارية متى شاء الا اذا اعار لدفن فلا يرجع حتي
 يندرس اثر المدفون واذا اعار لبناء او الفراس
 ولم يذكر مدة ثم رجع ان كان شرط القلع مجانا
 لزمه والا فان اختار المستعير القلع قلع ولا تلزمه
 تسوية الارض في الاصح **قلت** الاصح تلزمه والله اعلم
 وان لم يختل لم يقلع مجانا بل للمعير الخيار بين ان
 يبقيه بأجرة او يقلع ويضمن ارش النقص قيل ان
 يتملكه بقيمته فالصحيح لم يقلع مجانا ان بدل
 المستعير الاجرة وكذا ان لم يبدلها في الاصح ثم
 قيل ببيع الحاكم الارض وما فيها ويقسم بينهما
 الاصح انه يعرض عنهما حتى يختارا شيئا للمعير

دخولها والانتفاع بها ولا يدخلها المستعير بغير
 اذن لتفرج ويجوز للسقي ولا صلاح في الاصح ولكل
 بيع ملكه وقيل ليس للمستعير بيعه الثالث والعارية
 الموقته كالمطلقة وفي قوله القلع فيها مجانا اذا رجع
 واذا اعار لزراعة ورجع قيل ادراك الرجوع فالمصحح
 ان عليه الابقاء الي المحصاد وان له الاجرة فلو عين
 مدق ولم يدرك فيها التقصير بتاخير الزراعة قلع
 مجانا ولو حمل السيل بدر الي ارضه فينت فهو لصاحب
 المذرو والاصح انه يجبر على قلعه ولو ركب دابة
 وقال ما لكها اعزتها فقال بل اجرتكها او ختلو
 ما لك الارض وزرعها كذا كذا فامصدق المالك على المذبح
 وكذا لو قال الراكب اعزتي وقال بل غضبت مني فان
 تلفت العين فقد اتفقا على الضمان لكن الاصح ان
 العارية تضمن بقيمة يوم التلو لا بأقصى القيم ولا بيق
 القبح فان كان ما يدعيه المالك اكثر فله الزيادة

كتاب الغصب هو الاستيلاء

علي حو الخير عدوانا فلوركب دابة او جلس على فرس
فغاصب وان لم ينقل ولو دخل داره وان عجه عنها
او ان عجه وقهره على الدار ولم يدخل فغاصب في
الثانية وجهه واه ولو سكن بيتا ومنع المالك منه
دون باقي الدار فغاصب للبيت فقط ولو دخل الدار
بقصد الاستيلاء وليس المالك فيها فغاصب وان
كان المالك ولم ير عجه فغاصب بنصف الدار الا ان
يتكون ضعيفا لا يعد مستوليا على صاحب الدار
وعلى الغاصب الردفان تلحق عنده ضمنه ولو اتلف
مالا في يد ماله ضمنه ولو فتح راس روق مطروح على
الارض فخرج ما فيه بالفتح او منصوب فسقط بالفتح
وضر ما فيه ضمن وان سقط بفارض ربح لم يضمن
ولو فتح قفصا عن طائر وبيعه فطار ضمن وان
اقتصر على الفتح فالأظهر انه طار في الحال ضمن وان

وقو ثم طار فلا والأيدي المترتبة على يد الغاصب
أيدي ضمان وان جهل صاحبها الغصب ثم ان علم
فغاصب من غاصب ويستقر عليه ضمان ما تلحق
عنده وكذا ان جهل وكانت يده في صلها يد ضمان
كالعارية وان كانت يده أمانة كوديعة فالقرار
على الغاصب ومثلي اتلف الاخذ من الغاصب مستقلا
به فالقرار عليه مطلقا وان حمله الغاصب عليه
بان قدم له طعاما مفصوبا ضيافة فاكله فكلنا
في الاظهر وعلى هذا الوقدمه مالكة فكله برب
الغاصب **فصل** يضمن نفس الرقيق بقيمته
أتلف أو تلحق تحت يد عادية وبغضه التي لا يتقدم
ارثها من الحر بما نقص من قيمته وكذا المقدومة
ان تلفت وان اتلفت فكلنا في القديم وعلى
الجديد يتقدم من الرقيق والقيمة فيه كالدية في
الحرف في يده نصف قيمته وسائر الخيول بالقيمة

وغيره مثلي ومتقوم والاصح ان المثل يما حصر كمال
او وزن وجار السلم فيه كعاد وترايب ونحاس و
تبر ومسك وكافور وقطن وعنب ودقيق لاغالية
ومعجون فيضمن المثل بمثله تلفوا والتلفات
تعدن فالقيمة والاصح ان المعتبر اقصى قيمة من
وقت الغصب الي تعدن المثل ولو نقل المغصوب المثل
الي بلد اخر فلما كان يكفله رده وان يطالبه
بالقيمة في الحال فاذا رده ردها فان تلف في البلد
المنقول اليه طالبه بالمثل في البلد بين شاة فان
فقد المثل غرمه قيمة اكثر البلد بين قيمة ولو ظفر
بالغاصب في غير بلد التلف فالصحيح انه ان كان
للمؤنة لنقله كالنقد فله مطالبة بالمثل والا
فلا مطالبة بالمثل بل يغرمه قيمة بلد التلف واما
المتقوم فيضمن باقصى قيمة من يوم الغصب الي
التلف وفي الاتلاف بلا غصب بقيمة يوم التلف فان

جني وتلف سرية فالواجب الاقضي ايضا ولا تفهم
لغيره ولا تراو على ذمي الا ان يظهر شر بها او بيعها
وترد عليه ان بقى العين وكلما المحترمة اذا غصب
من مسلم والاصنام واللات الملامهي لا يجب في
ابطالها شيئا والاصح انهما لا تنكسر للسرقة الفاحش
بل تفصل لتعود كما قبل التاليف فان عجز المالك عن
رعاية هذا الحد لمنع صاحب المثل ابطله كيف
تيسر وتضمن منفعة الدار والعبد ونحوهما
بالتقويت والنوات في يد عادية ولا تضمن منفعة
البضع الا بتقويت وكذا منفعة بدن العرفي الاصح
واذا انقص المغصوب بغير استعمال وجب الدار
مع الاجرة وكذا الوتقضي به بان يلي الشوب في الاصح
فصل ادعي تلفه وانكر المالك صدق الفاسد
بيمينه على الصحيح واذا خلو غرمه اما كذا في الاصح
ولو اختلفا في قيمة او في الثياب التي على العبد

المغصوب او في عيب خلقي صدق الغاصب بيمينه او
 في عيب حادث يصدق المالك بيمينه في الاصح ولو
 رده ناقص القيمة لم يلزمه شيخ ولو غصب ثوبا
 قيمته عشرة فصارت بالرخص درهمين لم يسه
 فأبلاه فصارت نصف درهم فرده لزمه خمسة و
 هي قسط التالفي اقصي القيمة **قلت** ولو غصب
 خفين قيمتهما عشرة فتلوا أحدهما ورد الآخر و
 قيمته درهمان او اتلفا أحدهما غصبا او في يد
 مالكه لزمه ثمانية في الاصح والله اعلم ولو حدث
 نقص يسري الي التلويان يجعل الخنطة هريرة
 فكالتلاف وفي قول يرد مع ارش النقص ولو جني
 المغصوب فتعلق برقيقته مال لزم الغاصب تخليه
 بالاقل من قيمته وماله فان تلف في يده غرمه
 المالك والمجني عليه تفريجه وان يتعلق بما
 اخذه المالك ثم يرجع المالك علي الغاصب ولو ورد

العبد الي مالك فيبيع في الجناية رجع المالك بما اخذه
 المجني عليه علي الغاصب ولو غصب ارضا فنقل ترابها
 اجبره المالك علي رده او رده مثله واعادة الارض
 كما كانت وللناقل الرد وان لم يطالبه المالك ان كان
 له فيه غرض والا فلا يرد به بلا اذن في الاصح ويقاس
 بما ذكرناه حفر البئر وطمها واذا اعاد الارض كما
 كانت ولم يبق نقص فلا ارش لكن عليه اجرة المثل
 لمدة الاعادة وان بقي نقص وجب ارشه معها
 ولو غصب ريتا ونحوها واغلاها فنقصت عينه
 دون قيمته رده ولزمه مثل الذهب في الاصح
 وان نقصت القيمة فقط لزمه الارش وان نقصتا
 غرم الذهب ورد الباقي مع ارشه ان كان نقص
 للقيمة اكثر فان لم يكن نقص القيمة اكثر فالواجب
 رد الباقي ومثل ما ذهب بالاغلا والارش والاصح
 ان السهم لا يجبر بنقصه هو ان قبله وان تذكر صنعة

نسيها يجبر النسيان وتعلم منعه لا يجبر نسيان
 اخري قطعاً ولو غصب عصيراً فتحمر ثم تحلل فلا امر
 ان الخلل لما كره علي الغاصب الارش ان كان الخلل
 انقص قيمة ولو غصب خمر افتخلت او جلد
 ميتة فدبغه فالاصح ان الخلل والجلد للمغصوب منه
فصل في زيادة المغصوب ان كانت اثر محضاً
 كقصارة فلا شيء للغاصب بسببها وللمالك
 تكليفه رده كما كان ان امكن وأرشد النقص وان
 كانت عيناً كبناء وغراس كلوا القلع وان صبغ الثوب
 بصبغه وامكن فصله اجبر عليه في الاصح وان لم
 يمكن فان لم تزد قيمته فلا شيء للغاصب فيه
 وان نقصت لزمه الارش وان رادت اشتركا فيه
 ولو ضلط المغصوب بغيره وامكن التمييز لزمه
 وان نشق فان تعدد فالمدعي انه كالتالف وله
 تقريره وللغاصب ان يعطيه من غير الخلوط

ولو غصب حشبة وبني عليها اخرجت ولو ادها
 في سفينة فكل ذلك الا ان يخالو تلون نفسي او مال
 معصومين ولو وطئ المغصوبة عالماً بالتحريم
 حدوان جهل فلاحد وفي الحالين يجب المهر الا ان
 تطاوعه فلا يجب علي الصحيح وعليها الحد ان
 علمت ووطئ المشتري من الغاصب كوطئه في
 الحد والمهر فان غرمه لم يرجع به علي الغاصب
 في الاظهر وان احبل عالماً بالتحريم فالولد رقيق
 غير نسيب وان جهل فحر نسيب وعليه قيمته يوم
 الانفصال ويرجع بها المشتري علي الغاصب
 ولو تلوا المغصوب عند المشتري وغرمه لم
 يرجع وكذا الوتيعب عنه في الاظهر ولا يرجع
 بغيره منفعة استوفاه في الاظهر ويرجع بغيره
 ما تلوا عنه وبارش ناقص بنائه وغراسه اذا
 نقص في الاصح وكل ما لو غرمه المشتري يرجع به

لو غرمه الفاصب ابتداء لم يرجع به علي
المشتري وما لا يرجع **قلت** وكل من اثبت
يده علي يد الفاصب فكالمشتري والله اعلم
كتاب الشفعة لا تشبث
منقول بل في ارض وما فيها من البناء وشجرتها
لها وكذا ثمر لم يؤبر في الاصح ولا شفعة
في حجرة بنيت على سقف غير مشترك وكل
مشترك في الاصح وكل ما لو قسم بطلت منفعة
المقصودة كحمام ورحي لا شفعة فيه في الاصح
ولا شفعة الا لشريك ولو باع دارا وله شريك
في ممرها فلا شفعة له فيها والصحيح ثبوتها
في الممر ان كان للمشتري طريقا اخر الي الدار او
امكن فتح باب الي شارع والا فلا وانما تثبت
فيها ملك بمعاوضة ملكا لا رما متاخرا عن
ملك الشفع كبيع ومهر وعوض خلع وصالح دم

ونجوم واجرة ورأس مال سلم ولو شرط في البيع
الخيار لهما او للبائع لم يأخذ بالشفعة حتي ينقطع
الخيار وان شرط للمشتري وحده فالأظهر أنه يؤخذ
ان قلنا الملك للمشتري والا فلا ولو وجد المشتري
بالشفق عيبا أو أراح حرجه بالعيب وأراد الشفع
أخذه ويرضي بالعيب فالأظهر إجابة الشفع
ولو اشترى اثنتان دارا أو بعضهما فلا شفعة لأحدهما
علي الآخر ولو كان للمشتري شرك في الأرض فالأصح
ان الشريك لا يأخذ كل المبيع بل حصته ولا يشترط في
التملك بالشفعة حكم حاكم ولا إحصاء الثمن ولا
حضور المشتري ويشترط لفظ من الشفع كتملكت
أو أخذت بالشفعة ويشترط مع ذلك إما تسليم
العوض الي المشتري فإذ سلمه أو الرمه القاضي التسليم
ملك الشفع الشقص وأما رضي المشتري بكون العوض في
ذمته وأما قضاء القاضي له بالشفعة إذا حضر عليه

واثبت حقه في ملكه في الاصح ولا يتملك شقصا
 لم يره الشفيع على المذهب **فصل** ان اشترى
 بمثل واحد الشفيع بمثله او بمتقوم بقيمته
 يوم البيع وقيل يوم استقراره بانقطاع الخيار او
 بمؤجل فالأظهر انه مخير بين ان يعجله ويأخذ في
 الحال او يصير الى المحل ويأخذ ولو بيع شقص وغيره
 اخذه بحصته من القيمة ويؤخذ المهور بمهر
 مثلها وكذا عوض الخلع ولو اشترى بجر او تلقى
 امتنع الاخذ فان عين الشفيع قدر او قال المشتري
 لم يكن معلوم القدر حلون في العلم وان ادعي
 علمه ولم يعين قدر لم تسمع دعوته في الاصح واذا
 ظهر الثمن مستحقا فان كان معيناً بطل البيع و
 الشفعة والادب وبقيان وان دفع الشفيع مستحقا
 لم تبطل شفعته ان جهل وكذا ان علم في الاصح
 وتصرف واشترى في الشقص كبيع ووقوف واجارة مبيع

والشفيع نقض ما لا شفعة فيه كالوقوف واخذ و
 يتخير فيما فيه شفعة كبيع بين ان يأخذ بالبيع الثاني
 او ينقصه ويأخذ بالاول ولو اختلفوا المشتري والشفيع
 في قدر الثمن صدقوا المشتري وكذا لو انكر الشراء او
 كون الطالب شريكا فان اعترف الشريك بالبيع
 فالاصح ثبوت الشفعة ويسلم الثمن الى البائع
 ان لم يعترف بقبضه وان اعترف فهل يترك في يد
 الشفيع ام يأخذ القاضي ويحفظه فيه خلاف
 سبق في الاقرار نظيره ولو استحق الشفعة جمع
 اخذوا على قدر الحصص وفي قول علي الرئيس ولو
 باع احد الشريكين نصف حصته لرجل ثم ياقبها
 لأخر فالشفعة في النصف الاول للشريك القديم و
 للاصح انه ان عفي عن النصف الاول شاركه المشتري
 الاول في النصف الثاني والا فلا والاصح انه لو عفي
 احد الشفيعين سقط حقه ويتخير الآخر بين

٢٦١
أخذ الجميع وتركه وليس له الاقتصار على حصته
وإن الواحد إذا سقط بعض حقه سقط كله ولو
حضر أحد الشفعين فله أخذ الجميع في الحال وإذا
حضر الغائب شاركه والأصح أن له تأخير الأخذ إلى
قدوم الغائب ولو اشترى بانشقاصا للشفع أخذ
نصيبها ونصيب أحد هما ولو اشترى واحد من
اثنين فله أخذ حصة أحد الباعين في الأصح و
الأظهر أن الشفعة على الفور فإن علم الشفع
بالباع فليبادر على العادة فإن كان مريضا أو
غائبا عن بلد المشتري أو خائفا من عدو فليؤكل
أن قدره ولا فليشهد على الطلب فإن ترك المقدم
عليه منهما بطل حقه في الأظهر فلو كان في صلاة
أو حمام أو طعام فله الاتمام ولو أخروا قال
لم أحد قالمخبر لم يعذر أن أخبره عدلات وكذا
ثقة في الأصح ويعذر أن أخبره من لا يقبل خبره

٢٦٢
ولو أخبر بالبيع بالوفتر كفايات بخمسة مائة
بقي حقه وإن بان بأكثر بطل حقه ولو بقي
المشتري فسلم عليه أو قال له بارك الله لك في
صفقتك لم يبطل وفي الدعاء وجه ولو باع
الشفيع حصته جاهلا بالشفعة فالأصح بطلانها

كتاب القراض القراض في

المضاربة أن يدفع إليه مالا ليتجر فيه والربح
مشترك بينهما ويشترط لصحته كون المال دراهم
أو دنانير فلا يجوز على تبر وحلي ومغشوش أو
عروض ومعلوم ما معينا وقيل يجوز على أحد ب
الصرتين ومسلم إلى العامل ولا يجوز شرط كون المال
في يده مالك ولا عمله معه ويجوز شرط عمل غلام
المالك معه على الصحيح ووظيفة العامل التجارة
وتوابعها ككسر الثياب ومليها فلو قارضه يشترى
حنطة فيطحن ويخبر أو حر لا يسجد ويبيعه

ولو فعل لم يقع للمالك ويقع للعامل ان اشتري في
الدمعة ولا يسافر بالمال بلا اذن ولا ينفق منه على
نفسه حمرا وكلا سفر افي الاظهر وعليه فعلا ما يعتاد
كطبي الثوب ووزن الحقيق كالأهب ومسك لا لا متعة
الثقيلة ونحوه وما لا يلزم له الاستيجار عليه
والاظهار ان العامل يملك حصته من الربح بالقسمة
لا بالظهور وثمار الشجر والنتاج وكسب الرقيق و
المهر الحاصلة من مال القراض يفوز بها المالك وقيل
مال قراض والنقص الحاصل بالرخص محسوب من الربح
ما امكن ومجبور به وكذا التلؤ وبعضه باقاه او
غصب او سرقة بعد تصرف العامل في الاصل وان تلؤ
قبل تصرفه فمن راس المال في الاصل **فصل** لكل
فسخه ولو مات احد هما او جن او اغمي عليه افسخ
ويلزم العامل الاستيغاء اذ افسخ احد هما و
تنضيف راس المال ان كان عرضا وقيل لا يلزمه

التنصيف ان لم يكن ربح ولو استرد المالك بعضه
قبل ظهور ربح وخسران رجع راس المال الى الباقي وان
استرد بعد الربح فالاسترد شائع ربحا ورأس مال
مثاله راس المال مائة والربح عشرون واسترد
عشرين فالربح سدس مال فيكون المسترد سكه
من الربح فيستقر للعامل المشروط منه وباقيه من
راس المال وان استرد بعد الخسران فالخسران مورع
على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصة المسترد لو
ربح بعد ذلك مثاله مال مائة والخسران عشرون
ثم استرد عشرين فربح العشرين حصة المسترد و
يعود راس المال الى خمسة وسبعين ويصدق للعامل
بيمينه وفي قوله لم الربح او لم الربح الاكد ان اشترى
هذا القراض اولى ولم تنتهي عن شراء كذا وفي قدر
راس المال ودعوى التلؤ وكذا دعوى الرد في الاصل
ولو اختلفا في المشروط له تحالفا وله اجرة المثل

كتاب المساقاة تصح

من جاز التصرّف لنفسه ولصبي ومجنون بالولاية في
موردها النخل والعنب وجوزها القديم في سائر
الاشجار المثمرة ولا تصح الخابرة وهي عمل الارض
ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل ولا المزارعة
وهي هذه العاملة والبذر من المالك فلو كان بين
النخل بياض تحت المزارعة عليه مع المساقاة علي
النخل بشرط اتحاد العامل وعسر افراد النخل بالسقي و
البياض بالعمارة والاصح انه يشترط ان لا يفصل
بينهما وان لا يقدم المزارعة وان كثير البياض كقليله
وانه لا يشترط تساوي بعريء المشرط من الثمر و
الزرع وان لا يجوز ان يخابر تبعا للمساقاة فان
افردت ارض بالمزارعة فالنخل للمالك وعليه للعامل
اجرة عمله ودوابه ولا له وطريق جعل الفلة
لهم ولا اجرة ان يستاجر به بنحو البذر ليرجع له

في النصول الاخر وبغيره بنحو الارض او يستاجر بنحو
البذر وينصو منفعة الارض ليرجع له النصول الاخر
في النصول الاخر من الارض **فصل** يشترط تخصيص
الثمر بهما واشتركا هما فيه والعلم بالنصيبين بالبر
كالقراض ولا تظهر صحة المساقاة بعد ظهور الثمر لكن
قبل بدو الصلاح ولو ساقا علي ودي يغرسه ويكون
الشجر لهما لم يجز ولو كان مفرسا بشرط له جرق
من الثمر علي العمل فان قدر مدق ثمر فيها غالبا صح و
الا فلا وقيل ان تعارض الاحتمال اصح وله مساقاة
شريكه في الشجر اذا شرط له زيادة علي حصته ويشترط
ان لا يشترط علي العامل ما ليس من جنس اعمالها و
ان ينفرد بالعمل وباليدي في الحديقة ومعرفة العمل
بتقدير المدق كسنة او اكثر ولا يجوز التوقيت باذراك
الثمر في الاصح وصيغتها ساقيتك علي هذا النخل بكذا
او سلمته اليك لتعده ويشترط القبول والتفصيل

في المساقاة
في النخل
في المساقاة
في النخل
في المساقاة
في النخل

الاعمال ويحمل المطلق في كل ناحية على العرف الغالب
 وعلى العامل ما يحتاج اليه لصلاح الثمر واستزادته
 مما يتكرر كل سنة كسقي وتنقية نهرو اصلاح الاجاجين
 وتلقيح النخل وتحيية خشيش وقضبات مضرة
 تعريش جرت به عادة وكن احفظ الثمر وجذاذ
 وتخفيفه في الاصح وما قصد به حفظ الاصل ولا
 يتكرر كل سنة كبناء الحيطان وحفر نهج جديد
 فعلي المالك والمساقاة لارمة فلو هرب العامل قبل
 الفراغ وانتهى المالك متبرعا بقي استحقاق العامل والا
 يستاجر الحاكم عليه من يتمه وان لم يقدر على الحاكم
 فليشهد على الانفاق ان اراد الرجوع ولو مات
 العامل وخلو تركه اتم الوارث العمل منهما وله ان
 يتم بنفسه او ماله ولو ثبتت خيانة عامل
 ضم اليه مشرق فان لم يتحفظ به استؤجر من ماله
 عامل اخر ولو خرج الثمر مستحقا فالعامل على المساقاة اجرة المثل

هذا هو العمل في كل ناحية
 على العرف الغالب
 وعلى العامل ما يحتاج اليه
 لصلاح الثمر واستزادته
 مما يتكرر كل سنة كسقي
 وتنقية نهرو اصلاح
 الاجاجين وتلقيح النخل
 وتحيية خشيش وقضبات
 مضرة تعريش جرت به
 عادة وكن احفظ الثمر
 وجذاذ وتخفيفه في
 الاصح وما قصد به
 حفظ الاصل ولا يتكرر
 كل سنة كبناء الحيطان
 وحفر نهج جديد فعلي
 المالك والمساقاة لارمة
 فلو هرب العامل قبل
 الفراغ وانتهى المالك
 متبرعا بقي استحقاق
 العامل والا يستاجر
 الحاكم عليه من يتمه
 وان لم يقدر على الحاكم
 فليشهد على الانفاق
 ان اراد الرجوع ولو
 مات العامل وخلو تركه
 اتم الوارث العمل منهما
 وله ان يتم بنفسه او
 ماله ولو ثبتت خيانة
 عامل فليضم اليه مشرق
 فان لم يتحفظ به
 استؤجر من ماله عامل
 اخر ولو خرج الثمر
 مستحقا فالعامل على
 المساقاة اجرة المثل

كتاب الاجارة شرطهما

كبايع ومشتروا الصيغة اجرتك هذا او اكريتك
 او ملكتك منافعه سنة بكذا فيقول قبلت او
 استاجرت او اكريت والاصح انعقادها بقوله اجرتك
 منفعتها ومنعها بقوله بعثتك منفعتها وهي قيمان
 وارادة على عين كاجارة العقار ودابة او شخص معين
 وعلى الدمة كاستجارة دابة موصوفة وبان يلزم
 دتمته خياطة او بناء ولو قال استاجرتك لتعمل
 كذا فاجارة عين وقيل دمة ويشترط في اجارة الدمة
 تسليم الاجرة في المجلس واجارة العين لا يشترط ذلك
 فيها ويجوز فيها التعجيل والتأجيل ان كانت في
 الدمة واذا اطلقت تعجلت وان كانت معه ملكة
 في الحال ويشترط كون الاجرة معلومة فلا تصح
 بالعمارة والعلو ولا يسالغ بالجلد ويطن ببعض
 الدقيق او بالنخالة ولو استاجرها لترضع رقيقا

بعضه في الحال جار على الصحيح وتكون المنفعة
متقومة فلا يصح استجار بياح على كلمة لا تتعب
فيها وان روجت السلعة وكذا ادراهم والدنانير
للترينين وكتب للميد في الاصح وتكون المؤجر قاذرا
على تسليمها فلا يصح استجار ابنة ومغصوب و
اعني للحفاظ وارض للزراعة للماء لها دثم ولا يكفيها
المطر المعتاد ويجوز ان كانت لها ماء دثم وكذا ان
كفاها المطر المعتاد او ماء الثلج المجتمعة والغالب
حصولها في الاصح والامتناع الشرعي كالحسي فلا يصح
استجار لقلع سن صحيحة ولا حائض لخدمة
مسجد وكذا منكومة لرضاع او غيره بغير اذن
الزوج في الاصح ويجوز تاجيل المنفعة في اجارة الدابة
كأن تمت ذمتك للحمل الي مكة او شهر كذا ولا يجوز
اجارة عين لمنفعة مستقبلية فلو اجار السنة الثانية
لمستاجر الاول قبل انقضائها جار في الاصح و

يجوز كراء العقب في الاصح وهو ان يؤجر دابة
رجلا ليركبها بعض الطريق او رجلين ليركب هذا اياما
واذا اياما ويبين البعضين ثم يقسمان **فصل**
يشترط كون المنفعة معلومة ثم تارة تقدر
برمان كلار سنة وتارة بعمل كدابة الي مكة و
كحياطة ذا الثوب فلو جمعتهما فاستأجرة لا يخطئه
بياض النهار لم يصح في الاصح ويقدر تعليم القران
بمدة او تعيين سور وفي البناء يبين الموضع
والطول والعرض والسكن وما يبين به ان قدر
بالعمل واذا صلحت الارض لبنا او زراعة وغراس
اشترط تعيين المنفعة ويكفي تعيين الزراعة
عن ذكر ما يررع في الاصح ولو قال لتستفع بهما ما شئت
فاغرس في الاصح ويشترط في اجارة الدابة لركوب
معرفة الراكب بمشاهدته او وصف تام وقيل لا
يكفي الوصف وكذا الحكم فيما يركب عليه من محمل و

غيره ان كان له ولو شرط حمل المعاليق مطلقا فسد
 العقد في الاصح وان لم يشترطه لم يستحق ويشترط
 في اجارة العين تعيين الدابة وفي اشتراط رؤيتها
 للخلاف في بيع الغائب وفي اجارة الدابة ذكر الجنس
 والنوع والذكورة والانوثة ويشترط فيهما بيان
 قدر السير كل يوم الا ان يكون بالطريق ومنزل
 مضبوطة فينزل عليها ويجب في الايجار للحمل ان
 يعرف المحمول فان حضره وامتنع بيده ان كان
 في ظرف وان غاب قدر بكيل او وزن وجنسه لا جنس
 الدابة وصفتها ان كانت اجارة ذمة الا ان يكون
 المحمول زجا ونحوه **فصل** لا تصح اجارة مسلم
 بجهاذ ولا عبادة يجب لهانية الاحج وتفرقة الركوة
 وتصح لتجهير ميت ودفنه وتعليم القراء والحضانة
 والارض مع او لأحد ههما فقط والاصح انه لا يستع
 احدهما الاخر والحضانة حفظ صبي وتعهده بغسل

رأسه ويدينه وثيابه ودهنه وكحله وربطه في
 المهد وتحريكه لينام ونحوها ولو استاجر لهما
 فانقطع اللبن فالذهب انفساخ العقد في الارضاع
 دون الحضانة والاصح انه لا يجب خبر وخيط وكحل
 علي ورقاق وخياط وكحل **قلت** صحيح الرافي في
 الشرع الرجوع فيه الي العادة فان اضطربت وجب
 البيان والافتبطل الاجارة والله اعلم **فصل**
 يجب تسليم مفتاح الدار الي المالك وعمارتها علي
 المؤجر فان بادروا صلحها فذلك والا فلا ملكة للخيار
 وكسح التلج عن السطح علي المؤجر وتنظيف عرصة
 الدار عن التلج وكفاية علي المالك وان اجر دابة
 لركوب فعلي المؤجر كافر وبرذعة وحرام وشغرو
 برة وخطام وعلي المالك محمل ومظلة ووطاء وغطاء
 وتوابعها ولاصح في السرح اتباع العرف وظرف
 المحمول علي المؤجر في اجارة الدابة وعلي المالك في

اجارة العين وعلى المؤجر في اجارة الدمة الخروج مع
الدابة لتعهد ها واعانة الراكب في ركوبه ونزوله
بحسب الحاجة ورفع الحمل وحطه وشد الحمل وحله
وليس عليه في اجارة العين الا التخلية بين المكري
والدابة وتنفس اجارة العين بتلق الدابة ويثبت
الخيار بعينها ولا خيار في اجارة الدمة بل يلزمه الابدال
والطعام المحمول ليؤكل يبدل اذا اكل في الاظهر
فصل يصح عقد الاجارة مدة تبقى فيها العين
غالب وفي قول لا ترا د على سنة وفي قول على ثلاثين
وللمكري استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره فيركب
ويسكن مثله ولا يسكن حمارا ولا قصارا وما يستوفى
منه كالأرواية معينة لا يبدل وما يستوفى به
كثوب ومبي عين الخياطة والارتضاع يجوز ابداله
في الاصح ويد المكري على الدابة والثوب يد امانة مدة
الاجارة وكلا بعد ها في الاصح ولو ربطه دابة الثراها

لحمل او ركوب ولم ينتفع به الم يضمن الا اذا انهدم
عليها اصطبل في وقت لو انتفع به الم يصيبها الهدم
ولو تلف مال في يد اخير بلا تعد كثوب استاجر
لخياطته او صبغه لم يضمن ان لم ينفرد بالبدان
قعد المستاجر معه او احضره منزله وكذا ان انفرد
في الاظهر الاقوال والثالث يضمن المسترك وهو من
الترم عملا في مته لا انفرد وهو من اجر نفسه
لمدة معينة لعمل ولو دفع ثوبا الى قصار ليقره او
خياط ليخيطه ففعل ولم يذكر اجرة فلا اجرة له
وقيل له وقيل ان كان معروفا بذلك العمل فله والا فلا
وقد يستحسن ولو تعدى المستاجر بان ضرب الدابة
او كبحها فوق العادة او اركبها اثقل منه او سكن
حمارا او قصارا ضمن العين وكذا الواكتر في الحمل
مائة رطل حنطة في حمل مائة شعير او عكس او عشرة
اققرة شعير في حمل عشرة حنطة دون عكسه ولو

أكثر من مائة فعمل مائة وعشرة لزمه اجرة المثل
لزيادة وان تلفت بذلك ضمنها ان لم يكن صاحبها
معه فان كان صاحبها معها ضمن قسط الريادة
وفي قول نصو القيمة ولو سلم المائة والعشرة الي
المؤجر فعملها جاهلا ضمن المالك على المذهب ولو
ورث المؤجر وحصل فلا اجرة للريادة ولا ضمان ان
تلفت ولو اعطاه ثوبا ليخطه فخاطه فباده وقال
امر تني بقطعه فباده فقال بل قميصا فلا ظهر
تهديقا لما لك يمينه ولا اجرة عليه وعلى الخياط ارض
نقص **فصل** لا تنسخ الاجارة بعد ركنه
وقود حمام وسفر ومرض مستأجر دابة لسفر ولو
استأجر ارضا لريادة فزرع فهلك الزرع بحائفة
فليس له الفسخ ولا حط شيء من الاجرة وتنسخ
بموت الدابة والاجير المينين في المستقبل لا الماضي
الاظهر فيستقر قسطه من المسمى ولا تنسخ بموت

العاقدين ومتولي الوقف ولو اجر البطن الاول مدة
ومات قبل تمامها او الوكيل صبيا مدة لا يبلغ فيها
بالسن فبلغ باحتمال فالاصح انفسا خها في الوقف
لا الصبي وانما تنسخ بانهدام الدار لا انقطاع
ماء ارض استؤجرت لريادة بل يثبت الخيار وغصب
الدابة وابق العبد يثبت الخيار ولو اكثري جمالا او
هرب وتركها عند المالك رجع القاضى بيمونها من
مال الجمال فان لم يجد له مالا اقترض عليه وان
وثقيا لمكثري دفعة اليه ولا جعله عند ثقاه وله
ان يبيع منها قدر النفقة ولو اذن للمكثري في الاتفاق
من ماله ليرجع جارا في الاظهر ومتي قبض المالك
الدابة او الدار واستلها حتى مضت مدة الاجارة
استقرت الاجرة وان لم ينتفع وكل الوالكثري دابة
لركوب الي موضع وقبضها ومضت مدة امكن السير
اليه وسواء فيه اجارة العين والدرامة اذا اسلم

الدابة الموصوفة ويستقر في الاجارة الفاسدة اجرة
 المثل مما يستقر به المسمى في الصحبة ولو اكبر عينا
 مدة ولم يسلمها حتى مضت انفسحت ولولم يقدر
 مدة واجر لركوب الي موضع ولم يسلمها حتى مضت
 مدة السير فالاصح انها لا تنفسخ ولو اجر عبده ثم
 اعتقه والاصح انه لا تنفسخ الاجارة وانه لا خيار
 للعبد والظاهر انه لا يرجع علي سيده باجرة ما بعد
 العتق ويصح بيع المستاجر للمكتر ولا تنفسخ الاجارة
 في الاصح ولو باعها لغيره جاز في الاظهر ولا تنفسخ
كتاب احياء الموات الارض
 التي لم تعمّر قط ان كانت ببلاذ الاسلام فالمسلم
 تملكها بالاحياء وليس هو لدمي وان كانت ببلاذ
 الكفار فلهم احياءها وكذا المسلم ان كانت مما
 لا يدبون المسلمين عنها وما كان معمورا فلما لك
 فان لم يعرفوا العمارة اسلامية فمال ضائع وان

كانت جاهلية فالأظهر انه يملك بالاحياء ولا
 يملك بالاحياء حرّيم المعمور وهو ما تمس الحاجة
 اليه التمام الانتفاع فحرّيم القرية النادى ومركز
 الخيل ومتاخ الدبل ومطرح الرماد ونحوها وحرّيم البئر
 في الموات موقوف المنارج والحوض والدولاب ومجتمع
 الماء ومتردد الداية وحرّيم الدار في الموات مطرح رماد
 وكناسه وتلج ومرفي صوب الباب وحرّيم اباس
 القناة ما لو حفر فيه نقض ماؤها وخيف الانهيار
 والدار المحفوفة بدور لا حرّيم لها ويتصرف كل واحد
 في ملكه على العادة فان تعمري ضمن والاصح انه
 يجوز ان يتخذ داره المحفوفة بمساكن حمامى
 اضطبل او حانوته في البئر ان كان حانوت حادا وقصا
 اذا احتاطوا حكم للدران ويجوز احياء موات الحرم
 دون عرفات في الاصح **قلت** ومردفة ومني كعفة
 والله اعلم ويختلف الاحياء بحسب الفرض فان اراد

مستأثراً من حويط البقعة بعضها وسقف بعضها
وتعليق باب وفي باب وجه أو زينة دواب فتحويط
لا سقف وفي الباب بخلاف أو مرعة فجمع التراب حولها
وتسوية الأرض وترتيب الماء لها أن لم يكفها المصل
لا الرعاية في الأصح أو ستا فجمع التراب والتحويط
حيث جرت العادة به وتهيئة ماء ويشترط الغراس
على المذهب ومن سرع في عمل حياء ولم يتمه أو
اعلم على بقعة بنصب أحجار أو عرر حشبا فمأخوذ
وهو أحق به لكن الأصح أنه لا يصح بيعه وأنه لو
أحياء أضر ملكه ولو طالت مدة التجبر قال له السلطان
أحي أو أترك فأن استمهل أهل مدة قريبة ولو أقطع
الأمام مواتا صار أحق بالحياء كما التجبر ولا يقطع إلا فادرا
على الأحياء وقد راي قدر عليه وكذا التجبر والأظهر
أن للامام أن يحمي بقعة موات لرعي نعم جرية و
عدوة وضالة وضعي في النجعة وأنه له نقص

حماة الحاجة ولا يحمي لنفسه **فصل** منفعة
الشارع المروور ويجوز الجلوس به لاستراحة و
معاملة ونحوها إذا لم يضيق على المارة ولا يشترط
أخذ الإمام وله تظليل مقعدة ببارية وغيرها و
لو سبق إليه أثنان أقرع وقيل يقدم الإمام برؤيته
ولو جلس للمعاملة ثم فارق تارك الحرفة ومثقالا
إلى غيره بطل حقه وإن فارقه ليعود لم يبطل حقه إلا
أن تطول مفارقتة بحيث ينقطع معاملوه عنه و
يألفون غيره ومن الزمن المسجد موضعاً يفتي فيه
أو يقعد كالجالس في شارع لمعاملة ولو جلس فيه
لصلاة لم يضر أحق به في غيرها فلو فارق الحاجة ليعود
لم يبطل اختصاصه في تلك الصلاة في الأصح وإن لم
يترك إدارته ولو سبق رجل إلى موضع من رباط مسبل
أو فقيه إلى مدرسة أو صوفي إلى خانقاه لم يرجع
ولم يبطل حقه بخروجه لشرائه حاجة ونحوها **فصل**

المعدن الظاهر وهو ما خرج بلا علاج كنفت وكبريت
وقار وموميا وبرام وحجار رحي لا يملك با حياء ولا
يشت فيه اختصار بتجر ولا قطاع فان ضاقت بيله
قدم السابق بقدر حاجته فان طلب زيادة فالاصح
ان يحجمه فلو جاء معا اخرج في الاصح والباطن وهو
مالا يخرج الا بعلاج كذهب وفضة وحمى يد ونحاس
لا يملك بالحفر والعمل في الاظهر ومن احيماواتا فظهر
فيه معدن باطن ملكه والمياه المباحة من الاودية
والعيون في الجبال يستوي الناس فيها فان ارد قوم
سقي ارضهم منها فضايق الماء سقي الاعلى فالاعلى
حبس كل واحد الماء حتى يبلغ الكعبين فان كان في
الارض ارتفاع وانخفاض افرد كل طرف بسقي وما اخذ
من هذا الماء في بناء ملكه على المصيح وصافر بثرهوات
للارتفاق اولي بماتهما حتى ترتحل والحفورة للتمراو
في ملك يملك ماؤها في الاصح وسوا ملكه ام لا لا يلزمه

بدل ما فضل عن حاجته ليرج ويحب لما شية علي
الصحيح والقناة المشتركة يقسم ماؤها بنصب
خشبة في عرض النهر فيها ثقب متساوية او
متفاوتة علي قدر الحصص ولهم القسمة مهما يات
كتاب الشرائط والوقوف
صحة عارته واهلية التبرع والوقوف داو لم
الانتفاع به لا مطعوم وريحان ويصح وقوعقار
ومنقول ومشاع لا عيد وثوب في الدمة والوقوف
حر نفسه وكلا مستولدة وكلب معلم واحد
عبدية في الاصح ولو وقو ببناء او غراسا في ارض
مستأجرة لهما فالاصح جواراه فان وقوع علي معين
واحد او جمع اشترط امكان تملكه فلا يصح علي
جنين ولا علي العبد لنفسه فلو اطلق الوقوع عليه
فهو وقوع علي سيده ولو اطلق الوقوع علي بهيمة لفا
وقيل هو وقوع علي مالكها ويصح علي ذمي الامر تدو

حري ونفسه في الاصح وان وقول في جهة معصية
كعمارة الكنائس فباطل اوجهة قرية كالفقر والاعمال
والمساجد والمدارس صح اوجهة لا تظهر فيها القرية
كالاعبياد صح في الاصح ولا يصح الابلط ومصرحه
وقفت كذا اوارضي موقوفة عليه والتسبيل والتجس
صريحان علي الصحيح ولو قال تصدقت بكذا صدقة
محرمه او موقوفة او لاتباع ولا توهب فصرح في الاصح
وقوله تصدقت فقط ليس بصرح وان نوي الد
ان يضيق الي جهة عامة وينوي والاصح ان قوله
حرمته او ابدته ليس بصرح وان قوله جعلت
البقعة مسجدا نصير به مسجدا والاصح ان الوقف
علي معين يشترط فيه قبوله ولورد بطل مقه شرطنا
القبول ام لا ولو قال وقفت هكاسنة فباطل ولو
قال وقفت علي اولادي او علي زيد ثم نسله ولم يرد
فلا يظهر صحة الوقف فاذا انقضت المذكور فلا يظهر

انه يبقي وقفا وان مصرفه اقرب الناس الي الواقع
يوم انقضت المذكور ولو كان الوقف منقطع الاول
لوقفته علي من سيولدي فالمدن هب بطلانه او
منقطع الوسط كوقفت علي اولادي ثم رجل ثم
الفقر فالمدن هب صحته ولو اقتصر علي وقفت
فلا يظهر بطلانه ولا يجوز تعليقه كقوله اذا جاء
زيد فقد وقفت ولو قف بشرط الخيار بطل علي الصحيح
والاصح انه اذا وقف بشرط ان لا يؤجر اتباع شرطه
وانه اذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة
كالشافعية اختص كالمدرسة والرباط ولو وقف
علي شخصين ثم الفقراء فمات احدهما فالاصح
المنصوص ان نصيبه يصرف الي الآخر **فصل** قوله
وقفت علي اولادي واولاد اولادي تقتضي التسوية
بين الكل وكذا الوراث ما تناسلوا او بطن بعد بطن
ولو قال علي اولادي ثم اولاد اولادي ثم اولادهم

ما تناسلوا او علي ولادي واولاد اولادي الا علي
 فالاعلي والاول فالاول فهو للترتيب ولا يدخل
 اولاد اولاد في الوقوف على الاولاد في الاصح ويدخل
 اولاد البنات في الوقوف على الذرية والنسل والعقب و
 اولاد الاولاد الا ان يقول علي من ينسب الي منهم
 ولو وقف علي مواليه وله معتق ومعتوق قسم بينهما
 وقيل يبطل والصفة المقدمة علي جعل معصوفة تعتبر
 في الكل كوقت علي محتاجي اولادي واحفادي واخوتي
 وكذا المتأخرة عليها والاستثناء اذا عطفوا وكقوله
 علي ولادي واحفادي واخوتي المحتاجين واللات
 يفسق بعضهم **فصل** الاظهر ان الملك في رتبة
 الموقوف ينتقل الي الله تعالى اي ينقل عن اختصاص
 الادمي فلا يكون للواقف ولا للموقوف عليه ومنافعه
 ملك للموقوف عليه يستوفيها بنفسه وبغير باعارة
 واجارة ويملك الاجرة وقواته كثره وموقوفه وليه و

هذا الولد في الاصح والثاني يكون وقفاً ولو ماتت
 البهيمية اختص بجلدها وله مهر الجارية اذا وطئت
 بشبهة او نكاحات صحناه وهو الاصح والمذهب
 انه لا يملك قيمة العبد الموقوف اذا اتلوا بل يشترى
 بها عبد ليكون وقفاً مكانه فان تعد في بعض عبد ولو
 جفت الشجرة لم ينقطع الموقوف علي المذهب بل يستفاد
 بها جند او قيل تباع والتمن بقيمة العبد والاصح جوار
 بيع حفر المسجد اذا ابلت وجدوعه اذا انكسرت و
 لم تصح الا الاحراق ولو انهم مسجد وتعذر ت
 اعادته لم يبيع بحال **فصل** ان شرط الواقف
 النظر لنفسه او غيره اتبع والد فالنظر للقاضي علي المذهب
 وشرط الناظر العدالة والكفاية والاهتداء الي التصرف
 وظيفته العمارة والاجارة وتحصيل الغلة وقسمتها
 فان قومنا اليه بعض هذه الامور لم يتعد وللواقف
 عزل من ولده ونصب غيره الا ان يشترط نظرة حال

ولنظير علي المذهب فان وجب ثواب فهو قيمة الموهبة
 في الاصح فان لم يشبه فله الرجوع ولو وهب بشرط
 ثواب معلوم فلا يظهر صحة العقد ويكون بيعا علي
 الصبي او مجهول فالمدعي بطلانه ولو بعث هدية
 في ظرف فان لم تجر العادة برده كقوسرة تمر فهو هدية ايضا
 والا فلا ويحرم استعماله الا في كل الهدية منه ان اقتضته العادة
كتاب النقطة يستحب الالتقاط
 لو اتي بمادة نفسه وقيل يجب ولا يستحب لغير
 واثق ويجوز له في الاصح ويكره لفاستق والمذهب انه
 لا يجب الا شهاد علي الالتقاط وانه يصح التقاط الفاسق
 والصبي والذمي في جوار الاسلام ثم الاظهر انه يبرع من
 الفاسق ويوضع عند عدل وانه لا يعتمد بتعريفه
 بل يظن اليه رقيب ويبرع الولي لنقطة الصبي ويعرف
 ويملكها للصبي ان اري ذلك حيث يجوز الاقتراف
 له ويضمن الولي ان قصر في انزاعه حتى تلحق في يد

الصبي والظاهر بطلان التقاط العبد ولا يعتد
 بتعريفه فلو اخذه سيده منه كان التقاطا **قلت**
 المذهب صحة التقاط المكاتب كتابة صحيحة ومن
 بعضه حروجه وليس له فان كانت مهابة فلصاحب
 النوبة في الاظهر وكذا حكم السائر النادر من الاكساب
 والمثون الارثي الجنانية والله اعلم **فصل** للحيوان
 المملوك الممتنع من مغارة السبع بقوة كبيع وقرسي او
 بعدد ومارنب وظبي او طيران كحمام او جد بمغارة
 فللقاضي التقاطه للحفظ وكذا الغيرة في الاصح ويحرم التقاطه
 للملك وان وجد بقريه فالاصح جوار التقاطه للملك
 وما لا يمتنع منها كشاء يجوز التقاطه للملك في القرية
 والمغاراة ويخير اخذه من مغارة فان شاع عرفه
 وتملكه او باعه وحفظ ثمنه وعرفها ثم تملكه
 او اكله وغرم قيمته ان ظهر مملكه فان اخذ من
 العمران فله الحصلتان الاوليان لا الثالثة في الاصح

ويجوز ان يلتقط عبد الليمير ويلتقط غير الحيوان
فان كان يسرع فساد كهريسة فان شاء باعه وعرفه
ليتملكه ثمنه وان شاء تملكه في الحال واكله وقيل ان
وجده في عمران وجب البيع وان امكن بقاءه بعلاج
كرطب يتجف فان كانت الغبطة في بيعة بيع او في بحيفة
وتبرج به الواجد جفقه والا بيع بعضه لتجفيف الباقي
ومن اخذ لقطة للحفظ ابدافهي امانة فان دفعها
الى القاضي لم يقبل ولم يوجب الاكثرون التعريف
والحالة هذه فلو قصد بعد ذلك خيانة لم يكن مانعا
في الاصح وان اخذ بقصد خيانة قضائي وليس له
بعده ان يعرف ويملك على المذهب وان اخذ ليعرف
ويملك فامانة مدة التعريف وكل ابعدها ما لم
يتخير التملك في الاصح ويعرف جنسها وصفها وقدرها
وعفاصها وكاثرها ثم يعرفها في الاسواق وابواب
المساجد ونحوها سنة بل على العادة يعرف اول كل يوم

طري النهار ثم كل يوم مرة او مرتين ثم كل اسبوع ثم
كل شهر ولا تكفي سنة متفرقة في الاصح **قلت** الاصح يكفي
والله اعلم ويذكر بعض اوصافها ولا يلزم مؤنة التعريف
ان اخذ لحفظ بل يرتبها القاضي من بيت المال او
يقترض على المالك وان اخذ لملك لزمته وقيل ان لم
يتملك فعلي المالك والاصح ان التعريف لا يعرف سنة بل
لما يظن ان فاقده يعرف عنه غالبا **فصل** اذا
عرف سنة لم يملكها حتى يختاره بلفظ كتملكت وقيل
تكفي النية وقيل يملك بمضي السنة فان تملك فظهر
المالك وانفقا على رد عينها فداك وان ارادها المالك و
اراد الملتقط العدول اليه بدلها اجيب المالك في الاصح
وان تلفت غرم مثلها او قيمتها يوم التملك وان نقصت
بعيب فله اخذها مع الارش في الاصح واذا ادعاها رجل
ولم يصفها ولا يبينه لم تدفع اليه وان وصفها وظن
صدقه جاز الدفع ولا يجب على المذهب فان دفع

فأقام الأخرينة بها حولت إليه وإن تلفت
عنده فلصاحب البيضة تضمين الملتقط و
المدفوع إليه والقرار عليه **قلت** لا تحمل لقطة
الحرم للملك علي الصحيح ويجب تعريفها قطعاً والله أعلم
كتاب القبط التقاط المنبوز
فرض كفاية ويجب الاشتهاد عليه في الأصح وإنما ثبت
ولاية التقاط لمكلف حر مسلم عدل رشيد ولو
التقط عبد بغير إذن سيده انتزع منه فأن علمه
فاقره عنده أو التقط بأذنه فالسيد الملتقط ولو
التقط صبي أو فاسق أو مجور عليه أو كافراً مسلماً انتزع
منه ولو أرمحهم اثنتان علي أخذه جعله الحاكم عند
من يراه منهما أو من غيرهما وإن سبق واحد فالتقطه
منع الآخر من مراحمته وإن التقطاه معا وهما
أهل فالأصح أنه يقدم غني علي فقير وعدل علي مستور
فإن استويا أقرع وإذا وجد بلدي لقيطاً لبدن فليس

له نقله إلي بادية ولا يصح أنه له نقله إلي بلد آخر
وإن للفریب إذا التقط ببلد أن ينقله إلي بلد وإن
وجد ببادية فله نقله إلي بلد فإن وجد بدوي
ببلد فكالخضر أو ببادية أقرب إليه وقيل إن كانوا
ينقلون للنجعة لم يقر ونفقته في مال العام أو تو
علي اللقطاء والغاص وهو ما اختص به كثير من موقوفه
عليه ومقرونة تحته وما في جيبه من دراهم و
غيرها ومهدود ناير منشورة فوقه وتحته وإن
وجد في دار فهي له وليس له مال مدفون تحته و
كذا اثياب وامتعة موضوعة بقربه في الأصح فإن
لم يعرف له مال فالأظهر أنه ينفق عليه من بيت
المال فإن لم يكن قام المسلمون بكفايته فرفضاً
وفي قول نفقة والمملتقط الاستقلال بحفظ ماله
في الأصح ولا ينفق عليه منه بأذن القاضي قطعا
فصل إذا وجد لقيط بدار الإسلام وفيها أهل

ذمة او بدار فتحوها واقروها بيد الكفار صلحا او
بعد ملكها بحرية وفيها مسلم حكمه باسلام اللقيط
وان وجد بدا ركفار فكافران لم يسكنها مسلم فان
سكنها مسلم كاسير وتاجر فمسلم في الاصح ومن حكم
باسلامه بالدار فاقام ذمي بينة بنسبه لحقه و
تبعه في الكفر وان اقتصر على الدعوى فالمدعي انه
لا يتبعه في الكفر ويحكم باسلام الصبي بجهتين
اخرتين لا يعرضان في اللقيط احدهما الولادة
فان كان احدا بويه مسلما وقت العلوف فهو
مسلم فان بلغ ووصو كفا فمرتد ولو علقوبين
كافرين ثم اسلم احدهما حكمه بالسلامه فان بلغ
ووصو كفا فمرتد وفي قول هو كافر أصلي الثانية
اذا نسبى مسلم طفلا تتبع الساب في الاسلام ان لم
يكن معه احدا بويه ولو سباه ذمي لم يحكم باسلامه
في الاصح ولا يصح اسلام صبي ميمر استقلاله على

فصل الصحيح اذا لم يقر اللقيط برق فلهوم
الا ان يقيم احد بينة برقه وان اقر به لشخص
فصدقه قبل ان لم يسبق اقراره بحرية والذهب
انه لا يشترط ان لا يسبق تصرف تقضي نفوذه مرية
كبيع ونكاح بل يقبل اقراره في اصل الرق و احكامه
المستقبله لا الماضية المضرة بغيره في الاظهر ولو
لزمه دين فاقر برق وفي يده مال قضى منه ولو
ادعى رقه من ليس في يده بلا بينة لم يقبل وكذا ان
ادعاه الملتقط في الاظهر ولو راينا صغير ميمرا او
غيره في يد من يسترقه ولم يعرف استنادها الي
التقاط حكمه بالرق فان بلغ وقال انا حر لم يقبل
قوله في الاصح الا ببينة ومن اقام ببينة برق عمل
بها ويشترط ان تتعرض البينة لسبب الملك وفي قول
يكفي مطلق الملك ولو استلحق اللقيط حر مسلم لحقه
وصار اولى بترتيبه فان استلحقه عبد لحقه وفي

قولا يشترط تصديق سيده وان استلحقته امره
 لم يلحقها في الاصح واثنان لم يقدم مسلم وحر علي
 ذمي وعبد فان لم يكن بينة عرض علي القاتل في الحق
 من الحق به فان لم يكن قاتلا وتخيروا ونفاه عنهما او
 الحق بهما امر بالانتساب بعد بلوغه الي من يميل
 طبعه اليه منهما ولو اقاما بينتين متعارضتين سقطت في
 الاظهر **كتاب المعالة هي كقولهم من**
 رد ابقى فله كذا ويشترط صيغة تدل علي العمل
 به فمؤتمرم فلو عمل بلا اذن او اذن لشخص فعمل
 غيره فلا شيء له ولو قال اجنبي من رد عبد زيد
 فله كذا استحققه الرد علي الاجنبي وان قال قال زيد
 من رد عبدي فله كذا او كان كاذبا لم يستحق عليه
 ولا علي زيد ولا يشترط قبول العامل وان عينه و
 تصح علي عمل مجهول وكن معلوم في الاصح ويشترط
 كون العمل معلوما فلو قال من رد فله ثوب او ارضيه

فسد العقد والرد اجرة مثله ولو قال من بلد كذا
 فرده من اقرب منه فله قسطه من العمل ولو اشترى
 اثنان في رد فله اشتركا في العمل ولو التزم جعلاً لمعين
 فشاركه غيره في العمل ان قصد له انته فله كل العمل
 وان قصد العمل للمالك فلاول قسطه ولا شيء
 للمشاركة بحال ولكل منهما الفسخ قبل تمام العمل فان
 فسخ قبل الشروع وفسخ العامل بعد الشروع فلا شيء
 له وان فسخ المالك بعد الشروع فعليه اجرة المثل
 في الاصح والمالك ان يريد وينقص في العمل قبل الفراغ
 وفاترته بعد الشروع وجوب اجرة المثل ولو مات
 الابن في بعض الطريق او هرب فلا شيء للعامل واذا رده
 فليس له حصة لقبض العمل ويصدق المالك اذا انكر
 شرط العمل وسعيه في رد فانه اختلفا في قدر العمل تخالفا

كتاب الفرائض يبيد من

تركة الميت بمؤنة تجهيزه ثم تقضي ديونه ثم

ينفذ وصاياه من ثلث الباقي ثم يقسم الباقي بين
 الورثة **قلت** فان تعلق بعين التركة حق الركة
 وبغاي والمرهون والمبيع اذا مات المشتري مفلسا
 قدم على مؤنة تجهيزه والله اعلم واسباب الارث
 اربعة قرابة ونكاح وولاء فيرث المعتق العتيق ولا
 حلى والرابع الاسلام فتصرف التركة لبيت المال ارثا
 اذا لم يكن وارث بالاسباب الثلاثة والمجمع على ارثهم
 من الرجال عشرة الابن وابنه وان سفل والاب وابوه
 وان عاقر الملاح وابنه الامن الام والعم والام وكل
 ابنه والزوج والمعتق ومن النساء سبع البنت وبنت
 الابن وان سفل والام والجدة والاخت والروجة والمققة
 فلو اجتمع كل الرجال ورث الاب والابن والزوج فقط او
 كل النساء فالبنت وبنت الابن والام والاخت لا يورثن
 والروجة او الدين يمكن اجتماعهم من الصنفين
 فالابوان والابن والبنت واحد الزوجين ولو فقدوا

كلهم فاصل من هب انه لا يورث ذوو الارحام ولا
 يرد لها على اهل الفرض بل المال لبيت المال وافي المتأخرون
 اذا لم ينتظم امر بيت المال بالرد على اهل الفرض غير
 الزوجين ما فضل عن فروضهم بالنسبة فان لم يكونوا
 صرفا لي ذوي الارحام وهم من سوي المذكورين من
 الاقارب وهم عشرة اصناف ابوالام وكل جد وجدة
 ساقطين واولاد البنات وبنات الاخوة واولاد الاخوات
 وبنو الاخوة للام والعم للام وبنات الاعمام والعمات
 والاخوان والخالات والامد لوب بهم **فصل** الفروض
 المقدرة في كتاب الله تعالى ستة النصف فرض خمسة
 روج لم تخلو لزوجته ولدا واولد بن وبنت او بنت
 بن واخت لابوين اولاد منفردات والربع فرض روج
 لزوجته ولدا واولد بن وروجة ليس لزوجها
 واحد منهما والثمن فرضهما مع احدهما والثلاثان
 فرض بنتين فصاعدا وبنتي ابن فاكثروا ختين فاكثروا

لابوين اولاب والثالث فرض ام ليس لميتها ولدوا
ولد ابن ولا اثنان من الاخوة والاخوات وفرض
اثنين فاكثروا ولد الام وقد يفرض للجد مع الاخوة
والسدس فرض سبعة اب وجد لميتها ولد اولاد
ابن وام لميتها ولد اولاد ابن او اثنان من اخوة او
اخوات وجمعة ولبنات ابن مع بنت صلب ولاخت او
اخوات لاب مع اخت لابوين ولو واحد من ولد الام
فصل الاب والابن والزوج لا يجيبهم احد وابن
الجد لا يجيبه الامتوسط بينه وبين الميت والاخ
لابوين يجيبه الاب والابن وابن الابن ولا يجيبه
هو ولا دواخ لابوين ولا ام يجيبه اب وجد وولدو
ولد ابن وابن الاخ لابوين يجيبه ستة اب وجد
وابن وابنه واخ لابوين ولا اب ولا جد يجيبه هؤلاء
وابن اخ لابوين والعم لابوين يجيبه هؤلاء وابن
اخ لاب ولا يجيبه هؤلاء وعم لابوين وابن عم

لابوين يجيبه هؤلاء وعم لاب ولا يجيبه
هؤلاء وابن عم لابوين والمعتق يجيبه عصبة
النسب والبنات والام والروحة لا يجيبن وبنت الابن
يجيبها ابن او بنت اذا لم يكن معها من يعصمها او
لجدة الام لا يجيبها الا الام ولا اب يجيبها الا اب او
الام والقريب من كل جهة تجيب البعدي منها والقريب
من جهة الام كام ام تجيب البعدي من جهة الاب
كام ام اب والقريب من جهة الاب لا تجيب البعدي
من جهة الام في الاظهر والاخت من الجهات كالاخو
الاخوات لخلص الاب تجيبهن ايضا اثنان لابوين
والمعتقة كالمعتق وكل عصبة تجيبه اصحاب فوف
مستغرقة **فصل** الابن يستغرق اموال وكل البنات
ولبنات النصف ولبنات فصاعد الثلثان ولو اجتمع
بنات وبنات فامال لهم للذكر مثل حظ الانثيين
واولاد الابن اذا انفردوا كأولاد الصلب فلو جمع

الصنفان فان كان من ولد الصلب ذكر حجب اولاد
 الابن والا فان كان للصلب بنت فلها النصف والباقي
 لولد الابن الذكور والذكور والاناث فان لم يكن
 الا انثى او اناث فلها ولهن السدس وان كان
 للصلب بنتان فصاعد اخذتا واخذت الثلثين و
 الباقي لولد الابن الذكور والذكور والاناث ولا شيء
 للاناث الخلف الا ان يكون اسفل منهن ذكر فيعصبن
 واولاد ابن الابن مع اولاد الابن كما اولاد الابن مع اولاد
 الصلب وكذا سائر المنارل وانما يعصب الذكور
 المنارل من في رجته ويعصب من فوقه ان لم يكن
 بها شيء من الثلثين **فصل** الاب يرث بفرض اذا
 كان معه ابن او ابن ابن ويتعصيب اذا لم يكن ولد
 ولولد ابن وبهما اذا كان معه بنت او بنت ابن له
 السدس فرضا والباقي بعد فرضيهما بالعصوبة ولام
 الثلث والسدس في العالين السابقين في الفروض و

لها في مسلي روج او زوجة وابوين ثلث ما بقي بعد
 الروج والزوج والجد كالأب الا ان الأب يسقط الاخوة
 والاخوات والجد يقاسمهم ان كانوا لابوين اولاد
 والاب يسقط ام نفسه ولا يسقطها الجد والاب
 في روج او زوجة وابوين يرث الدم من الثلث الي
 الثلث الباقي وللايردها الجد والجد السدس وكذا
 الجدات ويرث منهن ام الام وامهاتها المدليات باناث
 خلفن وام الاب وامهاتها كدروك ام ابى الاب وام
 الاجداد فوقه وامهاتهن علي المشهور وضابطه
 كل جدة ادلت بمحض اناث او ذكور واناث الي ذكور
 ترث من ادلت بذكر بين الثلثين **فصل** الاخوة
 والاخوات لابوين ان انفردوا ورثوا كاولاد الصلب
 وكذا ان كانوا الاب في مشتركة وهي روج وام وولدا
 ام واخ لابوين فيشارك الاخ ولدي الام في الثلث
 ولو كان بدل الاخ اخ لآب سقط ولو اجتمع الصنفان

فكاجتماع اولاد الصلب واولاد ابنته الا ان يثاق
 الابن يعصيه من في درجتهم او اسفل والاخت
 لا يعصيه الا اخوها ولو احد من الاخوة او
 الاخوات لام السدس ولاثنين فصاعدا الثلث
 سواء ذكرهم واناثهم والاخوات لابوين او
 لاب مع البنات وبنات الابن عصبة كالاخوة
 فتسقط اخت لابوين مع البنت الاخوات
 للاب وبنو الاخوة لابوين اولاد كل منهم كايه
 اجتماعا وانفرادا لكن يخالفونهم في انهم لا
 يردون الام الى السدس ولا يرثون مع بعد
 ولا يعصبون اخواتهم ويسقطون في الميراث
 والعم لابوين اولاد باخ من الجهتين اجتماعا
 وانفرادا وكذا قياس بني العم وسائر عصبة
 النسب والعصبة من ليس له سهم مقدر من
 المجموع على توريثهم فيرث المال او ما فضل بعد

الفروض **فصل** من لا عصبة له بنسب وله
 معتق فماله او الفاضل عن الفروض له رجلا كان
 او امرأة فان لم يكن فلعصبة بنسب المعصيين
 بانفسهم لا لبنته واخوته وترتيبهم كترتيبهم
 في النسب لكن الاظهر ان اخر المعتق وابن اخيه
 يقدران على جده فان لم يكن له عصبة فالمعتق
 المعتق ثم عصبة كذلك ولا ترث امرأة بولاد
 الامعتقها او منتهيا اليه بنسب او ولاء **فصل**
 اجتماع جد و اخوة واخوات لابوين اولاد فان
 لم يكن معهم ذوفرض فله الاكثر من ثلث المال
 ومقاسمتهم كما خ فان اخذ الثلث فالباقي لهم
 فان كان معهم فله الاكثر من السدس التركة و
 ثلث الباقي والمقاسمة وقد لا يبقى شي من كسبتين
 وام و زوج فيفرض له السدس ويراد في القول
 وقد بقي دون سدس كسبتين و زوج فيفرض

له وتعال وقد يبقى سدس كبتين وام فيفور
 به الجدة وتسقط الاخوة في هذه الاحوال الثلاثة
 ولو كان مع الجد اخوة واخوات لابوين ولا ب فحكم
 لجد ما سبق وبعد اولاد الابوين عليه اولاد الاب
 في القسمة فاذا اخذ حصته فان كان في اولاد الابوين
 ذكر فالباقي لهم ويسقط اولاد الاب والافتراض
 الوحدة الى النصف وتأخذ الثلثان فصاعدا الى
 الثلثين ولا يفضل عن الثلثين شي وقد يفضل
 عن النصف فيكون لاولاد الاب والجد مع اخوات
 كاخ فلا يفرض لهم معه الا في الاكدرية وهي زوج
 وام وجد واخت لابوين اولاد الاب فلزوج النصف
 وللأم ثلث وللجد سدس والاخت نصف فعول
 ثم يقسم الجد والاخت بعد نصيبهما اثلاثا له
 الثلثان **فصل** لا يتوارث مسلم وكافر ولا يورث
 مرتد ولا يورث ويرث الكافر على الكافرون اختلفت

ملتهما لكن المشهور انه لا توارث بين حريم و
 ذمي ولا يرث من فيه رق ولجد يدان من بعضه
 يورث ولا قاتل وقيل ان لم يضمن ورث ولو مات
 متوارثان بغير قار وهدم او في غربة معا وجهل
 اسبقهما لم يتوارثا وما ل كل لباقي ورثته ومن
 اسرا وفقد وانقطع خبره ترك ماله حتى تقوم
 بيته بموته او تمضي مدة يغلب على الظن انه
 لا يعيش فوقها فيجتهد القاضي ويحكم بموته
 ثم يعطي ماله من يرثه وقت الحكم ولو مات من
 يرثه المفقود وقفنا حصته وعملنا في الحاضرين
 بالاسواء ولو خلف حملا يرث او قد يرث عمل
 بالاحوط في حقه وحق غيره فان انفصل جيا لوقت
 يعلم وجوده عند الموت ورث والا فلا بيان فان
 لم يكن وارث سوى الحمل او كان من قبله حية وقوف
 المال وان كان من لا يحجبه وله مقدرا عطية عائلا

ان امكن عول كزوج حاملة وابوين لها ثمن و
 لهما سدسان عائلات فان لم يكن له مقدر كاولاد
 لم يعطوا وقيل اكثر لكل اربعة فيعطون اليقين و
 الخنثي المشكل ان لم يختلفوا رثته كولد ام ومعتوقه
 والا فيعمل باليقين في حقه وحق غيره ويوقو المشكوك
 فيه حتي يتبين ومن اجتمع فيه جهتا فرض و
 تعصيب كزوج هو معتق وابن عم ورث بهما **قلت**
 فلو وجد في كتاب الجوس او الشبهة بنت هي
 اخت ورثت بالنسوة وقيل بهما والله اعلم ولو
 اشترك اثنان في جهة عسوبة ورثا احدهما
 بقراءة اخري كابي عم احدهما اخ لام فله
 السدس والباقي بينهما فلو كانت معهما بنت
 فلها نصيب والباقي بينهما سواء وقيل يختص به
 الاخ ومن اجتمع فيه جهتا فرض ورث باقواهما
 فقط والقوة بان تحجب احدهما الاخرى ولا

تجب او تكون اقل حجباً فالاول كبنت هي اخت
 لام بان يطأ مجوسي او مسلم يشبهة امه
 فتلد بنتا والثاني كام هي اخت لاب بان يطأ
 بنته فتلد بنتا والثالث كام ام هي اخت لاب
 بان يطأ همد لا البنت الثانية فتلد ولدا فالاول
 ام امه واخته **فصل** ان كانت الورثة عميات
 قسم المال بالسوية ان تمحضوا ذكر انا وانا
 فان اجتمع الصنفان قدر كل ذكر انثيين وعد
 رؤس المقسوم عليهم اصل المسئلة وان كان
 فيهم ذو فرض وذو فرضين متماثلين فالمسئلة
 من مخرج ذلك الكسر فمخرج النصوات ثلث والثلث
 ثلثه والرابع اربعة والسدس ستة والثلث
 ثمانية وان كان فرضان مختلفا المخرج فان تداخل
 مخرجا هما فاصل المسئلة اكثرهما كسدس و
 ثلث وان توافقا ضرب وفوق احد هما في الاخرى

والحاصل اصل المسئلة كسدس وثمان فالاصل اربعة
وعشرون وان تباينا ضرب كل الاخر والحاصل الاصل
كثنت وربع الاصل اثنا عشر فالاصول تسعة اثنان
وثلاثة واربعة وستة وثمانية واثنا عشر واربعة
وعشرون والذي يقول منها السنة الي سبعة كرو
واختين والي ثمانية سهم كهم وام والي تسعة
كهم واخ لام والي عشرة كهم واخ لام والا ثنا
عشر الي ثلاثة عشر كروجة وام واختين والي خمسة
عشر كهم واخ لام والي سبعة عشر كهم واخ لام
والاربعة والعشرون الي سبعة وعشرين كبننتين و
ابوين وروجة واذا تماثل العدد ان فذلك وان
اختلفا وفي الاكثر بالاقل مرتين فاكثر فمتداخلا
كثنته مع ستة وتسعة وان لم يفنهما الا عدد
ثالث فمتوافقات بجزءه كاربعة وستة بالنصف
وان لم يفنهما الا واحد تباينا كثلاثة واربعة

والمتد خلان متوافقان ولا عكس **فرع** اذا عرفت
اصلها وانقسمت السهام عليهم فذاك واذا انكسرت
علي صنوفهم قوبلت بعدد فان تباينا ضربت
عدد في المسئلة بعولها ان عالت وان توافقا
ضرب وفقو عدد فيهما فما بلغ صحت منه وان
انكسرت علي صنفين قوبلت سهام كل صنوف بعدد
فان توافقا رد الصنوف الي وفقه والا ترك ثم ان
تماثل عدد الرؤس ضرب احدهما في اصل المسئلة
بعولها وان تداخلا ضرب اكثرهما وان توافقا ضرب
وفقا احدهما في الاخر ثم الحاصل في المسئلة وان
تباينا ضرب احدهما في الاخر ثم الحاصل في المسئلة
فما بلغ صحت منه ويقاس علي هذا الانكسار علي
ثلاثة اصناف واربعة ولا يريد الكسر علي ذلك فاذا
اردت معرفة نصيب كل صنوف من مبلغ المسئلة فاخرب
نصيبه من اصل المسئلة فيما ضربته فيها فما بلغ فهو

نصيبه ثم يقسمه علي عدد الصنف **فرع** مات عن
ورثة فمات احد هم قبل القسمة فالتم يرث الثاني
غير الباقي وكان ارثهم من الاول جعل كان الثاني
لم يكن وقسم بين الباقيين كاخوة واحوات او
بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين وان لم
ينحصر ارثه في الباقيين او انحصر واختلف قدس
الاستحقاق فصيح **مسئلة** الاول ثم **مسئلة** الثاني
ثم ان يقسم نصيب الثاني من **مسئلة** الاول
علي **مسئلة** فدانك والافان كان بينهما موافقة
ضرب وفق **مسئلة** في **مسئلة** الاول والاضرب كلها
فيها فما بلغ محتامنه ثم من له شيء من **المسئلة**
الاولي اخذه مضروبها ضرب فيها ومن له شيء
من **المسئلة** الثانية اخذه مضروبها في نصيب الثاني
من الاول او في وفقه ان كان بين **مسئلته** ونصيبه وفق
كتاب الوصايا تصح وصية كل

مكفر حروان كان كافرا وكذا محجور عليه بسفه علي
المتنهب لا مجنون ومغيب عليه وصبي وفي قول
تصح من صبي ميمر ولا رقيق وقيل ان عتوق ثم مات
صحت واذا اوصي بجهة عامة فالشرطان لا تكون
معصية كعمارة كنيسة او لشخص فالشرطان يتصور
له الملك فتصح لجل وتنفدان انفصل حيا وعلم
وجوده عندها بان انفصل بدون ستة اشهر
فان انفصل لستة اشهر فاكثروا المرأة فراثن روج
او سيد لم يستحق فان لم تكن فراشا وانفصل
لاكثر من اربع سنين فكل ولد له استحقاق
الاظهر وان صبي لم يداستمر رقه فالوصية
لسيده فان عتوق قبل موته الموصي فله وان
عتق بعد موته ثم قبل بني علي ان الوصية بم
تملك وان وصي لدا بة وقصد تمليكها او اطلق
فياطله وان قال ليصرف في علفها فامتنقول محتها

وتصح لعمارة مسجد وكذا ان اطلق في الاصح و
يحمل علي عمارته ومصالحه ولذي وكذا احري
ومرتد في الاصح وقاتل في الاظهر وتصح لو ارث في
الاظهر ان اجار باقي الوارثة ولا خيرة بردهم و
اجارتهم في حياة الموصي والفيرة في كونه وارثا
بيوم الموت والوصية لكل وارث بقدر حصته
لغو وبقي هي قدر حصته صحيحة وتفتقر الي
الاجارة في الاصح وتصح بالعمل ويشترط انفصاله
حيا لوقت يعلم وجوده عندها وبالمنافع وكذا
بثمرة او حمل سيحدثان في الاصح وباحد عبده
وبنجاسه يحمل الانتفاع بها كلب معلم ورايل
وخمر محترمة ولو اوصي من كلابه اعطي اصدها
فان لم يكن له كلب لغت ولو كان له مال وكلاب
ووصي بها او بعضها فالاصح نفودها وان كثرت
وقل المال ولو اوصي بطبل وله طبل للمو وطبل يحمل

الانتفاع به كطبل حرب ومجيج حملت علي الثاني
ولو اوصي بطبل لله ولغت الا ان صلح لحرب او مجيج
فصل ينبغي ان لا يوصي بالثمن ثلث المال فان
راد ورث الوارث بطلت في الرث واث اجار فاجارته
تنفيذ وفي قول عطية مبتدأة والوصية بالزيادة
لغو ويعتبر المال يوم الموت وقيل يوم الوصية و
يعتبر من الثلث ايضا عتق علق بالموت وتبرع بخير في
مرضه كوقوه وهبة وعتقوا ابراه واذا اجتمع تبرع
متعلقة بالموت وعجز الثلث فان تمخض العتق اقرع
او غيره قسط الثلث او هو وغيره قسط بالقيمة
وفي قول يقدم العتق او متجزة قدم الاول
فالاول حتي يتم الثلث فان وجدت دفعة واتحد
الجنس كعتق عبيد او ابراه جميع اقرع في العتق و
قسط في غيره وان اختلفوا بالجنس وتصرو كلاب فان
لم يكن فيها عتق قسط الثلث وان كان قسط وفي

قول يقدم العتق ولو كان له عبدان فقط سالم
وغانم فقال ان عتقت غانما فسا لم حرثم اعتق
غانما في مرض موته عتق ولا اقرا ع ولوا وصي
بعين حاضرة هي ثلث ماله وباقيه غائب لم يدفع
كلها اليه في الحال والاصح انه لا يتسلط على المهر في
الثلث ايضا **فصل** اذ ظننا المهر مخوف لم يتعد
تبرع راد على الثلث فان برأ نفد وان ظننا غير
مخوف فمات فان حمل على الفجاءة نفد والافحوق
ولو شككنا في كونه مخوف لم يثبت الا بطيبين
حريين عدلين ومن المخوف قولنج واذا جنب و
رعاف دأثم واسهال متواتر ودق وابتداء ^{وهو ان تنفد خلط الطعام في بطنه} ^{في بطنه} ^{في بطنه} ^{في بطنه}
وخروج الطعام غير مستحيل ان كان يخرج بشدة
ووجع او ومعه دم وحمي مطبقة او غيرها الاربعة
وللذهب انه يلحق بالمخوف سر كفا راعتادوا قتل
الامريء والنجام قتال بين متكافئين وتقديم

لقصاص او رجم واضطراب ريح وهي جان موج في
راكب سفينة وطلق حامل وبعد الوضع مالم تنفصل
المشيمة وصيغتها او حيت له بكرا او اذفعوا اليه
او اعطوه بعد موت او اجعلته له او هو له بعد
موت فلو اقتصر على هو له فاقرار الا ان يقول هو
له من مالي فيكون وصية وتنقذ بكناية والكتابة
وان الوصي لغير معين كالفقراء لمرت بالموت بلا
قبول او لمعين اشترط القبول ولا يصح قبول والارء
في حياة الموصي ولا يشترط بعد موته الفور فان
مات الموصي له قبله بطلت او بعد فيقبل وارثه وهل
يملك الموصي له بموت الموصي ام بقبوله ام موقوف
فان قيل بان انه ملك بالموت والابان للوارث اقوال
اظهرها الثالث وعليها تبني الثمرة وكسب عبد
حصلا بين الموت والقبول ونفقة وفرضته وبطلان
الموصي له بالنفقة ان توقف في قبوله ورد **فصل**

او صبي بشاة فتناول صغيرة الجثة وكبيرتها سليمة
 ومعيبة ضانا ومعر او كلا ذكر في الاصح للاستحالة
 وعناق في الاصح ولو قال اعطوه شاة من غنمي ولا
 غنم له لغت وان قال من مالي اشتريته ولو بجل
 والناقة يتناولان البخاي والعراب لاحد هما
 الاضرو للاصح يتناولون بعير ناقة لا بقرة ثور او
 الثور للذكر والمذاهب حمل الدابة على فرس وبقل
 وحمار ويتناولون الرقيق صغيرا وانثى ومعيبا
 وكافرا وعكوسها وقيل ان او صبي باعناق عبد وجب
 المحرم تكفارة ولو او صبي باع رقيقه فماتوا او
 قتلوا قبل موته بطلت وان بقي واحد تعين اي
 باعناق رقاب فثلاث فاف عجز ثلثه غنم فالمذهب
 انه لا يشتري بشقص بل بنفستان به فان فضل عن
 انفس رقبتي شي فللوارثة ولو قال ثلثي للفقو
 اشترى شقص ولو او صبي يحملها قاتت بولدين

فلهما او صبي وميت فكله الحي في الاصح ولو قال ان
 كان حمل ذكر او قال انثى فله كلا فولدتهما لغت
 ولو قال ان كان بطنها ذكر فولدتهما استحقوا الذكر
 او ولدت ذكرين فالاصح صحتها ويعطيه الوارث
 من شاء منهما ولو او صبي بحيرانه فلا ربعين دارا
 من كل جانب والعلماء اصحاب علوم الشرح من تفسير
 ومحدث وفاقه لا مقرئ واديب ومعبر وطبيب
 وكذا متكلم عند الاكثرين ويدخل في وصية الفقراء
 المساكين وعكسه ولو جمعهم ما شرك نصفين واقل
 كل صنو ثلثة وله التفصيل او ليريد والفقراء المذهب
 انه كما احدثهم في جوار عطائه اقل متمول لكن لا
 يحرم اوجع معين غير محصر كالعلوية صحت في
 الاظهر وله الافتصار على ثلاثة اولا قارب ريد
 دخل كل قرابة له وان بعد الا اصلا وفرعا في الاصح
 ولا تدخل قرابة ام في وصية العرب في الاصح و

العبرة باقرب جد ينسب اليه ريد وتعد اولاده
قبيلة ويدخل في اقرب اقا ربه الاصل والفرع في
الاصح تقدم ابن علي اب واخ علي جد ولا يرجح
بذكورة ووراثته بل يستوي الاب والام نفسه و
الابن والبنت وتقدم ابن البنت علي ابن الابن
ولو اوصي لا قارب نفسه لم تدخل ورثته في الاصح
فصل تصح بمنافع عبد ودار وغلة حانوت و
يملك الموصي له منفعة العبد واكسابه المعتادة و
كلام مهرها في الاصح لا ولد لها في الاصح بل هو كلام
منفعته له ورقيقته للوارث وله اعتاقه وعليه
نفقته ان اوصي بمنفعته مدة وكذا ابد في الاصح
وبيعه ان لم يؤبد كالمستأجرة وان ابد فالاصح
انه يصح بيعه للموصي له دون خيرة وانه تعتبر
قيمة العبد كلها من الثلث ان اوصي بمنفعته
ابد وان اوصي بها مدة قوم بمنفعته ثم سلوبها

تلك المدة وحسب الناقص من الثلث وتصح بحج
تطوع في الاظهر وبحج من بلدة او من الميقات كما قيد
وان اطلق فمن الميقات في الاصح وحجة الاسلام من
رأس المال فان اوصي بهما من رأس المال او الثلث عمل
به وان اطلق الوصية بهما فمن رأس المال وقيل من
الثلث وبحج من الميقات وللأجنبي ان يحج عن الميت
بغير اذنه في الاصح ويؤدي الوارث عنه الواجب المالي
في كفارة مرتبة ويطعم ويكسو في الخيرة والاصح
انه يعتق ايضا وان له الاداء من ماله اذ لم يكن
له تركه وانه يقع عنه لو تبرع اجنبي بطعام او
كسوة لا اعتاق في الاصح وتنفع الميت صدقة عنه
ودعاء من وارث واجنبي **فصل** له الرجوع عن
الوصية وعن بعضها بقوله نقضت الوصية او
ابطلتها او رجعت فيها او فسختها او هداها او رثي
وبيع واعتاق وصدق وكذا هبة او رهن مع

قبض وكذا ادونه في الاصح وبوصية بهذه التصرفات
وكذا التوكيل في بيعه وعرضه عليه في الاصح وخط
حنطة معينة رجوع ولو اوصى بصاع من صبرة
فخلطها بأجود منها فرجوع وبمثلها فلا وكذا الأرز
في الاصح وطحن حنطة وصي بها ويدررها وعجن دقيق
وعزل قطن وشح عزل وقطع ثوب قميصا وبناء
وغراس في هرصة رجوع **فصل** بين الايصاء بقضاء
الدين وتنفيذ الوصايا والنظر في امر الاطفال و
شرط الوصي تكليف وحرية وعدالة وهداية الى
التصرفات الوصية به واسلام لكن الاصح حوز وصية
ذمي الى ذمي ولا يضر الاحمي في الاصح ولا تشرط الذكوة
وام الاطفال اولى من غيرها وينعزل الوصي بالفسوق
وكذا القاضي في الاصح لا الامام الاعظم ويصح الايصاء
في قضاء الدين وتنفيذ الوصية من كل حر مكفوف
يشتري في امر الاطفال مع هذه ان يكون له ولاية عليه

وليس للوصي ايصاء فان اذن له فيه جار في
الاظهر ولو قال اوصيت الي بلوغ ابني او قدوم ربي
فاذا بلغ او قدم فهو الوصي جار ولا يجوز نصب
وصي ولجدي حي بصفة الولاية ولا الا ايصاء بتزويج
طفل وبنت ولقظه اميت اليك او فوضت ونحو
هما ويجوز فيه التوقيت والتعليق ويشترط بيان
ما يوصي فيه فان اقتصر على اوصيت اليك لفأى
القبول ولا يصح القبول في حياته في الاصح ولو
اوصى الي اثنين لم ينفر احد هما الا ان صرح
به وللوصي والوصي العزل مني شاء واذا بلغ
الطفل ونارعه في الاتفاق عليه صدق الوصي او
في دفع المال اليه بعد البلوغ صدق الولد
كتاب الوديعة من حجر عن حفظها
حرم عليه قبولها ومن قدر ولم يشؤ بامانة
كره فان وثق استحب له وشرطها شرط موكل

ووكيل وتشتري صيغة من المودع كاستودعك
 هذا واستحفظتك أو أنبتك في حفظه والاصح
 لا يشترط القبول لفظا ويكفي القبض ولو أودعه
 صبي أو مجنون مالا لم يقبله فان قبل ضمن ولو
 أودع صبي مالا فتلوعذره لم يضمن وإن اتلفه
 ضمن في الاصح والمجور عليه بسفه كصبي و
 ترتفع بموت المودع أو المودع وجنونه وأغمائه
 ولهما الاسترداد والرد كل وقت وأصلها الأمانة
 وقد تصير مضمونة لعوارض منها أن يودع غيره
 بلا إذن ولا عذر فيضمن وقيل إن أودع القاضي
 لم يضمن وإذا لم ير له يده عنها جازت الاستعانة
 بمن يحملها إلى الحرز أو يضعها في حرارة مشتركة
 وإذا أودع سفر أفلير إلى المالك أو وكيله فان فقد
 هما فالقاضي فان فقد وفأمين فان دفنها بموضع
 وسافر ضمن فان علم بها أمينا يستثنى الموضع لم

يضمن في الاصح ولو سافر بها ضمن إلا إذا وقع
 حريق أو غارة وعجز عن يدفعها اليه كما سبق
 والحريق والغارة في البقعة واشتراف الحرز على العراب
 عندار كالسفر وإذا مرض مخوفا فليردها إلى المالك
 أو وكيله والأفالحاكم أو أمين أو وصي بها فان لم
 يفعل ضمن إلا إذا لم يتمكن بأن مات فجأة منها
 إذا نقلها من محلة أو دار إلى أخرى دونها في الحرز
 ضمن والأفلا ومنها أن لا يدفع متلفاتها فلو
 أودعه دابة فترك علفها ضمن فان نكاه عنه
 فلا على الصحيح وإن عطاها المالك علفا علفها منه
 والأفلي راجعه أو وكيله فان فقد فالحاكم ولو
 بعثها مع من يسقيها لم يضمن في الاصح وعلى المودع
 تعريض ثياب الصوف للريح كيلا يفسد هالدود
 وكذا البسما عند حاجتها ومنها أن يعدل عن
 الحفظ المأمور به وتلفت بسبب العدو ولا يضمن

فلو قال لا ترد علي الصندق فرقد وانكسر ثقله
وتلوه ما فيه ضمن وان تلوه بغيره فلا علي الصحيح
وكذا لو قال لا تقفل عليه قفلين فأقفلهما ولو
قال اربط الدرهم في كمي فأمسكها في يدي فتلته
فالمذهب انهما ان ضاعت بنوم او نسيان ضمن
او باخذ غاصب فلا ولو جعلها في جيبه بد لاهي
الربط في الكم لم يضمن وبالعكس يضمن ولو اعطاه
درهم بالسوق ولم يبين كيفية الحفظ فربطها
في كمي وأمسكها بيده او جعلها في جيبه لم يضمن
وان أمسكها بيده لم يضمن ان اخذها غاصب
ويضمن ان تلفت بغفلة او نوم وان قال
احفظها في البيت فليمض اليه وبحرر هافيه فان
اخرى بلا عذر ضمن ومنها ان يضييعها بان يضعها
في غير حرر مثلها او يدل عليها سارقا او من
يصاد راطا لكان فلو اكرهه ظالم حتى سلمها اليه

فلما لك تضمينه في الاصح ثم يرجع علي الظالم ومنها
ان ينتفع بها بان يلبس او يركب خيانه او ياخذ
الثوب ليلبسه او الدرهم لينفقها في ضمن ولو نوى
الاخذ ولم ياخذ لم يضمن علي الصحيح ولو خلطها
بماله ولم يميز ضمن ولو خلط دراهم كسرين
للمودع ضمن في الاصح ومتي صارت مضمونة
بان تفاع وغيره ثم ترك الخيانة لم يبرأ فان احدث
له امالك استثمانا برء في الاصح ومتي طلبها امالك
لرمه الرد بان يخلي بينه وبينها فان اخرجها
عذر ضمن وان ادعي تلفها ولم يذكر سببا او
ذكر خفيا كسرقة صدق يمينه وان ذكر ظاهرا
كحريق فان عرّف العريق وعمومه صدق بلا يمين
وان عرّف دون عمومه صدق يمينه وان جهل
طوبى بيمينه ثم يخلو علي التلويه وان ادعي
ردا علي من ائتمنه صدق يمينه او علي غيره

كوارثه او ادعي وارث المودع الردي على المالك
او ادع عند سفرة امينا فادعي المدين الردي على
المالك طوب ببيته وجودها بعد طلب المالك فمضى
كتاب قسم الفيء والغنيمة الفيء
مال حصل من كفار بلا قتال وايضا وخيل وركاب
بحرية وعشر تجارة وما جلوا عنه خوقا وما ل
مرتد قتل او مات وذمي بلا وارث في خمس و
خمسه الخمسة احد هاهم صالح المسلمين كالشفور
والقضاة والعلماء وتقدم الالههم فالاهم والثاني
بنو هاشم والمطلب يشترك الغني والفقير و
النساء ويفضل الذكر كالارث والثالث اليتامي و
هو صغير لا اب له وبشروط فقره على المشهور
والرابع والخامس والمساكين وابن السبيل ويهم
الاصناف الاربعة المتأخرة وقيل يختص بالحاصل
في كل ناحية من فيها منهم واما الاخماس الاربعة

فالاظهر انها المترقة وهم الاجناد المرصدون
للجهاد فيضع الامام ديوانا وينصب لكل قبيلة
او جماعة عريفا يبحث عن حال كل واحد و
عياله وما يكفيهم فيعطيه كفايتهم ويقدم
في ثبات الاسم والاعطاء قريشا وهم ولد النضر
ابن كنانة ويقدم بني هاشم والمطلب ثم بني
عبد شمس ثم نوفل ثم عبد العزي ثم سائر
البطون الاقرب فالاقرب الي رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم الانصار ثم سائر العرب ثم العجم
ولا يثبت في الديوان احمي ولا رما ولا من لا يهاج
للعرو ولو مرض بعضهم او جن ورجي رواله
اعطي فان لم يرج فالأظهر انه يعطي وكذا روجته
واولاده ورجي رواله اعطي اذا مات فتعطي
الزوجة حتي تنكح واولاده حتي يستقلوا فان
فصلت الاخماس الاربعة عن حاجات المترقة

وراع عليهم علي قدر مؤنتهم والاصح انه يصرف
بعضه في اصلاح الشفورو السلاح والكراع هذا
حكم منقول الفيخ فاما عقار فاما ذهب انه يجعل
وقفا وتقسم غلته كذلك **فصل** الفنيمة مال
حصل من كفاريقتال وايضا فيقدم منه السلب للقاتل
وهو ثياب القليل والخوف والران وآلات الحرب كدراج
وسلاح ومركوب وسرج ولجام وكذا اسوار ومطقة
وخاتم ونفقة معه وجنيبة تقاداة معه في
الاضهر الاحقية مشدودة على الفرس على المذهب
وانما يستحق بركوب غرر يكفي به شركا في مال
للعرب فلورمي من حصن او من الصق او قتل ناثما
او سيرا او قتله وقد انهرم الكفار فلا سلب في
كفاية شره ان يزيل امتناعه بان يغفأ عينيه
او يقطع يديه ورجليه وكذا الواسرة او قطع
يديه او رجليه في الاظهر ولا يخمس السلب علي

المشهور وبعد السلب تخرج مؤنة لحفظ والنفل
وغيرهما ثم يخمس الباقي فخمسه لاهل الخمس
الفخي يقسم كما سبق والاصح ان النفل يكون
من خمس الخمس المرصد للمصالح ان نفل مما سيفهم
في هذا القتال ويجوز ان ينفل من مال المصالح
الحاصل عنده والنفل ريادة بشرطها الامام او
الامير لمن يفعل ما فيه بكاية في الكفار ويجهد
في قدره والاحماس الاربعة عقارها ومنقولها
للعائمين وهم من حضر الواقعة بنية القتال وان
لم يقاتل ولا شئ من حضر بعد انقضاء القتال
وفيما قبل حيازة المال وجه ولومات بعضهم بعد
انقضائه والحيارة فحقه لوارثه وكذا بعد
الانقطاع وقبل الحيازة في الاصح ولومات في القتال
فالذهب انه لا شئ له والاضهر ان الاجير
لسياسة الدواب وحفظ امتعة والتاجر والمحترف

يسلم لهم اذا قاتلوا والراجل سهم والفرس ثلاثة
ولا يعطي الافرسي واحد عربيا كان او غيره لا
لبعير وغيره ولا يعطي لفرس اعرج وما لا غناء فيه
وفي قول يعطي ان لم يعلم نهى الامير عن احضاره
والعبد والصبي والمرأة والذمي اذ حضر واقلهم
الرضخ وهو دون سهم يجتهد الامام في قدره
ومحله ^{اي قسم الثقل} الخماس الدربعة في الاظهر **قلت** انما
يرضخ الذمي ضر الواقعة بلا اجرة وباذن
الامام علي الصحيح والله اعلم **كتاب**
قسم الصدقات الفقير من لا مال له ولا
كسب له يقع موقعا من حاجته ولا يمنع الفقر
مستنه وثيابه وماله الغائب في مرحلتين والموت
وكسب لا يليق به ولو اشتغل بعلم والكسب
يمنعه فقير ولو اشتغل بالنوافل فلا ولا يشترط
فيه الرمانة ولا التعفو عن المستلة على العبد

واملكني بنفقة قريب او زوج ليس فقيرا في الامم
والمسكين من قدر علي مال او كسب يقع موقعا
من كفايته ولا يكفيه والعامل ساجد وكاتب وقاسم
وما شتر يجمع ذى الاموال لا القاضي والموالي و
المولفة من اسلم ونيتة ضعيفة اولى شرف
يتوقع باعطائه اسلام غيره والمذنب انهم
يعطون من الرأفة والرقاب المكاتبون والغارم
ان استدان لنفسه في غير معصية اعطي **او**
لمعصية **فلا قلن** الاصح يعطي اذا تاب والله اعلم
والاظهر اشتراط حاجته دون حلول الديون
قلت الاصح اشتراط حله والله اعلم او لا صلاح
ذات البين اعطي مع الغني وقيل ان كان غنيا
بنقد فلا وسيل الله تعالى غرامة لا فيهم
فيعطون مع الغني وابن السبيل من شئ سفر او
مجتار وشرطه الحاجة وعدم المعصية وشرط

والأفیر د علی الباقین وقیل ینقل و شرط الساعی کونه حرا
عدلا فقیها یا بواب الرکوة فان عین له اخذ ودفع
لم تشترط الفقه و لیعلم الساعی بشهر الأخذ هاو
یسن وسم نعم الصدقة والفی فی موضع لا یتکثر
شعره ویکره فی الوجه **قل** الاصح تحريمه وبه جرم
البغوي وفيه صحیح مسلم لعن فاعله والله اعلم
فصل صدقة التطوع سنة وتحل لغنی وكافرو
دفعها سرا وفيه مضات ولقريب وجار افضل و
من علیه دين اوله من تلزمه نفقته يستحب ان
لا يتصدق حتي يؤدی ما علیه **قل** الاصح تحريم
صدقة بما يحتاج اليه لنفقة من تلزمه نفقته او
لدين لا برجواله وفاء والله اعلم وفي استحباب الصدقة
بما فضل علی حاجته او وجه اصحابها ان لم يشق علیه الصبر استحب
والا فلا **كتاب النکاح هو مستحب**
لحجاجة اليه یجد أهنته فان فقد ها استحب تركه

وكرر ردی و یس من هذه الصدق
بالفلس والشرع والفق و هو ههنا
ینقی ان لا یأخذ من الصدقة الا من
التصدع و یأخذ افضل من الصدقة
الیه و لا یأخذ من الصدقة الا من
حاله لا یأخذ من الصدقة الا من
و شدوا لاد و یأخذ من الصدقة
جد و لا یأخذ من الصدقة الا من

ویکسر شهوته بالصوم فان لم یحتج کره ان فقد
الاهیة والا فلا لکن العباداة افضل **قلت** فان لم
یتعبد فالنکاح افضل فی الاصح فان وجد الاهیة و
به علة کهم او مرض دائم او تعین کره والله اعلم
و تستحب دینة بکرنسبة لیست قرابة قریبة و
اذا قصد نکاحها سن نظرة ایها قبل الخطبة وان
لم تأخذ وله تکریر نظرة ولا ینظر غیر الوجه والکفین
و یحرم نظر رجل بالغ ای عورة حره کبیرة اجنبیة وکذا
وجهها وکفها عند خو وفتنة وکذا عند الامن علی
الصحیح ولا ینظر من محرمه بین سره و رکبة و یحل
ماسوا و قیل ما یبدوا فی المهنه فقط و الاصح حل النظر
بلا شهوة ای الامه الا ما بین السره و الرکبة والی صغیرة
الا لفرج وان نظر العبد ای سیدته وان نظر موم
کالنظر ای محرم وان المراهة کالبالغ و یحل نظر الرجل
الی الرجل الا ما بین السره و الرکبة و یحرم نظر امرء

بشهوة **قلت** وكذا بغيرها في الاصح المنصوص والاصح
عند المحققين ان الامة كالحرمة والله اعلم والمرأة مع
المرأة كرجل مع رجل والاصح تحريم نظرة مائة الي
مسلمة وجوار نظر المرأة الي بدن اجنبي سوي
ما بين سرته وركبته ان لم تخوف فتنة **قلت** الاصح
التحريم كهي اليها والله اعلم ونظرها الي محرما
كعكسه ومتي حرم النظر حرم المسن ويباح ان لفصد
وعجامة وعلاج **قلت** ويباح النظر لمعاملة وشهادة
وتعليم ونحوها بقدر الحاجة والله اعلم وللزوج
النظر الي كل بدنها **فصل** محل خطبة خلية عن تكاح
وعدة لا تصرح لمعتدة ولا تعريضي لرجعية ويحل
تعريض في عدة وفاة وكذا البائن في الاظهر وتحرم
خطبة علي خطبة من صرح بأجايته الابا ذنه فان لم
يجب ولم يرد لم تحرم في الاظهر ومن استشير في غائب
ذكر مساويه بصحة ووسم تحريم خطبة قبل

الخطبة وقبل العقد ولو خطب الولي فقال الروح لمحمد
لله والصلاة والسلام علي رسول الله صلى الله عليه و
سلم قبلت صحح النكاح علي الصحيح بل يستحب ذلك
قلت الصحيح لا يستحب والله اعلم فان طال الذكر
الفاضل لم يصح **فصل** انما يصح النكاح بايجاب
وهو تزوجتك او اتيتك وقبول بان يقول الروح
تزوجت او اتيتك او قبلت نكاحها وتزوجها او
يصح تقدم لفظ الروح علي الولي ولا يصح الا
بلفظ التزويج او الاتكاح ويصح بالعجمية في
الاصح لا بكناية قطعا ولو قال الروح وتزوجتك وقال قبلت
لم ينعقد علي المذهب ولو قال الروح وتزوجتك وقال قبلت
صح او قال الولي تزوجتها فقال تزوجت صح ولا
يصح تعليقه ولو بشر بولد فقال ان كان انثي
فقد تزوجتها وقال ان كانت بنتي طلقت و
اعتدت فقد تزوجتها فالمدعي بطلانه ولا يصح

فخرج تزويج مجهول النسب فاستلحقها
العدة التي تسمى بالانكاح الكامل ان
كانت بالروح وشك في نفسه بان تزوجت
مجهول لا فاستلحقها ابوها ولم تصدق
اه فتزوج المصنف

هذا النكاح قولها
 اللهم الغيبين قلوبها
 كما أنت بين افئدة الغيبين
 اللهم اجعلها صيرة دائمة ابراهيم
 يوم القيمة برحمتك يا ارحم الراحمين

فانتهى من شروط هذا النكاح
 وتبين ان النكاح لا يثبت
 ولا يفسخ ولا يغير ولا يملك
 ولا يورث ولا يهب ولا يهب

توقيته ولا نكاح الشغار وهو روج جنتها على ان
 تزوجني بتك وبضع كل واحد صدق الاضري
 فيقبل فان لم يجعل البضع صداقا فالاصح الصحة ولو
 سميا مالا مع البضع صداقا بطل في الاصح ولا يصح الا
 بحضرة شاهدين وشرطهما حرية وذكره وعدالة
 وسمع وبصر وفي الاصح وجه والاصح انعقاد
 بابني الزوجين وعدو بينهما وينعقد بمستوري
 العدالة على الصحيح لا مستوري الاسلام والحرية
 ولو بان فسق الشاهدين عند العقد فباطل على
 المذهب وانما يتبين بينه او اتفاق الزوجين
 ولا اثر لقول الشاهدين كنا فاسقين ولو اعترف
 به الزوج وانكرت فرق بينهما وعليه نص
 المهر ان لم يدخل بها والا فكله ويستحب الاستشهاد
 علي رضي الله عنه حيث يعتبر رضاها ولا يشترط
 فصل لا تزوج امرأة نفسها باذن وغيرها

بوكالة

بوكالة ولا تقبل نكاحا لاحد والوطى في نكاح
 بلاولي يوجب مهر المثل لا الحد ويقبل اقرار الولي
 بالنكاح ان استقل بالانشاء والا فلا ويقبل اقرار
 البالغة العاقلة بالنكاح على الجدي والاب
 تزويج البكر صغيرة وكبير بغير اذنها ويستحب
 استئذانها وليس له تزويج ثيب الا باذنها
 فالكنت صغيرة لم تزوج حتى تبلغ والجد كالاب
 عند عدمه وسواهما انت البكارة بوطى حلال
 او صرام ولا اثر لزوجها بلاوطى كسقطه في
 الاصح ومن على حاشية النسب كأخ وعم لا
 يزويج صغيرة بحال وتزويج الثيب البالغة
 بصريح الاذن ويلقي في البكر سكوتها في الاصح
 وامتنعوا السلطان كالاخ واحق الاولياء بالتزويج
 اب ثم جد ثم ابوه ثم اخ لا بولين اولاد ثم
 ابنه وان سفل ثم عم ثم سائر العصبة كالارث

ويقدم اخ لا بوي علي اخ لا ب في الاظهر ولا يزوج
ابن ببنوة فان كان ابن عم او معتق او قاضيا
زوج به فان لم يوجد نسب زوج المعتق شتم
عصته كالارث ويرزوج عتيقة الطردة من يزوج
المعتقة ما دامت حية ولا تعتبر اذن المعتقة
في الاصح فاذا ماتت زوج من له الولد فان فقد
المعتق وعصيته زوج السلطان وكذا يزوج اذا
عجز القريب او المعتق وانما يحصل العصف اذا
دعت بالغة عاقلة الي كفؤ وامتنع ولو عينت
كفؤا وارا دالاب غيره فله ذلك في الاصح **فصل**
لا ولاية لرقيق وصبي ومجنون ومحتل النظر
بهم او خبل وكذا مجور عليه بسفه علي المذهب
ومتى كان الاقرب ببعض هذه الصفات فالولاية
للا بعد ولا غماد ان كان لا يدوم غالبا انتظر
إفاقته وان كان يدوم اياما انتظر وقيل الولاية

قال بعض المحدثين فان فقد الولد فقتل
ابن من قبله لم يزوج كالمجور والبيع والبيع
التي في نكاحها المقتضى فيها النظر في
جور التناهي نكاحها بعد نكاحها من جهة
ابن الاعلى ولا يزوجها التناهي بعد نكاحها
من قبل الاعلى الأسفل

للا بعد ولا يقدر العمي في الاصح ولا ولاية
لغاسقة علي المذهب ويولي الكافر ^{الكافر} واحرام احد
العاقدين او الزوجة يمنع صحة النكاح ولا ينقل
الولاية في الاصح فيزوج السلطان عند احرام الولي
لا الا بعد **قلت** ولو احرم الولي او الزوج فعقد
وكيله للحلال لم يصح والله اعلم ولو غاب الاقرب
الي مرحلتين زوج السلطان ودونهما لا يزوج
الا باذنه في الاصح والمجير التوكيل في التزوج بغير
اذنها ولا يشترط تعيين الزوج في الاظهر ويحتاج
الوكيل فلا يزوج غير كفؤ وغير المجبر ان قالت له
وكل وكل وان نهته فلا وان قالت زوجني فله
التوكيل في الاصح ولو وكل قبل استئذانها في النكاح
لم يصح علي الصحيح وليقل وكيل الولي للزوج وجعل
بنت فلان وليقل الولي لوكيل الزوج ووجت بنتي
فلانا فيقول وكيله قبلت نكاحها له ويلزم المجبر

تزويج مجنونة بالغة ومجنون ظهرت حاجته
 للصغيرة ولا صغير ويلزم المحبر وغيره ان تعين
 اجابة ملتزمة التزويج فان لم يتعين كما خوة و
 اعمام فسألت بعضهم لزمه الاجابة في الاصح و
 اذا اجتمع اولياء في درجة استحب ان يزوجها
 اقلهم وافقهم واسنهم برضاهم فان تشاحوا اقرع
 بينهم فلورزوج غير من خرجت قرعته وقد اذنت
 لكل واحد منهم صح في الاصح ولورزوجها احدى
 ريذا والاخر عمر فان عرف السابق فهو الصحيح
 وان وقع معا او جهل السبق والمعية فباطلات
 وكذا لو عرف سبق احدى هما ولم يتعين على المذهب
 ولو سبق معين ثم اشتبه وجب التوقف حتى يبين
 فان ادعى كل زوج علمها بسبقه سمعت دعواها
 بناء على الجديد وهو قبول اقرارها بالنكاح فان
 انكرت حلفت وان اقرت لاحدها ثبت نكاحه

وسماع دعوى الاخر وتحليفهما له يبني على القولين
 فيمن قال هذا الزيد بل لعمر وهل يفرم لعمر وان
 قلنا نعم فنعم ولو تولي طرفي عقد في تزويج بنت
 ابنه بابن ابنه الا اصرح في الاصح ولا يزوج ابن
 العم نفسه بل يزوج ابن عم في درجته فان
 فقد فالقاضي فلو اراد القاضي نكاح من لا ولي
 لها روجه من فوقه من الولاية او خليفته وكما لا
 يجوز لواحد تولي الطرفين لا يجوز لكل وكلا
 في احدىهما او كليهما فيهما في الاصح **فصل** اذا
 روجهما الولي غير كفؤ برضاها او بعض الاولياء
 المستورين برضاها ورضى الباقيين صح ولوروجهما
 القرب برضاها فليس للابعد اخذ رضى ولوروجهما
 احدى به برضاها دون رضاها لم يصح وفي
 قول يصح ولهم الفسخ ويجري القولان في تزويج
 الاب بكر صغيرة او بالغة غير كفؤ فيغير رضاها

ففي الاظهر باطل وفي الاخر يصح وللبالغة الخيار
والصغيرة اذا بلغت ولو طلبت من لولي لها ان
يروجها السلطان بغير كفوف ففعل لم يصح في الامم
وخصال الكفاية سلامة من العيوب المشبهة
للخيار وحرية فالرقيق ليس كفوفاً لحرية والعقيق
ليس كفوفاً لحرية اصلية ونسب فالعجمي ليس كفوفاً
عربية ولا غير قريشي قرشية ولا غير هاشمي
ومطلبي لهما والاصح اعتبار النسب في العجم
كالعرب وعفة فليس فاسق كفوفاً خفيفة وحرفة
فصاحب حرفة دنية ليس كفوفاً ارفع منه فكناس
وحمام ومارس وراعي وقيم الحمام ليس كفوفاً
بنت خياط ولا خياط بنت تأجر أو بن ابرو لاهما
بنت عالم وقاضي والاصح ان اليسار لا يعتبر
وان بعض الخصال لا يقابل ببعض وليس له تزوج
ابنه الصغيرة وكذا امعية علي المذهب وغيره

من لا تكافئه بباقي الخصال في الاصح **فصل** لا
يروج مجنون صغير وكذا الكبير الحاجة فواحدة
وله تزويج صغير عاقل اكثر من واحدة ويروج
المجنونة اب او جدان ظهرت مصالحة ولا يشترط
الحاجة وسواء صغيرة وكبيرة ثيب وبكر فان لم
يكن اب وجد لم تزوج في صغيرها فان بلغت روجها
السلطان في الاصح للحاجة لا لمصالحة في الاصح و
من حجر عليه بسفه لا يستقل بنكاح بل ينكح باذن
ولييه او يقبل له الولي فان اذن وعين امرأة لم ينكح
غيرها وينكحها بمهر المثل او اقل فان راد فالمشهور
صححة النكاح بمهر المثل من المسمي ولو قال انكح
بالقول لم يعين امرأة تنكح بالاقل من القول ومهر مثلها
ولو اطلق الاذن فالاصح صحته وينكح بمهر المثل
من تليق به فان قبل له وليه اشترط اذنه في الاصح
ويقبل بمهر المثل فاقبل فان راد صح النكاح بمهر

الموطوءة بشبهة في حقه قيل او حقه لا المرف
بها وليست مباشرة بشبهة كوطئ في الاظهر
ولو اخلطت محرم بنسوة قريبة كبيرة نكح منهن
لا بمحصورات ولو طر مؤبد نكح علي نكاح
قطعه كوطئ روجة ابيه بشبهة ومحرم جمع
المرأة واختها او عمتها او خالتها من نسب او
رضاع فان جمع بعقد بطل او مرتبافا لثاني
ومن حرم جمعها بنكاح حرم في الوطئ بملك
لا ملكهما فان وطئ واحدة حرمت الاخرى حتى
يحرم الاولى كبيع او نكاح او كتابة لا ينفذ
احرام وكذا رهن في الاصح ولو ملكها ثم نكح
اختها او عكس حلت المتكوجة دونها والعبد
امرأتان وللحر اربع فقط فان نكح خيسامعا
بطلت او مرتبافا الخامسة وتخل الاخت في
الخامسة في عدة بائن لا رجعية واذا اطلق الحر

ثلاثا والعبد طلقين لم يخل له حتى تنكح
وتقيب بقبلها حشفته او قدرها بشرط الانتشار
ومحة النكاح وكونه ممن يملك جماعه لا طفلا
علي المذهب فيهن ولو نكح بشرط انه اذا طمئ
طلقا وبانت او فلا نكاح بطل وفي المتطليق قول
فصل لا ينكح من يملكها او بعضها ولو
ملك روجته او بعضها بطل نكاحه ولا تنكح من
تملكه او بعضه ولا الحر كله امة غير الابن ووطان
لا يكون تحت حرة تصالح للاستمتاع قيل ولا
غير صالحة وان يعجز عن حرة تصالح قيل او لا
تصالح فلو قدر علي غائبة علت امة ان يحقه
مشقة ظاهرة في قصدها او خاف من امدته
ولو وجد حرة مؤجل او بدون مهر المثل فالاصح
حل امة في الاولى دون الثانية وان يخاف رنا
فان امكنه نشر فلا خوف في الاصح واسلامها

وتحل محرور عبد كتابيين امة كتابية علي الصحيح
لا لعبد مسلم في المشهور ورومن بعضها رقيق
كرفقة ولو تلح حرامة بشرطه ثم ايسر او تلح
حرة لم تنفسح الامة ولو جمع من لا تلح له امة
حرة وامة بعقد واحد بطلت الامة لا المحررة في
اللاظهر **فصل** يحرم نكاح من لا كتاب لها
كوثنية ومجوسية وتحل كتابية لكن تكره
حربية وكل اذمية علي الصحيح والكتابية
يهودية او نصرانية لا متمسكة بالربوبية
غيره فان لم تكن الكتابية اسر ثلثة فاللاظهر
حلها ان علم دخول قومها في ذلك الدين قبل
نسخه وتحريفة وقيل يكفي قبل نسخه والكتابية
المتلوحة كمسامة في نفقة وقسم وطلاق وتجبر
علي غسل حيض ونفاس وكل اجنابة وترك
اكل لحم الخنزير في اللاظهر وتجبر هي ومسامة علي

غسل ما نجس من اعضائها وتحرم متولدة من
وثني وكتابية وكل اعكسه في الاظهر وان خالفت
للسامرة اليهود والصابثون النصاري في اصل
دينهم حرمن والا فلا ولو تهود نصراني او عكسه
لم يقر في الاظهر فان كانت امراة لم تلح لمسلم
فان كانت متلوحة فكرامة مسامة ولا يقبل منه
الا الاسلام وفي قول او دينه الاول ولو وثني
لم يقر وفيها يقبل القولان ولو تهود وثني او
تنصر لم يقر ويتعين الاسلام لمسلم ان
ارتد ولا تلح مرتدة لاحد ولو ارتدت زوجان
او احد هما قبل دخول تنجرت الفرقة او بعده
وقفت فان جمعهما الاسلام في العدة دام النكاح
والا فالفرقة من الردة ويحرم الوطئ في التوفو ولا حد
باب نكاح المشرک أسلم كتابي او غيره
وتحنه كتابية دام نكاحه او ثنيه او مجوسية

فتخلقت قبل دخول تجرت الفرقة او بعده
واسلمت في العدة دام تكاحه والا فالفرقة
من اسلامه ولو اسلمت واصر فلعكسه ولو
اسلما معادام النكاح والمعبة باخر اللفظ و
حيث اذ من الا نضر مقارنة العقد لمفسده هو
راثل عند الاسلام وكانت بحيث تحل له الان
وان بقي المفسد فلا نكاح فيقر علي نكاح بلا
ولي وشهود وفي عدة هي منقضية عند الاسلام
وموقت ان اعتقدوه موبدا وكذا لو قارت
الاسلام عدة شبهة علي المذهب لا نكاح محرم
ولو اسلم ثم احرم ثم اسلمت في العدة وهو
محرم اقر علي المذهب ولو نتج حرة وامة واسلموا
تعيينت الحرة وان دفعت الامة علي المذهب
ونكاح الكفار صحيح علي الصحيح وقبل فاسد و
قيل ان اسما وقرر تبينا صحتة والا فلا فعلي

الصحيح لو طلق ثلاثا ثم اسلم لم تحل الا بهحل و
من قررت فلها المسمى الصحيح واما الفاسد فغير
فان قبضته قبل الاسلام فلا شيء لهما والا فلها
مهر المثل وان قبضت بعصه فلها قسم ما بقي
من مهر المثل ومن اندفعت بالاسلام بعد
دخول فلها المسمى الصحيح ان صح نكاحهم
والا فمهر مثل او قبله وصح نكاحهم فان كان
الاندفاع باسلامها فلا شيء لهما او باسلامه
فنصومسمي ان كان صحيحا والا فنصومهر
مثل ولو ترفع اليها ذمي ومسلم وجب الحكم
او ذميان وجب في الاظهر ونقرهم علي ما
نقلوا سلموا وبطل ما لا نقر **فصل** اسلم
وتخذه اكثر من اربع نسوة واسلمن معه او
في العدة او كني كتابيان لزمه اختيار اربع
ويندفع من زاد وان اسلم معه قبل دخول

او في العدة اربع فقط تعين فلو اسلم وتحت
 ام وبنتها كتابيتان او اسلمت فان دخل بهما
 حرمتا ابدوا ولا بواحدة تعينت البنت وفي
 قول يتخير او بالبنت تعينت او بالام حرمتا
 ابدوا وفي قول تبقي الام او وتحت امة اسلمت
 معه او في العدة اقرب حلت له الامة وان
 تخلقت قبل دخول تنجرت الفرقة او اما
 واسلمت معه او في العدة اختار امة ان حلت
 له عند اجتماع السلامه واسلامهن والاندفع
 او حرة واما واسلمت معه او العدة تعينت
 واندفعن وان اصررت فانقضت عدتها اختار
 امة ولو اسلمت وعتقن ثم اسلمت في العدة
 فكثر اثر فيختار اربعاً والاختيار اختارته او
 قررت نكاحاً او امسكت او ثبتت والطلاق
 اختيار لا الظهار والادلاء في الاصح ولا يصح تعليق

اختيار ولا فسخ ولو حصر الاختيار ولا فسخ
 ولو حصر الاختيار في خمس اندفع من زاد وعليه
 التعيين ونفقتهن حتى يختار فان ترك الاختيار
 حبس فان مات قبله اعتدت حامل به وذات
 أشهر وغير مدخول بها اربعة أشهر وعشر
 وذات الاقراء بالاكثري من الاقراء واربعة وعشر
 وبوقوع نضب روجات حتى يصطلي **فصل**
 اسامها اسلمت النفقة ولو اسلم واصرت
 حتى انقضت العدة فلا وان اسلمت فيها لم
 تستحق مدة التخلو في الحيد ولو اسلمت اولا
 فاسلم في العدة او اصرق لها نفقة العدة علي
 الصحيح وان ارتدت فلا نفقة وان اسلمت
 في العدة وان ارتدت فلها نفقة العدة

باب الخيار واللعن في نكاح العبد

اذا وجد احد الزوجين بالآخر جنونا او جملها

او برصا او وجد هارتقاء او قرنا او وجدته
عنينا او مجبويا ثبت الخيار في فسخ النكاح وقيل
ان وجد به مثل عيبه فلا ولو وجد عنة خشي و
انما فلا خيار في الاظهر ولو حدث به عيب
تخيرت العنة بعد دخول او بها تخير في الجديد
ولا خيار لولي بحادث وكذا بمقارن جب وعنة
ويتخير بمقارن جنون وكذا اجدام وبرص في
الاصح والخيار على الفور والفسخ قبل دخوله يسقط
المهر وبعده قال اصح انه يجب مهر مثل ان فسخ
بمقارن او بحادث بين العقد والوطئ جهله
الوطئ والمسمى ان حدث بعد وطئ ولو اتفق
بردة بعد وطئ فالمسمى ولا يرجع الزوج بعد
الفسخ بالظهر على من غره في الجديد ويستترط
في العنة رفع الي الحاكم وكذا اسائر العيوب
في الاصح وتثبت العنة باقراره او بيينة علي

اقراره وكذا ابيمنها بعد تكوله في الاصح واذا
ثبتت ضرب القاضي له سنة بطلبها فاذا تمت
رفعت اليه فان قال وطئت حلوقا فان كل حلفت
فان حلفت او اقرار استقلت بالفسخ وقيل يحتاج
الي ذن القاضي او فسخه ولو اعترلته او مضت
او جست في امرة لم تحسب ولو رضيت بعدها
به بطل حقها وكذا الواجلته على الصحيح ولو
تزوج وشرط فيهما اسلام او في احد هما نسب
او حرية او غيرهما فافلا ظهور صحة النكاح
ثم ان بان خير اما شرط فلا خيار وان بان موته
فلها الخيار وكذا اله في الاصح ولو ظنهما مسلمة
او حرة فبانت كتابية او اممية وهي تحل له فلا
خيار في الاظهر ولو اذنت في تزويجها بمن
ظنته كفوا فبانت فسقه او دناءة نسبه
او صرفته فلا خيار لها قلت ولو بان معيبا

او عبد اقلها الخيار والله اعلم ومتى فسخ
 بخلو فحكم المهر والرجم به على الغار ما سبق
 في العيب والموت ثم تغير بقارت العقد ولو غر
 بحرية امة وصحنا فالولد قبل العلم حرو
 على المغرور قيمته لسيدها ويرجع بها على الغار
 والتغير بالحرية لا يتصور من سيدها بل من
 وكيله او منها فان كان منها تعلق الغرم بدنها
 ولو انفصل الولد ميتا بلا جناية فلا شيء فيه
 ومن اعتقت تحت رقيق او من فيه رق تخيرت
 في فسخ النكاح والاظهر انه على الفور فان قالت
 جهلت العتق صدقت بيمينها ان امكن بان
 كان المعتوق عاتبا وكذا ان قالت جهلت الخيار
 به في الاظهر فان فسخت قبل وطئ فلا مهر او
 بعده بعقوبته وجب المسمي او قبله فمهر
 مثل وقيل المسمي ولو عتق بعضها او كوتبت او جبرت او عتق بعضها

اما فلاح
 املا فلاح

فصل يلزم الولد اعفا والاب والجد
 على المشهور بان يعطيه مهر حرة او يقول له
 انتج واعطيك المهر او يتكح له باذنه ويمهر
 او يملكه امة او ثمنها ثم عليه مؤنتهما و
 ليس للاب تعيين النكاح دون التسري ولا رقيقة
 ولو اتفق على مهر فتعيينها للاب وجب التحديد
 اذ ماتت او انفسخ بردة او فسخه بعيب وكذا
 ان طلق بعد في الاصح وانما يجب اعفا فاقد
 مهر محتاج الي نكاح ويصدق اذا ظهرت الحاجة
 بلا يمين وبحرم عليه وطئ امة ولده واملاهي
 وجوب مهر لاحد فان احبل فالولد حرسب
 فان كانت مستولدة للاب لم تصر مستولدة
 للاب والا فلا اظهر انها تصير مستولدة وات
 عليه قيمتها مع مهر لاقيمة ولد في الاصح ويحرم
 نكاحها فلو ملك زوجة والده الذي لا تحل له

الامة لم ينفسخ في الاصح وليس له نكاح امة
مكاتبه فان ملك مكاتب زوجة سيده انفسخ
النكاح في الاصح **فصل** السيد ياذنه في نكاح
عبده لا يضمن مهرا ونفقة في الجديده وهما
في كسبه بعد النكاح المعتاد والتادرفان كانت
ماذونته في التجارة ففي ما يبدعه من الربح و
كل ارض مال في الاصح وان لم يكن مكتسبا و
لا ماذونته في التجارة ففي ذمته وفي قول
علي السيد وله المسافرة به ويفوت الاستمتاع
واذا لم يسافر لزمه تخليته ليلا للاستمتاع و
يستخدمه نهارا ان تكفل المهر والنفقة والا
فيخليه لكسبه ما وان استخدمه بلا تكفل
لزمه الاقل من اجرة مثل وكل المهر والنفقة و
فيلزمه المهر والنفقة ولو تلج فاسدا و
وطئ فمهر مثل في ذمته وفي قول في رقبته

واذا ازوج امته استخدمه مهرا وسامها
للزوج ليلا ولا نفقة على الزوج حينئذ في الاصح
ولو اخل في داره بيتا وقال للزوج تخلص بها فيه
لم يلزمه في الاصح والسيد السفر بها وللزوج
محبته والمذهب ان السيد لو قتلها او قتلت
نفسها قبل دخول سقط مهرها وان الحرية لو
قتلت نفسها او قتل الامة اجنبي او ماتت فلا
كمال وهلكتا بعد دخول ولو باع من زوجة
فالمهر للبائع فان طلق قبل دخول فنصفه
له ولو ازوج امته بعبده لم يجب مهر
كتاب الصداق **ويسمى تسميته**
في العقد ويجوز اخلاؤه منه وما صح مبيعا
صح صداقا واذا اصدق حينا فتلقت في يده
ضمنها ضمان عقد وفي قول ضمان بدفعلي
الاول ليس لها بيعه قبل قبضه ولو تلف في يده

وجب مهر مثل وان اتلفته فقا بضه وان اتلفه
اجنبي تخيرت علي المذهب فان فسخت الصداق
اضدت من الزوج مهر مثل ولا عرمت المتوفوان
اتلفه الزوج فكتلفه وقيل كاجنبي ولو اصدق
عبد بن فتلفوا احد ما قبضه انفسخ فيه لا في
الباقى علي المذهب ولها الخيار فان فسخت فمهر
مثل ولا فحصة التالو منه ولو تعيب قبل قبضه
تخيرت علي المذهب فان فسخت فمهر مثل ولا
فلا شيء لهما والمنافع الفاشقة في يد الزوج لا
يفضنها وان طليت التسليم وامتنع علي ضمان
العقد وكذا التي استوفاهما بركوب ونحوه علي
المذهب ولها حبس نفسها لتقبض المهر المعين
والحال لا المؤجل فلو حل قبل التسليم فلا حبس
في الاصح ولو قال كل لا اسلم حتي تسلم ففي قول
يجبر هو وفي قول لا اجبار فمن سلم اجبر صاحبه

ولا ظهر يجبر ان فيؤثر بوضعه عند عدل
وتؤثر بالتكليف فاذا سلمت اعطاها العدل
ولو بادرت فمكنت طالبت فان لم يطلها
امتنعت حتي يسلم وان وطئ فلا ولو بادرت
فلسلم فلتعلم فان امتنعت بلا عذر اسرد
ان قلنا انه يجبر ولو استمهلت لتنفذ ونحوه
امهلت ما يراى قاض ولا يجاوز ثلاثة ايام لا
لا ينقطع حين ولا تسلم صغيرة ولا مريضة حتي
برول مانع وطئ ويستقر المهر بوطئ وان حرم
كحاشق وموت احد همالا بخلو في العبد **فصل**
تلكها بخمر او حر او مفصوب وجب مهر مثل و
في قول قيمته او بمملوك ومفصوب بطرفيه و
صح في المملوك في الاظهر وتخير فان فسخت فمهر
مثل وفي قول قيمتهما وان اجارت فلها مع
المملوك حصة المفصوب من مهر مثل بحسب

قيمتهما وفي قول تقنع به ولو قال روجتكم
 بنتي وبعنتكم ثوبها بهذا العبد صح النكاح و
 كذا المهر والبيع في الاظهر ويوزع العبد على الثوب
 ومهر المثل فلو نكح بالو علي ان لا يبيها الفاوان
 يعطيه الفا فلهذه فساد الصداق ووجوب
 مهر مثل ولو بشرط خيار في النكاح بطل النكاح او في
 المهر فالأظهر صحة النكاح لا المهر وسائر الشروط
 ان وافق مقتضى النكاح ولم يتعلق به غرض لغا
 و صح النكاح والمهر وان خالف ولم يخل بمقصوده
 الاصلية كشرط ان لا يفرج عليها ولا نفقة لهما مع
 النكاح وفسد الشرط والمهر وان اخل كان لا يبطاها
 او يطلو بطل النكاح ولو نكح نسوة بمهر فالأظهر
 فساد المهر وكل مهر مثل ولو نكح لطفل بفوق مهر
 مثل او نكح بنتا لا رشيدة او رشيدة بكر اذ
 بدونه فسد المسمى والأظهر صحة النكاح بمهر المثل

ولو توافقوا على مهر سراوا علنا ربا دة فالله
 وجوب ما عقد به ولو قالت لوليها روجني بالو
 فنقص عنه بطل النكاح فلو اطلقت فتقصى حتى
 مهر مثل بطل النكاح وفي قول يصح بمهر مثل **قلت**
 الاظهر صحة النكاح في الصورتين بمهر المثل و
 الله اعلم **فصل** قالت رشيدة روجني بلا
 مهر فزوج ونفي المهر او سكت فلهو تقويض صحيح
 وكذا لو قال سيد لامته روجتكم بلا مهر ولا
 يصح تقويض غير رشيدة واذا جرى تقويض
 صحيح فالأظهر انه لا يجب شي بمهر العقد
 فان وطئ فمهر مثل ويعتبر بحال العقد في الاصح
 ولها قبل الوطئ مطالبة الزوج بأن يفرض لها
 مهر أو حبس نفسها ليفرض وكذا التسليم المرفوع
 في الاصح ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج لا
 علمهما بقدر مهر المثل في الاظهر ويجوز فرض

مسألة اذا وطئ صفيق صغيرا فقتلها
 فهل ثبت عليه مهرها ام ارش البكر
 ام لا لقول ان الصفيق وان كانت
 مبرورة يجب لها المهر وان لم يكن مبرورة
 فلا مهر لها والله اعلم
 ابن عجيل رحمه الله



الطلاق فلو زاد بعده فله وان طلق والمهر
تألف فنصوب له من مثل او قيمه وان تعيب في
بدلها فاقنع به والا فنصو قيمته سليما فان
تعيب قبل قبضها فله نصفه ناقصا بلا خيار
فان عاب بخناية واخذت ارشها فالاصح ان
له نصف الارش ولها زيادة منفصلة وخيار
في متصلة فان شئت فنصو قيمة بلا زيادة
فان سمحت له القبول وان زاد ونقص ككبر
عيد وطول نخله وتعلم صنعة مع برص فان
اتفقا بنصو العين والا فنصو قيمة وزراعة
الارض ونقص ومرتبان زيادة وحمل امة في
بهيمة زيادة ونقص وقيل البهيمة زيادة
واطلاع نخل زيادة متصلة فان طلق وعليها
ثمنه وبريم يلزمها قطعه فان قطعت
تعين نصو النخل ولو رضي بنصو النخل وتبقي

الثمن ابدا اجبرت في التصحيح ويمير النخل
في يدهما ولو رضيت به فله الامتناع والقيمة
ومتى ثبت خيار له او لهما لم يملك نصفه حتى
يختار ذو الاختيار ومتى رجع بقيمة اعتبر
الاقل من يومي الا صدق والقبض فلو اصدق
تعليم القران وطلق قبله فالاصح تعدر تعليمه
ويجب مهر مثل بعد وطء ونصفه قبله ولو
طلق وقدر ال ملكها عنه فنصوب له فان
كان زال وعاد تعلق بالعين في الاصح ولو
وهبته له ثم طلق فالأظهر ان له نصوبه له
وعلى هذا الوهبته النصو فله نصو الباقي
وربع بدل كله وفي قول النصو الباقي وفي قول
يتخير بين بدل نصو كله او نصو الباقي و
ربع بدل كله ولو كان دينافا براته لم يرجع
عليها على المذهب وليس لولي عفو عن صداق

علي الجديد **فصل** مطلقة قبل وطئ متعة
 ان لم يجب بنظر مهر وكذا الموطوءة في الاظهر
 وفرقة لا بسببها كطلاق ويستحب ان لا تنقص
 عن ثلثين درهما فاذا تنازع اقدرها القاضي
 بنظره معتبرا حالهما وقبل حاله وقيل حالها
 وقبل اقل ممول **فصل** اختلاف في قدر مهر او
 صفته تحالفا ويتحالفوا رثاها ووارث واحد
 والاخر ثم يفسخ المهر ويجب مهر مثل ولو اذعت
 تسمية فانكرها تحالفا في الاصح ولو اذعت تكاما
 ومهر مثل فاقرب بالنكاح وانكر المهر او سلت
 عنه فالاصح تكليفه البيان فان ذكر قدر او
 زادت تحالفا وان اصر منكرا حلفك وقضي لها
 ولو اختلف في قدره روج وولي صغيرة او مجنونة
 تحالفا في الاصح ولو قالت تكفي يوم كذا بالو
 يوم كذا بالو وثبت العقد ان باقراره او

بيضة لرم الغان فان قال لم اطا فيهما او
 في احدهما صدق بيمينه وسقط الشطروان
 قال كان الثاني تجديدا للفظ لا عقد لم يقبل **فصل**
 ويمة العرس سنة وفي قول او وجه واجبة و
 الاجابة اليها فرض عين وقيل كفاية وقيل سنة
 وانما تجب او تسن بشرط ان لا يخص الاغنياء
 وان يدعوه في اليوم الاول فان اولم تلتزم
 تجب في الثاني ويكره في الثالث وان لا يحضره خوف
 او طمع في جاحه وان يكون ثم من يتأذي هو
 به او لا يليق به مجالسته ولا منكر فان كانت
 يروى بحضوره فليحضر ومن المنكر فرائش
 حرير وصورة حيوان على سقف او جدار او وسادة
 او ستار وثوب ملبوس ويجوز ما على الارض و
 بساط ومخدة ومقطوع الراس وصورة شجرة
 ومحموم تصوير حيوان ولا تسقط اجابة بصوم

فان شق علي الداعي صوم نفل فالفطر افضل
وياكل الضيق مما قدم له بلا لفظ ولا يتصرف
فيه الا باكل وله اخذ ما يعلم رضاه به ويجل نثر
سكر وغيره في الاملاك ولا يكره في الاصح ويجل الثقاطه
وتركه اولى **كتاب القسم والشروط**
القسم بروحات ومن بات عند بعض نسوته
لزمه عند من بقي ولو اعرض عنهن او عن الوحده
لم ياتنم ويستحب ان لا يعطلن ويستحوطن
مريضة ورتقاء وقرناء وحائض ونفساء لاناشره
فان لم ينفرد بمسكن دار عليهن في بيوتهن
وان انفرد فالافضل المضي اليهن وله دعاق
هن والاصح تحريم ذهابه الي بعض ودعا بعض
الا لغرض كقرب مسكن من مضي اليها او خوف عليها
ويحرم ان يقيم بمسكن واحده ويدعوهن
اليه وان يجمع ضربين في مسكن الا برضاها وله ان

يرتب القسم علي ليلة ويوم قبلها او بعدها
والاصل الليل والنهار تتبع فان عمل ليلا وسكن
نهارا كحارس فعكسه وليس للاول دخول في نوبة
علي اخر عي ليلا الا لضرورة كمرضها المخوف
حينئذ ان طال مكثه قضى والا فلا وله الدخول
نهارا لوضع متاع ونحوه وينبغي ان لا يطول
مكثه فالصحيح انه لا يقضى اذا دخل حاجة وان
له ما سوي وطى من استمتاع وان يقضي ان دخل
بلا سبب ولا تجب تسوية في الاقامة نهارا واكل
نوب القسم ليلة وهو افضل ويجوز ثلاثا ولا
زيادة علي المذهب والصحيح وجوب قرعة في
الابتداء وقيل يتخير ولا يفضل في قدر نوبة لكن
لحرمة مثلامة وتخص بترك جديدة عند رفاق
سبع بلا قضاء وشب ثلاثا ومن تخيرها بين
ثلاث بلا قضاء وسبع بقضاء ومن سافرت وحده

ها بغير اذنه ناشرة وباذنه لغرضه يقضي لها
 ولغرضها الا في الجديد ومن سافر لنقلة حرم ان
 يستصحب بعضهن وفي سائر الاسفار الطويلة
 وكذا القصيرة في الاصح يستصحب بعضهن بقرعة
 ولا يقضي مدة سفره فان وصل المقصد وصار
 مقيما قضي مدة الإقامة لا الرجوع في الاصح و
 من وهبت حقها لم يلزم الرجوع الرضا فان
 رضي وهبت لمعينة بات عند ها ليلتهما
 وقيل يواليها او لمن سوي اوله فله التخصيص
 وقيل يسوي **فصل** ظهرت امارات نشوزها
 وعظها بلا هجر فان تحقق نشوز ولم يتكرر
 وعظ وهجر في المضجع ولا يضرب في الاظهر **قلت**
 الاظهر يضرب والله اعلم فان تكرر ضرب فلو
 منعها حقا قسم ونفقة الرمة القاضي توفيقه
 فان اساء خلقه واذاها بلا سبب حلها فان

عاد عزه وان قال كل ان صاحبه متعدد تعرف
 القاضي الحال بثقة يخبرهما ومنع الظالم فان
 اشتد الشقاق بعث حكما من اهله وحكما من
 اهلها وهما وكيلان لهما وفي قول مولي ان من
 الحاكم فعلي الاول يشترط رضاهما في كل حكمه بطلاق
 وقبول عوض خلع وتوكل حكمها ببذل عوض وقبول
 طلاوبه **كتاب الخلع هو فرقة بعوض**
 بلفظ طلاق او خلع شرطه روج يمح طلاقه
 فلو خالع عيدا او مجبور عليه بسفه صح ووجب
 دفع العوض الي مولاه وولييه وشرط قابله اطلاق
 تعرفه في المال فان اختلفت امة بلا اذن سيد
 بدين او عين ماله بانت وللزوج في ذمتها
 مهر مثل في صورة العين وفي قول قيمتها وفي
 صورة الدين المسمى وفي قول مهر مثل وان
 اذن وعين عيناه او قدره ينافا مثلت

تعلق بالعين وبكسبها في الدين فان اطلق الاذن
اقتضى مهر مثل من كسبها وان خالغ سفية او قال
طلقتك علي الوفاء قلت طلقت رجعي فان لم تقبل
لم تطلق ويصح اختلاع المريضة مرض الموت ولا
بحسب من التلت الدار اند علي مهر مثل ورجعية
في الاظهر لا بائن ويصح عوضه قليلا وكثيرا دينيا
وعينا ومنفعة ولو خالغ بمجهول اخبر بانته بمهر
مثل وفي قول ببدل الخمر ولهما التوكيل فلو قال
لو كيله خالغها بمائة لم ينقص منها فان اطلو لم
ينقص عن مهر مثل فان نقص فيهما لم تطلق وفي قول
يقع بمهر مثل ولو قالت لو كيله اختلغ بالوفاء مثل
نقد وان راد فقال اختلغها بالفين من مالها
بو كالتها بانت ويلزمها مهر مثل وفي قول الاكثر
منه ومما استشهدوا ان اخوان الوكيل الخلع الي نفسه
خلع اجني وامان عليه وان اطلق الاظهر ان

عليها ما سمت وعليه الربا دة ومجوز توكيله
ذميا وعبد ومجوز خليه بسفه ولا يجوز توكيل
مجوز عليه في قبض العوض والامح صحة توكيله
امراة بخلع روجته او اطلاقها ولو كلا رجلا تولي
طرفا وقيل الطرفين **فصل** الفرقة بلفظ الخلع
طلاق وفي قول فسخ لا ينقص عدد افعلي الاول لفظ
الفسخ كناية ولفظ ادات كخلع في الاصح ولفظ الخلع
صرح وفي قول كناية فعلي الاول ولو جري بغير
تكرامه وجب مهر مثل في الاصح ويصح بكايات
الطلاق مع النية وبالعجبة ولو قال بعنتك نفسك بكلا
فقلت اشتريت فكناية خلع واذا بد بصيغة
معاوضة كطلقتك او خالعتك بكلا او قلنا الخلع
طلاق فهو معاوضة فيها شوب تعليق وله الرجوع
قبل قبولها ويشترط قبولها بلفظ غير منفصل فلو
اخذوا ايجاب وقبول كطلقتك بالوفاء قلت بالفين

او عكسه او طلقته ثلاثا بالوفقت واحدة بثلاث
 الوفلغو ولو قال طلقته ثلاثا بالوفقت واحدة
 بالوفق الاصح وقوى الثلاث ووجوب الوان بدء
 بصيغة تعليق كمتي او متي ما اعطيتني فتعلق
 فلا رجوع له ولا يشترط القبول لفظا ولا الاعطاء
 في المجلس وان قال ان او اذا اعطيتني فكذلك
 لكن يشترط اعطاء على الفور وان بدأت بطلب
 طلاق فاجاب فمعاوضة مع شوب بجماعة فلها
 الرجوع قبل حوايه وبشترط فور الجوابه ولو
 طلبت ثالثا بالوفق طلاق بثلاثه فواحدة
 بثلاثه واذا خالع او طلق بعوض فلا رجعة فان
 شرطها فرجعي ولا مال له وفي قول بائن بمهر مثل
 ولو قالت طلقني بكذا وارتدت فاجاب ان كان قبل
 دخول او بعده وأصرت حتى انقضت العدة بان
 بالردة ولا مال لال مال وان أسلمت فيها طلق بالمال

ولا يصح تخلل كلام يسريين ايجاب وقبول **فصل**
 قال انت طالق عليك او ولي عليك كذا ولم
 يسبق طلبها بمال وقع رجعا قيلت ام لا ولا مال
 فان قال اردت ما يراد بطلقت بكذا او صدقته
 فله في الاصح وان سبق بانك بالمد لوروات
 قال انت طالق علي ان لي عليك كذا فامد ذهب انه
 كطلقت بكذا فاذا قبلت بانك ووجب المال و
 ان قال ان ضمنت لي الفاقانت طالق فضمنت
 في الفور بانك ولزمها الا لو وان قال متي ضمنت
 فمتي ضمنت طلق وان ضمنت دون الأول لم
 تطلق ولو ضمنت الفين طلق ولو قال طلقني
 نفسك ان ضمنت لي الفاقالت طلق وضمنت
 او عكسه بانك بالوفان اقتصررت علي احدهما
 فلا واذا علق باعطاء مال فوضعت بين يديه
 طلق والاصح دخوله في ملكه وان قال انت

أقبضتني فقبل هو كالعطاء والأصح كسائر التعليل
 فلا يملكه ولا يشترط الأقباض في مجلس **قلت**
 ويقع رجعا ويشترط لتحقيق الصفة أحده بيله
 منها ولو مكرهه والله أعلم ولو علق بالعطاء
 عبدا وصفته بصفة سلم فأعطته لا بصفة
 لم تطلق أوبها معيافله رده ومهر مثل وفي
 قول قيمته سليما ولو قال عبدا طلق بعبد لا
 مفصوبا في الأصح وله مهر مثل ولو مكل طلقته
 فقط فقالت طلقني ثلاثا بالوفظ طلق الطلقة
 فله الوكيل ثلثه وقبل أن علمت الحال فالو والدا
 فثلثه ولو طلبت طلقة بالوفظ طلق بمائة وقع
 طلقني غدا بالوفظ طلق غدا أو قبله بانت بمهر
 مثل وفي قول بالمسمى وإن قال إذا دخلت قالت
 طالق بالوفظ قبلت ودخلت طلق علي المصحح
 بالمسمى وفي وجه أو قول بمهر مثل ويصح اختراع

بمائة وقبل ما يورث
 ولو قالت

أجنبي

أجنبي وإن كرهت الرجعة وهو كاختلاعها
 لفظا وحكما ولو كيلها أن يختلع ولا جني توكيلها
 فتخير هي ولو اختلع رجل وصرح بوكالتها كاذبا
 لم تطلق وأبوها كاجني فيختلع بماله فإن اختلع
 بماله وصرح بوكاله عنها أو ولاية لم تطلق
 أو باستقلال فخلع بمفصوب **فصل** ادعت
 خلفا فأنكر صدق يمينه وإن قال طلقته بكلا
 فقالت مجانا بانت ولا عوض وإن اختلفا في منس
 عوضه أو قدره ولا بنية تحالف أو وجب مهر مثل
 ولو خالع بالو ونو بيا نوعا لرم وقيل مهر مثل ولو
 قال اردنا دنائير فقالت بل دراهم أو فلوسا
 تحالف على الأول ووجب مهر مثل بلا تحالف في الثاني
كتاب الطلاق يشترط لنفوذ

التكليف لا السكران ويقع بصريحه بلانية و
 بكناية بنية فصريحه الطلاق وكذا الفراق

السراح على المشهور كطلقتك وانت طالق ومطلقة
ويا طالق لا انت طلاق والطلاق في الاصح وترجمة
الطلاق بالعجبية صريح على المذهب واطلقتك وانت
مطلقة كناية ولو اشتهر لفظ للطلاق كالحلال
او حلال الله على حرام فصرح في الاصح **قلت** الاصح
انه كناية والله اعلم وكنايته كانت خلية برية
بنة بنلة بائن اعتدي استبرأ رجمك الخفي باهلا
حبلك على عاربك لا أنداء سربك أعرب أعرب
دعيني وادعيني ونحوها والاعتاق كناية طلاق
وعكسه وليس الطلاق كناية ظهار وعكسه ولو
قال انت علي حرام او حرمتك ونوي طلاقا في
ظهارا حصل او نواهما تخير وتبت ما اختاره
وقيل طلاق وقيل ظهار او تحريم عينها لم تحرم
وعليه كفارة بمين وكلا ان لم تكن نية في الظاهر
والثاني لغو وان قاله لامته ونوي عتقا ثبت

او تحريم عينها اولانية فكالمروجة ولو قال هذا
الثوب او الطعام او العبد حرام علي فلفظ وشرط
نية الكناية اقترانها بكل اللفظ وقيل يكفي باوله
واشارة ناطق بطلاق لغو وقيل كناية ويعتمد
باشارة اخرس في العقود والحلول فان فهم طلاق
بهاكل احد فصريحة وان اختصر بفهمة فطنون
فكناية ولو كتب ناطق طلاقا ولم ينوه فلفظ
وان نواه فالظاهر وقوعه وان كتب اذا بلغك
كتابي فانت طالق فانما تطلق ببلوغه وان
كتب اذا قرأت كتابي وهي قارئة فقراته طلقت
وان قرأ عليها فلا في الاصح وان لم تكن قارئة
فقرأ عليها طلقت **فصل** له تفويض طلاقها
اليها وهو تمليك في اليد فيشترط لوقوعه
تطليعها على الفور فان قال طلقتي بنفسك باللفظ
فطلقت بانك ولزمها الوفاء في قول توكيل فلا

يشترط فور في الاصح وفي اشتراط قبولها خلافاً
 الوكيل وعلي القولين له الرجوع قبل تطليقها ولو
 قال اذا جاء رمضان فطلقني لغا على التمليك ولو قال
 ابيني نفسه فقالت ابنت ونوباً وقع والا فلا
 ولو قال طلقني فقالت ابنت ونوت أو ابيني ونوب
 فقالت طلقت وقع ولو قال طلقني ونوب ثلاثا
 فقالت طلقت ونوتهن فتلاث والا فواحدة
 في الاصح ولو قال ثلاثا فوحدت او عكسه فجملة
فصل مريلسان نائم طلاقاً ولو سبق
 لسانه بطلاق بلا قصد لغا ولا يصدق ظاهره
 الا بقريئة ولو كان اسمها طالقاً فقال يا طالق
 وقصد النداء لم تطلق وكان ان اطلق في الاصح
 وان كان اسمها طارفاً او طالبا فقال يا طالق وقال
 اردت النداء فالتو الحرف صدق ولو خاطبها بطلاق
 هارلاً او لاءاً او وهو يظنها اجنبية بان كانت

في ظلمة أو تنكحها له وليه أو وكيله ولم يعلم وقع
 ولو لفظ عجمي به بالعربية لم يعرف معناه لم
 يقع وقيل ان نوب به معناها وقع ولا يقع طلاق
 مكره فان ظهر قريئة اختيار بان الكره على ثلاث
 فوحد او صريح او تعليل فكني أو نجر أو علي طلقت
 فرج أو بالعكس وقع بشرط الكراهة قد روى
 المكره علي تحقيق ما هدد به بولاية أو تغليب
 وعبر المكره عن دفعه بهرب أو غيره وظنه أنه
 ان امتنع حقه ونحصل بتحويله بضرب شديد
 أو حبس أو تلاف مال ونحوها وقيل يشترط قتل
 وقيل قتل أو قطع أو ضرب مخوفات تركها بلا عدل
 وقع ومن أثم بمريل عقله من شراب أو دواء
 نفذ طلاقه ونصرفه له وعليه قولاً وفعلاً علي
 المذهب وفي قول لا وقيل عليه ولو قال ربيعت
 أو بعضتك أو جرت أو كبرت أو شعرت أو ظفرت

طالق وقع وكذا ادرك على المذهب لافضلة كريق
وعرق وكذا امنى ولبن في الاصح ولو قال لمقطوعة
يمين يمينك طالق لم يقع على المذهب ولو قال
انا منك طالق ونوي تطبيقها طلقت وان لم ينو
طلاقا فلا وكذا ان لم ينو اضافته اليها في الاصح
ولو قال انا منك بانئ اشترط نية الطلاق وفي
الاضافة الوجهان ولو قال استبرئ رحمي منك
فلغو وقيل ان نوي طلاقها وقع **فصل** خطاب
الاجنبية بطلاق وتعليقه بتكاح وغيره لغو
والاصح صحة تعليق العيد ثالثة لقوله ان
عتقت او ان دخلت فانت طالق ثلاثا يقعن
اذا خنوا ودخلت بعد عتقه ويحق رجعية
لا مختلعة ولو علقه بدخول فبانت ثم تكلمها
ثم دخلت لم يقع ان دخلت في البيونة وكذا
ان لم تدخل في الاظهر وفي ثالث يقع ان بانت

بدون ثلاث ولو طلق دون ثلاث وراجع او
جدد ولو بعد روج عادت ببقية الثلاث وان
ثلث عادت بثلاث وللعيد طلقان فقط
للحر ثلاث ويقع في مرض موته ويتوارثان
في عدة رجعي لا بانئ وفي القديم ترثه **فصل**
قال طلقتك او انت طالق ونوي عدد او وقع
كذا الكناية ولو قال انت طالق واحدة ونوي
عدد او واحدة وقيل امنوي **قلت** ولو قال
انت واحدة ونوي عدد او امنوي وقيل واحدة
والله اعلم ولو اراد ان يقول انت طالق
ثلاثا فماتت قبل تمام طالق لم يقع او بعد
قبل ثلاثا فثلاث وقيل واحدة وقيل لا شيء
ولو قال انت طالق انت طالق انت طالق وتخل
فصل فثلاث والافان قصد تأكيد فواحدة
او استئنافا فثلاث وكذا ان اطلق في الاظهر

ان قصد بالثانية تأكيداً وبالثالثة استئنافاً
او عكسه فثنتان او بالثالثة تأكيداً والاولى فثلاث
في الاصح ولو قال انت طالق وطالق وطالق صح
قصد تأكيد الثاني بالثلاث لا الاول بالثاني
وهذه الصورة في موطوءة قالوا قالهن لغير
ها فطلقة بكل حال ولو قال لهن ان دخلت
الدار فانت طالق وطالق قد حلت فثنتان
في الاصح ولو قال لموطوءة انت طالق طلقة مع
طلقة او معها طلقه فثنتان وكذا غير موطوءة
في الاصح ولو قال طلقة قبل طلقة او بعدها
طلقة فثنتان في موطوءة وطلقة في غيرها
ولو قال طلقة بعد طلقة او قبلها طلقة فكلا
في الاصح ولو قال طلقة في طلقة واراد مع
فثنتان او الظرف او الحساب او اطلق فطلقة
ولو قال نصو طلقة في نصو طلقة فطلقة بكل

حال ولو قال طلقه في طلقين وقصد معية
فثلاث او ظرفاً فواحدة او حساباً وعرفه
فثنتان وان جهله وقصد معناه فطلقة في
قبل ثنتان وان لم ينو شيئاً فطلقة وفي قول
ان عرف حساباً ولو قال بعض طلقة فطلقة
او نصفي طلقة فطلقة الا ان يريد كل نصو
من طلقة والاصح ان قوله نصو طلقين طلقة
وثلاثة انصا وطلقة او نصو طلقه وثلاثة
طلقة طلقثان ولو قال نصو وثلاث طلقة فطلقة
ولو قال لاربعة وقعت عليكن او بينكن طلقة
او طلقين او ثلاثاً او اثنى بعا وقع علي كل طلقه
فان قصد توزيع كل طلقة عليهن وقع في ثنتين
ثنتان وفي ثلاث واربع ثالث فان قال اردنا
بينكن بعضهن لم يقبل ظاهر في الاصح ولو
طلقها ثم قال للاخري اسركتكم معها وانت

كهي فان نوي طلقت والا فلا وكل الوقال آخر
ذلك لامرأته **فصل** بصرح الاستثناء بشرط
اتصاله ولا يضر سكتة تنفس ويجي **قلت**
وبشرط ان ينوي الاستثناء قبل فراغ اليمين
في الاصح والله اعلم وبشرط عدم استغراقه
ولو قال انت طالق ثلاثا الا ثنتين وواحدة
فواحدة وقيل ثلاث او ثنتين وواحدة الا
واحدة فتلاث وقبل ثنتان وهو من نفي ثبات
وعكسه فلو قال ثلاثا الا ثنتين الا طلاقه
فتنتان او ثلاثا الا ثلاثا الا ثنتين فتنتان
وقيل ثلاث وقيل طلاقه او خمس الا ثلاثا فتنتان
وقيل ثلاث او ثلاثا الا نصف طلاقه فتلاث على
الصحيح ولو قال انت طالق ان شاء الله او ان
لم يشاء الله وقصد التعليق لم يقع وكذا يمنع
انعقاد تعليق وعق ويمين ونذر وكل تصرف

ولو قال يا طالق ان شاء الله وقع في الاصح او
قال انت طالق الا ان يشاء الله فلا في الاصح **فصل**
شك في طلاق فلا وفي عدد فالأقل ولا يخفى
الورع ولو قال ان كان ذا الطائر غربا فانت
طالق وقال اخر ان لم يكنه فامراق طالق وجهل
لم يحكم بطلاق واحد وان قالهما رجل بر وجهيه
طلقت احدهما ولزمه البحث والبيان ولو
طلق احدهما بعينه ثم جهلها وفوضي يذكر
ولا يطالب ببيان ان صدقناه في الجهل ولو قاله
لها ولا جلية احدا كما طالق وقال قصدت
الا جنبية قبل في الاصح ولو قال ربي طالق
وقال قصدت اجنبية فلا على الصحيح ولو قال
لزوجتيه احدا كما طالق وقصد معينة طلقت
والا فاحدهما ويلزمه البيان في الحالة الاولى
والمعنيين في الثانية وتقرر لان عنه الى البيان

او التعيين وعليه البدار بهما ونفقتهما في الحال و
يقع الطلاق باللفظ وقيل ان لم يعين فعند التعيين
والوطئ ليس ببيان ولا تعيينا وقيل تعيين ولو قال
مشير الي واحدة هذه المطلقة فيان اوردت
هذه وهذه او هذه بل هذه حكم بطلاقهما ولو
مائت او احدا هما قبل بيان وتعيين بقيت مطالبة
بيان الارث ولو مات فالأظهر قبول بيان وارثه
للتعيين ولو قال ان كان هذا الطائر غرابا فامرق
طالق والافعدي حرجا منعه منعهما الي البيان
فان مات لم يقبل بيان الوارث علي المذهب
بل يقرع بين العبد وامرأة فان قرع عتقا او
قرعت لم تطلو والاصح انه لا يرق **فصل** الطلاق
مسنى وبدعي ومحرم البدعي وهو ضربان طلاق
في حيض مسوسة وقيل ان سألته لم يحرم ويجوز
خلعها فيه لا اجنبي في الاصح ولو قال انت طالق

مع اخر حيثك فسنى في الاصح او مع اخر طهر لم
يطأها فيه فبدعي علي المذهب وطلاق في طهر وطئ
فيه من قد تحبل ولم يظهر حمل فلو وطئ حائضا و
طهرت فطلقها فبدعي في الاصح ويحل خلعها و
طلاق من ظهر حملها او من طلق بد عياتن له
الرجعية ثم ان شاء طلق بعد طهر ولو قال لحائض
انت طالق للبدعة وقع في الحال او للسنة فحين
تطهر او لمن في طهر لم تمس فيه انت طالق للسنة
وقع في الحال وان مست فيه فحين تطهر بعد
حيض او للبدعة ففي الحال ان مست فيه ولا فحين
تحيض ولو قال انت طالق طلاق حسنة او احسن
الطلاق او جملة فكالسنة وطلقة قبيحة او اقبح
الطلاق او أفحشه فكالبدعة او سنة بدعية
او سنة قبيحة وقع في الحال ولا يحرم جمع الطلقات
ولو قال انت طالق ثلاثا او ثلاثا للسنة وفسر

فان كان الطلاق
اعلم ان الطلاق
قد يكون ايجابا
اذا خلعت المرأة
هذه المدة فانه
بني بان يطلها
اي بان يطلها
عليه بان يطلها
بنيت فلان من
الوطئ بنيت فلان
فقط بنيت فلان
اذ كان يجب
وراء الحكم
فان الطلاق
فقط الطلاق
اذ طلق عليه
وقد يكون
بالحيض
عقوبة او
عقوبة او
قد يكون
ان يكون
نفيها او
ان يرضي
تكون
يعني
على
والتقاضي
او هذه

ذلك الفعل ولو قال انت طالق انت دخلت الدار
او ان لم يدخلي بفتح ا ب وقع في الحال **قل** الافي
غير نحو ي فتعليق في الاصح والله اعلم **فصل**
علق حمل فان كان حمل ظاهر ووقع والا فان ولده
لدون ستة اشهر من التعليق بان وقوعه او
لاكثر من اربع سنين او بينهما وطئت وامكن
حدوثه به فلا والا فالاصح وقوعه وان قال
ان كنت حاملا بذكر فطليقة او اني فطليقتين
فولدتهما وقع ثلاثا وان كان حمل ذكر
فطليقة او اني فطليقتين فولدتهم امام يقع
شيء او ان ولدت فانت طالق فولدت اثني
مرتين طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثانية
وان قال كلما ولدت فولدت ثلاثة من حمل
وقع بالاولين طلقتان وانقضت عدتها
بالثالث ولا يقع به ثالثة على الصحيح ولو قال

لاربع كلما ولدت واحدة فصويحها طوالق
فولدت معا طلقن ثلاثا ثلاثا او ولدت مرتين
طلقت الرابعة ثلاثا وكذا الاوليان بقيت
عدتها والثانية طليقة والثالثة طليقتين و
انقضت عدتهما بولادتهما وقيل لا تطلق الاوليان
وتطلق الباقيات طلقت طليقة وان ولدت ثنتان
معا ثم ثنتان معا طلقت الاوليان ثلاثا ثلاثا
وقيل طليقة والاخر بان طليقتين طليقتين و
تصدق بيمينها في حيزها اذا علقها به لافي
ولادتها في الاصح ولا تصدق فيه في تعليق غيرها
ولو قال ان حيضتهما فانما طالقان فرحمتهما و
كن بهما صدق بيمينه ولا يقع وان كذب واحدة
طلقت فقط ولو قال ان او اذا او متي طلقت فانت
طالق قبله ثلاثا فطلقها وقع المتجر فقط وقيل
ثلاثا وقيل لا شيء ولو قال ان ظهرت منك اوليت

اولا عنت او فسخت بعيبك فانت طالق قبله
ثلاثا ثم وجد المعلق به ففي صحته الخلا و لو قال
ان وطئت مباحا فانت طالق قبله ثم وطئت لم
يقع قطعا ولو علقه بمشيئتها خطا با اشتراط علي
فورا وغيبه او بمشيئته اجلي فلا في الاصح ولو
قال المعلق بمشيئته شئت كارهيا بقلبه وقع وقيل
لا يقع باطنا ولا يقع بمشيئته صبي وصبية وقيل
يقع بممير ولا رجوع له قبل المشيئة ولو قال انت
طالق ثلاثا لان يشاء فشا در بد طقة لم تطلق
وقيل يقع طقة ولو علق بفعله ففعل المعلق به
ناسيا للتعليق او مكرها لم تطلق في الاظهر او
بفعل غيره ممن يبالي بتعليقه وعلم به فكذلك
والا فيقع قطعا **فصل** قال انت طالق واسار
بأصبعين او ثلاثا لم يقع عدد الابنية فان قال
مع ذلك هكذا اطلقت في اصبعين طلقين وفي ثلاث

ثلاثا فان قال اريدت بالاشارة المقبوضتين صدق
بيمينه ولو قال عبد اذ مات سيدي فانت طالق
طلقين وقال سيدي اذ مات فانت حر فعتق به
فالاصح انها لا تحرم عليه بل له الرجعية وتجديد
قبل روج ولو نادى احدى روجتيه فأجابته
الاخرى فقال انت طالق وهو يظنها المناداة لم
تطلق المتادة وتطلق المجيبة في الاصح ولو علق
بأكل رمانة وعلق بنصف فأكلت رمانة فطلقتان
والخلف بالطلاق ما تعلق به من او منع او تحقيق
خير فاذا قال ان حلفت بطلاق فانت طالق ثم
ان لم تخرجي او ان خرجت او ان لم يكن الامر
كما قلت فانت طالق وقع المعلق بالخلف ويقع الاخر
ان وجدت صفته ولو قال اذا طلعت الشمس او
جاء الحج فانت طالق لم يقع المعلق بالخلف ولو
قيل له استخبر اطلقتها فقال نعم فاقربه فان

قال اردت ماضيا وراجعت صدق بيمينه وان
قيل ذلك التماسا للنشاء فقال نعم فصريح وقيل
كتاية **فصل** علقوا كل رغيوا ورمانة فبقيا لباية
او حبة لم يقع ولو اكلوا تمر او خلطوا هما
فقال لهما ان لم يتمموا نواك فانت طالق فجعلت
كل نواة وحدها لم يقع الا ان يقصد تعيينا
ولو كان بغيرها ثمرة فعلق ببلعها ثم برميها
ثم بامساكها فبادرت بعد فراغه باكل بعض
ورمي بعض لم يقع ولو اتهمها بسرقة فقال
ان لم تصدقيني فانت طالق فقالت سرقت ما
سرقت لم تطلق ولو قال ان لم تخبريني بعد
حب هذه الرمانة قبل كسرهما فالخلاص ان تذكر
عددا يعلم انها لا تنقص عنه كما تارة ثم تريد
واصدا واحد حتى يبلغ ما يعلم انها لا تزيد
عليه والصورتان فيمن لم يقصد تعريفا ولو

قال لثلاث من لم تخبرني بعد ركعات فرائض
اليوم والليلة فهي طالق فقال واحدة سبع عشرة
واخرى خمس عشرة اي يوم جمعة وثلاثة احدى
عشرة اي المسافر لم يقع ولو قال انت طالق الي
حين او زمان او بعد حين طلقت بمضي لحظة
ولو علق برؤية زيد او لمسه او قد فقه تناوله
ميا او ميتا بخلاق ضربه ولو خاطبته بمكروه
كباسفيه يا خيس فقال ان كنت كذلك فانت
طالق ان اراد مكافأتها باسماع ما تكره طلقت
وان لم يكن سفه او التعليق اعتبرت الصفة و
كذا ان لم يقصد في الصحيح والسفه منافي اطلاق
التصرف والخيس قيل من باع دينه بدنياه و
يشبه ان يقال هو من يتعاطى غير لا ثوبه بخلا

كتاب الرجعة بشرط المراجعة اهلية
النكاح بنفسه ولو طلق فبين فللولي الرجعة على

الصحيح حيث له ابتداء النكاح وتحصل مراجعتك
ورجعتك وارتجعتك والاصح أن الرد والأمسك
صريحان وأن الترويح والنكاح كنايةتان وليقل
رد دتها إلى أو إلى النكاحي والمجدي أنه لا يشترط
الاشهاد فتصح بكناية ولا تقبل تعليقا ولا تحصل
بفعل كوطي وتختص الرجعة بموطئة طلق
بلا عوض لم يستوف عدد طلاقها باقية في العدة
محل الحل لا مرتدة وإذا ادعت انقضاء عدة اشهر
وانكر صدق بيمينه او وضع حمل لمادة امكان
وهي ممن تحيض لا أنيسة فالاصح تصديقها
بيمين وان ادعت ولادة تام فأمكانه ستة
اشهر ولحظتان من وقت النكاح او سقط مهرها
فمائه وعشرون يوما ولحظتان او مضعة او
مضعة بلا صورة فثمانون يوما ولحظتان او
انقضاء اقراع فان كانت حرة وطلقت في طهر

فاقل الامكان اثنتان وثلاثون يوما ولحظتان
او في حيض فسبعة واربعون يوما ولحظة او امة
وطلقت في طهر فستة عشر يوما ولحظتان او في
حيض فأحد وثلاثون يوما ولحظة وتصدوان
لم تخالف عادة دائرة وكذا ان خالفت في الاصح و
لو وطئ رجعية واستأنفت الاقراء من وقت
الوطئ راجع فيما كان بقي ومحرم الاستمتاع بها
فان وطئ فلا حد ولا يعبر بالامتناع تحريمه
ويجب مهر مثل ان لم يراجع وكذا ان راجع على
المذهب ويصح ايلاء وظهار ولعان ويتوارثا
واذا ادعى والعدة منقضية رجعية فيها فذكر
فان اتفقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة و
قال راجعت يوم الخميس فقالت بل السبت صدقت
بيمينها او على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت
انقضت الخميس فقال السبت صدق بيمينه

وان تنار عا في السبق بلا اتفاق فالاصح ترجيح
سبق الدعوى فان ادعت الانقضاء ثم ادعي
رجعية قبله صدقت بيمينها وادعاهها قبل
انقضاء فقالت بعده صدق **قلت** فان ادعيا معا
صدق والله اعلم ومتى ادعاهها والعدة
باقية صدق ومتى انكرتها وصدقته ثم اعترف
قبل اعترافها واذا اطلق دون ثلاث وقال وطئت
فلي رجعة وانكرت صدقت بيمين وهو مقر لها بالمهر
فان قبضته فلا رجوع له والا فلا تطالبه الا بنصف
كتاب الايلاء هو حلق وزوج يصح
طلاقه ليمتنع من وطئها مطلقا او قوقا ربيعة
اشهر والجديد انه لا يختص بالحلق بالله تعالى
وصفاته بل لو علق به طلاقا او عتقا او قال ان
وطئت فلله علي صلاة او صوم او حج او عتقا كان
مولى او حلقا اجنبي عليه فيمين محضة فان

تكلمها فلا ايلاء ولو ابي من رتقاء او قرناء او ابي
محبوب لم يصح علي المذاهب ولو قال والله لا
وطئت اربعة اشهر فاذا مضت فوالله لا ووطئت
اربعة اشهر وهكذا امرار فليس بمول في الاصح
ولو قال والله لا ووطئت خمسة اشهر فاذا مضت
فوالله لا ووطئت ستة فثلاث لكل منهما حكمه
ولو قيد بمستبعد الحصول في الاربعة كزول
عسي صلي الله عليه وسلم فمولى وان ظن حصوله
قبلها فلا وكذا لو شك في حصول المقيد به في
الاصح واللفظه صريح وكناية فمن صرحه تعيب
ذكر بفرج ووطئ وجماع واقتضا بركو والجديد
ان ملامسة ومباشرة ومباشرة واتيانا و
غشيانا وقرباننا ونحوها كنايةات ولو قال ان
وطئت فعبدك حرف رال ملكه عنه رال
الا يلاء ولو قال فعبدني صرحني ظهاري وكان

كطلاقه وصرحه ان يقول لزوجته انت علي
 اومتي اومعي او عندي كظهر امي وكذا انت
 كظهر امي صريح علي الصحيح وقوله جسمك او
 بدتك او نفسك كبدن امي او جسمها او جملتها
 صريح والاظهر ان قوله كيدها او بطنها او
 صدرها ظهار وكذا كعينها ان قصد ظهارا
 وان قصد كرامة فلا وكذا ان اطلق في الاصح
 وقوله راسك او ظهرك او يدك علي كظهر امي
 ظهار في الاظهر والتشبيه بالحدة ظهار والمذهب
 طرده في كل محرم لم يطرأ تحريمها لا مرصعة
 ودرجة ابن ولو تشبه باجنبية ومطلقة و
 اخت روجة وباب وملا عنة فلفظ ويصح
 تعليقه كقوله ان ظاهرت من زوجتي الاخرى
 فانت علي كظهر امي فظاهر صار مظاهرا منكما
 ولو قال ان ظاهرت من فلانة وفلانة اجنبية

فما طبعها يظهر لم يصير مظاهرا من زوجة الا ان
 يريد اللفظ فلو تكلمها وظاهر منها صار مظاهرا
 وقال من فلانة الاجنبية فكذلك وقيل لا يصير
 مظاهرا وان تكلمها وظاهر ولو قال ان ظاهرت
 منها وهي اجنبية فلفظ ولو قال انت طالق كظهر
 امي ولم ينو او نوي الطلاق او الظهار او هما
 او الظهار بانك طالق والطلاق وكظهر امي طلقت
 ولا ظهارا والطلاق بانك طالق والظهار بالباقي
 طلقت وحصل الظهار ان كان طلاقا الرجعة
فصل في المظاهر كفارة اذا عاود وهوان
 يمستكما بعد ظهاره من امكان فرقة فلو
 اتصلت به فرقة بموت او فسح او طلاقا او
 اورجعي ولم يراجع او من فلا عود وكذا لو
 ملكها او لا عنها في الاصح بشرط سبق القذف
 ظهاره في الاصح ولو رجع او ارتد متصلا ثم اسلم

فأما ذهب أنه عائد بالرجعة للأسلام بل
بعده ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة و
يحرم قبل التكفير وطئ وكذا المس ونحوه بشهوة
في الأظهر **قل** الأظهر الجواز والله أعلم ويصح
الظهار الموقت موقتا وفي قول مؤيد وفي قول
لغو فعلى الأول الأصح أن عودته لا يحصل بأسا
بل بوطئ في المدة ويجب النزع ممغيب للعنفة
ولو قال لأربع انتهى على كظهر أمي فمظاهرمهن
فإن أمسكن فأربع كفارات وفي القديم كفارة
ولو ظاهر منهن بأربع كلمات متوالية فعائد
من الثالث الأول ولو كرر في امرأة متصلا
قصد تأكيد فظهار واحدة أو استئنافا فالأظهر
التعدد وأنه بالمرّة الثانية عائد في الأول
كتاب الكفارة يشترط نيتها
للتعيينها وحصل كفارة الظهار عتق رقبة

مؤمنة بلا عيب يخل بالعمل والكسب فيحرث صغير
واقترع وأخرج يمكنه تباع المشي وأعوروا صم
وأخشم وفاقداً أنفه وأذنيه وأصابع رجله
لأر من ولا فاقدر رجل أو غصروا من يد أو
أتملتين من غيرهما **قل** أو انملة ابهام والله
أعلم ولا هرم عاجر ومن أكثر وقتة مخون ومريفة
لا يرجي فإن برأ بان الآخر في الأصح ولا يجزئ
شرا قريب بنية كفارة ولا أم ولد وذو كتاب
صحيحة ويجزئ مديروا معلق بصفة فلو أراد جعل
العتق المعلق كفارة لم يجز وله تعليق عتق الكفارة
بصفة وله اعتاق عبدي عن كفارة بية عن أنصو
ذا أنصوذ ولو اعتق ميسر نصفين عن كفارة فالأصح
للجرا إذا كان باقيا حرا ولو اعتق بعوض لم يجز
عن كفارة والاعتاق بما لا يطلأ به فلو قال أعتق أم
ولدت علي الوفاً عتق نفق ولزمه العوض وكذا لو

قال اعتق عبدك علي كذا فاعتق في الاصح وان قال
اعتقه عني علي كذا ففعل عتق عن الطالب وعليه
العوم والاصح انه يملكه عقب لفظ الاعتاق ثم
ثم يعتق عليه ومن ملك عبدا او ثمة فاضلا عن
كفاية نفسه وعياله نفقة وكسوة وسكنى واثاثا
لا بد منه لرمه العتق ولا يجب بيع صبيعة ورأس
مال لا يفضل دونهما عن كفايته ولا مسكن و
عبد نفسين الفهم في الاصح ولا شراب غيب و
اظهر الأقوال اعتبار اليسار بوقت الاداء فان
عجز عن عتق صام شهرين متتابعين بالهلال
بنية كفارة ولا يشترط بنية تتابع في الاصح فان
بد في اثنا عشر شهرا حسب الشهر بعدة بالهلال
واتم الاول من الثالث ثلاثين ويروى التتابع بقول
يوم بلا عذر وكذا ابر من في الجدي لا يجزي وكذا
جنون على المذهب فان عجز عن الصوم بهرم او

مرض قال الاكثرون لا يرحى رواله او الحقة بالموت
مشقة شديدة او خاف زيادة مرضه كفر باطعام
ستين مسكينا او فقيرا لا كافرا ولا هاشميا ولا مطليا
ستين مدا ما يكون فطرة **كتاب اللعان**
يسبقه قد في وصريحه الناك قوله لرجل
او امرأة زنت او زنت او ياراني او يارانية
والرمي بالبلاغ مشقة في فرج مع وصفه بتحريم
او في بر من حان ورنات في الجبل كناية وكذا رنات
فقط في الاصح وزنت في الجبل من مح في الاصح وقوله
يا فاجر يا فاسق ولها يا خبيثة وانت تحبين
الخلوة ولقرشي يا نبطي ولزوجته لم اجدك
عذرا لكناية فان انكر اعادة قد وصدق يمينه
وقوله يا بن الحلال واما انا فلست بران ونحوه
ونحو تعريض ليس بقدر ووات نواه وقوله زنت
بك اقرار برنا وقد فولو قال لزوجته يارانية

فقالت ربيت بك أو انت اربي مني فقا ذوقاينة
 فلو قالت ربيت وانت اربي مني فمقرة وقاذفة
 وقوله رنا فرجك او ذكر كقد فوا مذهب ان قوله
 بده وعينك ولده لست مني او لست ابني كناية
 ولولد غيره لست ابن فلان صريح الا لمنفي بلعان
 ويحدقا ذوق محسن ويعبر غيره والمحسن مكفور
 مسلم عفيف عن وطئ يحد به وتبطل العفة بوطئ
 محرم مملوكة علي المذهب لان وجهه في عحة شبهة
 وامة ولده ومنكوحته بلا ولي في الاصح ولورنا
 مقدوق سقط احد او ارتد فلا ومن رنا مرة ثم
 صلح لم يعد محسنا وحد القدر في ورث ويسقط
 بعفو والاصح انه يرثه كل الورثة وانه لو عفا
 بعضهم فللباق كله **فصل** له قدور وجهه
 علم رناها او ظننه ظنا مؤكدا كشيع رناها يريد
 معقينة بان رآها في خلوة ولو اتت بولد علم

انه ليس منه لزمه نفيه وانما يعلم اذ لم يظا او
 ولدته لدون ستة اشهر من الوطئ او فوق اربع
 سنين فلو ولدته لها بينهما ولم يستبرأ بحضنة
 حرم النفي وان ولدته لفوق ستة اشهر من
 الاستبرأ حل النفي في الاصح ولو وطئ وعزل حرم
 علي الصحيح ولو علم رناها واحتمل كون الولد
 منه ومن الرنا حرم النفي وكذا القدر واللعان
 علي الصحيح **فصل** اللعان قوله اربع مرات
 اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميت به هذه
 من الرنا فان غابت سماها ورفع نسبها بما يبرها
 والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين
 فيما رماها به من الرنا وان كان ولد بنفيه ذكره
 في الكلمات فقال وان الولد الذي ولدته او هذه
 الولد من رنا ليس مني ويقول هي اشهد بالله
 انه من الكاذبين فيما رماي به من الرنا والخامسة

١٤٢١
ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيه ولو
بدل لفظ شهادة بحلوه وخوة او غضب بلعن و
عكسه او ذكر قبل تمام الشهادة ان لم يصح في الامر
وبشروط فيه امر المقاضي ويلقن كلماته وان
يتاخر لغائها عن لعانه ويلاعن احرس باشارة
مفهمة او كتابة ويصح بالعجمية وفيمن عرف
العربية وجهه وتغلظ برمان وهو بعد عصر
جمعة ومكان وهو الشرف بلدة فيمكة بين الركن
والمقام والمدينة عند المنبر وببيت المقدس
وعند الضخمة وغيرها عند منبر الجامع وحاشي
بباب المسجد وذي في بيعة او كنيسة وكذا بيت
نار لجوس في الاصح لا بيت اصنام وثني وجمع
اقوله اربعة والتغليظات سنة لافرض على المذهب
ويسن لقاض وعظهما ويبالغ عند الخامسة و
ان يتلا عن اقامتين وشرطه روج يصح طلاقه

١٤٢٢
ولو ارتد بعد وطئ فقد فواسلم في العدة لا عن
ولو لا عن ثم اسلم فيها صح او امر صادق بينونة
ويتعلق بلعانه فرقة وحرمة مؤبدات الا ب
نفسه وسقوط الحد عنه ووجوب حدر ناه او
انتقاء نسب نفاة بلعانه وانما يحتاج الى نفي
ممكن منه فان تعدد بان ولدت له ستة اشهر
من العدة او طلق في مجلسه او تكح وهو بالمشرف
وهي بالمغرب لم يلحقه وله نفيه ميتا والنفي على
النور في الجديد ويعذر بعد رولة نفي حمل و
انتظار وضعه ومن اخرو قال جهلت الولادة
صدق يمينه ان كان غائبا وكذا الخاضع في مدة
يكن جهله فيها وقيل له تمتعت بولدك او جعله
الله لك ولدا صالحا فقال امين او نعم تعد رنفيه
فان قال جزاك الله خيرا او بارك الله عليك فلا وله
للغات مع امكان يمينه برناها ولها دفع الرنا

عنها **فصل** له اللعان لنفي ولد وان عفت عن
 الحد ورواى النكاح ولد فم حد القذف وان رزى
 النكاح ولا ولد ولنهريرة لا تعزير تاديب كذب
 كقد في طفلة لا توطا ولو عفت عن الحد واقام
 بيعة برناها او صدقته ولا ولد او سكنت عن
 طلب الحد او جنب بعد قد فله فلا لعان في الاصح
 وابانها او ماتت ثم قد قها برنا مطلقا ومضاو
 الي ما بعد النكاح لا عن ان كان ولد يلحقه فان
 اضاف الي ما قبل نكاحه فلا لعان ان لم يكن ولد
 ومن ان كان في الاصح لكن له انشاء
 قد زويلا عن ولا يصح نفي احد تؤمين
كتاب العدة عدة النكاح ضربان
 الاول متعلق بفرقة في بطلا وفسخ وانما يجب
 بعد طلق او استدخال منيه وان ثيقن براءة
 الرحم لا بخلوته فيجد يد وعدة حرة ذات اقراء

ثلاثة والقرء الفلهر فان طلق طاهر انقضت
 بالطن في حيضة ثالثة او حائضا في رابعة وفي
 قول يشترط يوم ولية بعد الطعن وهل يحسب
 طهر من لحم تحمن قرا قولان بناء على ان القرء انتقال
 من طهر الي حيض ام طهر محتوش بدمين والثاني
 اظهر وعدة مستحاضه باقراء ثها المردودة اليها
 ومتحيرة بثلاثة اشهر في الحال وقبل بعد الياس
 وام ولد ومكاثبة ومن فيهما رقبتي وان
 عتقت في عدة رجعة كملت عدة حرة في الاظهر
 او بينونة فامه في الاظهر وحرة لم يحرم ويست
 بثلاثة اشهر فان طلق في اثناء شهر فيعدة
 هلالا وتكمل المنكر ثلاثين فان حاضت فيها
 وجبت الاقراء وامة بشهر ونصف وفي قول
 شهران وفي قول ثلاثة ومن انقطع دمها العلة
 كرضاع ومريض نصبر حتي تحيض او تنس في الاشهر

اولا لعله فكذا في الجدي وفي القديم تترى تسعة
اشهر وفي قول اربع سنين ثم تعتد بالا شهر
فعلي الجدي لو حاضت الياس في الا شهر وجبت
الاقراء او بعدها فاقوال اظهرها ان تكنت فلا
نشيء والا فاقراء والمعتبر باس عشرتها وفي
قول كل النساء **قل** ذا القول اظهر والله اعلم **فصل**
عدة الحامل بوضعه بشرط نسبه الي ذي العدة ولو
احتمل الا كمن في بلعان وانفصال طه حتي ثاني
تؤمن ومتي تحل دون ستة اشهر فتؤمن و
تنقضي بميت لا علقه وبمضعة فيها صورة ادمي
خفية اخبرها القول بل وان لم تكن صورة وقلن
هي اصل ادمي انقضت علي المذهب ولو ظهر في عدة
اقراء او اشهر حمل للزوج اعتدت بوضعه ولو
ارتابت فيها لم تنكح حتي تزول الرية او بعدها
وبعد نكاح اسهر الا ان تلد لدون ستة اشهر من

عدده او بعدها قبل نكاح فلتصير لزول الرية فان
تكنت فالمدن هب عدم ابطاله في الحال فاذا علم
مقتضيه ابطالناه ولو اباها فولدت لاربع
سني لحقه او لاكثر فلا ولو طلق رجعي اصبحت
امدة من الطلاق وفي قول من انصرام العدة ولو
تكنت بعد العدة فولدت لدون ستة اشهر
فكانها لم تنكح وان كان لستة اشهر فالولد الثاني
ولو تكنت في العدة فاسد فولدت للامكان من
الاول لحقه وانقضت بوضعه ثم تعتد للثاني
او للامكان من الثاني لحقه او منهما عرض علي
فانقضى فان لحقه باحدهما فكالامكان منه فقط
فصل لزمها عددنا شخص من جنس بان طلق
ثم وطئ في عدة اقراء او اشهر جاها او عالما في
رجعية تداخلت فابتدئ عدة من الوطئ وتدخل
فيها بقية عدة الطلاق فان كانت احدهما حملا

والاخرى اقراء تداخلنا في الاصح فتقضيان بوضعه
ويراجع قبله وقبل ان كانت الحمل من الوطى فلا او
لشخصين بان كانت في عدة روج او بشبهة فوطئت
بشبهة او نكاح فاسد او كانت روجة معتدة عن
بشبهة فطلقت فلا تداخل فان كان حمل قد تمت
عدته والا فان سبق الطلاق اتمت عدته ثم
استأنفت الاخرى وله الرجعة في عدته فاذا
راجع انقطعت وشرعت في عدة الشبهة ولا يسمع
ولا يسمع بها حتى تنقضها وان سبقت الشبهة
قدمت عدة الطلاق وقيل الشبهة **فصل** عاشر
هاكزوج بلا ووطى في عدة اقراء او اشهر فواجه اصحابها
ان كانت بانثنا انقضت والا فلا ولا رجعة بعد
الاقراء او الاشهر **قلت** ويلحقها الطلاق الى انقضاء
العدة ولو عاشرها اجنبي انقضت والله اعلم
ولو ذكر معتدة بظن الصحة ووطى انقضت من

حين الوطى وفي قول او وجه من العقد ولو راجع
حائلا ثم طلق استأنفت وفي القديم تبني ان لم
يطا او ما قبله بالوضع فلو وضعت ثم طلق
استأنفت وقيل ان لم يطا بعد الوضع فلا عدة ولو
خالع موطوءة ثم نكحها ثم ووطى ثم طلق استأنفت
ودخل فيها البقية **فصل** عدة حرة حائلا لو فاة
وان لم توصل اربعة اشهر وعشرة ايام بليا ليها
واما نصفها وان مات عن رجعة انتقلت الي
وفاة او بانثي فلا وما مل بوضعه بشرطه السابق
فلومات صبي عن حامل قبل الاشهر وكذا امسوم اذ
لا يلحقه علي المذهب ويلحق محبو بابقي انشاء
فتعتد به وكذا امسول بقي ذكر علي المذهب
ولو طلق احدى امراتيه ومات قبل بيان اي
تعيين فان كان لم يطا اعتدتا لو فاة وكذا ان
وطى وهما ذواتا اشهر او اقراء والطلاق رجعي

فان كان باثنا اعتدت كل واحدة بالاكتر من عدة
وقاة وثلاثة من اقربها وعدة الوقاة من الموت
والاقراء من الطلاق وما غاب وانقطع خبره ليس
لزوجته نكاح حتي يتيقن موته او اطلاقه و
في القديم تربص اربع سنين ثم يعتد لوفاة
وتنكح فلو حكم بالقديم فاض نقصن علي الجديد
في الاصح ولو نكحت بعد التربص والعدة فبان
ميتا صح علي الجديد في الاصح ويجب الاحداد علي
معتدة وقاة لارجعية ويستحب لبائث وفي
قول يجب وهو ترك لبس مصبوغ لريانة وان
حشش وقيل يحل ما صبغ حرله ثم نسج ويباح
غير مصبوغ من قطن وصوف وكتان وكل البرسيم
في الاصح ومصبوغ لا يقصد لريانة ويحرم علي
ذهب وفضة وكن اللؤلؤ في الاصح وطيب في ثوب
وبدن وطعام وآكل والمحال يا يتمد الا الحاجة كرمه

واستفيد اجم ودمام وحضاب حناء ومحوه ويحل
تجميل قراش واثاث وتنظيف بفسل راس وقلم
واراله وسبخ **قلت** ويحل امتشاط وممام ان لم يكن
فيه خروج محرم ولو تركت الاحداد عصمت وانقضت
العدة كما لو فارقت السكني ولو بلغت الوفاة بعد
المدة كانت منقضية ولها احدا علي غير زوج
ثلاثة ايام ومحرم الزيادة والله اعلم **فصل**
يجب السكني لمعتدة طلاق ولو بائث الاناشرة
ولمعتدة وقاة في الاظهر ونسج علي المذهب و
تسكن في مسكن كانت فيه عند الفرفة وليس
لزوج وغيره اخراجها ولا لها خروج **قلت** ولها
الخروج في عدة وفاة وكذا في النهار لشراء طعام و
عزل ونحوه وكذا اليلا الي دار جارة لغفران وحده
ونحوهما بشرط ان ترجع وتبيت في بيتها و
تنتقل من المسكن لخوف من عدم وغرق او علي نفسها

او تاذن بالحيرات وهم بها اذا شديدا والله اعلم
ولو انتقلت الي مسكن باذن الزوج فوجبت المدة
قبل وصولها اليه اعتدت فيه علي النهر او بغير
اذن ففي الاول وكذا الواذن ثم وجبت قبل الخروج
ولو اذن في انتقال الي بلد فامسكن او في سفر حج
وتجارة ثم وجبت في الطريق فلهما الرجوع والمضي
فامسنت اقامت لقضاء حاجاتها ثم يجب الرجوع
لتعتد البقية في امسكن ولو خرجت الي غير الدار
المالوفة فطلق وقال ما اذنت في الخروج من صدق
بيمينه ولو قالت نقلته فقال بل اذنت لحاجة
صدوق علي المذهب ومنزل بدوية ويبتها من شعر
كم منزل حضرية واذا كان المسكن له ويليق بها
تعين ولا يصح بيعه الا في عدة ذات الشهر فاستاجر
وقين باطل او مستعار الرمتها فيه فان رجع المعير
ولم يرمي باجرة نقلت وكذا مستاجر انقضت مدته

اولها استمرت وطلبت الاجرة فان كان مسكن الكاهن
نفيسا فله النقل الي لا ثوبها وخسيسا فله الامتناع
وله مساكنتها ومداخلتها فان كان في الدار محرم لها
مميز ذكر او له انثى او زوجة اخري فان اتخذت
المراقد كمطبخ ومسترح اشترط محرم والا فلا
ينبغي ان يفلق ما بينهما من باب وان لا يكون مهر
احدهما علي الاخرى ونسفل وعلو كدار وحجرة
بالاستبراء يجب بمسكين احدهما
ملك آمنه بشرائه او وارث او هبة او سبي او رد
بعيب او تحالف او اقالة وسواء بكر واثيس و
من استبرأها البائع قبل البيع ومنقلة من صبي
او امرأة وغيرها ويجب في مكاتبة عجرت وكذا
مرتقة في الاصح لامن حلت من صوم واعتكاف
واحرام وفي الاحرام وجهه ولو اشترى روجته
استحب وقيل يجب ولو ملك من زوجة او معتدة

لم يجب فان زال وجب في الاظهر الثاني زوال
فراش عن امة موطوءة او مستوللة بعثوا وموت
السيد ولو مضت مدة استبراء علي مستوللة
ثم اعتقها او مات وجب في الاصح **قلت** ولو استبراء
امة موطوءة فاعتقها لم يجب وتزوج في الحال
اذ لا تشبه منكوحة والله اعلم ويحرم تزويجه
موطوءة ومستوللة قبل الاستبراء ولو اعتق
مستولدة فله نكاحها بلا استبراء في الاصح ولو
اعتقها او مات وهي من راحة فلا استبراء وهو بقاء
وهو حيضة كاملة في الجدي وذات اشهر بشهر
في قول بثلاثة وحامل مسبية او زال عنها فراش
سيد بوضعه وان ملكت بشرا فقد سبوا
للاستبراء في الحال **قلت** يحصل بوضع الحمل زنا في الاصح
والله اعلم ولو مضى زمن استبراء بعد الملك وقبل
القبض حسب ان هلك بآث وكذا الشراء في الاصح لا

هبة ولو اشترى مجوسية فحاضت ثم اسلمت لم
يكف ويحرم الاستمتاع بالاستبراء الامسية فيحل
غير وطئ وقيل لا واذا قالت حضت صدقت ولو
منعت السيد فقال لها اخبرني بتمام الاستبراء
صدق ولا تصير امة فراشا لا بوطئ فاذا ولدت
للامكان من وطنه لحقه ولو اقرب بوطئ وفي الولد
واحد استبراء لم يلحقه علي المذهب فان الترت
للاستبراء حلوا للسيد ان الولد ليس منه وقيل يجب تعرضه
للاستبراء ولو ادعت استيلا فانكر اصل الوطئ وهنك
ولدم يخلق علي الميخ ولو قال وطئت وعزيت لحقه في الاصح
كتاب الرضا انما يثبت بلبين
امرأة حية بلغت تسع سنين ولو حبلت فاوجر
بعد موتها حرم في الاصح ولو جن او نزج منه
لا بد حرم ولو غلط بمائع حرم ان غلب فان غلب
وشرب الكل قيل والبعض حرم في الاظهر ويحرم ايجار عورت

عمره ستون سنة
عمره ستون سنة
عمره ستون سنة



في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم في النكاح

وكذا اسعاط علي المذهب للحقنة في الظهر وشرطه
رضيع هي لم يبلغ سنتين وخمس رضعات و
ضبطهن بالعرف ولو قطع اعراضا تعد دأول لهو
وحاد في الحال او تحول من ثدي الى ثدي فلا ولو
حلب منها دفعة واحدة خمسا او عكسة أم قل او
هل رضع في حولين ام بعد فلا تحريم وفي الثاني
قول او وجه وتصير المرضعة امه والاي منه اللبن
اباه وتسبيري الحرمه الي اولاده ولو كان لرجل خمس
مستوليات او اربع نسوة وام ولد رضع طفل من
كل رضعة صار ابنه في الاصح فيخرج من لانهن موطوءة
ابيه ولو كان بدل المستوليات بنات او اخوات فلا
حرمة في الاصح واما المرضعة من نسب أو رضاع
اجداد للرضيع وامهاتها جداته واولادها من
نسب ورضاع اخوته واخواته واخواتها اخواله
وخالاته وابو ذى اللبن جداه واخوة عمه وكذا الباقي

واللبن من نسب اليه ولد نزل به بنكاح او وطئ
بشبهة لارنا ولو نفاة يلعان انتفي اللبن ولو
وطئت منكوعة بشبهه او وطئ اثنتان بشبهة
فولدت فاللبن لمن يلحقه الولد بقائوا وغيره
ولا تنقطع نسبة اللبن عن زوج مات او طلق وان
طالت المدة وانقطع وعاد فان تكثرت اخرو ولدت
منه فاللبن بعد الولادة له وقبلها الاول ان لم
يدخل وقت ظهور لبن حمل الثاني وكذا ان دخل
وفي قوله الثاني وفي قول لهما **فصل** تحته صغيرة
فارضعتها امه او اخته او زوجة اخري انفسخ
نكاحه وللصغيرة نفوس مهرها وله علي المرضعة
نفوس مهر مثل وفي قول كله ولو رضعت من ثائمة
فلا غرم ولا مهر للمرضعة ولو كان تحته كبيرة
وصغيرة فارضعت ام الكبيرة الصغيرة انفسخت
للصغيرة وكذا الكبيرة في الاظهر وله النكاح من نشأ

منهما وحكم مهر الصغيرة وتقرئمه المرضعة
عاسبق وكذا الكبيرة ان لم تكن موطوءة فان كانت
فله علي المرضعة مهر مثل في الاظهر ولو ارضعت
بنت الكبيرة الصغيرة حرمت الكبيرة ابدا وكذا الصغيرة
ان كانت الكبيرة موطوءة ولو كانت تحتها صغيرة فطليها
فارضعتها امرأة صارت ام امراته ولو نكحت مطلقة
صغيرا وارضعته بلبنه حرمت علي المطلق والصغير
ابدا ولو ازوج ام ولده عبده الصغير فارضعته لبن
السيد حرمت عليه وعلي السيد ولو ارضعت موطوءة
لامنة صغيرة تحتها بلبنه او لبن غيره حرمتا عليه
ولو كانت تحتها صغيرة وكبيرة فارضعتها انفسها
وحرمت الكبيرة ابدا وكذا الصغيرة ان كان الارضاع
بلبنه والافر بيبة ولو كانت تحتها كبيرة وثلاث
صفائر فارضعتن حرمت الكبيرة ابدا وكذا الصفائر
ان ارضعتن بلبنه او لبن غيره وهي موطوءة والا

فان ارضعتهم معا يتصور بايجازهن الخامسة
انفسح ولا يحرم من مؤبد او مرتبالم يحرم من ونفسح
الاولي والثالثة وتنفسح الثانية بأرضاع الثالثة
وفي قول لا تنفسح ويجري القولان فيمن تحته
صغيرتان ارضعتهما اجنبية مرتباً تنفسحان
ام الثانية **فصل** قال هند بنتي واختي
برضاع او قال يهو اخي حرم تناكهما ولو قال
روحان بينا رضاع محرم فرق بينهما وسقط المسمى
ووجب مهر مثلان وطى وان ادعى رضاعا فانكرت
انفسح ولهما المسمى ان وطى والا فنصفه وان ادعته
فانكر صدق يمينه ان زوجت برضاها والحد
فلاصح تصديقها ولهما مهر مثلان وطى والا فلا
شيء ويحلونكر رضاع علي بنقي علمه ومدعيه
علي بنت ويشبث بشهادت رجلين او رجل و
امراتين او باربع نسوة والاقرار به شرطه رجلان

وتقبل شهادته المرضعة ان لم تطلب اجرة ولا
ذكرت فعلها وكذا ان ذكرته فقالت ارضعته في الامح
والاصح انه لا يكفي بينهما رضاع محرم بل يجب ذكر
وقت وعدد ووصول اللبن جوفه ويعرف ذلك بمشاهدة
حلب وارجار واراد ان يقرأ شي كالتقام ثدي ومصه
وحركة حلقه بتجرع واراد بعد علمه انها لبون
كتاب النفقات علي موسى بن وجه
كل يوم مائة طعام ومعه مائة وثمانون نفق
وامد مائة وثلاثة وسبعون درهما وثلاث
درهم **قل** الامح مائة واحد وسبعون وثلاثة
اسباع درهم والله اعلم ومسكين الراوية معسر
ومن فوقه ان كان لو كل يوم مائة رجب مسكين فتمت
والافموسر والواجب غالب قوت البلد **قل** فان
اختلف وجب لاثوبه ويعتبر اليسار وغيره طلوع
الفجر والله اعلم وعليه تمليكها حيا وكذا طاعته

وخبره في الامح ولو طلب احد هما بدل للعلم بحجر
المتنع فان اعتاضت جارية في الامح الا خبر او دقيقا
علي المذهب ولو اكلت معه كالعادة سقطت نفقتها
في الامح **قل** الا ان تكون غير رتيبة ولم يؤذن
وليها والله اعلم ويجب ادم غالب البلد كريت
وسمن وجبن وتمر ويختلف بالفصول ويقدر
قاضي باجتها وفيفاوت بين موسر وغيره ولحم
يليو بيساراه واعساره كعادة البلد ولو كانت تاكل
الخبر وحده وجب ادم وكسوة ثلغها فيجب
قميص وسراويل وخمار وملعب ويريد في الشتاء
جبة وجنسها قطن فان جرت عادت البلد مثله
بكتان او حرير وجب في الامح ويجب ما تنقعد
عليه كربة اولبدا وحصير وكل افراس للنوم في
الاصح ومحنة ولحاف في الشتاء والة تنظيوك مشط
ودهن وما يغسل به الرأس ومرتك ونحوه يدفع

صنان لاكل وضباب وما يربى وودوا مرضى و
 اجرة طبيب و حاجم ولها طعام ايام المرض وادماها
 والدمح وجوب اجرة حمام بحسب العادة وثمن
 ما دغسل جماع وثفاس لا حيض واحتلام في الدمح
 ولها آلات اكل وشرب وطبخ تقدر وقصعة وكوز
 وجرة ونحوها ومسكن يليق بها ولا يشترط كونه
 ملكه وعليه لمن لا تليق بها خدمه نفسها احد
 اذدامها بحرة او امة له او مستأجرة او بالانفاق
 علي من صحتها من حرة او امة لخدمة وسوا في
 هذا موسر ومسر وعبد فان اخدمها بحرة او امة
 باجرة فليس عليه غيرها او بامته انفق عليها بالكل
 او لمن صحتها لزمه نفقتها وجنس طعامها
 جنس طعام الزوجة وهو مد علي معسر وكذا
 متوسط في الصحيح وموسر مد وثلت ولها كسوة
 تليق بحالها وكذا ادم علي الصحيح لا آلة لتطيق

فان كثروا سخ وتآذت بقمل وجب ان ترفه ومن
 تخدم نفسها في العادة ان احتاجت الي خدمة مرض
 او رمانة وجب اذامها ولا اذام لرقيقة وفي
 الخيلة وجهه ويجب في المسكن امتاع وما يستهلك
 كطعام تمليك وتعرض فيه فلو قترت بما يفرها
 منها وما دام نفقة ككسوة وظروف طعام
 ومشط تمليك وقيل امتاع وتعطي الكسوة اول
 شتاء وصيوفان تلفت فيه بلا تقصير لم تبدل
 ان قلنا تمليك فان ماتت فيه لم ترد ولو لم يملكها
 مدة فدين **فصل** الجديدها يجب بالتمكين لا
 بالعقد فان اختلفا فيه صدق فان لم تعرض عليه
 مدة فلا نفقة فيها فان عرضت وجبت من بلوغ
 الخبر فان غاب كتب الحاكم لحاكم بدده ليعلمه فيجيئ
 او يوكل فان لم يفعل ومضي زمن وصوله فرضها
 القاضي والمعتبر في جنونة ومراهقة عرض ولي

وتسقط بشئ ولو بمنع من بلا عذر وعيلة
 روج او مرض يفرمه الوطئ عذر والخروج من
 بيته بلا اذن نشوز الا ان يشترط على ان يهدم و
 سفرها باذنه معه او حاجته لا تسقط وحاجتها
 تسقط في الاظهر ولو نشرت فغاب فاطاعت لم
 تجب في الاصح وطريقها ان يكتب الحاكم كما سبق
 ولو خرجت في غيبته لزيارة ونحوها لم تسقط
 والاظهر ان لا نفقة لصغيرها وحرماها بحج او عمة
 بلا اذن نشوز ان لم يملك تحليلها وان ملك فلا
 حتى تخرج فمسافرة حاجتها او باذن ففي الاصح
 لها نفقة ما لم تخرج ويمنعها صوم نفقات
 ابنت فناشرة في الاظهر والاصح ان قضاء لا يتفق
 كنفل فيمنعها وانه لا منع من تعجيل مكتوبة اول
 الوقت وسنن الرتبة وتجب لرجعية المؤمنة
 تنظير فلو طنت حاملا فانفق قبل ان تستر

وانما تجب للغير على صغير

لها نفقة ما لم تخرج

ما دفعه بعد عدها والحائل الباش بالخلع او ثلاث
 لا نفقة لها ولا كسوة وتجب ان تحمل لها وفي قول
 للحمل فعلى الاول لا تجب لحامل عن شبهة او تكاح
 فاسد **قل** ولا نفقة لمعتدة وفاة وان كانت حاملا
 والله اعلم ونفقة العدة مقدرة كزمن النكاح و
 قيل تجب الكفاية ولا يجب دفعها قبل ظهور حمل
 فاذا ظهر وجب دفعها يوم ما يوم وقيل حين ترفع
 ولا تسقط بمضي الزمان على المذهب **فصل**
 اعسر بها فان صبرت صارت ديناً عليه والا فلها
 الفسخ على الاظهر والاصح ان لا فسخ بمنع مؤسر
 حضراً وغاب ولو حضر وغاب ماله فان كان بمسافة
 القصر فلها الفسخ والا فلا ويؤمر بالاحضار
 ولو تبرع رجل بها لم يلزمها القبول وقدرته
 على الكسب كمال وانما تنفسخ بغيره عن نفقة
 معسر والا عسار بالسوسة كهو بالنفقة وكن

انفسها

بالأدم والمستكن في الأصح **قلت** الأصح المنع في الأدم
والله أعلم وفي عساره بالمهر أقوال أظهرها
تفسخ قبل وطئ لا بعده ولا تفسخ حتى يثبت
عند قاض عساره فيفسخه أو بأذن لها فيه ثم
في قول ينجر الفسخ والأظهر أمهاله ثلاثة أيام
ولها الفسخ صبيحة الرابع إلا أن يسلم نفقة ولو
مضي يومان بلا نفقة وانقضى الثالث وعجز الرابع
بنت وقيل تستأنف ولها الخروج من المهرلة لتحصن
النفقة وعليها الرجوع ليلا ولو رضيت بعساره
أو نكحته عاملة بعساره فلها الفسخ بعده ولو
رضيت بعساره بالمهر فلا ولا فسخ لولي صغيرة
ومجنونة بعساره بمهر ونفقة ولو أعتزها
أمة بالنفقة فلها الفسخ فإن رضيت فلا فسخ
للسيد في الأصح وله أن يلجئها إليه بأن لا ينقو
ويقول لها أفني أو جوعي **فصل** يلزمه

نفقة الوالد وان علا والولد وان سفل وان
اختلف دينها بشرط يسار المنقوب فاضل عن
قوته وفوت عياله في يومه ويبيع فيها ما يباع
في الدين ويلزم كسوبا كسبها في الأصح ولا تجب
مالك كفايته ولا مكتسبها وتجب لفقر غير مكتسب
إن كان زنا أو صغيرا أو مجنونا والافاقوال
أحسنها تجب والثالث لأصل لا فرع **قلت** الثالث
أظهر والله أعلم وهي الكفاية وتسقط بقواتها
ولا تصير دينا عليه إلا بفرض قاض أو إذنه في
اقتراض لقيمة أو منع وعليها ارضاع ولدها
الباء ثم بعده إن لم توجد الأهي وجنية
وجب ارضاعه وان وجد تالم تجبر الإدم فأت
رغبته وهي منكوحة اليه فله منعها في الأصح
قلت الأصح ليس له منعها وصحة الأكثرين
والله أعلم فان اتفقا وطلبت أجرة مثل أحييت

او فوقهما فلا وكذا ان تبرعت اجنبية او رزيت
 باقل في الاظهر ومن استتوب فرعاه انفق والد
 فالاصح اقربهما فان استتوب فبالأثر في الاصح
 والثاني بالأثر ثم بالقرب والوارثان يستويان
 ام يورع بحسبه وجهات ومن له ابوان فعلى الاب
 وقيل عليهما البالغ او اجداد وجدات ان ادب
 بعضهن ببعض فالأقرب والادب الأقرب وقيل الارث
 وقيل بولاية اهل ومن له اصل وفرع ففي الاصح
 على الفرع وان بعد او محتاجون يقدم زوجته
 ثم للأقرب وقيل للوارث وقيل الولي **فصل** الحضانة
 حفظ من لا يستقل وتربيته والانات أليق بهما
 اولاهن ام ثم امهات يدين بانات تقدم اقربهن
 والجديد يقدم بعدهن ام اب ثم امهاتهما
 المدليات بانات ثم ام ابى اب كذلك ثم ام ابى
 جد كذلك والقديم الاخوات والخالات عليهن

تقدم اخت علي خالة وخالة علي بنت اخ واخت
 وبنت اخ واخت علي عممة واخت من ابوين علي
 اخت من احدهما والاصح تقديم اخت من اب
 علي اخت من ام وخالة وعممة لاب عليهما لام
 وسقوط كل جدة لا ترت دون انثى غير محرم كنت
 خالة ونشئت لكل ذكر محرم وارث علي ترتيب الارث
 وكذا غير محرم كابن عم علي المصحح ولا نسلم اليه
 مشتبه بل الي ثقة يعينها فان فقد الارث و
 المحرمية والارث فلا في الاصح وان اجتمع ذكور
 وانات فالأم ثم امهاتهن ثم الاب وقيل تقدم
 عليه الخالة والاخت من الام ويقدم الاصل علي
 الحاشية فان فقد فالاصح الأقرب والادب الانثى
 والافقرع ولا حضنة لرقية ومجنون وفاسق
 وكافر علي مسلم وناكحة غير ابى الطفل الاعمه و
 ابن عمه وابن اخته في الاصح وان كان رضيعا

اشترط ان ترضعه على الصحيح فان مكنت ناقصة
 او طلقت متكومة حفنت فان غابت الام او
 امتنعت فلجدة على الصحيح هذا كله في غير ميم
 والميم ان اقترقا ابواه كان عند من اختار منهما
 فان كان في احدهما جنون او كفر او رقا او فسق
 او تكنت فالحق للآخر ويخير بين ام وجد وكذا الخ
 او عم او اب مع اخت او خالة في الاصح وان اختار
 احدهما ثم الاخر جول اليه فان اختار الاب ذكر
 لم يمنع زيارته امه ويمنع انثى ولا يمنعه
 دخولها عليها اثره والزيارة مرة في ايام فان
 مرضت فالام ولي بتمريضهما فان رضي به في
 بيته ولا في بيتها فان اختارها ذكر فعندها
 ليلا وعند الاب نهارا يؤديه ويسلمه ليكتب
 وحرفة او انثى فعندها ليلا ونهارا ويرد
 ها الاب على العادة وان اختارهما اقرع وان لم

يختار فالام ولي وقيل يقرع ولو اراد احدهما
 سفر حاجة كان الولد الميم وغيره مع المقيم حتى
 يعود او سفر نقلة فالاب ولي بشرط امن
 طريقه والبلد المقصود قبل ومسافة قمر
 محارم العصبية في هذا كلاب وكذا ابن عم
 لذكر ولا يعطي انثى فان رافقته بنته
 سلمت اليها **فصل** عليه كفاية رقيقه نفقة
 وكسوة وان كان اعمى رافقا ومدبرا او مستوليا
 من غالب قوت رقيق البلد وادمهم وكسوتهم
 ولا يكفي ستر العورة ويسن ان يناولها مما يتعم
 به من طعام وادم وكسوة وتسقط بمضي الزمان
 ويبيع القاضي فيها ماله فان فقد اطفال امره
 ببيعه او اعتاقه ويحبر أمته على ارضاع ولدها
 وكذا غيره ان فضل عنه وفطمه قبل مولدين ان
 لم يفرغوا ارضاعه بعدهما ان لم يضرها والحرمة

حق في تربية فليس لأحد منهما فطمه قبل موته
ولهما ان لم يفترهما ولا أحدهما بعد موته
لهم الرابطة ولا يكفر بريقه إلا عملا يطيقه
يجوز مخارجه بشرط رضاها وهي خراج يؤديه
كل يوم أو أسبوع وعليه علف ودوابه وسقيها
فإن امتنع أجز في المأكول على بيع أو علف أو
دبح وفي غيره على بيع أو علف ولا يجلب ما مزودها
وما لا روح له كفناة وإدار لا يجب عمارتها
كتاب الجراح الفعل المنهوق ثلاثة
عمدا وخطا وشبه عمد ولا قصاص إلا في العمد
وهو قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا مارج
أو مثقل فإن فقد قصدا أحدهما بان وقع عليه
فمات أو رمي شجرة فاصابه فخطا وإن قصد
هما مالا يقتل غالبا فشبه عمد ومنه الضرب
بسوط أو عصي فلو عر رابطة بمقتل فعمد وكذا

بغيره ان تورم وتالم حتى مات فإن لم يظهر
انثرو مات في الحال فشبه عمد وقيل عمد وقيل لا
شيء ولو عررها فيما لا يؤلم تجلدة عقاب فلا
شيء بحال ولو حبسه ومنتعه الطعام والشراب
والطلب حتى مات مضت مدة يموت مثله
فيها غالبا جوعا وعطشا فعمد والافان لم
يكن به جوع وعطش سابق فشبه عمد وإن
كان بعض جوع وعطش وعلم الحابس الحال فهد
والافلا في الاظهر ويجب القصاص بالسبب فلو شهدا
بقصاص فقتل ثم رجعا وقال لا تعدنا لزمهما
القصاص الا ان يعترف الولى بعلمه بكل منهما ولو
ضيق بمسوم مبييا أو مجنونا فمات وجب
القصاص أو بالغ عاقلا ولم يعلم حال الطعام
قدية وفي قول قصاص وفي قول لا شيء ولو دس
سما في طعام شخص الغالب كله منه فأكله جاهلا

فعل في الاقوال ولو ترك المجروح علاج جرح مهلك
فمات وجب القصاص ولو القاه في ماء لا يعد مغرقا
كمبسط فمكت فيه مضطجعا حتى هلك فهدرا او
مغرقا لا يخلص منه الا بسباحة فان لم يحسنها
او كان مكتوبا او زنا فعمد وان منع منها عار من
كريح وموج فشبه عمدا فان امكنته فتركها فلا
دية في الاظهر او في اريار يمكن الخلاص منها فمكت
ففي الدية القولان ولا قصاص في الصورتين و
في النار وجهه ولو امسكه فقتله اخر او حفر بئر
افرادا فيها اخر او للقاء من تناهق فقتلاه اخر
فقده فالقصاص على القاتل والمردى والقاء فقط
ولو القاه في ماء مغرق فالتقمة موت وجب القصاص
على الاظهر او غير مغرق فلا ولو اكرهه على قتل فعليه
القصاص وكذا على المكره في الاظهر فان وصيت دية
وزعت فان كافاه احد هما فقط فالقصاص عليه

ولو اكره بالغ مراهما فعلى البالغ القصاص ان
قلنا عمد الصبي عمد وهو الاظهر ولو اكرهه على
رمي شاة من علم امكره انه رجل وطنه امكره
صييدا فالاصح وجوب القصاص على المكر او على
رمي صيد فاصاب رجلا فلا قصاص على احدهما
او على صعود شجرة فارتوهمات فشبه عمد وقيل
عمدا وعلى قتل نفسه فلا قصاص في الاظهر ولو قال
اقتلني والاقتلتك فقتله فالمدية لا قصاص و
الاظهر لادية ولو قال اقتل زيد او عمر اقليسى
بالكره **فمكت** وجد من شخصين معافى فقاتل
مراهما من فقتل كحرق او لا كقطع عضو
فقاتل وان انما رجل الى حركة مذمومة بان
لم يبق ابصار ونطق وحركة اختيار ثم جني اخر
فالذو قاتل ويعبر الثاني وان جني الثاني قبل
الانتهاء اليها فان دفعه بعد جرحه فالثاني

قاتل وعلي الاول قصاص العضو او مال بحسب الحال
والا فقاتل ولو قتل مريضا في السرع وعيشه عيش
مذبوح وجب القصاص **فصل** قتل مسلمان
كفره بدار الحرب لا قصاص وكذا الادي في الاظهر
او بدار الاسلام وجبا وفي القصاص قول او
من عهد مرتدا او ذميا او عبدا او ظنه قاتل
ابيه فبات خلافة فالمدني وجوب القصاص
ولو ضرب مريضا جهل مرضه ضرا يقتل المريف
وجب القصاص وقيل لا ويشترط الوجوب بالقصاص
في القتل اسلام او امان فيهدر الحربي والمترد
من عليه قصاص كغيره والراي المحض ان قتله
ذمي قتل به او مسلم فلا في الاصح وفي القاتل بلوغ
وعقل والمدني وجوبه علي السكرا ولو قال
كنت يوم القتل صبيا او مجنونا صدق يمينه
ان املى الصبي وعهد الجنون ولو قال انا صبي

فلا قصاص ولا يحل ولا قصاص علي حربي ويجب
علي المعصوم وامرئد ومكافاة فلا يقتل مسلم بذمي
ويقتل به وبذمي وان اختلفت ملتتهما فلا واسم
القاتل لم يسقط القصاص ولو جرح ذمي دمي او
اسلم الحار ثم مات المخرج فكذا في الاصح وفي
الصورتين انما يقتل الامام بطلت الوارث
الاظهر قتل مرتد بذمي وبمرتد لا ذمي بمرتد
ولا يقتل حربي في رقبته ويقتل قن ومدبر
ومكاتب وام ولد بعضهم ببعض ولو قتل عبد
عبدا ثم عتق القاتل او عتق بين الجرح والموت
فكحدوث الاسلام ومن بعضه حر ولو قتل مثله
لا قصاص وقيل ان لم تندرية القاتل وجب
ولا قصاص بين عبد مسلم وحر ذمي ولا يقتل
ولد وان سفل ولله ويقتل بوالديه ولو تداعيا
مجهولا فقتله احدهما فان الحقه القاتل بالامر

اقتضى والافلا ولو قتل احد الاخرين الاب والاعوان
 معا فكل قصاص ويقدم بقرعه فان اقتضى بها او
 مبادر فلوارث المقتضى منه قتل المقتضى ان لم تورت
 قاتلا بحق وكذا ان قتل مرتبا ولا روجية والافعلي
 الثاني فقط ويقتل الجمع بواحد ولو لي المفقود عن
 بعضهم على حصته من الدية باعتبار الرؤسا
 لا يقتل شريك مخطئ وشبه عمدا ويقتل شريك
 الاب وعبد شارك حرا في عبد وذي شراك مسلما
 في ذي وكذا شريك حري وقاطع قصاصها او حد
 وشريك النفس ودفع الصائل في الاظهر ولو جرح
 حريين عمدا وحطافات بهما او جرح حريا او
 مرتدا ثم اسلم وجرحه ثانيا فمات لم يقتل
 ولو دوي جرحه بسم مذ فولا قصاص على جرحه
 فان لم يقتل غالبا فشبه عمدا وان قتل غالبا وعلم
 حاله فشريك جرح نفسه وقيل شريك مخطئ ولو

ضربة بسيطا فقتلوه وضرب كل واحدة غير قاتل في
 القصاص عليهم اوجه اصحابا يجب ان تواطوا ومن
 قتل جمعا مرتبا قتل باولهم او معا بالقرعة و
 للباقيين الديات **قلت** فلو قتله غير الاول عمي و
 وقع قصاصه وللادوية والله اعلم **فصل** جرح
 حريا او مرتدا او عبد نفسه فاسلم وعقوثم
 مات بالجرح فلا ضمان وقيل تجب دية ولو رماهما
 فاسلم وعقوث فلا قصاص والمذهب وجوب دية
 مسلم مخففة على الماكلة ولو ارتد المجرم ومات
 بالسراية فالنفس هدير ويجب قصاص الجرح في
 الاظهر يستوفيه قريبة المسلم وقيل الامام فان
 اقتضى الجرح مالا وجب اقل الامرين من ارشئه
 ودية وقيل ارشئه وقيل هدر ولو ارتد ثم اسلم
 فمات بالسراية فلا قصاص وقيل ان قصرت الردة وجب
 وتجب الدية وفي قول نصفها ولو جرح مسلم ذميا

فاسلم او حر عبد فعتق ومات بالسراية فلا قصاص
وتجب دية مسلم وهي لسيد العبد فان رادت
علي قيمته فالرياء لورثته ولو قطع يد عبد
فعتق ثم مات بسراية فللسيد الاقل من الدية
الواجبة ونصو قيمته وفي قول الاقل من الدية و
قيمه ولو قطع يده فعتق فخرجه اضراب ومات
بسراية يتهم فلا قصاص علي الاول ان كان حرا ويجب
علي الآخرين **فصل** يشترط لقصاص الطرف
الجرح ما شرط لنفسه ولو وضعوا سيفا علي يده و
تحاملوا عليه دفعة فابانوها قطعوا وشجاج
الراس والوجه عشر حارسة وهي ما شق الجلد قليلا
وداميه يدميه وباضعة تقطع اللحم ومتلاحمة
تفوص فيه وسحاق تبلغ الجلد التي بين اللحم
والعظم وموضحة توضح العظم وهاشمة
تهشمة ومنقله تنقله ومامومة تبلغ حريطة

الدماغ ودامغة تحرقها ويجب القصاص في الموضحة
فقط وقيل وقيلما قبلها سوى الحارسة ولو اوضح في باقي
البدن او قطع بعض مارت او اذن ولم يمتنه وجب
القصاص في الاصح ويجب في القطع من مفصل حتى في
اصل فخذ ومنكب ان امكن بلا اجافة والا فلا علي
الصحيح ويجب في فقيم عين وقطع اذن وجفن
ومارت وشفة ولسان وذكر وانثيين وكذا
الباب وشفران في الاصح ولا قصاص في كسر العظام وله
قطع اقرب مفصل الي موضع الكسر وحكومة الباقي
ولو اوضحه وهشتم اوضح واخذ خمسة البعرة ولو
اوضح ونقل اوضح وله عشرة ابعرة ولو قطع من
كوع فليس له التقاط اصابعه فان فعله عررو
لا غرم والاصح ان له قطع الكوبعده ولو كسر عضله
وابانه قطع من المرفق وله حكومة الباقي فلو
طلب الكوع مكن في الاصح ولو اوضحه فذهب

ضوءه اوضحه فان ذهب الضوء والا اذهب باخو
ممكن كتقريب حديدية محمالة من حدته ولو لطمه
تذهب ضوءه غالبا فذهب لطمه مثلها فان لم
يذهب اذهب والسمع كالبحر يجب القصاص فيه
بالسرايه وكذا البطش والدوق والشم في الاصح ولو
قطع اصبع افتاكل غيرها فلا قصاص في المتاكل
باركيفية القصاص ومستوفية و

الاختلاف فيه لا يقطع يسار يمين ولا شفة سلفي
يعليا وعكسه ولا انملة باخري ولا راتد براتد
في محل اخر ولا يفر تفاوت كبير وطول وقوة بطش
في اصلي وكذا راتد في الاصح ويعتبر قدر الموضحة
طولا وعرضا ولا يفر تفاوت غلط لحم وجلد ولو
اوضح كل راسه ورأس الشاح اصفر استنوعبناه
ولا يترمه من الوجه والقفا بل ياخذ قسط الباقي من
ارث الموضحة لو وزع على جميعها وان كان رأس

الشاح الكبر اخذ قدر رأس المشجوع فقط والمصيح
ان الاختيار في موضع الي الجاني ولو اوضح ناصية
وناصيته اصفر تتمم من باقي الرأس ولو راد المقتصر
في موضحة علي حقه عمدا لرمه قصاص الزيادة
فان كان خطأ او عفي علي مال وجب ارش كامل و
قل قسط منه ولو اوضحه جمع اوضح من كل واحد
مثلها وقل قسطه ولا تقطع محبة بثلاث وان
رضي الجاني فلو فعل لم تقع قصاص بل عليه ديتها ولو
سري فعليه قصاص النفس وتقطع الشلاء بالمصحة
الا ان يقول اهل الخبرة لا ينقطع الدم ويقنع بها
مستوفيها ويقطع سليم بأعسم وأخرج ولا اثر
لحفرة اظفار بسليمتها دون عكسه والذكر موحدة
وشلاء كاليد والذكر الأثمل منقبض لا ينسط او
عكسه ولا اثر للأنتشار وعدمه فيقطع فل يخمي
وعين والنومصيح باخشم واذن سمع بأصم

لا عين صبيحة بحديقة عمياء ولا لسان ناطق
 باخرس وفي قطع السن قصاص لا في كسرها ولو قطع
 سن صغير لم يشتر فلا ضمان في الحال فان جاء وقت
 نباتها بان سقطت البواقي وعذب دونها وقال
 اهل البصر فسد النبت وجب القصاص ولا يستوفي
 له في صغره ولو قطع سن مشغور ثبت لم يسقط
 القصاص في الاظهر ولو نقصت يده اصبعاً فقطع
 كاملة قطع وعليه ارش اصبع ولو قطع كامل ناقصة
 فان شاء المقتطوع اخذ دية اصابعه الاربع وان
 شاء لقطها والاصح ان حكومة من ابتهن يجب
 ان لقط لان اخذ ديتهم والاصح انه تجب في
 العاليين حكومة خمس الكف ولو قطع كف بلا اصابع
 فلا قصاص الا ان تكون كفها مثلها ولو قطع فاقد
 الاصابع كاملها قطع كفها واخذ دية الاصابع ولو
 نشت اصبعاً فقطع يدا كاملة فان شاء لقط الثالث

السليمة واخذ دية اصبعين وان شاء قطع يده
 وقنع بها **فصل** في ملغوف اورعهم موته صدق
 الولي يمينه في الاظهر ولو قطع طرف اورعهم نقصه
 فالمدح بتمديقه ان تكر اصل السلامة في عضو ظاهر
 والا فلا او يديه ورجليه فمات وزعم سرية والولي
 اند مالاً ممكناً او سبباً الاصح تمديد الولي وكذا
 لو قطع يده وزعم سبباً والولي سرية ولو اوضح
 موضعين ورفع الحاجر وزعمه قبل اندماله صدق
 ان امكن والا ملغوف الجريح وثبت ارشان قيل وثالث
فصل المصحح ثبوته لكل وارث وينظر غاشم
 وكمال صبيهم ومجنونهم وبحسن القاتل ولا يخلي
 بكفيل وليتفقوا على مستوفي والا فبقرة يد خلعها
 العاجر ويستنيب وقيل لا يد خل ولو بدر احد هم
 فقتله لا قصاص وللباقيين قسط الدية من تركته
 وفي قول من المبادر وان با در بعد عفوه غير لومه

قصاص وقيل لانا لم يعلم ويحكم قاض به ولا يستوفي
 قصاص الا باذن الامام فان استقل عز روي اذن لاهل
 في نفس لا طرف في الاصح فان اذن له في ضرب رقبة
 قاصاب غير هاعمد عز روي لم يعز له فان قال اخطات
 وامكن عز له ولم يعز روي واخرة الجلاء على الجانب علي
 الصحيح ويقتص على الفور وفي الحرم والحرو والبردو
 المرض وتجبس العامل في قصاص النفس او الطرف
 حتى ترضعه للبا ويستغني بغيرها او فطام حولين
 والصحيح تصد يقها في حملها بغير مخيلة ومن قتل
 بمعدا او اسنق او حرق او تقريرا او تجويع ونحوه
 اقتص به او يسحر فسيو وكل اخمر ولو اطي في الاصح
 ولو جوع لتجويعه ولم يمت رايد وفي قول السيوف
 ومن عدل الي سيوفه ولو قطع فسر في قلوي
 حر رقبته وله القطع ثم الحرو ان شاء انتظر
 السراية ولو مات بجائفة وكسر عصبه فالحر وفي

قول كفعله فان لم يمت لم تزد الحوات في الاظهر
 ولو اقتص المقطوع ثم مات سراية فلوليه العز
 وله عفو بنصودية ولو قطعت يداه فاقتص ثم مات
 فلوليه العز فان عفا فلا شيء ولو مات جانب من قطع
 فمهدروا ماتا سراية معا وسبوا المجني عليه فقد
 اقتص وان تاخر فله نفي الدية في الاصح ولو قال
 مستحق يمين اخرجها فاخرج يسارا وقصد باحتها
 فمهدروا قال جعلتها عن يمين فظنت اجمرا
 هافكلا به فالاصح لا قصاص في اليساري وتجب دية
 وببقي قصاص اليمين وكن الوقا المخرج ذهنت
 فظنتها اليمين وقال القاطع ظننتها اليمين **فصل**
 موجب العمد القود والدية بدل عند سقوطه
 وفي قول احد هما مبهما وعلي القويين للولي عفو
 على الدية بغير رضي الجانب وعلي الاول لو اطلق العفو
 فالذهب لاديه ولو عفي على الدية لغاؤه العفو

بعده عليها ولو عني علي غير جنس الدية ثبت ان
 قبل العاني والافلا ولا يسقط القود في الاصح وليس المحجور
 فلس عفو عن مال ان اوجبنا احد هما والافان عني
 علي الدية تثبت وان اطلق فكما سبق وان عني علي
 ان لا مال فالمدن ان لا يجب شيء والمبذر في
 الدية كفلس وقيل لصبي ولو تصالحا عن القود على
 ما تي بغير لغات اوجبنا احد هما والاف الاصح المعة
 ولو قال رشيد اقطعني ففعل فهدر فان سري او
 قال اقتلني فهدر وفي قول تجب دية فلو قطع
 فعني عن قوده وارشه فان لم يسر فلا شيء و
 ان سري فلا قصاص واما ارش العصف فان جري
 لفظ وصية كأوصيت له بأرشي هذه الجناية
 فوصية لقاتل او لفظ ابراه او إسقاط او عفو سقط
 وقيل وصية وتجب الزيادة عليه الي تمام الدية
 وفي قول ان تعرض في عفو لما يحدث منها سقطت الزيادة

فلو سري الي عضو اخر وان دمل ضمن دية السرية
 في الاصح ومن له قصاص النفس بسرية طرولو
 عني عن النفس فلا قطع له او عن الطرف فله من
 الرقية في الاصح ولو قطعه ثم عني عن النفس مجانا
 فان سري القطع بات بطلان العفو ولا فيصح ولو
 وكل ثم عني فاقتن الوكيل جاهلا فلا قصاص عليه
 والاظهر وجوب دية وانها عليه لا علي عاقلة
 والاصح انه لا يرجع بها علي العاني ولو وجب قصاص
 عليها فنكحها عليه جاز وسقط فان فاروق قبل
 الوطئ رجع بنصف الارش وفي قول بنص ومهر مثل
كتاب الدييات في قتل الحر المسلم
 مائة بغير مثلثة في العمد ثلاثون حقة وثلاثون
 جذعة واربعون خلفه اي حامل او خمسة في الخطأ
 عشرون بنت محاض وكذا ابنت لبون وبنو لبون
 وحقوق وجداء فان قتل خطأ في حرم مكة او بلاد شهر

الحرم ذي القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب او
 محرما ذارحم فمثلثة والخطاوان تثلت فعلي
 العاقلة مؤجلة والعمد علي الجانب معجلة وشبه
 العمد مثلثة علي العاقلة مؤجلة ولا يقبل معيب
 ومريض الا برضاة ويثبت حمل الخلفة باهل الخبرة
 فالاصح اجر اوها قبل خمس سنين ومن لم يمتنع
 له ابل فميتها وقيل من غالب ابل بده والافقال
 بلدة او قبيلة بدوي والافاقرب بلا دول يعدل
 الي نوع وقيمة الا بتراض ولو عدت فالقديم
 المؤدينار او اثنا عشر الف درهم ولجد يد قيمتها
 بنقد بلده ولو وجد بعض احد وقيمة الباقي و
 المرأة والخنثي كمنصف رجل نفسا وجرعا ويهودي
 ونعراي ثلث مسلم ومجوسي ثلثا عشر مسلم
 وكذا وشي له امان والملاهي ان من لا يبلغه
 الاسلام ان تمسك بدين لم تبدل فدية

دينه والافكجوسي **فصل** في موضحة الرأس
 او الوجه لمسلم خمسة ابعة وهاشمة مع ايها
 عشرة ودونه خمسة وقيل حكومة ومثقلة خمسة
 عشر ومأمومة ثلث الدية ولو اوضح فمستم آخر
 ونقل ثالث وامم رابع فعلي كل من الثلاثة خمسة
 والرابع تمام الثلث والشجاع قيل الموضحة ان
 عرفت نسبتها منها وجب قسط من ارشها والا
 فحكومة كجرح سائر البدن وفي جائفة ثلث دية
 وهي جرح ينفذ الي جوف البطن وصدر وتغرة
 مخروجين وخاصة ولا يختلف ارش موضحة بكبرها
 ولو اوضح موضحتين بينهما اعم وجلد قيل او
 احدهما فموضحتان ولو انقسمت موضحة عمدا
 وخطا وشملت رأسا ووجه فموضحتان و
 قيل موضحة ولو وسع موضحة فواحدة علي الصحيح
 او غير فشتان والجائفة كوضحة في التعدد

لو نفذت في بطن وخرجت من ظهر فجاثقتان في الامم
ولو اوصل جوفه سنانا له طرفان فثنتان ولا يسقط
الارض بالتحام موضحة وجاثقة والمذهب ان في
الاذنين دية لا حكومة وبعض يقسطه ولو ايسرها
فدية وفي قول حكومة ولو قطع يا بستين فحكومة
وفي قول دية وفي كل عين نصف دية ولو عين حول
واعشى وعور وكل امن بعينه بياض لا ينقص
الضوء فان نقص فقص فان لم ينضبط فحكومة
وفي كل جفن ربع دية ولو عمي ومارت دية وفي
كل من طرفيه والحاجر ثلث وقيل في الحاجر حكومة
وفيهما دية وكل شفة نصف دية وهي في عرض
الوجه الى الشدقين وفي طوله الى ما يستر اللثة
في الاصم ولسان ولو االككن وارث والشغ وطفل دية
وقيل شرط الطفل ظهور اثر نطق بحريته لبيكادو
ممن ولا في خرس حكومة وفي كل سن الدكر حرم

خمسة ابخرة سواء كسر الظاهر منها دون البنيخ
او قلعهما به وفي سن رائدة حكومة وحركة السن
ان قلت فلكمحية وان بطلت المنفعة فحكومة
او نقصت المنفعة فالامح كصحية ولو قلح
سن مبني لم يشتر فلم تعد ويات فساد امنت
وجب الارش والاظهر انه لومات قبل البيان فلا
شيء وانه لو قلح سن مشغور فساد لا يسقط
الارض ولو قلعت الاسنان في حسابه وفي قول
لا يريد علي دية ان اتحد جان وجناية وكل
لحي نصف دية ولا يد حل ارش الاسنان في دية
الحيين في الامح وفي كل يد نصف دية ان قطع من
كوفان قطع فوقه فحكومة ايضا وكل اصبع عثر
ابخرة وكل اذملة ثلث العنزة واذملة ابهام نصفها
والرجلان كاليدين وفي حمتيهما ديتها وحاميه
حكومة وفي قول دية وفي اثنين دية وكذا

ذكر ولو لصغير وشيخ وعين وحشفة مذكرو
بعضها بقسطه منها وقيل من الذكرو كما حكم بعض
مارن وعلمة وفي اللتين الدية وكذا اسفراها
وكذا اسلخ جلدات بقي حياة مستقرة وحر غير
السالخ رقبته **فرع** في العقل دية فان زال بجرع
له ارث او حكومة وجبا وفي قول يدخل الاقل في
الاكثر ولو ادعي رواله فان لم ينتظم قوله و
فعله في خلواته فله دية بلايين وفي السمع
دية ومن اذن نصق وقيل قسط النقص ولو اراد
اذنيه وسمعه قد يتان ولو ادعي رواله و
اربع للصياح في يوم وعفلة فكاذب والا فيطوف
وياخذ دية فان نقص فقسطه ان عرف والا
فحكومة باجتها قاض وقيل يعتبر سمع قرنه في
صحته ويضبط التفاوت وان نقص من اذنه
وضبط منتهي سماع الاخرى ثم عكس ووجب

قسط التفاوت وفي ضوء كل عين نصق دية فلو
فقاً هالم ير. فان ادعي رواله مثل اهل الخبرة
او يمتحن بتقريب عقرب او حديد من عينه
بعثة ونظر هل ينزع عرج وان نقص فكالسمع وفي
الشم دية على الصحيح وفي الكلام دية وفي بعض
الحروف قسطه والمورع عليها ثمانية وعشرون
حرفا في لغة العرب وقيل لا يوزع على الشفوية
والخلقية ولو عجز عن بعضها خلقه او بافاه
سماوية فدية وقيل قسط او مجناية فالمداهب
لا تكمل دية ولو قطع نصق لسانه فذهب ربع
كلامه او عكس فنصودية وفي الصوت دية فان
بطل معه حركة لسان فعجز عن التقطيع والتزديد
فديتان وقيل دية وفي الذوق دية وتذكر
به حلاوة وموضوعة ومرارة وملوحة وعذوبة
وتوزع عليهن فان نقص فحكومة وتجب الدية

في المضع وفي قوة اماناء بكسر صلب وقوة جبل و
ذهاب جماع وفي افضا لهما من الروح وغيره دية
وهو رفع ما بين مدخل ذكر ودبر وقيل ذكر وبول
فان لم يمكن الوطئ الا بافضاء فليس للروح
ومن لا يستحق اقتضا ضها فان زال البكارة بغير
ذكر قارن لها او بذكر شبهة او مكرهة فمهر مثل
ثيابا وارثن البكارة وقيل مهر بكر ومستحقه لا
شيء عليه وقيل ان زال بغير ذكر فارثن وفي
البطش دية وكذا المشي ونقصهما حكومة ولو
كسر صلبه فذهب مشبه وجماعه او مشبه ومضيه
قد يتان وقيل دية **فرع** ازال اطرافا ووطائق
تقتضي ديات فمات بسراية فدية وكذا الوهرة
لجاني قبل اندماله في الاصح فان من عمدى
للعنايات خطأ او عكسه فلا تدخل في الاصح ولو
عن غيره تعددت **فصل** يجب الحكومة فيما لا

مقدر فيه وهي جرم نسبتته الي دية النفس و
قيل الي عضو الجناية نسبة نقصها من قيمته لو
كان رقيقا بصفاته وان كانت لطرفه مقدر
اشتراط ان لا تبلغ مقدره فان بلغت لنقص
القاضي شيئا باجتهاده او لا تقدر فيه كفتن
فان لا تبلغ دية نفس ويقوم بعد اندماله
فان لم يبق نقص اعتبر اقرب نقص الي الاندمال
وقيل يقدمه قاضي باجتهاده وقيل لا غرم و
الجرم المقدر كموضحة يتبعه الشيء حواليه و
مالا يقدر بغير حكومة في الاصح وفي نفس
الرفيق قيمته وفي غيرها ما نقص ان لم يتقدر
في الحر والافنسبة من قيمته وفي قول ما
نقص ولو قطع ذكره وأنشياه ففي الاظهر قيمتان
وفي الثاني ما نقص فان لم ينقص فلا شيء
باب موجبات الدية والمأقلة في



الكفارة صاح علي صبي لا يميز علي طرفي سطح فوقع
 بدا الكفارة فدية مغلظة علي العاقلة وفي قور
 قصاص ولو كان بأرض او صاح علي بالغ لطر و سطح
 فلا دية في الاصح وشهر سلاح كصياح ومرا هو
 مستيقظ كبالغ ولو صاح علي صبي فاضرب ب صبي
 وسقط فدية مخففة علي العاقلة ولو طلب سلطان
 من ذكرت عنده بسوء فأجهضت ضمن الجنين
 ولو وضع صبي في مسبعة فأكله سبع فلا ضمان
 وقيل ان لم يملكه انتقل ضمن ولو نبع بسيف
 هارب آمنه فرمي نفسه بماء او نار او من سطح
 فلا ضمان فلو وقع جاحلا لعمي او ظمة ضمن
 وكذا لو انحسبه سقط في عربة في الاصح ولو
 سلم صبي الي سباح لعلمه فغرق وجبت دية
 ويضمن بحفر بئر عدوانا لا في ملكه موات ولو
 حفر بئر هليلج بشا ودعي رجلا فسقط والاظهر

ضمنانه او بملك غيره او مشترك بل اذا ذن فمضمون
 او بطريق يضر المارة فكلا او لا يضر واذن الامام فلا
 ضمان والافات مفرط صاحته فالضمان او مصلحة
 عامة فلا في الاظهر ومسجد كطريق وما تولد من
 جناح الي شارع فمضمون ويحل اخراج المياريات
 الي شارع والتالو بهما مضمون في العديقات
 كانت بعضه في الجدار فسقط الخارج فكل الضمانات
 وان سقط كله فنصفه في الاصح وان بني جداره
 ما تلا الي شارع فكجناح او مستويا فمال وسقط
 فلا ضمان وقيل ان امكنه هدمه او اصلاحه
 ضمن ولو سقط بالطريق فعثر به شخص او تلو
 مال فلا ضمان في الاصح ولو طرح قمامات او
 قشور بطريق فمضمون علي الصحيح ولو
 تعاقب سباح هلاك فعلي الاول بان مقر ووضع
 اضر حجر احد وانا فعثر به ووقع بها فعلي الواقع

فان لم يتعد الواضع فالمنقول تضمن الحافز ولو
 وضع حجر او خزان حجر افترض بهما فالضمان ثلاث
 وقيل نصفان ولو وضع حجر افترض به سر جل
 قد خرج فمخرجه اخرض منه المد خرج ولو عثر
 بقاعد او نائم او واقف بالطريق وماتا احدهما
 فلا ضمان ان تسع الطريق والا فاملا ذهب اهدار
 قاعد او نائم لا عثر بهما وضمان واقل لا عثر به
فصل امسند ما بلا قصد فعلي عاقلة كل نصو
 دية مخففة فان قصد فتصفها مغلظة او اشد
 فللحكمه والصحيح ان علي كل كفارتين وان ماتا
 مع مركوبيهما فكلان لكون في تركة كل نصو قيمة
 دابة الاضروصبيان او مجنونان كامليين وقيل
 ان ركبهما الولي تعلق به الضمان ولو اركبهما
 اجنبي ضمهما او ابنيهما او حاملان واسقطنا
 فالدية كما سبق وعلي كل اربع كفارت على الصحيح

وعلي عاقلة كل نصو غرتي جنينيهما او عذران
 فهدرا وسفينتان فكلان بتين والملاحان كراكبين
 ان كانتا لهما فان كان فيهما مال اجنبي لم يركب
 نصو ضمانه وان كانتا لاجنبي لم يركب نصو قيمتهما
 ولو اشترقت سفينة علي غرق جاز طرح متاعها
 ويجب لرجاء نجاة الراكب فان طرح مال غيره بلا
 اذن ضمنه والا فلا ولو قال اقوم متاعك وعلي ضمانه
 او علي ابن ضامن ضمني ولو اقتصر علي الوقفلا علي
 المذهب وانما يضمن ملتمس نحو غرق ولم يختص
 نفع اللغاة بالملقي ولو عا د حجر من جنين فقتل
 اضر ماته هدر قسطه وعلي عاقلة الباقيين الباقي
 او غيرهم ولم يقصدوه فخطا او قصدوه فهد
 في الاصح ان غلبت الاصابة **فصل** دية الخطا
 وشبه العمد تلزم العاقلة وهم عصيته الا الاصل
 والفرع وقيل يعقل ابن هو ابن ابن عمها ويقدم

الاقرب فان بقي شيء فمن يليه ومدل بأبوين
 والقديم التسوية ثم معتقه ثم عصيته ثم
 معتقه ثم عصيته والامعتق اي الجاني ثم عصيته
 ثم معتق معتق الاب وعصيته وكذا ابدأ وعصيتها
 عاقلتها ومعتقون كمعتق وكل شخص من عصيته
 كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق ولا يعقل
 عتيق في الاظهر فان فقد العاقل ولم يؤعقل بيت
 اهل من المسلمين فان فقد فكله علي الجاني في الاظهر
 ويؤجل علي العاقلة دية نفس كاملة ثلاث سنين
 في كل سنة ثلث وذي سنة وقيل ثلثا وامرأة
 سنين في الاولى ثلث وقيل ثلثا وتحمل العاقلة
 العبد في الاظهر ففي كل سنة قدر ثلث دية وقيل في
 ثلاث ولو قتل رجلين ففي ثلاث وقيل ست والاطراف
 في كل سنة قدر ثلث دية وقيل كلها في سنة واجل
 النفس من الرهوق وغيرهما من الجناية ومن مات

ببعض سنة سقط ولا يعقل فقير ورفيق وصبي و
 مجنون ومسلم عن كافر وعكسه ويعقل يهودي
 عن نصراي وعكسه في الاظهر وعلي الفني نصوبيا
 والتموسط ربع كل سنة من الثلاث وقيل هو واجب
 الثلاث ويعتبر ان آخر الحول ومن أعسر فيه سقط
فصل ما لجناية العبد يتعلق برقبته ولسيده
 بيعه لها وفداؤه بالاقل من قيمته وارثها وفي
 القديم بأرثها ولا يتعلق بدمته مع رقبته في
 الاظهر ولو فداه ثم جني سلمه للبيع او فداه ولو
 جني ثانيا قبل الفداء باعه فيهما او فداه بالاقل
 من قيمته والارثين وفي القديم بالارثين
 ولو اعتقه او باعه وصحناهما او قتله فداه
 بالاقل وقيل القولات ولو هرب او مات برؤسبه
 الا اطلب فتمعه ولو اختار القدر فالاصح ان
 له الرجوع وتسلية ويفدي ام ولده بالاقل

٤٨٣
وقيل القولات وجناياتها كواحدة في الاظهر **فصل**
في الجنين غرة ان الفصل ميتا بجناية في حياتها
او موتها وكذا ان ظهر بلا انفصال في الاصح والا
فلا او حيا وبقي زمانا بلا ألم ثم مات فلا قتل
وان مات حين خرج او دام المة ومات قدية
نفس ولو الفت جنينين فغرتان او يدا فغرة و
كلا الحم قال القوابل فيه صورة خفية قيل او
قلن لو بقي لتصوروهي ^{بالبقرة} حيد أو أمة ميمر سليم
من عيب مبيع والاصح قبول كبير لم يعجز بهرم
ويشترط بلوغها نصف عشر الدية فان فقدت
فخسة ابعة وقيل لا يشترط فللفقد فيمتها و
هي لورثة الجنين وعلي عاقلة الجنان وقيل ان
تعمد فعليه والجنين اليهودي او النصارى قيل
كمسلم وقيل هدر والاصح غرة كثلث غرة مسلم
والرقية عشر قيمة امه يوم الجناية وقيل يوم الاجهاض

٤٨٤
لبيدها فان كانت مقطوعة والجنين سليم
فومت سليمة في الاصح وتحمله العاقلة في الاظهر
فصل ويجب بالقتل كفارة وان كان القاتل مبييا
او مجنونا وعبد او ذميا وعامدا ومخطيا ومثسبا
بقتل مسلم ولو بدار حرب وذي وجنين وعبد
نفسه ونفسه وفي قول نفسه وجه لامرأة وصبي
مربيين وباع وصائل ومقتصر منه وعلي كل من
لشركاء كفارة في الاصح وهي تطهار لكن لا اطعام في الاظهر
كتاب دعوى الدم والقسامة
يشترط ان يفصل ما يدعيه من عمد وقطاع
انفراد وشركة فان اطلق استقصاه القاضي و
قيل يعرض عنه وان يعين المدعي عليه فلو قال
قتله احد هم لم يحلفهم القامي في الاصح و
يجري بان في دعوى غصب وسرقة واتلاف وانما
تسمع من مكلو او سكران ملزم علي مثله ولو

ادعي انفراداً بالقتل ثم ادعي علي اخر لم تسمع
 الثانية او عمداً ووصفه بغير لم يبطل اصل الدعوى
 في الاظهر وتثبت لقسامة في القتل بمحل لوث وهي
 قرية لصدو المدعي بأن وجد قتيل في محلة
 او قرية صغيرة لا عدائه وتفرق عنه جمع وتقابل
 صفات لقتال وانكشفوا عن قتيل فان التحم قتال
 فلوث في الصف الاخر والا في حق صفه وشهادة العدة
 لوث وكذا عبيد او نساو قبيل يشترط تفرقهم و
 قول فسقة ومبينا وكفار لوث في الاصح ولو ظهر
 لوث فقال احدا بنيه قتله فلان وكذا به الاخر
 بطل اللوث وفي قول لا قبيل لا يبطل بتكذيب فاسق
 ولو قال احدهما قتله ريد ومجهول وقال الاخر
 هم ومجهول خلق كل علي من عينه وله ربع دية و
 لو انكر المدعي عليه اللوث في حقه فقال لم اكن مع
 المتفرقين عنه صدق بيمينه ولو ظهر لوث باصل

قتل دون عمداً وخطأ فلاقسامة في الاصح ولا يتسم
 في طرف واتلاف مال الا في عبد في الاظهر وهي ان
 يحلوا المدعي علي قتل ادعاء حسين يميناً ولا يشترط
 موالاتها علي المذهب ولو تحللها جنون او اعماء
 عليه بني ولومات لم يبنى وارثه علي الصحيح ولو
 كان للقتل ورثته ورثت بحسب الارث وجبر الكسرو
 في قول يحلوا كل حسين ولو نكل احدهما حلوا الاخر
 حسين ولو غاب حلوا احدهما حلوا الاخر حسين
 واخذ حصته والامير للفائز والمذهب ان يمين
 المدعي عليه بل لوث والمردودة علي المدعي او علي
 المدعي عليه مع لوث واليمين مع شاهد خمسون
 وتجب بالقسامة في قتل الخطا او شبه العمدية
 علي العاقلة وفي العمدة علي المتقسم عليه وفي القديم
 قصاص ولو ادعي عمداً بلوث علي ثلاثة حفز ادهم
 اقسام عليه حسين واخذ ثلث الدية فان حفز

اقسم عليه خمسين وفي قول خمس وعشرين ان
 لم يكن ذكره في الأيمان والا فيني في الاكتفاء بها بناء
 على صحة القسامة في غيبة المدعي عليه وهو الاصح
 ومن استحق بدل الدم اقسام ولو مكاتب لقتل
 عبده ومن ارتد فالأفضل تأخير اقسامه ليسم فان
 اقسام في الردة صح على المذهب ومن لا وارث له لا
 قسامة فيه **فصل** انما يثبت موجب القصاص
 باقرار او عدلين والمال بذلك او برجل وامرأتين
 او رجل ويمين ولو عفي عن القصاص ليقبل للمال
 رجل وامرأتان لم يقبل في الاصح ولو شهد هو وهما
 به اسمة قبلها ايضاح لم يجب ارسلها على المذهب
 وليعزم الشاهد بالمدعي فلو قال ضربه سيوف فرم
 فمات لم يثبت حتى يقول فمات منه او فقتله
 فلو قال ضرب راسه فادماه او فاسال دمه
 يثبت دامية ويشترط لموضحة ضربه فوضح

عظم راسه وقيل يكفي فوضح راسه ويجب بيان
 محلها وقدرها ليمتن قصاص ويثبت القتل بالسحر
 باقرار لا ببينة ولو شهد لمورثه يجرى قبل الاندمل
 لم يقبل وبعده يقبل وكذا ايمان في مرض موته في الاصح
 ولا تقبل الشهادة العاقلة بنفسه وشهود قتل محلونه
 ولو شهد اثبات على اثنين بقتله فشهدا على
 الاولين بقتله فان صدق الولي الاولين حكم بهما
 او الاخرين او الجميع او كل اب الجميع بطلتا واقر بعض
 الورثة بعفو بعض سقط القصاص ولو اختلفوا شاهدان
 في زمان او مكان او له او هبشة لفت وقيل لو ت
كتاب البقاة لهم مخالفو الامام
 بخروج عليه ونزكة الانبياء او منع موثومه عليهم
 بشرط شوكه لهم وتاويل ومطاع فيهم قيل وامام
 منصوب ولو اظهر القوم رأي الحوائج ترك الحائض
 وتكفير ذي كبيرة ولم يقاتلوا تركوا والقطع طريق

وتقبل شهادة البغاة وقضاء قاضيهما فيما يقبل
 قضاء قاضينا الا ان يستحل دماءنا وينفذ كتابته
 بالحكم ويحكم بكتابه سماع البينة في الاصح ولو اقاموا
 حدا واخذوا ركة وجريفة وخرابا و فروقوا سهمهم
 اطرز ثوبه على جندهم صريح وفي الاخير وجهه وما انصف
 باع على عادله وعكسه ان لم يكن في قتال ضمن والا
 فلا وفي قول يفتن الباغي والمتناول بلا شوكه يفتن
 وعكسه كباغ ولا يقاتل البغاة حتى يبعث اليهم
 امينا قاطنا ناصحا يستلهم ما ينقمون فان ذكروا
 المظلمة او شبهه ار الها فان امر فانصحه ثم اذنهم
 بالقتال فان سئلوا اجتهدوا فعمل ما رآه صوابا
 ولا يقاتل مدبرهم ولا مشائخهم واسيرهم ولا
 يطلو وان كان صبيا وامراة حتى يقتضي الحرب و
 يتفرق جمعهم الا ان يطبع باختياره ويرد سلاحهم
 وخيلهم اليهم اذا انقضت الحرب وامنت قائلتهم

ولا يستعمل في قتال الضرورة ولا يقاتلون بعظيم
 كثار ومنجنيق الضرورة بان قاتلوا نابه او حاملوا
 بنا ولا يستعان عليهم بكافر ولا يمن يري قتلهم
 مدبرين ولو استعانوا علينا باهل هرب وامنهم
 لم ينفذ امانهم علينا ونفذ عليهم في الاصح ولو
 اعانهم اهل الذمة عاظمين بتحريم قتالنا انتقم
 عهدهم او مكرهين فلا وكل ان قالوا اطينا جوارنا
 او انهم محفون على المذهب ويقاتلون كبغاة **فصل**
 شرط الامام كونه مسلما مكلفا حرا ذكرا قريبا مجتهدا
 شجاعا ذا رأي وسمع وبصر ونطق وتنفذ الامامة
 بالبيعة والاصح صحة بيعة اهل الحل والمقدم من العلماء
 والرؤساء ووجوه الناس الذي ييسر اجتماعهم
 وشرطهم صفة الشهود وباستخلاص الامام فلو
 جعل الامر سوري بين جمع فكا استخلاصا وفيه يفتنون
 اعداهم وباستيلاء جامع الشروط وكذا افسقوا جاه

في الاصح **قلت** ولو ادعي دفع زكوة الى البقاة صدق بيمينه
او حربة فلا على المصحح وكذا اخرج في الاصح ويصدق في
امدالات يشب بينه ولا اثر له في البدن والله اعلم
كتاب الردة هي قطع الاسلام بنبيه
او قول كفر او فعل سواء قاله استهرا او عنادا او
اعتقاد فمن نفي الصانع او الرسل وكذب رسولا او
حلل محرما بالاجماع كالزنا وعكسه او نفي وجوب
مجمع عليه او عكسه او حرم على الكفر غدا او ترد فيه
كفر والفعل اما تقدمه استهرا او من باب الدين او
مجرد الالقاء مصحوبا ذورا وسجودا لصتم
او شمس ولا تصح ردة صبي ومجنون ومكره ولو
ارتد فجن لم يقبل في جنونه والمذهب صحة ردة
السكران واسلامه وتقبل الشهادة بالردة مطلقا
وقيل يجب التفضل فعلى الاول لو شهدوا بردة
فانكر حكمهم بالشهادة فلو قال كنت مكرها واقتضيه

قرينة كاسر كفا ر صدق بيمينته ولا فلا ولو قال لا
لفظ كفرا دعي اكراه ا صدق ومطلقا ولو مات معروف
بالاسلام عن ابنين مسلمين فقال احدهما ارتد
فمات كافر فان بين سبب كفره لم يرثه وبقيته
فين وكذا ان اطلق في الاظهر وتجب استتابة المرتد
والمرتدة وفي قول تستحب وهي في الحال وفي
قول ثلاثة ايام فان اصر ا قتلاوات اسلام صح و
ترك وقيل لا يقبل اسلامه ان اتد الى كفر خفي
كرخا دقة وباطنة وولد المرتدان انعقد قبلها
او بعدها وحدثا بوبين مسلم فمسلم او مرتدان
فمسلم وفي قول مرتد وفي قول كافر اصلي **قلت**
الاظهر مرتد ونقل العراقيون الاتفاق على كفره
والله اعلم وفيمن والملكه عن ماله بها اقوال
اظهرها ان هلك مرتدان بان رواله منها وان اسلم
بان انه لم يرل وعلى الاقوال يقضي منه دين لرمه

قبلها وينفق عليه منه والاصح يلزمه غرمه
اتلافه فيها ونفقة زوجات وقواكاهن وقريب
واداوقفنا ملكه فتمرفه ان احمل الوقو كعتقو
تدبير ووصيه موقوفات اسلم نقد وطلا ولا
بيعه وهبته ورهنه وكتابتة باطله وفي القديم
موقوفة وعلى الاقوال يجعل ماله مع عدل وامته عند
امراة ثقة ويوخر ماله ويؤدي مكاتبة النجوم القائي
كتاب الزنا ابلا ح الذكر بفرج محرم
لعينه حال عن الشبهة مشتهى بوجوب الحدود
ذكر وانثى كقبل على المذهب ولا حد بمفاخرة
ووطئ زوجته وامته في حيض وصوم وامرام و
كذا امته المروجة والمعتقة وكذا امملوكه المحرم
ومكره في الاظهر وكذا كل جهة اباح بها عالم لنكاح
بلا شهود علي الصحيح ولا بوطئ ميتة علي الاصح
ولا بهيمة في الاظهر ومكره في مستأجرة او مبيعة و

محرم وان كان تزوجها ونشرطه التكليف الا السران
وعلم تحريمه وحد المحسن الرجيم وهو مكلف
مرو لو ذمي غيب حشفته بقيل في نكاح صحيح لا فاسد
في الاظهر والاظهر اشترط اللغيب حال حريته و
تكليفه وان الكامل الراي يناقض محسن والبر
لحرمانه جلدته وتغريب عام الي مسافة قصر
فما فوقها واداعين الامام جهة فليس له طلب
غيرها في الاصح ويقرب غريب من بلد الرائي غير
بلده فان عاد الي بلده منع في الاصح ولا تغرب
المرأة وحدها في الاصح بل مع زوج او محرم ولو
بأجرة فلو امتنع بأجرة لم يجز في الاصح والعبد
خمسون ويقرب نصوسنة وفي قول سنة وفي
قول لا يغرب ويثبت بيينة او اقرار مرة ولو
أقر ثم رجع سقط ولو قال لا تحذوني او هرب فلا
في الاصح ولو شهد اربعة برناها واربع بانها

عن راعاهم تجدهم ولا قد أقبلوا وعين مشاهد
راوية لمرأها والباقيون غير هالم يثبت في
يستوفيه الامام او ثابته من حرم ومبعض ويستحب
حضور الامام وشهوده ويحد الرقيق سيده او
الامام وان تشار عا قالا صرح الامام وان السيد
يغريه وان المكاتب كحروا الفاسق والكافر
والمكاتب يحدون عبيدهم وان السيد يعزبه
ويسمع البيعة بالعقوبة والرجم بمدرو حجارة
معتد له ولا يحفر للرجل والاصح استحبابه للمرأة
ان ثبت بيعة ولا يؤخر مرضى وحرو برد مغرطين
وقيل يؤخر ان ثبت باقرار وخروج الجسد للمرضى
فان لم يبرج برقة جلد بلا سوط بل بعثكال
عليه مائة عصن فان كان خمسون ضرب به مرتين
وتمسسه الا غصبات او يتكلس بعضها على بعض
ليناول به بعض اللام فان برد اجوده ولا جلد في حر

قال الروم
وليس من اقد
بالنار ان يوضع عن اقاربه
واما مظلما لالعباد فيجب
اظهارها والتكليم من
استنفاثها واما غير
من المعاصي كالنظر في السجدة
حرم من العقوبة في السجدة
جنبا ومن النور وسماح
وضوءا ومن النور وسماح
الملاهي يستحب ان يطلع
كل معصية بحسنة تشار الى
فكف عن النظر الى المعصية
ما لا اجل الملاهي في سماع
وسماح الملاهي في سماع
النور ان وقع في فيه
جنبا لا عتق في فيه
ونظر في حلال ويكفر
شرب خمرين بالاحسان
اذي اموالهم في القتل
اليهم في القتل
باغتوا رقية امة زوجه
اربع اكل

وبرد فلا ضمانات على النهر ويقتضي ان التاخير مسحب

كتاب حد القذف وشرا القاذق والتكليف

الا للسكران والاختيار ويعبر المير ولا يحد بقذف
الولد وان سفل فالحر ثمانون والرقيق اربعون و
المقدون والاحصان وسبق في اللعان ولو شهد دون
اربعة بر ناصدا وفي الاظهر وكذا اربع نسوة وعبيد وكذا
علي المذهب ولو شهد واحد على اقراره فلا ولو تقاذقا
فليس تقاضا ولو استقل المقدون بالاستيفاء لم يقع الموق

كتاب قطع السرقة يشترط وجوبه

في السرقة قامو ركونه ربع دينار خالصا او قيمته
ولو سرق ربعا سبيكة لا يساوي ربعا مفرو باقلا
قطع في الاصح ولو سرق دنانير ظنها فلوسا لا تساو
ربعاً قطع وكذا الثوب رثن في حبيبه تمام ربع جهلة
في الاصح واخرج نصابا من مريض مرتين فان تحلل
علم المالك واعادة للحرز فالأخراجه الثاني سرقة اخرى

والا قطع في الاصح ولو ثقب وعاء حنطة ومحوها
فانصب نصابا قطع في الاصح ولو اشتركا في اخراج
نصابين قطعا والافلا ولو سرق ضمرا او خنزيرا
او كلبا او جلد ميتة بلا دية فلا قطع فان بلغ انا
لخر نصابا قطع علي الصحيح ولا قطع في طنبور
ونحوه وقيل ان بلغ مكسرة نصابا قطع **قلا** الثاني
اصح والله اعلم الثاني كونه ملكا لغيره فلو ملكه
بارث وغيره قيل اخراجه من الحرز او نقص فيه عن
نصاب باكل او غيره لم يقطع وكان ان ادعي
ملكه علي النص ولو سرقاه فادعاه احدهما له او
لهما فكلاب الاخر لم يقطع المذعي وقطع الاخر في
الاصح فان سرق من حرز سر يكة مشتركا فلا قطع
في الاظهر وان قل نصيبه الثالث عدم شبهه فيه
فلا قطع بسرقة مال اصل وفرع وسيد والاظهر قطع
احد الزوجين بالآخر من سرق مال بيت المال

ان اقر رطلا ثفة ليس هو منهم قطع والافلا اصح
انه ان كان له حق في السر وكمال مصالح وكصدقة
وهو فقير فلا ولا قطع والملاهي قطعه بباب
مسجد وجدعه لاحصره وقناديل تشرح والاصح
قطعه بموقوف ورام ولد سرقها ثامنة او مجنونة
الرابع كونه محررا بلا حطة او حضانة موضعه
فان كان بصحراء او مسجد اشترط دوام لحاظه
ان كان بحصن كفي لحاظ معتاد واصطلح حرز
دواب لا أنية وثياب وعرصه دار وصفتها من
أنية وثياب بدلة لاهل ونقد ولو نام بمحررا
او مسجد علي ثوب او توسد متاعا فحرز قلو
انقلب فرال عنه وثوب ومتاع وضعه بقربة
بصحراء ان لاهظه محررا والافلا بشرط الملاحظ
قدرته علي منع سارق بقوة او استغاثة ودار
منفصلة عن العمارة ان كان بها قوي يقطع حرز

مع فتح الباب واغلاقه والادفلا ومتصلة حرز مع
اغلاقه وحافظ ولو نائم ومع فتحه ونومه غير
حرز ليلا وكذا انهار في الاصح وكذا يقظان تغفله
سارق في الاصح فان خلت فالمد هب انهما حرز
نهارا من أمن واغلاقه فان فقد شرط فلا وخيمة
بمصر ان لم تشد اطمئنا بها وترضي اذ بالمها في
وما فيها كمتاع بمصر والافحرز بشرط حافظ قوي
فيها وما فيها ولو نائم وما شية بابنية مغلقة
متصلة بالعمارة محرزة بلا حافظ يراها ويرية
يشترط حافظ ولو نائم وابل بمصر محرزة بحافظ
يراه ومقطورة ويشترط التفات قائد ها اليها
كل ساعة بحيث يراها وان لا يرى قطار على تسعة
وغير مقطورة ليست محرزة في الاصح وكف في
قبر بيت محرزة وكذا بمقبرة بطرف العمارة
في الاصح لا بمضيعة في الاصح **فصل** يقطع موجر

الحرز وكذا امعية في الاصح ولو غصب حرز الم
يقطع مالكه وكذا اجنبي في الاصح ولو غصب مالا
وامر به بحرته فسرقة امالك منه مال الغاصب او
اجنبي المغصوب فلا قطع في الاصح ولا يقطع مختل
ومنتهب واحد وديعة ولو نقب وعاء في
ليدة اخرى فسرقة قطع في الاصح **قلت** هذا اذا
لم يعلم امالك النقب ولم يظهر للطارقين والا
فلا يقطع قطعاً والله اعلم ولو نقب واحد و
اخر غير فلا قطع ولو تعاونا في النقب وانفرد
احدهما بالخراج او وضعه ناقب بقرب النقب
فاخرجه اخر قطع المخرج ولو وضعه بوسط
نقبه فاخرجه خارج وهو يساوي نصابين لم
يقطع في الاظهر ولو رماه الي خارج حرز او
وضعه بما جار او ظهر دابة سائرة او عرسه لرجل
هابه فاخرجه قطع او واقعة فمشت بوضعه فلا

قطع في الاصم ولا يضمن حرييد ولا يقطع سارقه
 ولو سرق صغيرا بقلادة فلان في الاصم ولو نام عبد
 علي بعير فقاده واخرجه عن القافلة قطع او حر
 فلا في الاصم ولو نقله من بيت مغلق الي صحن دار
 بابها مفتوح قطع والا فلا وقيل ان كان مغلقين
 قطع وبيت خات وصحنه كبيت ودار في الاصم
فصل لا يقطع صبي ومجنون ومكره ويقطع
 مسلم وذمي بمال مسلم وذمي وفي معا هد
 اقوال احسنها ان شرط قطعه بسرقة قطع والا
فلا قل الا ظهر عند الجمهور لا قطع والله اعلم و
 تثبت السرقة بيمين المدعي المرودة في الاصم
 وبأقرار السارق والمذهب قبول رجوعه ومن
 اقر بعقوبة الله تعالى فالصحيح ان للقاضي ان
 يعرف له بالرجوع ولا يقول ارجع ولو اقر بلا دعوى
 انه سرق مال زيد الفاشب لم يقطع في الحال بل

ينتظر حضوره في الاصم او انه اكره امة غائب هي
 رنا حد في الحال علي الاصم وتثبت بشهادة رجلين
 فلو شهد رجل وامرأتان ثبت اطلاق ولا قطع
 ويشترط ذكر الشاهد بشرط السرقة ولو اختلف
 ساهدان كقوله سرق بكرة والاخر عشيبة فباطل
 وعلي السارق رد ما سرق فان تلف منه وتقطع
 بيمينه فان سرق ثانيا بعد قطعها فجله اليسرى
 وثالثا يده اليسرى ورابعا جلده اليميني ثم بعد
 ذلك يعرر ويفمس محل قطعه ببيت او دهن
 مغلي وقبل هو ثمة للحد والاصم انه مؤلفه مقطوع
 فمؤثته عليه وللإمام اجماله وتقطع اليد من
 الكوع والرجل من مفصل القدم ومن سرق مزار بلا
 قطع كفت يمينه وان نقصت اربع اصابع **قلت**
 وكذا لو ذهبت الخس في الاصم والله اعلم وتقطع
 يد راثة اصبع في الاصم ولو سرق فقطعت

يمينه بأقّة سقط القطع أو يساره فلا على المذهب
كتاب فاطع الطريق وهو مسلم مكلف
له شوكة لا مختلسون يتعرضون لاحرقافلة
يعتمدون الهرب واللائين يغلبون شرخمة
بقوتهم قطاع في حقهم لا لتافدة عظيمة وحيث
يلحوقون ليس لقطاع وفقد القوت يكون للبعد
أو لمنعوق قد يغلبون والحالة هذه في بلد فهم
قطاع ولو علم الامام قوما يخفون الطريق ولم
ياخذوا ما لا ولا نفسا عزّهم بحبس وغيره فاذا
اخذ القاطع نصبا بالسرقة قطع يده اليمنى ورجله
اليسرى فان عاد في سرى ومناه وان قتل قتل حتما
وان قتل واخذ ما لا قتل ثم صلت ثلاثا ثم ينزل
وقيل يبقى حتى يسيل صد يده وفي قول يهلب
قليلا ثم ينزل فيقتل ومن اعانهم وكثر معهم عز
بحس وتغريب وغيرهما وقيل يتعين التغريب

الي حيث يراه الامام وقتل القاطع يغلب فيه معني
القصاص وفي قول الحد فعلى الاول لا يقتل بولده و
ذمي ولومات فدية ولو قتل معاقل بواحد والباقي
ديات ولو عفي عليه بما لوجب وسقط القصاص
ويقتل حدا ولو قتل مثقل او بقطع عضو فعل به
مثله ولو جرح فاند مل لم يتحكم قصاص في الاظهر
وتسقط عقوبات تختص القاطع بتوبته قيل
القدر عليه لا بعد ما على المذهب ولا يسقط سائر
الحدود بها في الاظهر **فصل** من لزمه قصاص و
قطع وحد قد ووطا بوجه جلد ثم قطع ثم قتل ويباد
بقتله بعد قطعه لا قطعه بعد جلد ان غاب مستحق
قتله وكذا ان صغر وقال عجلوا القطع في الاصح واذا
اخر مستحق النفس عقه حده فاذا ابرأ قطع ولو
اخر مستحق طر وحده وعلى مستحق النفس الصبر حتى
يسئ في الطر فاذا ابادر فقتل فامستحق الطر وديته

ولو اخر مستحق للجلدة فالقياس صبر الاخرين ولو
اجتمع حدود الله تعالى قدم الا خوف الا خو او عقوبات
الله تعالى ولا دميمن قدم حد قد ف علي حد الرنا والاصح
تقديمه على حد الشرب وان القصاص قتل وقطاعا يقدم
على الرنا **كتاب الاشربة كل شراب اسكر**
كثيره حرم قليله وحد شاربه الا صبيا ومجنونا
ومر بيا و ذميا ومؤجرا وكذا مكره علي شربه علي
المذهب ومن جهل كونها خمر لم يحد ولو قرب اسلا
فقال جهلت تحريمها لم يحد او جهلت الحد حد
يحد بدري خمر لا بحر عجن دقيقه بها ومعجون
هي فيه وكذا حقنة وسعوط في الاصح ومن غص بلقمة
اسا غلبا بخمرات لم يحد غير ها والاصح تحريمها للدواء
وعطش وحد الحر اربعون والرفيق عشرون بسوط
او يد او نعال او اطراف ثياب وقيل يتعين سوط ولو
راي الامام بلوغه ثمانين جاز في الاصح والزيادة

تعريرات وقيل حد ويحد باقراره او بشهادة رجلين
لا يرمح خمر وسكر وفيه ويكفي في اقرار وشهادة
شرب خمر وقيل يشترط وهو عالم به مختار ولا يحد
حال سكرة وسوط الحد ودمابن قضيت وعصي
ومرطب وبابس ويفرقه علي الاعضاء الا لما قل و
الوجه قيل والراس ولا تشد يده ولا تجرد ثيابه
ويوالي الضرب بحيث يحصل جرو تكليل **فصل**
يعزر في كل معصية لاحد لها ولا كفارة بحسن او
ضرب او صفع او توبيخ ويجهل الامام في حبه و
قدره وقيل ان تعلق بادمي لم يكتو توبيخ فان جدد
وجب ان ينقص في عبيد عن عشرين جلدة وفي حر عن
اربعين جلدة وقيل عشرين ويستوي في هذا جمع
المعامي في الاصح ولو عفي مستحق حد فلا تعزير
للامام في الاصح او عفي مستحق تعزير فله في الاصح
كتاب الصيال وضمان الولادة دفع

كل صائل على نفس أو طر أو بضع أو مال فإن قتله
فلا ضمان ولا يجب الدفع عن مال ويجب عن بضع
وكذا النفس قصدها كافر أو بهيمة لا مسلم في الأظهر
والدفع عن غيره كهو عن نفسه وقيل يجب قطعها
لو سقطت جرة ولا تندفع عنه إلا بكسر هاضمها
في الأصح ويدفع الصائل بالأخوفات أمكن بكلام أو
استغاثته حرم الضرب أو يضرب بيد حرم بسوط
حرم بعصي أو يقطع عضو حرم قتل فإن أمكن هرب
فألمذهب وجوبه وتحريم قتال ولو حضت يده
خلصها بالأسهل من فك حبيبه وضرب شديقه فإن
عجز فسلها فندرت أسنانه فهدرو من نظري مره
في داره من كوة أو ثقب عمدا فرما به خفيو كحصاة
فأعماه أو أصاب قرب عيبه فخرجه فمات فهدرو
بشرط عدم معرم وزوجة للناظر وقيل واستتار الحرم
قيل وأندال قيل رميه ولو عرروى ووال وزوج

معلم فمضمون ولو حد مقدر فلا ضمان ولو ضرب
شارب بنعال وشيأ فلا ضمان على الصحيح وكذا الرجز
سوطا على المشهور وأكثر وجب قسطه بالحد وفي
قول نصردية ويجريان في قاذو جدد أحد يومين
ولمستقل قطع سلعة لا مخوفة لا خطر في تركها أو
الخطر في قطعها أكثر ولا بوجد قطعها من صبي أو
مجنون مع الخطرات راد خطر الترك فالسلطان وله
ولسلطان قطعها بلا خطر وقصد وحجامة فلو مات
بجائر من هذا فلا ضمان في الأصح ولو فعل سلطان
يصبي ما منع فدية مغلظة في ماله وما وجب
بخطا لا امام في حد وحكم فعلي عاقلة وفي قول في
بيت المال ولو حده بشاهدين فبنا عبد ين أو
دميين أو مرهقين فإن قصر في اختبارهما فالضمان
عليه والا فالقولات فإن ضمنا عاقلة أو بيت المال
فلا رجوع على الذميين والعبد ين في الأصح ومن عجم

او قصد باذنه يضمن وقتل جلا د و ضربه بامر الامام
 كمشارة الامام ان جهل ظلمه و خطائه و الا فالقصاص
 والضمان علي الجلا د ان لم يكن الكراه و يجب ختان
 المرأة بجنده من الحمة باعلي الفرج والرجل يقطع ما
 يغطي حشفه بعد البلوغ ويده ب تعجيله في سابعه
 فان ضعف عن اتماله اخرو من ختنه في سن لا يجلد
 لرمه قصاص الا والدا فان اتمله و ختنه ولي فلا ضمان
 في الاصح والاصح واجرته في مال المجنون **فصل** من كان
 مع دابة او دواب ضمن اتلافها نفسا وما لا يلاونها
 ولو بالت او راثت في طريق قتلوه نفس او مال فلا ضمان
 ويحتر ربحا لا يعتنا ذكر كمن شديده في رجل فان خالو
 ضمن ما تولد منه ومن حمل حطب علي ظهره او بهيمة
 فحك بناء فسقط ضمنه فان دخل سوقا قتلوه
 نفس او مال ضمن فان كان زحام فان لم يكن وتمزق
 ثوب فلا الاثوب احمي ومستند بر البهيمة فيجب تنبيهه

وانما يضمنه اذا بقصر صاحب المال فان قصر بان
 وضعه بطريق او خرصه للداية فلا وان كانت الدابة
 وحدها قاتلت زرع او غيره نهارا لم يضمن صاحبها
 او ليلا يضمن الا ان لا يفرط في ربطها او حفر صاحب
 الزرع وتهاون في دفعها وكذا ان كان الزرع في
 محطله باب تركه مفتوحا في الاصح وهرة تتلف
 طيرا او طعاما ان عهد ذلك منها ضمن مالكها في
 الاصح ليلا ونهارا والا فلا يضمن في الاصح
كتاب السير كان الجهاد في عهد
 رسول الله صلي الله عليه وسلم فرض كفاية و
 قيل عين واما بعده فللكفار حالات احدهما يكونون
 بيلا دهم ففرض كفاية اذا فعله من فيهم كفاية
 سقط الحرم عن الباقيين ومن فروض الكفاية القيام
 باقامة الحج وحل المشكلات في الدين ويعلمون الشرع
 كتفسير وحديث والفرع بحيث يصلح للقضاء في

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واصياء الكعبة كل
 سنة بالرياسة ودفع ضرر المسلمين لكسوة عارواطهم
 جائع اذا لم يندفع بركوة وبيت مال وتحمل الشهادة
 واداءوا لغير المصانع وما يتم به المعاشن وجوب
 سلام علي جماعة ويسن ابتداؤه لاعلي فامني حاجة
 واكل وفي حمام والاجواب عليهم ولا جهاد علي صبي
 ومجنون وامرأة ومريض وذئ عرج بين واقطع واشل
 وعبد وغادم اهبة قتال وكل عذر منعه وجوب حج
 منع للجهاد الا ذوو طريق من كفار وكذا امن لصوم
 المسلمين علي الصحيح والذين الحال يحرم سفر جهاد
 غيره الا باذن غريمه وهو جل لا وقيل يمنع سفر
 مخوف او يحرم جهاد الا باذن ابويه ان كانا مسلمين
 لا سفر تعلم فرض عين وكذا كفاية في الاصح فان اذن
 ابوا او الغريم ثم رجعوا وجب الرجوع ان لم يحضر
 الصوفان شرع في قتال حرم انصرافه في الاظهر الثاني

يدخلون بلدة لنا فيلزم اهلها الدفع بالممكن فان
 امكن تاهب لقتال وجب الممكن حتي علي فقير وولد
 ومدين وعبد بلا اذن وقيل ان حصلت مقاومته
 باحرار اشترط اذن سيده والافق قمد دفع عن
 نفسه بالممكن ان علم انه ان اخذ قتل وان جور
 الا يسرف له ان يستسلم ومن هو دون مسافة قمر
 من البلدة كاهلها ومن علي المسافة يلزم موافقة
 بقدر الكفاية ان لم يكن اهلها ومن يليهم قيل وان
 كفوا ولو انسروا مسلما فالامح وجوب النهوض اليهم
 بخلاصه ان توقعه **فصل** يكره غزو فقير اذن
 الامام او نائبه ويسن اذا بعث سرية ان يؤمر
 عليهم وياخذ البيعة بالشبات وله الاستعانة
 بتفارتو من خيانتهم ويكونون بخيت لو انهم
 فرقنا الكفر قاومناهم وله بعيد باذن السادة
 ومراهقين اقوي بالونه بدل الذهب والاسلح

من بيت اطاق ومن ماله ولا يصح استيجار مسلم
 جهاد ويصح استيجار ذي الجهاد الامام قيل ولغيره
 ويكره لغار قتل قريب ومحرم اشد **قلت** الا ان
 يسمعه يسب الله تعالى او رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والله اعلم ومحرم قتل صبي ومجنون
 وامرأة وغني مشكل وحمل قتل راهب واجير وشيخ
 واعمي وزمن لا قتال فيهم ولا راي في الاظهر فيستر
 قون وتسبي نساوهم واموالهم ويجوز حصار
 الكفار في البلاد والقلاع وارسال اطاق عليهم و
 رميهم بنار ومنجنيق وتسييتهم في غفلة فان كان
 فيهم مسلم اسير او تاجير جاز ذلك على اذن هب
 ولو التحم حرب فتتروا نساء او صبيان جاز رميهم
 فالأظهر تركهم وان تترسو بالمسلمين فان لم تدع
 ضرورة الي رميهم تركناهم والاجاز رميهم في الامح
 ومحرم الانصاف عن الصوا غير الميرر وعدد الكفار على

مثلينا الامح والقتال او متخير الي فئة يستجد
 بها ويجوز الي فئة بعيدة في الامح ولا يشارك متخير
 الي فئة بعيدة الجيش فيما غنم بعد مفارقتها و
 يشارك متخير الي قريبة في الامح فان راد علي
 مثليين جاز الانصاف الا أنه يحرم انصاف مائة بطل
 عن مائتين وواحد ضعفا في الامح وتجاوز المباشرة
 فان طلبها كافر استحب الخروج اليه وانما تحسن
 من حرب نفسه وباذن الامام ويجوز ان تلاق
 بناثمهم وتشجرهم بحاجة القتال والظفر بهم و
 كذا ان لم يرم حصولها لنا فان رجي ندي الزك
 ويحرم اتلاف الحيوان الا ما يقتلون عليه ففهم
 او ظهر بهم او غنماة ومفناة رجوعه اليهم و
 ضررهم **فصل** نساء الكفار وصبيانهم اذا اسروا
 رفوا وكذا العبيد ويحتهد الامام في الاحرار
 الكاملين ويفعل الاصل للمسلمين من قتل او من

وقد اء باسري او مال واسترقاق فان خفي عليه
 لخطبهم حتي يظهر وقيل لا يسترقونني وكذا
 عرب في قول ولو اسلم اسير عصم دمه وبقي الخ
 في الباقي وفي قول يثمين الرق واسلام كافر قبل
 ظفربه يعصم دمه وماله وصغار ولده لاروجته
 علي طه هب فان استرقت انقطع نكاحه في الحال و
 قيل ان كان بعد دخول انتفرت العدة فلعلها
 تعتق فيها وجوز ارقاق زوجته دمي وكذا الحقيقة
 في الاصح لا عتيق مسلم وزوجته علي امد هب
 واذا سبي زوجان او احدهما انفسخ النكاح ان
 كانا حزينين قيل او رقيقين واذا رقا عليه دين سقوا
 فيقضي من ماله ان غنم بعد ارقاقه ولو اقترض
 حربي من حربي واشترى منه ثم اسلم او قبل
 حرية دام الحق ولو اتلف عليه فاسلم فلا ضمان
 في الاصح والمال اما خوذ من اهل الحرب قهرا غنمة

وكذا اما اخذها واحدا وجمع من د الحرب سرقة او
 وجد كهيئة اللقطة علي الاصح وان امكن كونه مسلم
 وجب تعريضه وللقائمين التبسط في الغنمة باخذ
 القوت وما يصلح به ولحم وشحم وكل طعام يقتاد
 كله عموم ما علق الدواب تبن وشعير ونحوهما
 وذبح مأكول اللحم والصحيح جوار الفأهة وانه
 لا تجب قيمة المذبوح وانه لا يختص بجوار المحتاج
 الي طعام وحلوف وانه لا يجوز ذلك لمن احقر الجيش بعد
 الحرب والخيار وانه من رجع الي دار الاسلام ومعه
 بقيه لزمه ردها الي المظن وموضع التبسط دارهم
 وكذا اما لم يصل عمرات الاسلام في الاصح ولقائم رشده
 ولو محجور عليه بفلس الاعراض عن الغنمة قبل قسمه
 والاصح جوارته بعد قرن الخمس وجوارته لجميعهم
 وبطلانه من ذوب القريب وسالب والمعرف من لم
 يحضر من مات فحقه لوارثه ولا تملك الابالقسمه و

لهم التملك وقيل يملكون وقيل ان اسلمت الي القسمه
 بان ملكهم والافلا ويملك العقار بالاسلئلا كالمنقول
 ولو كانت فيها كلبه او كلاب تنفع واراده بعضهم
 لم ينال اعطيه والاقسمت ان امكن والا اقرع في
 الصحيح ان سواد العراق فتح عنوة وقسم ثم بذلوه
 ووقوف علي المسلمين واخراجهم اجرة تؤدى كل سنة
 لمصالح المسلمين وهو من عبادان الي حد يثمة الفوم
 طولاً ومن القادسة الي حلوان عرضاً **قلت** الصحيح
 ان البصرة وان كانت داخله في السواد فليس لها
 حكمه الا في موضع عريب رجليها وموضع شرفها وان
 ما في السواد من الدور والمساكين يجوز بيعه والله
 اعلم وفتحت مكة صاحبها ودمرها واراضيها المحيطة
 ملك تناع **فصل** يصح من كل مسلم مكلون مختار
 امان حربي وعدد محصور فقط ولا يصح امان اسير
 لمن هو معهم في الاصح ويصح بكل لفظ يفيد مقصوده

ورسالة وبكتابة ويشترط علم الكافر بالامان فان
 رده بطل وكذا ان لم يقبل في الاصح وتكفي اشارة مفهومة
 للقبول ويجب ان لا تزيد مدته علي اربعة اشهر
 فيقول يجوز ما لم يبلغ سنة ولا يجوز امان من يفر
 المسلمين كجاسوس وليس للامام نبد الامان ان لم
 يخوض بانه ولا يدخل في الامان ماله واهله بدار
 الحرب وكذا ما معه منهما في الاصح الا بشرط والمسلم
 بدل كفر ان امكنه اظهار دينه استحب له الهجرة
 والا وجبت ان طاقها ولو قدر اسير علي حرب لرمه
 ولو اطلقوه بلا شرط فله اغنيا لهم او علي انهم في امانه
 حرم فان تبعه قوم فليدفعهم ولو يقتلهم ولو
 شرطوا ان لا يخرج من دارهم لم يجز له الوفاء ولو
 عاقد الامام عليا بدلا علي قلعة وله منها جارية
 جارية جار فان فتحت بدلاته اعطيها او بغيرها فلا
 في الاصح وان لم تقبح فلا نسيخ له وقيل ان لم يعلق يصل

بالفتح فله اجرة مثل فان لم يكن فيها جارية او ماتت
 قبل العقد فلا شيء له او بعد الظفر قبل التسليم وجب
 بدل او قبل ظفر فلا في الاظهر فان اسلمت فالمدني
 وجوب بدد وهو اجرة مثل وقيل قيمتها والله اعلم
كتاب الجرية صورة عقد ها اقركم
 بدار الاسلام واخذت في اقامتكم بها علي ان تبدلوا
 جرية وتنقادوا للحكم الاسلام والاصح اشتراط ذكر
 قدرها لكون اللسان عن الله تعالى ورسوله صلى الله
 عليه وسلم ودينه ولا يصح العقد مؤقتا على المذهب
 ويشترط لفظ قبول ولو وجد كافر بدارنا فقال دخلت
 لسماع كلام الله تعالى ورسوله او بامان مسلم صدق
 وفي دعوى الامان وجه ويشترط لعقد ها الامام
 او نائبه وعليه الاجابة اذ اطلبوا ها الاجاسوسا يخاف
 ولا تفقد الا لليهودي والنصارى والمجوسي والادني
 تهود او تنصر قبل النسخ او تشكك في وقته وكذا اراهم

التمسك بصحوا برهيم وزبور داود صلى الله عليهما
 ومن احد ابويه كتاب والآخر وثني على المذهب و
 لاجرية علي امرأة وضني ومن فيه رقومي ومجنون
 فان تقطع جنونه قليلا كساعة من شهر لزمته او
 كثير اليوم ويوم فالاصح تلفق الافاقة فاذا بلغت
 سنة وجبت ولو بلغ ابن ذمي ولم يبدل جرية
 الحق بما منه وان بدلها عقد له وقيل عليه جرية
 ابيه والمدني وجوبها علي من وشيخ هرم واعمي
 وراهب واجير وفقير حجر عن كسب واخامت سنة
 وهو معسر ففي ذمته حتي يؤسر ويمنع كل كافر من
 استيطان الحجار وهو مئة والمدني مئة واليهامة
 وقرها وقيل له الاقامة في طريقة الممتدة ولو دخل
 بغير اذن الامام اخرجته وعمره ان علم انه ممنوع
 فان استأذن اذن له ان كان مصالحة للمسلمين
 كرسالة وحمل ما يحتاج اليه فان كان للتجارة ليس فيها

كبير حاجة لم ياذن الا بشرط اخذ شيئا منها ولا يقيم
الا ثلاثة ايام ويمنع دخول حرم مكة فان كان رسول
خرج اليه الامام او نائبه ليسمعه فان مرض فيه
نقل وان غيظ موته فان مات لم يدفن فيه فان
دفن نبش واخرج فان مرض في غيره من الحجارة
عظمت المتعة في نقله ترك والا نقل فان مات و
تعد رنقله دفن هناك **فصل** اقل الجزية دينار
لكل سنة ويستحب للامام مما اكسبه حتى ياخذ من
توسط دينارين وعني اربعة ويوعقدت بالكثر ثم
علموا حواله دينارين منهم ما التزموه فان ابوا
فالاصح انهم ناقضون ولو اسلم ذمي او مات بعد
سنتين اخذت جزيتهم من تركته مقدمه علي
الوصايا ويسوي بينهما وبين دين ادمي على المذهب
او في خلال سنة فقصه وقول لا شيء وتؤخذ
الجزية باهانة فيجلس الاحد ويقوم الذي يستأجر

راسه ويحني ظهره ويضعها في الميراث ويقبض
الاخذ احبته ويغرب لهر متيه وكله مستحب وقيل
واجب فعلي الاول له توكل مسلم بالاداء وحوالة
عليه وان يضمنها **قل** هذه الهيئة باطلة ودعوى
استجابها انشد خطأ والله اعلم ويستحب للامام اذا
امكنه ان يشترط عليهم اذ صولحو في بدل هم
ضيافة من يمرهم من المسلمين راذا على اقل جزية
وقيل يجوز منها وتجعل على غني ومتوسط ولا فقير
في الامح ويذكر عدد الضيفان رجالا وفسانا
وجنس الطعام والادرم وقدرهما وكل واحد كذا
وعلق الدواب ومنزل الضيفان من كبسة وفاضل
مستن ومقامهم ولا يجاوز ثلاثة ايام ولو قال
قوم نودي للجزية باسم صدقة لاجزية فللامام
اجابتهم اذا ربي ونضعو عليهم الزكوة فمن خمسة
ابعة شاتان وخمسة وعشرين بنتا مخاضا و

عشرين دينارا وما ثلثي درهم عشرة وخمسين
المعشرات ولو وجب بنتا مخاض مع جبرات لم
يضرهن جبرات في الاصح ولو كان بعض نصاب لم يجب
فقطه في الاظهر ثم المأخوذ من ربة حقيقة فلا يؤخذ
من مال من لا جرية عليه **فصل** يلزمنا الكفو
عنهم وضمان ما تنلفه على نفسا ومالا ودفع اهل
للعرب عنهم وقيل ان فردا وبيلد يلزمنا الدفع و
منعهم احداث كنيسة في بلد احدثناه او اسلم
اهله عليه وما فتح عنوة لا يحد ثوبها فيه ولا
يقرون على كنيسة كانت فيه في الاصح او صلاحا بشرط
الارض لنا بشرط اسكانهم بخراج وابقاى الكنائس
جان وان اطلق فالاصح امكن اولهم قررت ولهم الاعلا
في الاصح وبمنعون وجوبا وقيل ندبا من رفع بناءه
على بناء جارسلم والاصح امكن من المساوى
انهم لو كانوا بمحلة منفصلة لم يمنعو او يمنعون

الذمي ركوب الخيل الاحمير وبغال نفيسة ويركب
بأكافى وركاب حشيش لاحد يد ولا سرج ويلجأ الي
ضيق الطريق ولا يوقر ولا يصدر في مجلس ويؤمر
بالغيار والزرار فوق الثياب واداد خل حماها فيه
مسلمون او تجرد عن ثيابه جعل في عنقه خاتم
حديد او رصاص ونحوه ومنع من اسماعه المسلمين
شركا وقولهم في عن يروا المسيح ومن اظهار خمر و
خمر يروا قوس وعيد ولو شرطت هذه الامور
فخالفو الم ينتقض العهد ولو قاتلونا او منعوا
من اجراء حكم الاسلام انتقض ولورنا ذمي
بمسلمة واصابها كجاج او دل اهل الحرب على حوالة
للمسلمين او فتن مسلما عن دينه او طعن في
الاسلام او القرآن وذكر رسول الله صلى الله
عليه وسلم بسوء في الاصح انه ان شرط انتقاض
العهد بها انتقض والا فلا ومن انتقض عهده

بقتال جارد دفعه وقتاله او غيره لم يجب ابلاعه
 مامن في الاظهر بل يختار الامام فيه قتالا ورقا
 ومتا وفدا فان اسلم قبل الاختيار امتنع الرق واد
 بطل امان رجاله لم يبطل امان نسائهم والصبي
 في الاصح واذا اختار ذي نبد العهد والحق بدرا
 بلغ المأمن **باب الهدنة عقد هالكافرا قليم**
 يختص بالامام او نائبه فيها وبلدة وجوز الوالي
 الاقليم ايضا وانما تتعقد المصلحة كضعفنا
 بقلة عدد او هبة او رجاء اسلامهم او بدل جرة
 فان لم يكن جارت اربعة اشهر لا ستة وكذا دونها
 في الاظهر ولصنف وجوز عشرين فقط ومتي زاد
 على الجائر فقولاً تفريق الصلقة واطلاق العقد
 يفسده وكذا ان شرط فاسد على الصحيح بان شرط منع
 فك اسرا او ترك مالنا لهم او لتعقد لهم دمة بدون
 دينار او بدفع مال اليهم وتصح الهدنة على ان

ينقضها الامام متى شاء ومتى صحت وجب الكف عنهم
 حتى تنقضي او ينقضوها بتصريح او قتالنا او مكاتبة
 اهل الحرب بعورة لنا او قتل مسلم واذا نقضت جارت
 الاغارة عليهم وبياتهم ولو نقض بعضهم ولم يترك
 الباقيون يقول ولا فعل انتقض فيهم ايضا وان اتروا
 باعترهم الهم واعلامهم الامام ببقائهم على العهد فلا
 ولو خاف خيانتهم فله نبد العهد هم اليهم ويبلغهم
 المأمن ولا ينبد عقد الدامة بتهمة ولا يجوز شرطا
 رد مسلمة تأتينا منهم فان شرطا فسد الشرط وكذا
 العقد في الاصح وان شرطا رد من جاءنا مسلما او لم يترك
 رد افعال امراته مسلمة لم يجب دفع مهر الميز وجهها
 في الاظهر ولا يرده صبي ومجنون وكذا عيد وحرلا
 عشيرة له على المذهب ويرد من له عشيرة طلبته
 اليها لا غيرها الا ان يقدر المطلوب على قهر الطالب
 والحرب منه ومعني الرضان بخلي بينه وبين طالبه

ولا يجبر على الرجوع ولا يلزمه الرجوع وله قتل الطالب
 ولنا التعريف له به لا التصريح ولو بشرط ان يردوا
 من جاءهم مرتد امناء لمهم الوفاء فان ابوا فقد
 نقضوا والاظهر جواز شرط ان لا يردوا
كتاب الصيد والذب **بأشخ ذكاة للحيوان**
 المألول بذبحه في حلقه او لبة ان قدر عليه والا ففقر
 من هو حيث كان بشرط ذبح وصا لحد من مكانه
 وتحل ذكاة امة كتابية ولو شارك مجوسي مسلما في
 ذبح او اصطيا حرم ولو ارسل كلبين او سهمين فان
 سبقالة المسلم فقتل وانها الى حركة مذبحه ولو
 لو انكس او مرجه معا او جهل او مرتبا ولم يذبح
 احد هما حرم ويحل ذبح صبي ميمر وكن غير ميمر و
 مجنون وسكران في الاظهر وتكره ذكاة اعمى وحرم صيد
 يرمي وكتب في الاصح وتحل ميتة السمك والجراد ولو
 صادهما مجوسي وكن الدود المألول من طعام

كحل وفاكهة اذا اكل معه في الاصح ولا يقطع بعض سمكة
 فان فعل او بلع سمكة حية حل في الاصح واذا رمي
 صبيا متوحشا او بعيرا ند او شاة سرحت يسهم او
 ارسل عليه جارية فاصاب شيئا من بدنه ومات في الحال
 حل ولو تردى بقبر ونحوه في بئر ولم يمكن قطع حلقه
 فكلنا **دققت** الاصح لا يحل باسنان الكلب وصحة الرؤ
 ياني والشا شي والله اعلم ومتي شرب حقه بعدوا
 واستعانة بمن يستقبله فمقدور عليه ويكفي في
 الناد او المشردي جرح يقضي الي الرهوق وقيل بشرط
 مدفوق واذا ارسل سهم او كلبا او طائرا على صيد ف
 فاصابه ومات فات فان لم يدرك فيه حياه مستقرة
 او ادركها وتعد ربحه بلان تقصير بان سل السكين فمات
 قيل مكانه او امتنع بقوته ومات قيل القدرة حل وان
 مات لتقصيره بان لا يكون معه سكين او غضبة او
 نشبت في العمود حرم ولو رماه فقده نصفين حلا ولو

ايات منه عصوا بجرم من فوحل العضو والبدن او
 بغير من فونثم ذبحه او جرعه جرعا اخر من فافما
 حرم العضو وحل الباقي فان لم يتمكن من ذبحه و
 مات بالجرم حل الجميع وقيل يحرم العضو وذكاة كل حيوان
 قدر عليه بقطع كل الحلقوم وهو مخرج النفس والمرئ
 وهو مجري الطعام ويستحب قطع الودجين وهما
 عرقان في محفيتين العنق ولو ذبحه من قفاه حصى
 فان اسرع فقطع الحلقوم والمرئ وبه حياة مستقرة
 حل ولا فلا وكل اذا حل سكين باذن ثعلب ويسن
 تحريكه وذبحه بقر وخم ومجور عكسه وان يكون البقر
 قائما معقول ركبته والبقر والشاة مضجعة لجنبه
 الا يسرو يترك رجلها اليمنى وتشد باقي القوائم و
 ان يجد شفرته ويوجه للقبلة ذبحته وان يقول

بسم الله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ولا
 يقبل بسم الله واسم محمد **فصل** يحل ذبح مقدور

عليه وجره غيره بكل محد مجرم كحديد ونحاس و
 ذهب وخشب وقصب ومجرو زجاج الا ظفرا وسنا
 وسائر العظام فلو قتل بمشقل او ثقل محد كبنقرة
 وسوط وسهم بلا نصل ولا حد او قتل بسهم وينقرة
 او جرعه نصل واثر فيه عرف السهم في مروه ومات
 بهما او انخوبا جولة او اصابه سهم فوقع بارض
 او حل ثم سقط منه ومات حرم ولو اصابه سهم
 بالهو سقطت بارض ومات حل ويحل الاصطيا **فصل**
 اسباع والطير وكلب او فهد وباروشاهين بشرط
 كونها معلومة بان تخرج جارية السباع برح
 صاحبه وتسترسل بارساله وتمسك الصيد ولا تاكل
 منه وبشرط ترك الاكل في جارية الطير ولا ظهور
 بشرط تكرره هذه الامور بحيث يظن تادب الجارية

ولو ظهر كونه معلوما ثم اكل من لحم صيده لم يحل ذلك
 الصيد في الاظهر في بشرط تعليمه جديدا ولا اثر للعق

الدم ومعه الكلب من الصيد نجس والاصح انه لا
يعني عنه وانه يكفي غسله بماء وثراب ولا يجب ان
يقور ويخرج ولو تحاملت الجارية على صيده فقتله
بثقلها حل في الاظهر ولو كان بيده سكين فسقط
او اخرج به صيده او احتلت به شاة وهو في يده
فانقطع حلقومها ومريثها واسترسل كلب بنفسه
فقتل لم يحل وكل الواسترسل كلب فاغراه صاحبه
فراعه ولم يحل الصيد في الاصح ولو اصابه سهم
باغاة ربح حل ولو ارسل سهمه لا اختبار قوته او لي
غرض فاعترض صيده فقتله حرم في الاصح ولو رمى صيدا
ظنه محررا حل او سرب ظبا فاصاب واحدة حلت و
ان قصد واحدة فاصاب غير ما حلت في الاصح ولو
غاب عنه الكلب والصيد ثم وجده ميتا حرم وان
مرحه وغاب ثم وجده ميتا حرم على الاظهر **فصل**
بملك الصيد بفنيطة بيده ويخرج منه ذروا بارمان

وكسر جناح وبوقوعه في شكة نصيها وباجاة الي
مفنيق لا يغلت منه ولو وقع صيده في ملكه فصار مقدورا
عليه بتحمل او غيره لم يملكه في الاصح ومتى ملكه
لم يزل ملكه بانفلاته وكل ابارساك اما لكره في
الاصح ولو تحول حياضه الي برج غيره لزمه رده
فان احتلط وعسر التمييز لم يصح بيع احدهما
وهبته شيئا منه لثالث ويجوز لصاحبه في الاصح
واباعهما والعد معلوم والقيمة سواء صح والا
فلا ولو جرم الصيد اثنان متعاقبان فان دفع
الثاني او ار من دون الاول فهو للثاني وان دفع
الاول فله وان ار من قبله ثم ات دفع الثاني بقطع
الحلقوم والمريث فهو حلال وعليه الاول مانقضي
بالذي يجزى ان دفعوا لابقطعهما او لم يذفوا مات بالبرمين
فحرام ويضمنه الثاني للاول وان جرحا معا وذفوا
منافلهما فان دفعوا احدهما او ار من دون الاخر فله

وان ذفوا واحداً من آخر وجهل السابق حرم على المذبح
كتاب الاضحية هي سنة لا تجب الا
 بالترام ويسن للمريدها ان لا يريل بشعره في
 ظفره عشر ذي الحجة حتى يصحى وان يذبحها
 نفسه والا فيشهد ها ولا تصح الا من ابل وبقر وغنم
 ونشرط ابل ان يطعن في السنة السادسة وبقر ومهر
 في الثالثة وضان في الثانية وجوز ذكر وانثى
 وحصى والبعير والبقرة عن سبعة والشتاة عن واحد
 فقط وفضلها بعير ثم بقرة ثم ضان ثم معرو
 سبع شياه افضل من بعيرة وشتاة افضل من مشاركة
 في بعير ونشرطها سلامة من عيب ينقص لحمها فلا تجرد
 عجا ومجنونة ومقطوعة بعض اذن وذات عرج
 وعور ومرض وجرب بين ولا يضر يسبرها ولا فقد
 قرون وكذا شواذن وخرقها وتقبها في الاصح **قلت**
 الاصح المنصور من يضر سير الحرب والله اعلم ويدخل

وقتها اذا ارتفعت الشمس كرمح يوم النحر ثم مضى
 قدر ركعتين وضطبتين خفيفتين ويبقى حتى تقرب
 اخر الشروق **قلت** ارتفاع الشمس فضيلة والشرط
 طلوعها ثم مضى قدر ركعتين وضطبتين والله اعلم
 ومن نذر معينة فقال لله علي ان اضحي لرمه ذبحها
 في هذه الوقت فان تلفت قبله فلا شيء عليه
 وان اتلفها لرمه ان يشتري بقيمتها مثلها او
 ويذبحها فيه وان نذر في ذمته ثم عين لرمه
 ذبحه فيه فان تلفت قبله بقي الاصل عليه في
 الاصح ويشترط النية عند الذبح ان لم يسبق
 بعين وكذا ان قال جعلتها اضحية في الاصح وان
 وكل بالذبح نوي عند اهتداء الوكيل وذبحه وله
 الاكل من اضحية تطوع واطعام الاغنياء لا تفلكم
 وبكل ثلثا وفي قوله نصف الاصح وجوب تصدق
 ببعضها والا فضل بطلها الا لقما يتبرك باكلها

رفاهية حلوان استخثوه فلا وان جعل اسم حيوان
 شلوا عنه وعمل بتسميتهم وان لم يكن له اسم عند
 هم اعتبر بالاشبه به واذا ظهر تغير لحم حلاله حرم
 وقيل يكره **قل** الاصح يكره والله اعلم فان علفت
 طاهر افطاب لحمها مل ولو تنجس طاهر كحل وحبس
 دائب حرم وما كسب بمخامرة نجس كجامة وكس
 مكره ويسن ان لا ياكله وان يطعمه رقيقه و
 نافحه ويحل جنين وجد ميتا في بطن مذكاة و
 من خاف على نفسه موتا او مرضا مخوفا ووجد
 محرما لرمه اكله وقيل يجوز فان توقع حلا لا قريبا
 لم يخرج غير سد الرمق والا فقي قول يستبوع والاظهر
 سد الرمق الا ان يخاف تلفا ان اقتصر وله اكل ادمي
 ميت وقيل مرتد ومربي لا ذمي ومستأن ومربي
 مربي **قل** الاصح حل قتل الصبي والمرأة الحربيين
 للاكل والله اعلم ولو وجد طعام غائب اكل وغرم او

حاضر مضطر لم يلزمه بدله ان لم يفضل عنه فان
 اثر مسلماته اثار او غير مضطر لرمه اطعام مضطر
 مسلم او ذمي فان منع فله قهره وان قتله وانما
 يلزمه بعوض ناجر ان مضر والا فبنسبة فلو اطعمه
 ولم يذكر عوضا فالاصح لا عوض ولو وجد مضطر
 ميتة وطعام غيره او محرم ميتة وصيدا فالمد
 اكلها والاصح تحريم قطع بعضه لاكله **قل** الاصح
 جوارحه وشرطه فقد الميتة ونحوها وان يكون
 الخوف في قطعه اقل ويحرم قطعه لغيره ومن معصوم والله
 اعلم **كتاب المسابقة والمناضلة هما**
 سنة ويحل اخذ عوض عليهما وتصح المناضلة على
 سهام وكذا امر اريقورهما ورمي باحجار ومنجنيق
 وكل نافع في الحرب على المذهب الا على كرة صولجات ويندق
 وسباحة وسهترنج وخاتم ووقوف على رجل ومعرفة
 ما بيده وتصح المسابقة على خيل وابل وكذا اقل ويقل

وعمار في الاظهر لا طير ومراع في الاصح واللاظهر ان
 عقد هما لارم لا جاز فليس لاحد هما فسخه ولا
 ترك العمل قبل الشروع وبعده ولا زيادة ولا نقص
 فيه ولا في مال وشرط المسابقة علم الموقوف والغاية
 وتساويهما فيهما او تعيين الفرسين وبتعيينات
 وامكان سبق كل واحد والعلم بالمال المشروط و
 يجوز شرط المال من غيرهما بان يقول الامام او
 احد الرعية من سبق منكما فله في بيت المال او علي
 كذا او من احدهما فيقول ان سبقني فلان علي كذا
 او ان سبقتك فلا شيء لي عليك فان شرط ان من
 سبق منهما فله علي الاخر كذا لم يصح الا بمحال
 فرسه كفؤ لفرسيهما فان سبقهما اخذ الما بين
 وان سبقاه وجاء معا فلا شيء لاحد وان جاء مع
 احد هما فمال هذا لنفسه ومال المتاخر للمحال
 ولذي معه وقيل للمحال فقط وان جاء احدهما

ثم المحلل ثم الاخر فمال الاخر للاول في الاصح وان
 تساوي ثلثة فصاعدا وشرط الثاني مثل الاول فسد
 ودونه يجوز في الاصح وسبق ابل يكتو وخيل يفتق
 وقيل بالقوائم فيهما ويشترط للمنافسة بيان
 ان الرمي مبادرة وهو ان يمد را حدهما باصابة
 العدد المشروط ومحاطة وهي ان تقابل اصابتهما
 ويظهر المشترك فمن راد بعد ذلك افضا ضل و
 بيان عدد توب الرمي والاصابة ومسافة الرمي
 وقد ر الغرض طول او عرضا الا ان يعقد بموضع
 فيه عرض معلوم فيحمل المطلق عليه وليينا صفة
 الرمي من قرع وهو اصابة الشئ بلا خدش او
 خرق وهو ان يشق به ولا يثبت فيه او حشق وهو
 ان يثبت او مرق وهو ان ينفذ فان اطلقا فتمني
 القرع ويجوز عوم المنافسة من حيث يجوز عوم
 المسابقة ويشترطه ولا يشترط تعيين قوس و

سهم فان عين لغا وجاز ابداله بمثله فان
 شرط منع ابداله فسد العقد والظاهر اشتراط
 بيان البادي بالرمي ولو حضر جميع المناصلة
 فانتصب رعيما ن يختاران اصحابا جارا ولا
 يجوز شرط تعيينها بقرة فان اختار غرابا ظنه
 راميا فيان خلافه بطل العقد فيه وسقط من
 الحرب الاخر واحد او في بطلان الباقي فولات
 تفريق الصفقة فان صححنا فلم جميعا انجا
 فان اجار واوتنا رعيما ن يسقط بده فخرج
 العقد واذ انضل حرب قسم المال بحسب الامانة
 وقيل بالسوية ويسترد في الاصابة المشروحة
 ان يحصل بالنصل فلو تلو وترا وقوس او عرف
 منبج النصد م به السهم واصاب حسب له والاد
 لم يحسب عليه ولو نقلت الرمح الغرض فاصاب
 موضعه حسب له ولا فلا يحسب عليه ولو شرط حسو

فتق وثبت ثم سقط والقي صلاة فسقط حسب له
كتاب الايمان لا ينعقد الابدان

الله تعالى او صفة له لقوله والله رب العالمين
 والحى الذي لا يموت ومن نفسي بيده وكل اسم
 مختص به سبحانه وتعالى ولا يقل قوله لم ارد به
 اليمنى وما انصرف اليه سبحانه وتعالى عند
 اطلاق كرجيم والخالق والرازق والرب ينعقد
 به اليمين الا ان يرى به غيره وما استعمل فيه
 وفي غيره سوا كالتشيع والموجود والعالم و
 الحى فليس يمين الا بنية والصفة كوعظمة الله
 وعزته وكبريائه وكلامه وعلمه وقدرته ومشيئته
 يمين الا ان ينوي بالعلم المعلوم بالقدر المقدور
 ولو قال وحول الله قيمتى الا ان يرى به العبادات
 وهو والقسم باء وواو تاء كبالله والله
 وتعالى الله وتختص التاء بالله ولو قال الله ورفع او

نصب او حرق فليس يمين الابنية ولو قال اقسمت
 او اقسم او حلفت او حلو بالله لا فعلن كذا فيمين
 ان يواها او اطلق وان قال قصدت خيرا ما ضيا
 او مستقبلا صدق باطنا وكذا اظاهر على المذهب
 ولو قال لغيره اقسم عليك بالله او اسالك بالله
 لتفعلن واراد يمين نفسه فيمين والا فلا ولو
 قال ان فعلت كذا فانا يهودي او برية من الاسلام
 فليس يمين ومن سيق لسانه الى لفظها لا قصد
 لم ينهقد وتصرح على ماض ومستقبل وهي مكروه
 الا في طاعة فان حلو على ترك واجب وفعل حرام
 عصي ولزمه لعنت والكفارة او ترك المندوب او
 فعل مكروه سن حنته وعليه كفارة او ترك صيام
 او فغله فالافضل ترك لعنت وقيل لعنت وله تقدم
 كفارة بغير صوم على حنت جاثقيل وعلى حرام
قل هذا اصح والله اعلم وكفارة ظهار على العود

وقتل على الموت ومندور مالي **فصل** في خير في
 كفارة اليمين بين عتق كالمطهار واطعام ختم مسكين
 كل مسكين مدح من غالب قوت بلدة وكسوتهم
 بما يسمى كسوة كعامة او قميص او ارار الاخو و
 قفاريين ومنطقة ولا يشترط صلاح حنته للمدفع
 اليه فيجوز سراويل صغير كبير لا يصلح له وقطن
 وكتان وحرير لامرأة ورجل وليس له تذهب فوته
 فان عجز عن الثلاثة لزمه صوم ثلاثة ايام ولا
 تجب تتابعها في الاظهر وان غاب ماله انتظرو
 لم يصم ولا يكفر عبد بمال الا اذا ملكه سيده
 طعاما او كسوة وقلنا يملك بل يكفر بصوم فان فر
 وان كان حلو وحنت باذن سيده صام بلا اذن
 لم يصم الا باذن وان اذن في احدهما فالاصح
 اعتبار الحلو ومن بعضه حر وله مال يكفر بطعام
 او كسوة لا عتق **فصل** حلو لا يسكنها ولا يقيم

فيها فليخرج في الحال فان ملك بلا عذر حنت وان
 بعث متاعه وان استغل باسباب الخروج لجمع متاع
 واخراج اهل وليس ثوب لم يحنت ولو حلولا
 يساكنه في هذه الدار فخرج احدهما في الحال لم يحنت
 وكذا لو بني بينهما جدار وكل جانب مدخل في
 الاصح ولو ملوا لا يدخلها وهو فيها او لا يخرج وهو
 خارج فلا حنت بهذه او لا يتزوج او لا يتطهر او لا
 يلبس او لا يركب او لا يقوم او لا يعقد فاستدام
 هذه الاحوال حنت **قلت** تحنيتها باستدامة
 التزويج والتطهر غلط لانه حول واستدامة طيب
 ليست تطيبا في الاصح وكذا وطئ وصوم وصلاة
 والله اعلم ومن ملوا لا يدخل دارا حنت بدخول
 دهليز داخل الباب او بين بابين لا بدخول طاق
 قدام الباب ولا يصعد سطح غير محوط وكذا انحوط
 في الاصح ولو ادخل بيده او راسه او رجلاه لم يحنت

فان وضع رجله فيها معتردا عليها حنت ولو
 انهدمت فدخل وقد بقي اساس الخيطان حنت
 وان صارت قضايا وجعلت مسجدا وحماما او
 بستانا فلا يحنت ولو حلوا لا يدخل دارا حنت
 بدخول ما يسكنها بملك لا باعارة واجارة وعقب
 الا ان يريد مسكنه ويحنت بما يملكه ولا يسكنه و
 لو حلوا لا يدخل دارا يريد او لا يكلم عبده او زوجته
 قبا علهما او طقمها فدخل وكلم لم يحنت الا ان يقول
 دارة هذه او زوجته هذه او عبدة هذا فيحنت الا
 ان يريد ما دم ملكه وحلوا لا يدخلها من داخل الباب
 فخرج ونصب في موضع اخر منها لم يحنت بالثاني
 ويحنت بالاول في الاصح ولا يدخل بيتا حنت بكل
 بيت **فمن** طريق او حجر او مشب او خيمة ولا يحنت
 بمسجد وحمام وكنيسة وخارجا لا يدخل على
 ريد فدخل بيتا فيه ريد وغيره حنت وفي قول

ان نوى الدخول على غيره دونه لا يحنت ولو جهل
 حضوره في البيت فخلا وحنت الناسي **قلت** ولو خلو
 لاسلم عليه فسلم على قوم هو فيهم واستشاه
 لم يحنت وان اطلق حنت في الاظهر والله اعلم **فصل**
 اذا حلق لا ياكل الرأس ولا نية له حنت برؤوس
 تباع وحدها لا طير ووحوش وصيد الا ببلد تباع
 فيه منفردة والبيض يحمل على من اثل بائنه في
 الحياة كذا جاج ونعامه وحمام لاسمك وجراد و
 لحم على نعم وخبيل ووحش وطيور لاسمك وشحم
 بطن وكذا كرت وكبد وطحال وقلب في الاصح و
 الاصح تناوله لحم راس ولسان وشحم ظهر وجنب
 وان شحم الظهر لا يتناوله السحيم وان الالية
 والسنام ليسا شحما ولا لحما والالية لا تتناول سناما
 ولا يتناولها والدبسم يتناولها وشحم ظهر
 ويطبخ وكل دهن ولحم البقر يتناول حاموسا ولو قال

مشيرا الى منطقة لا اكل هذه حنت باكلها على هيئتها
 وبطنها وخبرها ولو قال لا اكل هذه المنطقة حنت
 بها مصبوخة ونية ومقلية لا بطيخها وسويقها
 وعجينها وخبرها ولا يناول رطب تمر ولا سيرا ولا
 عنب راسيا وكل العكوس ولو قال لا اكل هذا الرطب
 قتمر فاكله او لا اكله ذا الصبي فاكله شيئا فلا حنت
 في الاصح والخبر يتناول كل من كمنطقة وشعير ورز
 و باقلا و ذرة و خمص فلو شربه فاكله حنت ولو حلق
 لا ياكل سويقا فيسيفه او تناوله بامبيع حنت وان
 جعله في ماء فشربه فلا يحنت او لا يشربه فبالعكس
 او لا ياكل لبنا او ماء اخر فاكله بخير حنت او شربه
 فلا او لا يشربه فبالعكس او لا ياكل سمنا فاكله بخير
 جامدا او ذائبا حنت وان شربه ذائبا فلا وان اكله
 في عصيدة حنت ان كانت عينه ظاهرة ويدخل في
 فاكهة رطب وعنب ورمان وتمر و رطب و يابس

قلز ولهمون ونبتو وكذا بطيخ ولب فستق وبنديق
 وغيرها في الاصح لاقتناء وخيار وياذ نجاش وجر رولا
 يد خل في الثمر يابس والله اعلم ولو اطلو بطيخ و
 تمر وجوز لم يد خل هندي والطعام يتناولوه قوتا
 وفاكهة وادما وحلوا ولو قال لا اكل من هذه البقرة
 يتناول لحما دون ولد ولبن او من هذه الشجرة
 فثمرة دون ورق وطرو عمن **فصل** حلو لا ياكل
 هذه الثمرة فاختلطت بثمر فاكله الا ثمرة لم يحنت
 اوليا كلتها فاختلطت لم يبرء الا ياكل الجميع اوليا كان
 من هذه الرمان فانما يبرء بجميع حبها اوليا ليس
 هذين لم يحنت باحد هما فان بسهما معا او مرتبا
 حنت اول البس هذان ولا هذان حنت باحد هما او
 ليا كلني هذا الطعام غدا فمات قبله فلا شيء عليه
 وان مات وتلف الطعام في العدة تملكه من اكله حنت
 وقبله قولان كذكره وان اتلفه باكل وغيره قبل العدة

حنت وان اتلفا وتلفه اجنبي فأكراه والاقضيت
 حلك عند راس الهلال فليعض عند غروب الشمس
 اخر الشهر فان قدم او مضى بعد الغروب قدر امكان
 حنت وان سرع في الكيل حنت ذم يفرغ لكثرة الا
 بعد مدقة لم يحنت اول لا يتكلم فسيح او قرء قرأتا
 فلا حنت اول لا يتكلمه فعلم عليه حنت وان كاتبه
 او ارسله او اشار اليه بيد او غيرها فلا حنت في
 الجدي يدوان فريضة فهمه بهما مقصودة وقصد
 قراءة لم يحنت والا حنت اول اماله حنت بكل نوع
 وان قل حتى ثوب بدنه ومدبر ومعلق حقه وما
 وصي به ودين حال وكذا امو جل في الاصح لا مكاتب
 في الاصح او يضر بینه فالبرء بما يسمي ضربا ولا يشترط
 ايلام الا ان يقول ضربا شديدا وليس وضع سوط
 عليه وعصى وحنق ونفوس شعر مر باقيل ولا لطم و
 وكرا او يضر بینه مائة سوط او خشبة فشد مائة

ومزب بها ضربة أو بعثكال عليه مائة سمر اخبر
 ان علم اصابة الكل او ترككم بعض علي بعض فوصله
 الم الكل **قل** فلو شئت في اصابة الجميع برا علي النص و
 الله اعلم او ليصربنه مائة مرة لم يعو بهلذا او
 لا افارق حتي استوفي حقني فلهرب ولم يمكنه
 اتباعه لم يحنت **قل** الصبح لا يحنت اذا امكنه
 اتباعه والله اعلم وان فارقه او قرحني ذهب
 او كانا ماشيين او برا او احتال علي غريم ثم
 فارقه او اقلس ففارقه ليؤسر حنت وان استوفي
 وفارقه فوجدته ناقصا ان كان جنس حقه لكنه
 ارد لم يحنت والا حنت عالم به وفي غير القول
 او لا اري مثله الا رفعتنه الي القاضي فراي وتمكن
 ولم يرفع حتى مات حنت ويحمل علي قاضي البلد
 فان عزل فالبر بالرفع الي الثاني او الارتفاع الي
 قاضي برا بكل قاضي او الي القاضي فلان فراه ثم عزل

فان نوي مادام قاضيا حنت ان امكنه رفعتنه
 فتركه والا فامكره وان لم ينو برا برفع اليه بعد
 عزله **فصل** حلولا يبيع او لا يشتري فعقد نفسه
 او غيره حنت ولا يحنت بعقد وكيله له او لا يزوج
 او لا يطلق او لا يعتن او لا يصرب فوكل من فعله لا
 يحنت الا ان يريد ان لا يفعل هو ولا غيره ولا يتك
 حنت بعقد وكيله لا يقبوله هو ولا غيره او لا يبيع
 مال يريد فباعه باذنه حنت والا فلا ولا يهب
 له فاو مبيعه فلم يقبل لم يحنت وكذا ان قيل و
 لم يقبض في الاصح ويحنت بعمر يورقبي و
 صدقة لا اعادة ووصية ووقو او لا يتصدق ولم
 يحنت بهية في الاصح او لا ياكل طعاما اشتراه
 زيد لم يحنت بما اشتراه مع غيره وكذا الوقال
 من طعام اشتراه زيد في الاصح ويحنت بما اشتراه
 ساما ولو اخطأ ما اشتراه بمشتري غير لم يحنت

حتى يتيقن من ماله اكله ولا يدخل دارا اشتراها
 رايد لم يحنت بدرا خلاها بشفعه
كتاب النذر هو نذر الحاج
 كان كلمته قلله على عتق او صوم وفيه كفارة يمين
 وفي قول ما التزم وفي قول ايهما شاء **قل الثالث**
 اظهر وجهه العريون والله اعلم ولو قال ان
 دخلت فعلي كفارة يمين او نذر لم يمت كفارة
 بالدخول ونذر يمين ان يلتزم قرية ان مدته
 نعمة او ذهبت بقمة كان شفي مريض قلله على
 لو فعلي كذا افيلر منه ذلك اذا حصل المعلق عليه وان
 لم يعلقه بشي كلاله على صوم لم يمت في الاظهر
 ولا يمت نذر معصية ولا وجب ولو نذر فعل مباح
 او تركه لم يلزمه لكن ان خالف لم يمت كفارة يمين
 على المرح ولو نذر صوم ايام نذر تعجيلها فان
 فيه تنفريقا وموالاتا وجب والادجار او سنة معينة

صامها وافر العيد والتشريق وصام رمضان
 عنه ولا فساد فان افطرت بحيف او نفا من وجب
 القضاء في الاظهر **قل** الاظهر لا يجب وبه قطع العر
 قيون والله اعلم فان افطرت يوما بلا عذر وجب
 قضاءه ولا يجب استيناؤ سنة فان شرط التتابع
 وجب في الاصح او غير معينه وشرط التتابع وجب
 ولا يقطع صوم رمضان عن فرضه وفطر العيد
 والتشريق ويقضيها ثبا عامتصلة باحر السنة ولا
 يقطع حيف وفي قضاؤه القولان وان لم يشترط
 لم يجب او يوم الاثنين ايد لم يقض اثنان ومثلا
 وكذا العيد والتشريق في الاظهر فلو لم يمت صوم
 شهرين تتابعا للكفارة صامهما ويقضي اثنان
 وفي قول لا يقضي ان سبقت الكفارة النذر **قلت**
 في القول اظهر والله اعلم ويقضي زمن حيف ون
 نفا من في الاظهر او يوما بعينه لم يمت قبله يوما

من اسبوع ثم شيه صام اخره وهو الجمعة فان
لم يكن هو وقع قضاء ومن شرع في صوم نفل فدر
انما له لرمه على الصبي وان نذر من بعض يوم لم
ينفقد وقيل ينفقد ويلزمه يوم او يوم قدوم
رديد فالظاهر انعقاد فان قدم ليلا او يوما
عيد او في رمضان فلا شيء عليه او نهار او هو
مفطر او صائم قضاء وان نذر او جيب يوم اخره
او هو صائم نفل فكذا لكونه قيل بل يجب تكميمه و
يلتفبه ولو قال ان قدم رديد فله على صوم اليوم
التالي ليوم قدومه وان قدم عمر فله على صوم
اول خمس بعده فقد ما في الاربعاء وجب صوم نفيه
عند اول نذرين ويقضي للآخر **فصل** نذر المشي
الى بيت الله تعالى او اتيانه فالمدن هب وجوب
اتيانه بجم او حمره فان نذر الا تيان لم يلزمه
مشي وان نذر المشي وان يجمع او يعتمر ماشيا

فلا يظهر

فلا يظهر وجوب المشي فان كان قال اجمع ماشيا
فمن حيث يحرم وان قال امسي الى بيت الله تعالى فمن
دائرة اهله في الاصح وان اوجب المشي فركب لعد
اجراه وعليه دم في الاظهر او بلاعد را جراه على
المشهور وعليه دم ومن نذر حيا او حمره لرمه
فعله بنفسه فان كان معصوبا استناب ويستحب
تجليله في اول الامكان فان تفكر فاخر فمات جرح
من ماله وان نذر الحج عامه وامكنه لرمه فان
منعه مرض وجب القضاء او عدو فلا في الاظهر او
صلاة او صوما في وقت فمنعه مرض او عدو
وجب القضاء او هديا لرمه حمله الى مكة و
التصدق به على من بهما او التصديق على اهل بلد
معين لرمه او صوما في بلد لم يتعين وكذا صلاة
المسجد الحرام وفي قول ومسجد المدينة والاقصي
قل الا يظهر تعيينهما كالمسجد الحرام والله اعلم



او صوما مطلقا فيوم او يوما فثلاثة او صدقة
 فيما كان او صلاة فركعتان وفي قول ركعة فعلى الاول
 يجب القيام فيهما مع القدرة وعلى الثاني لا واعتقا
 فعلى الاول رقية كفارة وعلى الثاني رقية **قل الثاني**
 هنا اظهر والله اعلم واعتق كافر معيبة اجرا
 كاملة فان عين ناقصة تعينت او صلاة قائما
 لم يحرم قاعدا بخلاف عكسه او طول قراءة الصلاة او
 سورة معينة او بها عزمه والصحيح انعقاد
 النذر بكل قرية لا تجب ابتداء العيادة وتشجيع جماعة
 والسلام **كتاب القضاء وهو فرض**
 كفاية فان تعين لزمه طلبه والدفان كان غيره
 اصلح وان كان يتولاه فلم يفضول القبول وقيل
 لا ويكره طلبه وقيل يحرم وان كان مثله فله القبول
 ويندب له الطلب ان كان حاملا يرجو ان يشرع العلم
 او محتاجا الي الرزق والادفان لا يتركه **قل ويكره**

على الصحيح والله اعلم والاعتبار في التعيين وعدمه
 بالناحية وشرط القاضي مسلم مكلف حر ذكر عدل سميع
 بصير ناظر كاف للقيام مجتهد وهو من يعرف من القران
 والسنة ما يتعلق بالاحكام وحاميه وعامه ومجمله
 ومبنيه وناسخه ومنسوخه ومتواتر السنة و
 خيره والمتصل والمرسل وحال الرواة قوة وضعفا
 لسان العرب لغة ونحو او قول العماد من الصحابة
 فمن بعدهم اجماعا واختلافا والقياس بانواعه
 فان تعدد جمع هذه الشروط وتولي سلطان له سورة
 فاستقام مقدا نفذ قضاؤه للفروقة ويندب
 للامام اذا ولي قاضيا ان ياذن له في الاستخلاف فان
 نهاه لم يستخلف فان اطلق استخلف فيما لا يقدر عليه
 الذي غيره في الاصح وشرط المستخلف كالقاضي الا ان
 يستخلف في امر عام كسماع بنية فيكفي علمه بما
 يتعلق به ويحكم باجنها **اداء اجنتها** مقلده ان

كان مقلدا ولا يجوز ان يشترط عليه خلافه ولو
حكم حضمان رجلا في غير حد لله تعالى جاز مطلقا
بشرط اهلية القضاء وفي قول لا يجوز وقيل بشرط
عدم قاضي بالبلد وقيل يختص بمال دون قصاص
ونكاح ونحوهما ولا ينفذ حكمه الا على راض فلا
يلفي رضاء قاتل في ضرب دية على عاقلته وان
رجع احدهما قبل الحكم امتنع الحكم ولا يشترط الرضا
بعد الحكم في الاظهر ولو نصب قاضيين ببلد و
وخص كلاهما كان اوزمان او نوع جاز وكذا ان
يجتص في الاصح الا ان يشترط اجتماعهما على الحكم
فصل من قاض او اغمي عليه او اغمي او ذهبت
اهلية اجنتها ده وضبطه بغفلة او نسيان لم ينفذ
حكمه وكذا الوفسق في الاصح فان زالت هذه الاحوال
لم تعد ولايته في الاصح وللإمام عزل قائم ظهر منه
خل او لم يظهر وهنالك افضل منه او مثله وفي عزله

به مصلحة كتسكين فتنة والافلاكن ينفذ العزل
في الاصح والحد هب انه لا ينعزل قبل بلوغه خبر
عزله واذا كتب الامام اليه اذ اقرات كتاب فانت
معزول فقراه انعزل وكذا ان قرا عليه في الاصح
ينعزل بموته وانعزاله كل من اذن له في شغل
معين كبيع مال ميت والاصح انعزاله نائبه
المطلقات لم يؤذن له في استخلافه وقيل استخلفه
نفسه او اطلق فان قيل استخلفه عني فلا ولا ينعزل
قاض بموت الامام ولا ناظر يقيم ووقو بموت قاض
ولا يقبل قوله بعد انعزاله حكمت بكذا فان شهد
مع اخر بحكمه لم يقبل على الصحيح او يحكم كالحائز الحكم
قبلت في الاصح ويقبل قوله قبل عزله حكمت بكذا فان
كان في غير محل ولايته فمعزول ولو ادعي شخص
على معزول انه اخذ ماله برشوة او شهادة عينية
مثلا احضر وفصلت حصص متهمات وان قال حكم علي

بعبدن ولم يذكر مالا اضر وقيل لا حتى تقوم
 بيعة بدعواه فان حضر وانكر صدق بلا يمين في
 الامح **قوله** الامح بيمين والله اعلم ولو ادعى علي
 قاض جور في حكم لم يسمع ويستتد ببينة وان
 لم يتعلق بحكمه حكم بيتهما خليفته او غيره
فصل يكتب الامام لمن يوليه ويشهد بالكتاب
 شاهدين يخرجان معه الى البلد بخبر ان بالخال و
 تكفي الاستفاضة في الامح لا مجرد كتاب خلي المذهب
 ويبحث القاضي عن حال علماء البلد وعدوله ويدخل
 يوم الاثنين وينزل في وسط البلد وينظر اولا في
 اهل الحبس فمن قال حيت بحق ادمه او ظلم فعلي
 حصره حجة فان كان عائثا كتب اليه ليحضرتم الاوصياء
 فمن ادعى وصاية سال عنها وعن حاله وتصرفه
 فمن وجد فاسقا اخذ المال منه او ضعيفا عضده
 بمعين ويتخذ موكبا وكاتباً ويشترط كونه مسلما

عدلا عارفا بكتابة محاضر وسجلات ويستحب فقه
 ووفور عقل وحوادثه وخط ومثلهما وشرطه عدله
 وحرية وعدو الامح جوار اعمى واشترط
 عدل في سماع قاض به مهم ويتخذ درة للتأديب
 وسجنا لاداء حق وتعين ويستحب كونه مجلسه
 فسيحا بارزا مصونا من ادي وبرد لا ثقا بالوقت
 والقضاء لا مسجد ويكره ان يقضي في حال غضب
 وجوع وسبع مفرطين وكل حال يسوا خلقه ويندب
 ان يساور الفقهاء وان لا يستري ويبيع بنفسه
 ولا يكون له وكيل معروف فان اهدى اليه لمن له
 خصومة ولم يهد قبل ولايته حرم قبولها وان كان
 يهدي ولا خصومة جاز بقدر العادة والاولي ان
 يشيب عليها ولا ينقد حكمه لنفسه ورفيقه وشريكه
 في اشرار وكذا اصله وفرعه علي المسيح وحكم له
 ولهؤلاء الامام او قاض اخر وكذا انثبه علي المسيح

واذا قرأ المدعي عليه أو نكل فخلو المدعي وسال القاضي
 ان يشهد علي اقراره عنده أو يمينه أو يحكم بما
 ثبت والاشهاد به لزمه أو ان يكتب له محضر بما
 جرى من غير حكم أو يسجل ما حكم به استحب اجابته
 وقيل يجب ويستحب نسختان امد هما له والاخرى
 تحفظ في ديوان الحكم فاذا حكم باجتهاد ثم بان
 خلا ونص الكتاب والسنة والاجماع أو قيلس الجلي
 نقضه هو وخبره لا خفي والقضاء ينفذ ظاهرا
 لا باطنا ولا يقضي بخلاف علمه بالاجماع والاظهر انه
 يقضي بعلمه الا في حدود الله تعالى ولوراي ورقة
 فيها حكمه أو شهادته أو تشهد شاهدات انك
 حكمت أو شهدت بهذا الم يعمل به ولم يشهد حتى
 يتذكر وفيها وجه في ورقة مصونة عندهما
 وله اللطو على استحقاق حق او ادته اعتمادا على حد
 مورثه اذا وشق خطه وامانتها والصحيح جواز

رواية الحديث بخط محفوظ عنده **فصل** ليسو
 بين الخصمين في حوله عليه وقيام لهما واستماع
 وطلاقة وجه وجواب سلام ومجلس والامح رفع
 مسلم علي ذي فيه واذا جلسا فله ان يسكت وله ان
 يقول ليتكلم المدعي فاذا ادعي طالب خصمه بالي
 وان قرف ذلك وان انكر فله ان يقول للمدعي لا بينة
 وان يسكت فان قال لي بينة واريد تحليفه فله ذلك
 او لا بينة لي ثم اضرها قبلت في الاصح واذا اراد حم
 خصوم قدم لا سبق فان جهل او جاؤ معا قرع ويقدم
 مسافرون مستوفرون ونسوان تاخروا ما لم
 يكشروا ولا يقدم سابق وقارع الابد عوي ويحرم اتخاذ
 شهود معينين لا يقبل غيرهم واذا شهد شهود
 فعرو عدالة او فسقا عمل بعلمه والواجب الاستزكا
 بان يكتب ما يميز به الشاهدوا وشهود له وعليه
 وكذا اقدرا الدين علي الصحيح ويبعث به من كياتم

يشافقه المرء بما عنده وقيل تكفي كتابته وتزعمه
 كشاهد مع معرفته بالجرم والتعديين وخبره باطن
 يعدله لصحة اوجوار او معاملة والاصح اشتراط
 لفظ شهادته وانما يكفي هو عدل وقيل يريد على
 ولي ويجب ذكر سب الجرم ويعتمد فيه المعاينة
 والاستقاضة ويقدم على التعديين فان قال المقلد خرف
 سب الجرم ونادى منه واصح قدم والاصح انه لا يكفي
 في التعديين قول المدعي عليه هو عدل وقد غلط
باب القضاء على الغائب هو جازم ان
 كانت عليه بينة وادعى المدعي جوده فان قال
 هو مقر لم تسمع بينة وان اطلق الاصح انها تسمع
 وانه لا يلزم القاضي نصب مسخر يتلوه عن الغائب
 ويجب ان يحلفه بعد البينة ان الحق ثابت في ذمته
 وقيل يستحب ويجز بان يدعي على صبي او مجنون
 ولو ادعى وكيل وقال لو كمل المدعي ابراف مؤكلا امر
 على الغائب فلا تخليق ولو حضر المدعي عليه

بالسليم واذا ثبت مال علي غائب وله مال حاضر
 قضاء العالم منه والا فان سأل المدعي انهاء الحال
 الي قاضي بلد الغائب اجابه فينهي اليه سماع
 بينة ليحكم بها ثم يستوفي او حكما يستوفي والاظهار
 ان يشهد عدلين بذلك ويستحب كتاب به يذكر
 فيه ما يتم به المحكوم عليه ويحتمه ويشهدات
 عليه ان انكر فان قال لست المسمي في الكتاب صدق
 بيمينه وعلى المدعي بينة بان هذا المكتوب اسمه
 ونسبه فان اقامها فقال لست المحكوم عليه لزمه
 الحكم ان لم يكن هناك مشترك له في الاسم والمكان
 وان كان أحضر فان اعترف بالحق طوبى وترك الاول
 والا بعث الي الكاتب ليطلب من الشهود زيادة
 صفة تميزه ويكتبها ثانيا ولو حضر قاضي بلد
 لغائب ببلد الحاكم فتشأ فيه بحكمه ففي امضاءه اذا
 عاد الي ولايته خلاق القضاء بعلمه ولو نادى في

طرفي ولا يتهمهما امضاه وان اقتصر على اسماء بيعة
كتب سمعت بيعة علي فلا تسمى بها ان لم يعد
لها والا فالاصح جوار ترك التسمية والكتاب بالحكم
يمضي مع قرب المسافة وبسماع البيعة لا يقبل علي
المسيح الا في مسافة قبول شهادة علي شهادة **فصل**
ادعي عينا غائبة عن البلد يوم من اشتباهها كفقار
وعبد و فرس معروفات سمع بيعة وحكم بها و
كتب الي قاضي بلد امال يسلمه للمدعي ويعمد في
العقار حروده او لا يؤمن فالأظهر سماع بيعة و
يبالغ المدعي في الوضوح ما أمكنه ويذكر القيمة وانه
لا يحكم بها بل يكتب الي قاضي بلد امال بما شهدت
به في اخذه ويبعثه الي الكاتب ليشهد واعلي عينه و
الأظهر انه يسلمه الي مدعي بكفيل ببدنه فان
شهدوا بعينه كتب براءة الكفيل والادعي المدعي
مؤمنة الرد او غائبة عن المجلس لا البلد امر باحضار

ما يمكن احضاره ليشهدوا بعينه ولا تسمع شهادة
بصفة واذا اوجب احضار فقال ليس بيدي عين
بهذه الصفة صدق بيمينه ثم للمدعي دعوى القيمة
فان كل فحلو المدعي او اقام بيعة كلفوا احضار
وصحس عليه ولا يطلق الا باحضار او دعوى تلف ولو
شك المدعي هل تلفت العين فيدعي قيمة ام لا فيحلف
فقال غصب متى كذا فان بقي لزمه رده والا فقيمة
سمعت دعواه وقيل لا يلزمه حلفه ثم يدعي
القيمة ويجريان فيمن دفع ثوبه لدلال يبيعه فحلف
او شك باعه فيطلب الثمن ام اتلفه فقيمة ام هو
بالقوة فيطلبه وحيث او جينا الاحضار فثبت الحاكم
للمدعي استقرت مؤنثه علي المدعي عليه والا فهي و
مؤنة الرد علي المدعي **فصل** الغائب الذي تسمع
البيعة ويحكم عليه من بمسافة بعيدة وهي التي لا يرجع
منها مبر الى موضعه ليلا وقيل مسافة قصر ومن بقرية

كما هو فلا تسمع بينة ولا يحكم بغير حضوره للتوازي
 او تقرر ولا يظهر جوار القضاء على غائب في قصاص
 وحد قد و منعه في حدود الله تعالى ولو سمع
 بينة على غائب فقد مر قبل الحكم لم يستعد ما بل
 يخبره ويمكنه من جرح ولو عن بعد سماع بينة
 ثم ولي وجبت الاستعادة و اذا استعدي على ما فر
 بالبلد احضره بدفع ختم طين رطب اخيرة او مرسلة
 لذلك فان امتنع بلا عذر احضره باعوان السلطات
 وعرضه او غائب في غير محل ولا يثبت فليس له احضاره
 او فيها وله هناك نائب لم يحضره بل يسمع بينته
 ويكتب اليه ولا نائب فالاصح يحضر من مسافة
 العدوي فقط وهي التي يرجع منها مبكر اليل
 وان لم يجد في لا تحضر وهي من لا يكثر خروجها حاجة
باب القسمة قد يقسم الشركاء او منصوبهم
 او منصوب الامام بشرط منصوبه ذكره عدل

يعلم المساحة والحساب فان كان فيها تقويم وجب
 قاسمان وللادققاسم وفي قول اثنان والامام جعل
 القاسم حاكما في التقويم فيعمل فيه بعدلين ويقسم
 ويجعل الامام رزقاً منصوبه من بيت المال فان لم
 يكن فاجرتة على الشركاء فان استأجروه وسمي كل
 قدر الرزقه والا فلا فالاجرة موزعة على الحصص وفي
 قول علي الحارس ثم ما عظم الضرر في قسمته كجوهرة
 وثوب نفيسين وزوجي خواتم طلب الشركاء كلهم
 قسمته لم يجبهم القاضي ولا يمنعهم انه قسموا با
 أنفسهم ان لم تبطل منفعتهم كسيوف يسروا ما يبطل
 نفعه امصود اجبار و حمام وطاحونة صغيرين
 لا يجاب طالب قسمته في الاصح فان امكن جعله
 حمامين اجيب ولو كان له عشر دار لا يصلح لسلي
 والباقي لاصح اجبار صاحب العشر بطلب ما
 دون عكسه وما لا يعظم ضرره فقسمة انواع اعداها

بالاجر اكمثلي ودر منتفحة الابينة وارض مشبهة
 الاجر افي جبر الممنوع فتعد السهام ليلا او ورا او
 ذرعا بعد الانصباء ان استوت ويكتب في كل رقعة
 اسم شريكه او جرد مبرم بحد وجهه وتدرج في ساق
 مستوية يخرج من ام يحضرها رقعة على الخرد الاول ان
 كتب الاجر ا فان اختلفت الانصباء النصف وثلاث
 وسدس من جردت الارض على اقل السهام وقسمت كما
 سبق ويحترق عن تفريق حصه واحد الثاني بالتعادل
 كارض تحتلوقية اجرائها بحسب قوة انبات وقرب
 ماء ويجبر الممنوع عليها في الاظهر ولو استوت قيمة
 دارين او خانوتين فطلب جعل كل واحد فلا اجبار
 او عبدة او ثياب من نوع اجبر او نوعين فلا الثالث بالرد
 بان يكون في احد الجانبين بئر او شجر لا يملن قيمته
 فيرد من يأخذة قسط قيمته ولا اجبار فيه وهو بيع
 وكل التعديل على المذهب وقسمة الاجر ا فرائفي

الاظهر ويشترط في الرد الرضا بعد خروج القرعة
 ولو ترا ضيا بقسمة ما لا اجبار فيه اشترط الرضا بعد
 القرعة في الاصح كقولهما رضينا بهذه القسمة او بما
 خرجته القرعة فلو ثبت بينة غلط او حيز في قسمة
 اجبار نقضت فان لم تكن له بينة وادعاء واحد فله
 تحليف شريكه ولو ادعاء في قسمة تراضي وقلنا في بيع
 فالاصح انه لا اثر للغلط فلا فائدة لهذه الدعوى
قلنا وان قلنا افران نقضت ان ثبت والا في حلق
 شريكه والله اعلم ولو استحوذ بعض المقسمين شائعا
 بطلت فيه وفي الباقي خلا فتفريق الصفقة او من
 النصيبين معين سواء بقيت والا بطلت
كتاب الشهادات ان شرط الشاهد
 مسلم حر مكلف عدل ومروءة غير متهم بشرط العدالة
 اجتناب الكبار والاصرار على صغيرة ومحرم اللعيب
 بالرد على الصحيح ويكره بشطرنج فان شرط فيه مال

من الجانيين فقاموا ويباح لعداء وسماعه ويكره الغناء
بلا الله وسماعه ويحرم استعمال الله من شعار الشربة
كطنبور وعود وحنج ومن مار عراقي وسماعها لا
يراع في الاصح **قلت** الاصح تحريمه والله اعلم ويجوز
دولهرس وخنات وكلا خيرهما في الاصح وان كان
فيه جلاجل ويحرم ضرب الكوية وهي طبل طويل ضيق
الوسط لا الرقص الا ان يكون فيه تكسر كفعل المحدث
ويباح قول شعر وانشاده الا ان يهجو او يفحش او
يعرض بامرأة معينة والمرفقة مخلوق مخلوق امثاله في زمانه
ومكانه فالذكر في سوق المشي مكشوف الرس وقبلة
روحة او امة بحضرة الناس واكثر مكايات مضحكة
ولبس فقيه قباء وقلنسوة حيث لا يعتاد والبيان
علي لعب الشطرنج او غناء او سماعه وادامة رقص
يسقطها والامرفية يختلف بالاشخاص والاحوال
والاماكن وحرفة دنسة كحجامة ولسن ودبغ من

لالتلويح به عادة تسقطها فان اعتادها وكانت حرفة
ابيه فلا في الاصح والتهمة ان يجر اليه نفع او تدفع
عنه ضرر افترد شهادته لعبدته ومكاتبه وغريم له
ميت او عليه حجر فلس او بما هو وكيل فيه وبراة من
ضمنه او بجراحة مورثه ولو شهد لمورث له مريض او
مريض بمال الا انه مال قبلت في الاصح وترد شهادة عاقلة
بفسق شهو يقتل محمولونه وترد شهادة غرما مفلس
بفسق شهو دين اخر ولو شهد الاثنين بوصية
فشهد المشاهدين بوصية من تلك التركة قبلت
الشهادتان في الاصح ولا تقبل لاصل ولا فرع وتقبل عليهما
وكلا علي اييهما بطلاقة امرهما وقد فيها في الاظهر
واذا شهد لفرع واحد يقبلت للاي الاظهر **قلت**
وتقبل لكل من الزوجين والاخ وصديق والله اعلم و
لا تقبل من عدو وهو من يبغضه بحيث يتمني ازال
نعمته ويحرب بسره وتقرح بمصيته وتقبل له في

كما اعلية في عداوة دين كافر ومبتدع وتقبل شهادة
مبتدع لا تكفره لا مفعل لا يبطط ولا مبادر وتقبل
شهادة العسبة في حق الله تعالى وفي ماله فيه حق
مؤكد كطلاق وعتق وعفو عن قصاص وبقاء عدة و
انقضاءها وحده تعالى وكذا النسب على الصحيح و
متي حكم بشاهد بين فبانا كافرين او عبيدين او
صبيين نقضه هو وغيره وكذا افاستعان في الاظهر و
لو شهد كافر او عبدا او صبي ثم اعاد بعد كماله
قبلت او فاستوفى ثم تاب فلا وتقبل شهادته بغيرها
بشرط اختباره بعد التوبة مدة يظن بها صدق
توبته وقد رها الاكثرون بسنة وبشرط طي توبة
مقصية قولية لقول فيقول القاذف قد باطل واننا
نادم عليه ولا اعود اليه وكذا ان شهادة الزور **قلت**
وغير القولية بشرط اقلع وندم وعزم ان لا يعود
وردد ظلامة ادعي ان تعلق به والله اعلم **فصل** لا

يحكم بشاهد الذي جلا در مضان في الاظهر ويشترط
للزنا اربعة رجال ولا فر ربه اثبات وفي قول اربعة و
مال وعقد مالي كبيع واقامة وحواله وضمان وحق
مالي كخيار واجر رجلان او رجل وامرأتان وبقير ذلك
من عقوبة الله تعالى اولاد مي وما يطلع عليه الرجال
عالم ككنكاح وطلاق ورجعة واسلام وردة وجرح
وتعديل وموت واعسار وكالة ووصاية وشهادة
علي شهادة رجلان وما يختص بمعرفة النساء او
لا يراه رجال غابا بكرة وولادة وحيض ورضاع
وعيوب تحت الثياب يثبت بما سبق وباربع نسوة
وما لا يثبت برجل وامرأتين لا يثبت برجل و
يمين وما يثبت بهم يثبت برجل يمين لا عيوب
النساء ونحوها ولا يثبت بشي بامرأتين ويمين
وانما يحل المدعي بعد شهادته ساهده ونقد يله
ويذكر في حلفه صدق الشاهد فان ترك الحلف وطلب

يمين خصمه فله ذلك فان نكل فله ان يخلو يمين
 الرد في الاظهر ولو كان بيده امة وولد هاق قال
 رجل هذه مستولدي عقلت بهذا في ملكي وخلو
 مع شاهد ثبت الاستيلاء لا نسب الولد وحرته
 في الاظهر ولو كان بيده غلام فقال رجل كان لي
 واعتقته وخلو مع شاهد فامد هب انتزاعه
 ومصيرة حرا ولو ادعت ورثة ما لا طور شهم
 واقاموا شاهدا وخلو معه بعضهم احد نصبه
 ولا يشارك فيه وبطل حق من لم يخلو بتكوله ان
 حضر وهو كامل فان كان غائبا او صبي او مجنونا
 فامد هب انه لا يقبض نصيبه فان زال عذره
 خلوا واخذ بفبر اعادة شهادة ولا تجوز شهادة
 علي فعل كثر ناو غصب واتلاف وولادة الاب بالابصار
 وتقبل من اسم والاقوال كعقد يشترط سماعها و
 ابصار قائلها ولا يقبل اعمى الا ان يقر في اذنه فيعلق

به حتي يشهد عند قاض به علي الصحيح ولو حملها
 بصير ثم عمي يشهد ان كان امشهو دله وعليه معروف
 في الاسم والنسب ومن سمع قول شخص او راى فعله
 فان عرفه وسمه ونسبه يشهد عليه في حصونه
 اشارة وعند غيبته وموته باسمه ونسبه فان جهل
 همام يشهد عند موته وغيبته ولا يصح تحمل شهادة
 شهادة علي منتفبة اعتماد علي صوتها فان حرفها
 بعينها او باسم ونسب جار ويسعد عند الاداء انما
 يعلم ولا يجوز التحمل عليها بتعريف عدل او عديدين
 علي الاشهر والعمل علي خلافه ولو قامت بيعة علي حية
 بحق فطلب المدعي التسجيل بسجل القاضي بالحق لا
 الاسم والنسب مالم يتناول الشهادة بالتسامع
 علي نسب من اب وقبيلة وكذا ام في الاصح وموت علي
 المذهب لا اعتق وولا ووقف وكنام ومك في الاصح
قل الاصح عند المحققين والاكثرين في الجميع يجوز

والله اعلم بشرط التسامع سماعه من جمع يؤمن
تواطؤهم على الكذب وقيل يكفي من عدلين ولا
يجوز الشهادة على ملك مجرد ولا بيد وتصرف
في مدة قصيرة ويجوز في طوبى في الاصح وشرطه
تصرف ملك من سكني وهدم وبناء وبيع ورهن
وتبني شهادة الاعسار على قرائن ومخاض الضرر
الاضافة **فصل** تحمل الشهادة فرض كفاية في النكاح
وكلا الاقرار واذا لم يكن في القضية الا اثبات لزمها
الاداء فلو ادعى واحد وامتنع الاخر وقال احلفه
عصي وان كان شهودا فلا في الاصح وان لم يكن الا
واحد لزمه ان كان فيما يثبت بشاهد وبيمين
والا فلا وقيل لا يلزمه الا اذا شرط ان يدعي من
مسافة العدو ويوقيل دون مسافة فصر وان يكون
عدلا فان دعي دوفسق مجمع عليه قيل او مختلفه
لم يجب وان يكون معدورا بمرض ونحوه فان كان

اشهد على شهادته او بعث القاضي من يسمعها
فصل تقبل الشهادة على الشهادة في غير عقوبة وفي
عقوبة لا دمي على المذهب وتحملها بان يستريحه
فيقول انا شاهد بكذا واشهدك او اشهد على شهادته
او يسمعه يشهد عند قاض او يقول اشهدات
لفلان على فلان الفاعن ثمن مبيع او غيره وفي هذا
وجه ولا يكفي سماع قوله لفلان على فلان كذا او
اشهد بكذا او عندي شهادة بكذا او يبين الفرع
عند الاداء جهة التحمل فان لم يبين ووثق القاضي
بعلمه فلا بأس ولا يصح التحمل على شهادة مردود
الشهادة ولا تحمل النسوة فان مات الاصل او غاب
او مرض لم يمنع شهادة الفرع وان حدث ردة او
فسق او عداوة منعت وجنونه مكوت على الاصح ولو
تحمل فرع فاسق او عديم وهو كامل قبلت وتلقي
شهادة اثنين على الشاهدين وفي قول بشرط كل

رجل وامرأة اثنتان بشرط قبولها تعدسرا وتفسر
الاصل بموت او عي او مرض يشق به حضوره او غيبة
لمسافة عدوي وقيل قمر واث يسمى الاصول ولا
يشترط ان يركبهم الفروع فان ركوهم قبل ولو شهد
وا على شهادة عدلين او عدولا ولم سموهم لم يحسن
فصل رجعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع او بعده
وقبل استيفاء مال استوفى او عقوبة فلا او بعده
لم ينقص فان كان المستوفى قصاصا او قتل ردة او
رجم رنا او جلدة ومات وقالوا ناعمدنا فعليهم
قصاص او دية مغلظة وعلى القاصي قصاصا ان
قال ناعمدت وان رجع هو وهم فعلي الجمع قصاص
ان قالوا ناعمدنا فان قالوا اخطانا فعليه نصو
ديه وعليهم نصفه ولو رجع مراك فالاصح انه
يضمن او ولي دم وحده فعليه قصاص او دية او
مع الشهود فكل ذلك وقيل هو وهم شركاء ولو شهدا

بطلاق بائن او رضاع او لعان و فرقا القاضي فرجا
دام الفراق وعليهم مهر مثل وفي قول نصفه ان
كان قبل وطئ ولو شهدا بطلاق و فرقا فرجا فاقا
بينه انه كان بينهما رضاع فلا غرم ولو رجع
شهو دمال غرموا في الاظهر ومتي رجعوا كلهم
وزرع عليهم الغرم او بعضهم وبقي نصاب فلا
غرم وقيل يغرم قسمه وان نقص النصاب ولم
يرد السهو دعليه فقسط وان زاد فقسط من
النصاب وقيل من العدد وان شهد رجل وامرأتان
فعليه نصرون وهما نصرون واربع في رضاع فعليه
ثلاث او هن ثلثان فان رجع هو او هن ثلثان
فلا غرم في الاصح وان شهد هو واربع بمال فقل
كرضاع والاصح هو نصرون هن نصرون سواء رجع
معه او وحدهن وان رجع ثلثان فالاصح لا غرم
ان شهدوا احصان او صفقة مع شهود وتعليق طلاق

عتق لا يفرمون **كتاب الدعوى والبيات**
 تشترط الدعوى عند قاضي في عقوبة كقصاص واحد
 قد ووان استحق عينا فله احدها ان لم يخوف فتنة
 والاوجب الرفع الي قاضي او ديننا علي غير ممتنع من
 الاداء طالبه ولا يحل احد شيخ له او علي منكر ولا
 بينة اخذ جنس حقه من ماله وكلا غير جنسه ان
 فقد علي المذهب او علي مقر ممتنع او مكروله بينة
 فكل ذلك وقيل يجب الرفع الي قاضي واذا جار الاخذ فله
 كسر باب ونقب جدار لا يصل الي المال الا به ثم الماخوذ
 من جنسه يملكه ومن غيره ببيعه وقيل يجب
 رفعه الي قاضي ببيعه واما اخوذ مضمون عليه في
 الاصل فيضمنه ان تلوقيل تملكه وبيعه ولا ياخذ
 قوق حقه ان امكن الاقتصا وله اخذ مال غرم غريمه
 والاظهار ان المدعي من يخاف قوله الظاهر والمدعي
 عليه من يوافق فاذ اسلم روحا من قبل ومضى فقال

اسما معا فانكاح باق وقالت مرتبا فهو مدعي و
 متى ادعي نقدا انشترط بيان جنس ونوع وقدر و
 صحة وتكسرات اختلفت بهما قيمة او عينا يتضبط
 كحيوان وصفها بصفة السلام وقيل يجب معها ذكر
 القيمة فان تلفت وهي متقومة وجب ذكر القيمة
 او نكاحا لم يكن الا طلاق علي الاصح بل يقول نكحتها
 بولي مرشد وساهدي عدك ورضاها ان كانت
 بشرط فان كانت امه فالاصح وجوب ذكر العجر
 عن طول وضو فحنت او عقدا ما ليا كبيع او هبة كفي
 الا طلاق في الاصح ومن قامت عليه بينة ليس له
 تحليف مدعي فان ادعي اداء او ابراء او شراء عين
 او هبتها او اقباضها حلفه علي نفسه وكل الوادعي
 علمه بنفسه وساهد او كذب في الاصح واذا استمهل
 لياتي بدفع امهل ثلاثة ايام ولو ادعي روقا بالحق فقال
 انا حر قال قول قوله او روق صغير ليس في يده لم يقبل

الابينة او في يد حاكم له به ان لم يعرفوا استنادها
 الي التقاط فلو انكر المغير وهو مير فانكاره لغو
 قيل كبا لغ ولا سمع دعوى دين مؤجل في الامر **فصل**
 امر المدعي عليه على السكوت عن جواب الدعوى جعل
 كمنكر ناكل فان ادعى عشرة فقال لا تلزم متى العشرة
 لم يكون مني يقول ولا يعضها وكذا يحلو فان حلوا
 علي في العشرة او اقتصر عليه فناكل فيحلوا المدعي علي
 استحقاق دون عشرة بجرء فيا حده واذا ادعى مالا
 مضافا الي سبب كافر منتد كذا كفاه في الجواب لا
 تستحق علي شيئا ولا تستحق تسليم المشتق ويحلوا
 علي حسب جوابه هذ افان اجاب بنفي السبب المذكور
 حلوا عليه له حلوا بالنفي المطلق ولو كان بيده رهون
 او مكرب وادعاه مالكه كفاه لا يلزم مني تسليمه فلو
 اعترضوا بالملك وادعى الرهن او الاجارة فالصحيح انه
 لا يقبل الابينة فان عجز عنها وهاوا ولدت عتق

باطل كجعله الرهن او الاجارة فيحيلة ان يقول ان
 ادعيت مرهونا فاذا ذكره لا جيب واذا ادعى عليه
 عينا ليس هي ياب او من لرجل لا اعرفه او لا بني الطفل
 او وقوف علي الفقر او مسجدا او مذكرا انه لا تنصرف
 الخصومة ولا تنزع منه العين بل يحلفه المدعي انه
 لا يلزمه التسليم ان لم تكن بينة وان اقربه طعين
 حاضر يمكن محاصنته وتحليفه ستر فان صدقه صار
 لخصومة معه وان كذبه ترك في يد المقر وقيل يسلم
 الي المدعي وقيل يحفظه الحاكم لظهور مالك وان قربه
 لغائب فالاصح انصرف لخصومة عنه ويوقو الامر
 حتى يقدم الغائب فان كان للمدعي بينة قضى بها
 وهو قضاء علي غائب فيحلوا معها وقيل بل قضاء علي
 حاضر وما قيل اقرار عبيد به كفقوبة فادعوى عليه
 وعليه الجواب ومالا كارتش فعلي السيد **فصل** تغلف
 بين مدعي ومدعي عليه فيما ليس بمال ولا يقصد

ادعيت ملكا مطلقا لا يلزم مني
 تسليم وان عجز

به مال وفي مال حقه يبلغ نصاب ركوة وسبق بيان
التغليب في الدعاء وحلوه على البت في فعله وكذا الفعل
غيره ان كان اثباتا وان كان نفيا فعلى نفى العلم و
لو ادعي دينامورثه فقال ابرأني حلوه على نفى العلم
بالبراة ولو قال مني عبدك علي بما يوجب كذا فالاصح
حلفه على البت **قل** ولو قال جنت بهيئت حلوه على
البت قطعاً والله اعلم ويجوز البت بظن مؤكده
خطه او خط ابيه وتعتبر نية القاضي المستحل
فلو ورى الخالو او ناول حلافها واستثنى بحيث لا يسمع
القاضي لم يدفع انتم اليمين الفاجرة ومن توجهت عليه
يمين لو اقر بمطلوبها الزمه فانكر حلوه ولا يحلوقان
علي تركه الظلم في حكمه ولا يشاهد انه لم يكذب ولو
قال مدعي عليه ان اصابي لم يحلوه ووقوحي يبلغ
واليمين تقيد قطع التمسومة في الحال لا البراة فلو حلفه
ثم اقام بيعة حكم بها ولو قال المدعي عليه قد حلفني

مرة فليحلوه انه لم يحلفني مكن في الاصح واذا نكل
حلوه المدعي وقضى له ولا يقضي بنكوله والنكول ان
يقول انا ناكل او يقول له القاضي احلوه فيقول لا احلوه
فان سكت حكم القاضي بنكوله وقوله للمدعي احلوه
حكم بنكوله واليمين المردودة وفي قول كبيسة وفي
الاظهر كاقرار المدعي فلما اقام المدعي عليه بعدها
بيعة باء او برأى لم تسمع فان لم يحلوه المدعي
ولم يتعلل بشيء سقط حقه من اليمين وليس له
مطالبة الخصم وان تعلل بامه بيعة او مراجعة حساب
امهل ثلثه ايام وقيل ابدوان استمهل المدعي عليه
حيث استحل لينظر حسابه لم يفعل وقيل ثلاثة
ولو استمهل في ابتداء الجواب امهل الي المحرر المجلس ومن
طوب بركوة فادعي دفعها الي ساع اخر او خلط ما من
والر مناه اليمين فنكل وتعدر رد اليمين فالاصح انها
تؤخذ منه ولو ادعي ولي صبي ديناه فانكروا نكل

لم يخلو الولي وقيل يخلو وقيل ان ادعي مباشرة سببه
 ملو **فصل** ادعيا عينا في يد ثالث وقام كل منهما
 بينة سقطتا وفي قول تستعملان وفي قول تقسم
 وفي قول يقرع وفي قول توقف حتى يتبين او يصطحا
 ولو كانت في يد هما واقاما بينتين بقيت كما كانت
 ولو كانت بيده فاقام غيره بها بينة وهو بينة قدم
 صاحب اليد ولا تسمع بينته الا بعد بينة المدعي
 ولو ارى يلى يده بينة ثم بملكه منسدا الي ما قيل
 ان الة يده واعتذر به فيبينة مشهودة سمعت وقدمت
 وقيل لا تسمع ولو قال بخارج هو ملكي اشترى بيته منك
 فقال بل ملكي واقاما بينتين قدم بخارج ومن اقر
 لغيره بشيء ثم ادعاه لم تسمع الا ان يذكر انتقالا
 ومن اخذ منه مال بينة ثم ادعاه لم يشترط ذكر
 الانتقال في المصح والمذهبه ان زيادة عدد مشهود
 احدهما لا ترجح وكذا لو كان لاحدهما رجلان والاخر

رجل وامراتان فان كان للاخر شاهد وبيني رجع
 الشاهدان في الاظهر ولو شهدتا لاحدهما بملكه من
 سنة والاخر من اكثر فالظاهر ترجح الاكثر ولصاحبها
 الاخرة والزيادة لها دثة من يومئذ ولو اطلقت
 بينة وارتخت بينة فامد هب انهما سو ادوانه
 لو كانت لصاحب متأخرة التاريخ يد قدم وانما
 لو شهدت بملكه امس ولم يتعرف هو الحال لم تسمع
 حتى يقول ولم ير ملكه او لا نعلم من يلايه و
 تجوز الشها بملكه الا ان استصحا بالما سبق من ارث
 وسراي وغيرهما ولو شهدت باقراره بالملك
 بملكه له استدبم ولو اقامها بملك دابة او شجرة
 لم يستحق ثمرة موجودة ولا ولد ولا منفصل ويستحق
 حملا في الامر ولو اشترى بسيثا فخذ منه بحجة
 مطلقة رجع على بايعه بالثمن وقيل لا اذا ادعي ملك
 سابق على الشري ولو ادعي ملكا مطلقا فاشهدوا له مع

سببه لم يصر وان ذكر سببا وهم سببا **افرض فصل**
 قال اجرتك البيت بعشرة فقال بل جميع الدار بالعشرة
 واقاما بيتين تعارضتا وفي قول يقدم المستاجر
 ولو ادعى شيئا في يد ثالث واقام كل منهما بيعة انه
 اشتراه ووزن له ثمنه فان اختلف تاريخ حكمه للاسبق
 ولا تعارضتا ولو قال كل منهما بعثته بكذا واقاما هما
 فان اتخذ تاريخهما تعارضتا وان اختلفوا لزمه التمسك
 وكذا ان اطلقنا او احدهما في الاصح ولو مات عن ابنين
 مسلم ونصراني فقال كل منهما مات علي ديني فان عرفت
 انه كان نصرانيا صدق النصراني فان اقاما بيتين
 مطلقين قدم المسلم وان قيدت ان اخر كلاهما
 اسلام وعكسه الا خري تعارضتا وان لم يعرف دينه
 واقام كل بيعة انه مات علي دينه تعارضتا ولو مات
 نصراني ابنين مسلم ونصراني فقال المسلم اسلمت
 بعد موته فاميراث بيننا فقال النصراني بل قبله

صدق المسلم بيمينه وان اقاما هما قدم النصراني
 فلو اتفقا علي اسلام الابن في رمضان وقال المسلم
 مات الاب في شعبان وقال النصراني في سوال صدق
 النصراني وتقدم بيعة المسلم علي بيعة ولو مات
 عن ابوين كافرين وابنين مسلمين فقال كل مات
 علي ديننا صدق الابوين باليمين وفي قوله يوقو
 حتي يتبين او يضطجروا ولو شهد ان انه اعتق
 في مرضه سالما واخري غاما وكل واحد ثلث ماله
 فان اختلف تاريخ قدم الاسبق وان اتحد اقرع وان
 اطلقنا قبل يقرع وقيل في قول يعتق من كل نصفه
قلت المذهب يعتق من كل نصفه والله اعلم ولو
 شهد اجنبيان انه او مبي يعتق سالما وهو ثلثه
 ووارثان حائزان انه رجع عن ذلك وومي غانم
 وهو ثلثه ثبتت لغانم فان كان الوارثان فاسقين
 لم يثبت الرجوع فيعتق سالما ومن غانم ثلث ماله

بعد سالم **فصل** شرط القايثو مسلم عدل مجرب
والاصح اشتراط حر ذكر لا حد دول الكونه مد بجيا فاذا
تدعي مجهولا عرف عليه وكان الواشتر كافي وطى قوله
ممكنا منهما وشارعا بان وطنا بشبهة او مستركة
بهما او وطى زوجته وطلوع وطئها الاخر بشبهة
او نكاح فاسد او امته فباعها فوطئها المشتري ولم
يستبرأ واحد منهما وكان الوطئ منكوحا في الاصح
فاذا ولدت ما بين ستة اشهر واربع سنين من
وطئها وادعياء عرف عليه فان تخلص بين وطئها
مبينة فللثاني الا ان يكون الاول روجا في نكاح
صحيح وسواء فيهما اتفقا اسلاما وحرية ام لا
كتاب العتق انما يصح من مطلق
التصرف ويصح تعليقه و اضافته الي بسر فيعتوكله
وصريحه تحرير وعتاق وكذا فك رقبة في الاصح ولا
يحتاج الي نية ويحتاج اليها كناية وهي لا ملكي عليك

لا سلطان لا سبيل لا حدة انت شاذية انت مولاي
وكذا كل صريح او كناية للطلاق وقوله لعبدك انت حرة
ولا منه انت حر صريح ولو قال اعتقتك اليك او خيرتك
ونوي تفويضا العتق اليه فاعتق نفسه في المجلس
عتقا او اعتقتك علي الو او انت حر علي الو فقبل او قال
له العبد اعتقني علي الو فاجابه عتقني الحال في
لزمه الو ولو قال بعثك نفسك بالو فقال اشتريت
فالمذنب مصة البيع ويعتق في الحال وعليه الو
الولا لا سبيل ولو قال حامل اعتقتك او اعتقتك دون
مملك عتقا ولو اعتقه عتق دونها ولو كانت لرجل
والحمل لا حر لم يعتق احدهما يعتق الاخر واذ كان
بينهما عبد فاعتق احد هما كله او نصيبه عتق نصيبه
فان كان معسرا بقي الباقي بشريكه والاسر باليه
او الي ما يسره وعليه قيمة ذلك يوم الاعتاق ويتبع
السرايه بنفس الاعتاق وفي قول باء القيمة وفي قول



أن دفعها بانسها بالاعتاق واستيلا واحد الشريكين
 المؤسري وعلية قيمة نصيب شريكه وحصة من
 مهر المثل ويجري الاقوال في وقت حصول السراية فعلي
 الاول والثالث لا تجب قيمة حصته من الوالد ولا يسري
 تدبير ولا يمنع السراية دين مستغرق في الاظهر ولو
 قال لشريكه المؤسر اعتقت نصيبك فعليك قيمة نصيب
 فانكر صدق بيمينه فلا يعتق نصيبه ويعتق نصيب
 المدعي باقراره ان قلنا يسري بالاعتاق ولا يسري
 الي نصيب المتكرو لو قال لشريكه ان عتقت نصيبك
 فنصيبى حر بعد نصيبك فاعتق الشريك وهو مؤسر
 سري الي نصيبك الاول ان قلنا السراية بالاعتاق
 وعلية قيمته فلو قال فنصيبى حر قبله فاعتق
 الشريك فان كان المعلق معسرا عتق نصيب كل عنه
 والولدان هما وكل ان كان مؤسرا وبطلان الدين
 والا فلا يعتق شيئا ولو كان عبد رجل نصفه والاخر

ثلاثة ولا حرس دسه فاعتق الاخران نصيبهما
 معا فالقيمة عليهما نصفان علي المذهب بشرط
 السراية اعتاقه باختياره فلو ورث بعض ولده
 لم يسر والمريض معسرا في ثلث ماله والميت
 معسرا فلو اوصى بعتق نصيبه لم يسر **فصل** اذا
 ملك اهل تبرع اصله او فرعه عتق ولا يستري لطفل
 قريبه ولو وهب له او وصى له فان كان كاسبا فعلي
 الولي قبوله ويعتق وينفق عليه من كسبه والا فان
 كان الصبي معسرا وجب القبول ونفقته في بيت
 المال او مؤسرا حرم ولو ملك في مرض موته قريبه
 بلا حوض عتق من ثلثه وقيل من راس المال او
 بهوض بلا محاباة فمن ثلثه ولا يرث فان كان
 عليه دين مستغرق فقبل لا يصح السري والا صح
 صحته ولا يعتق بل يباع للدين او بمحابة فقدرها
 كهية والباقي من الثلث ولو وهب لعبد بعق قريب

سيلة قيمة باقية **فصل** اعتق في مرض موته
عبد لا يملك غيره، اعتق ثلثه فان كان عليه دين
مستغرق لم يعتق بشيء منه ولو اعتق ثلثه لا يملك
غيرهم في رتبهم سواء اعتق احدى منهم بقرعه وكذا
لو قال اعتقت مثلكم حر ولو قال اعتقت ثلث
كل عبد اقرع وقيل يعتق من كل ثلثه والقرعة ان
تؤخذ ثلث رقائق متساوية تكتب في ثنتين رق
وفي واحدة اعتق وتدرج في بنادق كما سبق وتخرج
واحدة باسم احدىهم فان خرج العتق عتق ورق
الاخران او الرق رقوا وخرجت اخرى باسم احدى
يجوز ان يكتب اسماءهم ثم يخرج رقعة علي
الحرية فمن خرج اسمه عتق ورقا فان كان ثلثه
قيمة واحدة مائة واخر ما ثلثان واخر ثلثا مائة
او قرع بسهمي رق وسهم عتق فان خرج العتق لاني
اما اثنين عتق ورقا او لثالث عتق ثلثا او الاول

عتق ثم يقرع بين الاخرين بسهم رق وسهم عتق
فمن خرج تمام منه الثلث وان كانوا فوق ثلاثة و
امكن توزيعهم بالعدد والقيمة لستة قيمتهم
سواء جعلوا اثنين اثنين او بالقيمة دوت
العدد كسنة قيمة احدىهم مائة وقيمة اثنين
مائة وثلثة مائة جعل الاول جزءا والثاني جزءا
والثالث جزءا وان تعد بالقيمة كاربعة قيمتهم
سواء ففي قول يخرج ثلثا اجر واحد واحد
واحد وثلثان فان خرج العتق لواحد عتق ثم
اقرع لتتميم الثلث او للاثنين رق الاخران ثم اقرع
بينهما فيعتق من خرج له العتق وثلث او للاثنين
رق الاخران ثم اقرع بينهما فيعتق من خرج له العتق
وثلث الاخر وفي قول يكتب اسم كل عبيد في
رقعة فيعتق من خرج اول او ثلث الثاني **قلت**
اظهرهما الاول والله اعلم والقولان في استجاب

899
وقيل ايجاب واذا اعتقنا بعضهم بقرعة فظهر
مال وخرج كلهم من الثلث عتقوا ولهم كسبهم من
يوم الاعتاق ولا يرجع الوارث بما انفق عليهم و
ان خرج باظهر عبد اخر اقرع ومن عتق بقرعة
حكم بعنتقه من يوم الاعتاق وتعتبر قيمته حينئذ
وله كسبه من يومئذ غير محسوب من الثلث و
من بقي رقيقا قوم يوم الموت وحسب من الثلثين
هو وكسبه الباقي قبل الموت للعاد ث بعده فلو
اعتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمة كل مائة فكتب
احدهم مائة اقرع فان خرج العتق للكاسي عتق
وله امانه وان خرج لغيره عتق ثم اقرع فان
خرجت لغيره عتق ثلثه وان خرجت له عتق ربعه
وتبعه ربع كسبه **فصل** من عتق عليه رقيق
باعتاق او كتابة او تدبير واستيلاء فراقبة او
سراية فولاؤه له ثم لعصبة ولا ثرت امرأة بولاد

400
الامن عتيقها او ولادها وعتقائه فان عتق
عليها ابوها ثم اعتق عبدا فمات بعد موت الاب
بلا وارث فماله للبنت والولاء لابي العصبة
ومن مسه رقيقا ولاد عليه الامعتقة وعصبة
ولو نكح عبد معتقة فانت بولد فولاد لمولي
الام فان اعتق الاب اجر الولاء الى مواليه فلو
مات الاب رقيقا وعتق لجد انجالي مواليه فان
اعتق لجد والاب رقيقا انجرا فان اعتق الاب بعده
انجالي مواليه وقيل يبقى لمولي الام حتي يموت
الاب فينجري لمولي الجد ولو ملك هذا الولد اباه
جر ولاد اخوته اليه وكذا ولاد نفسه في الاصح
قلت الاصح المنصور من لا يجره والله اعلم
كتاب التدبير صيرجة انت حر

حر بعد موتي او اذ امت او متي مت فانت حرا
واعتقتك بعد موتي وكذا ادبرتك وانت مدير

على المذهب ويصح بكناية عتومع نية تخلت
 سبيلك بعد موتك ويجوز مقيداً كان مت في الشهر
 او المرض فانت حر ومعلقا كان دخلت فانت حر
 بعد موتك فان وجدت الصفة ومات عتق والا
 فلا ويشترط الدخول قبل موت السيد فان قال
 ان مت ثم دخلت فانت حر بشرط دخوله بعد
 الموت وهو على التراخي وليس للوارث بيعه قبل
 الدخول ولو قال اذ مت ومضي شهر فانت حر
 فللوارث استخدام في الشهر لا بيعه ولو قال ان
 شئت فانت مدبر او انت حر بعد موتك ان
 شئت اشترطت المشيئة متصلة فان قال متي
 شئت فللتراخي ولو قال لعبد هما اذ متنا فانت
 حر لم يقتو متي بمونا فان مات احدهما فليس
 لوارثه بيع نصيبه ولا يصح تدبير مجنون وصبي
 لا يميز وكذا امير في الاظهر ويصح من سفيه و

كافر اصلي وتدبير امر تدبيري على اقوال ملكه
 ولو دبر ثم ارتد لم يبطل على المذهب ولو ارتد
 المدبر لم يبطل والحري حمل مدبرة الى دارهم و
 كان لكافر عبد مسلم فدبرة تقض ويبيع عليه ولو
 دبر كافر كافر افا سلم ولم يرجع السيد في التدبير
 نزع من سبله وصر وكسبه اليه وفي قول يباع وله
 بيع المدبر والتدبير تعليق عتق بصفة وفي قول
 وصية فلو باعه ثم ملكه لم يعد التدبير على
 المذهب ولو رجع عنه يقول كابطلته فسخته
 نقضته رجعت فيه صح ان قلنا وصية ولا فلا ولو
 علو مدبر بصفة صح وعتق بالاسبق من الموت
 والصفة وله وطبي مدبرة ولا يكون رجوعا فان
 اولدهما بطل تدبيره ولا يصح تدبير ام ولد ويصح
 تدبير مكاتب وكتابة مدبر **فصل** ولدت مدبرة
 من تكاح او زنا لا يثبت للوالد حكم التدبير في

الظاهر ولود برحامل ثبت له حكم التدبير علي
المذهب فان ماتت او رجع في تدبير هادام تدبيره
وقيل ان رجع وهو متصل فلا ولود برحامل فان
مات عتق دون الاموان باعها صح وكان
رجوعا عنه ولو ولدت المعلق عتقها لم يعتق
الولد وفي قول ان عتقت بالصفة ولا يتبع مدبرا
ولده وجنايته كجناية قن ويعتق بالموت من الثلث
كله او بعضه بعد الدين ولو علق ختقا علي صفة
تختص بالمرم كان دخلت في مرفه موتي فان حر
عتق من الثلث وان احتملت الصحة فوجدت في
المرض فمن راس المال في الاظهر ولو ارحي عبده
التدبير فانكر فليس برجوع بل يخلو ومدق وولو
وجد مع مدبر مال فقال كسبته بعد موت السيد
وقال الوارث قبله مدق والمدبر يمينه وان
اقام بينتين قدمت بينته **كتاب**

الكتابة هي مستحبة ان طلبها رقيق امين
قوي علي كسبه قبل او غير قوي ولا تكره مجالو
صيفتها كالتبتك علي كذا منجما اذا ادبته فان
مرويين عدد النجوم وقسط كل نجم ولو ترك
لفظ التعليق ونوايه جار ولا يكفي لفظ كتابة
بلا تعليق ولا نية علي المدهد ويقول المكاتب
قبلت وشرطهما تكليف واطلاق وكتابة المريفين
من الثلث فان كان له مثله صحت كتابه كله
فان لم يملك غيره وادب في حياته ما ثبتت و
قيمه مائة عتق وان ادب مائة عتق ثلثاه ولو
كتب مرتد بنبي علي اقرار ملكه فان وفقناه
بطلت علي الجدي ولا تصح كتابة مرهون ومكري
وشرط العوض كونه دينام مؤجلا ولو منفعة و
منجما بنجمين فالكثر وقيل ان ملك بعضه وباقي
حر لم يشترط اجل وتنجيم ولو كاتب علي خدمة

شهر ودينار عند انقضائه صحت او علي ان
يبيعه كذا افسدت ولو قال كانتك وبعثك هذا
الثوب بالو ونجم اللو وعلق الحربة باده فله المهر
صحته الكتابه دون البيع ولو كاتب عبيدا علي عوف
منجم وعلق عتقهم باده فله المهر صحتا ووزع
علي قيمتهم يوم الكتابه فمن ادعي حصته عتق
من حجر رقوقه صح كتابه بعض من باقيه عرفلو
كاتب كله صح في الرقوق في الاظهر ولو كاتب بعض رقيق
فسدت ان كان باقيه لغيره ولم ياذن وكل ان اذنه
او كان له علي المذهب ولو كاتباه معا او كلا صح
ان نفقت الخوم وجعل المال علي نسبة ملكيهما
فلو حجر فخره احدهما واد الاخر ابقاه كتابته
عقد وقيل يجوز فلو أبر من نصيبه او عتقه عتق
نصيبه وقوم الباقي ان كان موسر **فصل** يلزم
السيد ان يحل عنه جرم من المال او بدفعه اليه

والخطا ويوفي النجم الا خير اليق والاصح انه يلزم
ما يقع عليه الاسم ولا يختلف بحسب المال وان
وقت وجوبه قبل العتق ويستحب الربع والاد الفاسع
وحرم وطى مكاتبته ولا حد فيه ويجب مهر
الولد حر ولا تجب قيمته علي المذهب وصارت
مستوية لمكاتبته فان حجرت عتقت بموته وورثها
من نكاح او رزنا مكاتب في الاظهر يتبعها رقا وعتقا
وليس عليه شيء والحرف فيه للسيدة وفي قول لها
فلو قتل فقيمته لذي الحق والمذهب ان ارش جناية
عليه وكسبه ومهره ينطق منها عليه وما فضل
وقوفان عتوقله والاد للسيد ولا يعتق شيء من
المكاتب حتي يؤدي الجميع ولو اتي بمال فقات
السيد هذا احرام ولا بينية حلوا المكاتب انه حلال
ويقال للسيد تاحده او تبرئه عنه فان ابي قبضه
القاضي فان نكل المكاتب حلوا السيد ولو خرج المؤدي

مستحقا رجع السيد ببدله فان كان في النجم الاخير
بان ان العتق لم يقع وان كان قال عند اخذه
انت مروان خرج معي باقله رده واخره ببدله ولا
يتزوج الابا ذن سيد ولا يتسرى باذنه على المذهب
وله شراء البوارى لتجارة فان وطئها فلا حد و
الوالد نسيب فان ولدته في الكتابة روي بعد عتقه
لدون سنة اشهر تبعة رقا وعتقا ولا تصير
مستولدة في الاظهر وان ولدته بعد العتق لفوق
سنة اشهر وكان يطؤها فهو مروهي ام وندو
لوعجل النجوم لم يجبر السيد على القبول ان كانت
له في الامتناع عرض كونه حفظة او خوف عليه و
الا فيجبر فان اب قبضه القاضي ولو عجل بعنفها
ليبرته عن الباقي فابرا له لم يصح الدفع ولا الابراء
ولا يصح بيع النجوم ولا الاعتياض عنها فلو باعها
وادي الي المشتري لم يعتق في الاظهر ويطالب السيد

المكاتب والمكاتب المشتري بما اخذ منه ولا يصح بيع
رفيته في الحد يد فلو باع فادى الي المشتري ففي عتقه
القولان وهبته كبيعه وليس له بيع ما في يده
المكاتب او اعتاق عبده وتزوج امته ولو قال
له رجل اعتق مكاتبك علي كذا افعل عتق ولو رآه
ما التزم **فصل** الكتابة لارامة من جهة السيد
ليس له فسخها الا ان يعجز عن الاداء وما اثره
للمكاتب فله ترك الاداء وان كان معه وفاء فان
عجز نفسه فللسيد الصبر والفسخ بنفسه وان
شاء بالحكم وللمكاتب الفسخ في الامم ولو استنهل
المكاتب عند حلول النجم استحب امهاله فان
امهل ثم اراد الفسخ فله وان كان معه عروض
امهله ليسيعها فان عرض كساد فله ان لا يريده
في المهلة على ثلاثة ايام فان كان ماله غائبا
امهله الي الاصفى ان كان دون مرتين والا

فلا ولو من النجم وهو غائب فللسيد الفسخ ولو
كان له مال حاضر فليس للقاضي الا اذا منه ولا
تنفسح بجنون المكاتب ويودي القاضي ان
وجد له مالا ولا يجنون السيد ويدفع الي وليه
يعتق بالدفع اليه ولو قتل سيد فلورشته قصاص
فان عفي علي دية او قتل خطائ احدهما معه فان
لم يكن فله تعجيزه في الاصح او قطع طرفه فاقتصاصه
والدية كما سبق ولو قتل اجنيا او قطعه فعفي
علي مال او كان خطا اخذ مما معه وما سيكسبه
الاقل من قيمته والارث فان لم يكن معه شيء
ومثل المستحق تعجيزه حجرة القاضي وبيع
بقدر الارث فان بقي منه شيء بقيت فيه الكتابة
وللسيد فداؤه وابقائه مكاتب ولو اعتقه بعد
لجناية او ايراه حتى ولرمة الفداء ولو قتل المكاتب
بطلت ومات رفيقا وللسيد قصاص علي قاتله المكاتب

والا فالقيمة ويستقل بكل نصر ولا تبرع فيه ولا غفل
والا فلا يصح باذن سيده في الاظهر ولو اشترى من
يعتق علي سيده صح فان عجز وصار لسيد عتق
او عليه لم يصح بلا اذن وباذن فيه القولان فان
صح تكاتب عليه ولا يصح اعتاقه وكثابته باذن
علي اذ هب **فصل** الكتابة الفاسدة بشرط او
عوض او اجل فاسد كالصحيحة في استقلاله بالكسب
واخذ ارث لجناية عليه ومهر شبهة وفي انه
يعتق بالاداء ويتبعه كسبه وكالتعليق في انه
لا يعتق بابراء وتبطل بموت سيده وتصح الوصية
برقبته ولا يصح واليه سهم المكاتبين وتخالقهما
في ان للسيد فسخها وان لا يملك ما ياخذ به يرجع
المكاتب به ان كان متقوما وهو عليه بقيمته
يو العتق فان تجاسا فاقوال التقاص ويرجع
صاحب الفضل به **قل** اصح اقوال التقاص سقوط

احد الدينين بالاحزاب والرضا والثاني برضا هما
 الثالث برضا احدهما والرابع ولا يستقطو الله اعلم
 فان فسخها السيد فليشهد قلوب ادي المال فقال
 السيد كنت فسخت فانكره صدق العبد يمينه
 والاصح بطلان الفاسدة بجنون السيد واخمائه
 والعجز عليه لا بجنون العبد ولو ادعي كتابة فانكره
 سيده او وارثه صدقوا وحلوا الوارث علي نفي العلم
 ولو اختلفا في قدر النجوم او صفاتها خالفتم ان
 لم يكن قبض ما يدعيه لم تنسخ الكتابة في الاصح
 بل ان لم يتفق افسح القاضي وان كان قبضه وقال
 المكاتب بعض المقبوم وديعة عتق ورجع هو
 بما ادي والسيد بقيمته وقد يسقاصان ولو قال
 كاتبك وانا مجنون او مجبور علي فانكره العبد
 صدق السيد ان عرف سبق ما ادعاه والا فالعبد ولو
 قال السيد وضعت عنك النجم الاول او قال البعض

فقال بل الاخر والكل صدق السيد ولومات عن
 ابنين وعبد فقال كاتبني ابو كما فان انكر صدقا
 فان صدقاه فمكاتب فان اعتقوا احدهما نصيبه
 فالاصح لا يعتق بل يوق فان ادي نصيب الاخر عتق
 كله وولاوه للاب وان عجز قوم علي المعتق ان كان
 مؤسرا والا فنصيبه مؤسرا والباقي قن للاخر **قلت**
 بل الاظهر العتق والله اعلم وان صدقه احدهما
 فنصيبه مكاتب ونصيب المكاتب قن فان اعتقه
 المصدق فالمدعي انه يقوم عليه ان كان مؤسرا
كتاب امهات الاول اذا اصيل
 امته فولدت حيا او ميتا او مات فيه غرة
 عتقت بموت السيد او امة غيره بنكاح فالولد
 رقيق ولا تصير ام ولد اذا ملكها او بشبهة فالولد
 حر ولا تصير ام ولد اذا ملكها في الاظهر وله وطئ
 ام الولد واستخدامها واجارتها وارث جناية

عليها وكذا تزويجها بغير اذنها في المصحح ومحرم
بيعها ورهنها وهبتها ولو ولدت من زوج او زنا
فالولد للسيد يعتق بموته كهي واولادها قبل
الاستيلاء من زنا او زوج لا يعتقون بموت
وله بيعهم وعتق المستولدة من راس المال و
بالله التوفيق وصلي الله علي سيدنا محمد وآله وصحبه
وسلم امين .

تمت الكتاب سمي منها ج الطالبين وكان الفراغ
هذا الكتاب في يوم الاثنين من ثمانية
عشر مطلع شهر الصفر في وقت الضحى
في بلد مكة المشرقة في جوار القشاشي في
بيت محمد الصالح اخو محمد الرشيد بحضرة
عبد الفقير الضفيو الفقير المعترف بالذنب
الورع اذ رأى من مشي علي الارض مع راس العابد
اخو امجد احمد ابن لقعب غفر الله له

قوله وبالله التوفيق تقديم
لجاء المجرور بنيد الحشر
لا بغيره ومعنى التوفيق لغة
التأليف وشرعا خلق القلب والطاعة
في العبد اهـ بتحقيقه لتمام

ولو اذنيه ومشتا شخه وجميع اخواته من
المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات
بحرمة نبينا وسيدنا محمد صلي الله
عليه وسلم وهجرة النبي صلي الله عليه وسلم
واحد وتسعون ومائتان بعد الالف
موافقا في سنة الالف وصلي الله
علي سيدنا محمد وآله

وصحبه وسلم

١٢٩١

تم



Copyright © King Saud University